

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 1.

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان:

مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر

— دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب

إشراف:
د. مراد سكاك

من إعداد:
وسيلة بوراس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. جنان عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة فرحات عباس - سطيف 1.	رئيسا
د. سكاك مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة فرحات عباس - سطيف 1.	مشرفا ومقررا
أ.د. برحومة عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة.	عضوا مناقشا
أ.د. خلوط علاوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة 1.	عضوا مناقشا
د. حليس عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور - الحلفة.	عضوا مناقشا
د. لطرش ذهبية	أستاذة محاضرة أ	جامعة فرحات عباس - سطيف 1.	عضوا مناقشا

نوقشت في: 12 فيفري 2020.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر ومعرفة

الحمد لله تعالى على نعمة التوفيق والصلاة والسلام على أكرم الخلق وخاتم الأنبياء.
أتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين للأستاذ مراد سكاك الذي أشرف على إعداد هذه الأطروحة والذي لم يخل بوقته وجهده لتقديم التوجيهات والنصائح. جزاه الله كل خير.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ موسى زواوي لما قدمه لي من تشجيع وإرشاد.
أشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا البحث ويشرفني أن أتلقى تقييمهم لهذا الجهد.
أشكر جميع أساتذتي الكرام الذين ألهموني في طريق البحث والتعليم.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا والصلاة والسلام على أشرف خلق
الله محمد عليه السلام.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في الوجود والدي
الكريمين، أطال الله في عمرهما.

إلى جدتي بارك الله في عمرها.

إلى جميع الاهل والاقارب.

إلى أخي وأخواتي وكل أفراد عائلاتهم.

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة سطيف.

وسيلة بوراس



المقدمة

المقدمة.

عند اتخاذ قرار الاستثمار، تقوم الشركات باختيار موقعها مستندة على خصائصها الداخلية (استراتيجيتها) وخصائص خارجية تتعلق بالإقليم الذي تختاره، حيث نجد أن بعض الأقاليم مناسبة لقيام الأعمال أكثر من غيرها أو أنها ملائمة لأنشطة معينة دون غيرها. كما نجد أن الدول تسعى إلى جذب الشركات إلى أقاليمها لتحقيق التنمية فيها، وهذا الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية أدى إلى ربط الجغرافيا بعلم الاقتصاد، وظهر فرع الجغرافيا الاقتصادية. كما ظهر نتيجة للاهتمام بالبعد المكاني للظواهر الاقتصادية فرع الاقتصاد الإقليمي والذي انبثق عنه الاقتصاد الحضري أو العمراني، واللذان يهتمان بالكشف عن العوامل المؤثرة في تفاوت النمو في مختلف الأقاليم.

وقد لاقى ظاهرة تجمع الشركات في فضاء جغرافي انتشارا واسعا مما أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى البحث في أسبابها. وهي ليست بالظاهرة الحديثة، فقد انتشرت منذ العصور الأولى عندما كان كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو حرفة معينة، ويتميز سكان هذا التجمع عن غيرهم في التمكن من هذه الصناعة والقدرة على الاستفادة منها. وقام ألفريد مارشال سنة 1919 بدراسة لتجمع الشركات بأمريكا الجنوبية، وبين من خلالها الفوائد التي تتولد عن تكوين المجمعات الصناعية. غير أن أول تعريف واضح لها كان سنة 1990، طرحه مايكل بورتر في كتابه 'المزايا التنافسية للأمم'، وحسبه هي تركزات جغرافية لمؤسسات مشتركة في قطاع نشاطي معين، ويمنحها ميزة تنافسية بالنسبة لمناطق جغرافية أخرى، ووجد أنها تقود إلى الابتكار في القطاع الذي تعمل فيه وتشجع منشآت أخرى للدخول فيه. ولاحظ Mucchielli أن المنشآت تشبه البطريق على الجليد، فهي تحاول أن تجتمع في مكان واحد لكي توفر الدفء، حيث أن الشركات تفتنت إلى أهمية التعاون والترابط فيما بينها، مما أدى إلى زيادة عمليات الاندماج والتحالف للشركات عالميا. رغم أن التعاون بين الشركات المتنافسة أمر قد يتناقض مع فكرة المنافسة.

وفي بداية القرن 21، طور بول كروغمان نموذج المركز- المحيط الذي يصف تجمع الأنشطة في مكان معين مكونا المركز حيث تمثل المناطق الأخرى المحيط، وبين كروغمان أن التحكيم بين اقتصاديات الحجم وتكاليف النقل يؤدي إلى التجمع أو الانتشار للأنشطة، خاصة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وانخفاض تكلفة النقل أدى إلى توزيع جغرافي للأنشطة في الأقاليم الأكثر جاذبية. كما ان وجود صناعات محددة يخلق الظروف المناسبة لجذب صناعات أخرى تكون مكتملة لها أو مرتبطة بها مما يؤدي إلى نمو الإقليم، وهو ما يشكل 'أثر كرة الثلج'.

ونجد في القرن الواحد والعشرين أن فكرة تكوين المجمعات الصناعية أصبحت تلقى اهتماما واسعا في الدول الصناعية والنامية على السواء، وأصبحت الحكومات تمنح الدعم الفني والمالي لإنشائها، وهي عبارة عن مناطق

المقدمة.

محدودة تضم مجموعة من المنتجين في سلسلة القيمة المضافة للسلعة بغرض تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجذب الشركات الأجنبية خاصة تلك ذات المحتوى التكنولوجي العالي. خاصة وأن التجارب الدولية ناجحة في أغلبها، وتدلل على أن هذه المجمعات يمكنها أن تؤدي إلى تطوير صناعات معينة وزيادة تنافسية الدول وإعطائها مكانة هامة في التقسيم الدولي للعمل. وقد يكون التجمع مصطنعا بفعل سياسات حكومية مبنية على دراسات وأهداف تسعى الدولة لتحقيقها، أو قد يخلق استجابة لظروف السوق كاستغلال ميزة تنافسية للإقليم، أو بفعل حادث تاريخي أدى إلى توطين المنشآت المتخصصة في صناعة ما في إقليم معين.

وانتشرت المجمعات أكثر في ثمانينات القرن 20 بفضل الولوج إلى اقتصاد المعرفة وتفاقم دور المعرفة والابتكار في تنافسية المؤسسات، وتغيرت العلاقات من علاقات قائمة على المنافسة والانغلاق إلى علاقات تعاون وتقاوم للمعارف، خاصة في المجالات كثيفة التكنولوجيا. وأصبحت الدول تسعى إلى جذب الأنشطة الاقتصادية الابتكارية الأكثر تنافسية التي بدورها تخلق منافسة وطنية قوية تؤدي إلى دفع الصناعة إلى الابتكار والعصرنة، مما يؤدي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والارتقاء في سلسلة القيمة العالمية. وظهرت أشكالا عديدة للمجمعات الصناعية حسب خصائصها، منها القطب التنافسية، الحظيرة التكنولوجية أو القطب التكنولوجي، المدن العلمية، فضاءات الابتكار، مجمع صناعي، نظام انتاجي، قطب امتياز، قطب الجاذبية. وهي أقاليم تضم منشآت تعمل في وسط ابتكاري تقوم على علاقة تعاون متبادل بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات والبحث العلمي. غير أن نجاح هذه المشاريع يتطلب توفر مناخ أعمال ملائم وإطار معيشي جيد لجذب الكفاءات.

ومن الأمثلة التي نالت نجاحا بارزا فيما يخص تكوين المجمعات الصناعية أو العناقيد الصناعية؛ تجربة إيطاليا الثالثة، وهي اسم يطلق على القسم الشمالي الشرقي لإيطاليا بعد أن حقق نموا سريعا في سبعينيات القرن العشرين في حين كانت إيطاليا في الجهة الغربية وإيطاليا الجنوبية يعانيان من الفقر، بعد ان تركزت في إيطاليا الثالثة منشآت تعمل في قطاعات تقليدية أدت إلى تطوير كفاءاتها وابتكاراتها وتخصص العمالة فيها. كما أن تخصص الهند في صناعة البرمجيات نتج عن رغبة الشركات الهندية في التجمع عوض العمل في انعزال في مجمع بنغلور.

وتعتبر المجمعات الصناعية أداة مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد برهنت التجارب العالمية على فعاليتها في جذب الشركات الابتكارية لا سيما الأجنبية. كما نجد أن الأقطاب التكنولوجية لا سيما في دول الجنوب مثل المكسيك وماليزيا وتركيا تحتوي على الكثير من الشركات الأجنبية. خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل وسيلة مهمة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وأصبحت الدول تتنافس في جذبه وتسعى لإغراء الشركات للاستثمار في إقليمها ووضع استراتيجيات تضمن الاستفادة القصوى من إيجابياته.

المقدمة.

عرفت بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) بدورها اهتماما كبيرا للمجمعات، وركزت الحكومات على إنشاء المجمعات المتخصصة في الزراعة والتكنولوجيا، تهدف إلى رفع تنافسية اقتصادياتها، خلق مناصب الشغل عالية الكفاءة والاندماج في سلسلة القيمة العالمية. وانتشرت منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين (20)، بعضها حقق صدى على مستوى العالم.

وبدورها الجزائر بحاجة إلى تنويع اقتصادها والتقليل من التبعية الاقتصادية في ظل التحولات العالمية، وتعتبر من الدول التي باشرت إصلاحات بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهي معنية بالدرجة الأولى بتطوير قدراتها التنافسية، والاهتمام بخلق بنية تكنولوجية متكاملة قادرة على رفع مستوى اقتصادها. كما أن المؤسسات تعرف في أغلبها تفكك في الجزائر كعقبة تحد من كفاءتها وتحويل دون الاستخدام الفعال لموارد الدولة الطبيعية والبشرية والمالية، كما ان إنعدام الحافز للابتكار والإبداع واكتساب التكنولوجيا أدى إلى الحد من القدرات التنافسية الوطنية. وقد قامت الجزائر بإنشاء الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية في سنة 2004، التي قامت بخلق الحضيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله، وهي تهدف إلى خلق تعاون بين المحيط الاقتصادي والمحيط الجامعي من أجل تعزيز الابتكارات والتطور التكنولوجي. وتسعى الجزائر إلى إعطاء دفعة قوية للبحث العلمي وتأمين نتائجه، تطور التكنولوجيا، النهوض بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال وخلق مناصب الشغل لحاملي الشهادات العليا.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية سوف تقسم إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- ماهي نماذج الجغرافيا الاقتصادية التي تفسر اختيار المؤسسات لموقعها عبر الأقاليم؟
- لماذا تختار المؤسسات الأقطاب التكنولوجية للتقارب فيما بينها؟.
- كيف تؤثر الأقطاب التكنولوجية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.
- ما هو واقع الأقطاب التكنولوجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟.

المقدمة.

الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية العامة والاشكاليات الفرعية سوف نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تساهم الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الفرضيات الفرعية

- يعتبر النموذج 'المركز - المحيط' أهم نموذج لتفسير اختيار المؤسسات لموقعها ضمن الجغرافيا الاقتصادية.
- تلجأ المؤسسات الى الاقطاب التكنولوجية التي تسمح لها بالتقارب الجغرافي إلى تقليص تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسيتها.
- الأقطاب التكنولوجية أداة فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقاليم ملائمة لقيام الأعمال.
- الأقطاب التكنولوجية في كل من الجزائر تونس والمغرب تتصف بضعف نشاطها وعدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة:

تتحلى أهمية الدراسة في أهمية علمية وأخرى عملية.

- أهمية عملية:

تعود أهمية الموضوع إلى انتشار ظاهرة تكوين المجمعات الصناعية ورغبة الدول النامية في مواجهة المنافسة الشديدة لجذب الصناعات، وخاصة تلك كثيفة التكنولوجيا وتطوير تكنولوجيا الحديثة الذي يحقق لها الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي. ونحاول من خلال هذا البحث دراسة تجربة الأقطاب التكنولوجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب والإشارة إلى أهم الأقطاب التكنولوجية الناجحة قصد استنباط أهم العوامل التي أدت إلى جذب الشركات الكبرى والمتوسطة فيه، واستخلاص حلول وآليات عملية يمكن لهذه الدول أن تسترشد بها، ويمكنها أن تؤدي إلى ترقيتها في سلسلة القيمة العالمية.

- أهمية علمية:

هذا البحث له أهمية أكاديمية، حيث أن يساهم في إثراء المكتبة بموضوع يعتبر محل اهتمام الساعة يمكن أن يستفيد منه الطلبة والباحثين في التخصصات المرتبطة بالاقتصاد الدولي، الاقتصاد الحضري، الجغرافيا الاقتصادية ...

أهداف الدراسة:

- التعرف على عوامل اختيار المنشآت لمواقعها.
- التعرف على أهم مزايا وعيوب التجمعات بالنسبة للمنشآت.
- التعرف على مساهمة الأقطاب التكنولوجية في ترقية الأقاليم ورفع تنافسية الشركات المحلية ومن ثم جذبها للشركات الأجنبية.
- أهم العوامل المؤدية إلى نجاح الأقطاب الصناعية والتكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نحاول دراسة ثلاث أقطاب تكنولوجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب والتعرف على عوامل نجاحها والعوامل التي تعيق تطورها وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا النوع من الدراسات وذلك عند التطرق للمفاهيم النظرية، ويتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية وتحليل البيانات والمعطيات المتوفرة، وكذلك سوف سيتم الاستعانة بمختلف المراجع من مصادر، كتب دراسات، أبحاث، مداخلات، مقالات والتقارير المتخصصة والبيانات.

وتم الاعتماد أيضا على المنهج المقارن من خلال اجراء دراسة مقارنة بين خصائص كل قطب تكنولوجي في الدول الثلاث محل الدراسة وهي الجزائر، تونس والمغرب، كما قمنا بإجراء دراسة استقصائية عن طريق الاستبيان مس عينة من 47 شركة تعمل ضمن القطب التكنولوجي بالدار البيضاء، وذلك بهدف التعرف على العوامل التي أدت إلى نجاحه بغرض الاستفادة منها.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

في الفصل الأول نتطرق للجغرافيا الاقتصادية باعتبارها العلم الذي يدرس توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم وأهم نظرياتها، ثم نتطرق لظاهرة تجمع الأنشطة الاقتصادية وإيجابياتها ونركز على نموذج 'المركز- المحيط'. ثم نتطرق لأهمية التخطيط الإقليمي خاصة في المناطق الحضرية بما أن المدينة أصبحت تمثل إقليما جاذبا لأغلب الصناعات والأعمال التجارية ويعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم.

المقدمة.

الفصل الثاني سوف يخصص إلى المجمعات الصناعية أو العناقيد الصناعية ثم تطورها مع تطور العمولة وزيادة أهمية الابتكار كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور الأقطاب التكنولوجية وانتشارها في كل دول العالم، وتتناول في الجزء الأخير أهم التجارب العالمية في هذا الخصوص.

في الفصل الثالث نتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وعوامل جذبه، ثم واقعه في كل من الجزائر، تونس والمغرب. ونحاول المقارنة بين الدول الثلاث في مجال جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وندرس تجربة صناعة السيارات فيها لتأكيد نتائج الدراسة.

والفصل الرابع يتناول دراسة أهم الأقطاب التكنولوجية بدول الجزائر، تونس والمغرب، خصائصها وعوامل نجاحها أو فشلها في جذب الشركات الأجنبية. وقد تضمن الجزء الأول لمحة عن الأوضاع الاقتصادية وأهم السياسات التي انتهجتها الدول الثلاث منذ الاستقلال، كما درسنا بعض الأقطاب الزراعية والتكنولوجية في هذه الدول. وحاولنا في الجزء الثالث القيام بدراسة مقارنة بين ثلاث أقطاب تكنولوجية في الدول الثلاث واستنتاج العوامل الإيجابية والسلبية التي تفتقد إليها، بالإضافة إلى دراسة استبائية تخص قطب الدار البيضاء بالمغرب لاستنتاج العوامل التي أدت إلى نجاحه في جذب الشركات بما أنه أكثر نجاحا من القطبين الآخرين.

الدراسات السابقة:

- زايري بلقاسم. 2007. العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مقال علمي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. العدد 7. حاول الكاتب دراسة أثر العناقيد الصناعية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تطرق إلى بعض التجارب الدولية في المجال. وبين الباحث أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل، ثم تطرق إلى تعريف العناقيد الصناعية، خصائصها ومساهمتها في رفع تنافسية الدول. وذكر بنوع من التفصيل السياسات المساندة لاستراتيجيات إنشاء العناقيد الصناعية في بعض الدول، حيث خلصت الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية يمكن أن تشكل أحد الآليات لتجاوز الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتمثلة في عزلتها عن محيطها الصناعي والعلمي. غير أن الدراسة افتقرت إلى العنصر التطبيقي وذلك بسبب حداثة مقارنة بالتطبيق الفعلي لسياسة العناقيد الصناعية في الجزائر.

- الطيبي عبد الله. 2015-2016. تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. جامعة وهران 2. تعالج المذكرة الفرص التي يمكن ان تستفيد منها المؤسسات الصناعية في الجزائر من خلال إنشاء العناقيد الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى ان استراتيجية العناقيد الصناعية تفتقر إلى الدراسة والتخطيط المنهج، وكذا إلى نقص الكفاءات والدعم المقدم للمؤسسات. غير أن الدراسة أغفلت جوانب أخرى لنجاح العناقيد الصناعية كالتهيئة العمرانية والروابط مع الجامعات.

- Linda Gardelle, Josselin Droff et Aziz Nafa. 2015. **L'expérience technopolitaine en Algérie. Enjeux et perspectives de la diaspora pour l'attractivité territoriale. Méditerranée. Vol 124. N° 1.**

مقال علمي يعالج التجربة الجزائرية في مجال إنشاء الأقطاب التكنولوجية من خلال سياسة أقطاب الامتياز التي انتهجتها السلطات العمومية، واستهلت الدراسة بوصف عام للتجارب المغاربية واسقاطها على القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله، واهتم الباحثون أكثر بمعرفة أثره على جذب النخبة الجزائرية. ولمعرفة مدى رغبة المغتربين الجزائريين المؤهلين في الرجوع إلى الجزائر، أجروا دراسة استقصائية كمية موجهة لطلبة مدارس عليا بفرنسا. وأسفرت النتائج إلى أن 56% من الطلبة المهندسين الجزائريين ينوون الرجوع في المدى الطويل للعمل في الجزائر، و8% ينوون البقاء بفرنسا، و24% ينوون العمل في بلد آخر. أما الباقي أعلنوا أنهم لم يقرروا بعد. هذه الدراسة لها أهمية كبيرة في تحليل أهمية هجرة الأدمغة ودور الأقاليم الابتكارية في جذب هذه الفئة من المجتمع إلى البلد الأصلي.

- Pr. Abdelkader Djeflat, Aziz Nafa et Mohand Chiti. 2017. **Stratégies d'acteurs dans le développement économique des territoires. Le cas des pôles émergents dans le secteur des TIC. CREAD.**

كتاب صدر عن مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، ناتج عن دراسة تمت في إطار المشاريع الوطنية للبحث، تطرق من خلاله الباحثون إلى أهمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال ودورها في تكوين مجتمعات جغرافية للمنشآت. وتوصلوا إلى أن المجتمعات تنجم عن سياسات حكومية (محلية، إقليمية أو وطنية) تحفيزية تؤدي إلى تركيز المنشآت في أقاليم معينة. وقام الكتاب بدراسة استقصائية من خلال الاستبيان مس المنشآت المتواجدة في المجتمعات الصناعية في كل من سطيف، برج بوعرييج، وسيدي عبد الله حول العلاقات بين الأعوان التابعين للحظائر المعنية. وخلصت الدراسة إلى أن أصحاب الأعمال يقومون باختيار مواقعهم استنادا إلى مجموعة من العوامل من بينها: تفضيل المدينة التي ولدوا بها، توفر مساحات للعمل، القرب من المتعاملين. غير أن نقص جودة

المقدمة.

الخدمات المقدمة كان بمثابة عائق أمام عمل المنشآت المتوطنة في سيدي عبد الله مثل البنوك والمطاعم، حيث أن ما يقارب 50% من المؤسسات ترغب في تغيير موقعها لهذا السبب.

إن هذه الدراسات عاجلت الموضوع من زوايا معينة كتحليل دور التجمع الصناعي في تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دور الأقطاب التكنولوجية في جذب الكفاءات المهاجرة، أو أهمية الخدمات المساعدة في نجاح العناقيد الصناعية. غير ان دراستنا هذه حاولت التعمق أكثر في عوامل نجاح الأقطاب التكنولوجية حيث تطرقت لأهمية التهيئة العمرانية في تحقيق تنافسية الأقاليم، كما انها كانت أكثر تحليلية لعدة أشكال من العناقيد الصناعية التي أنشئت في كل من الدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب.

الفصل الأول:
الجغرافيا الاقتصادية
وتكوين المجمعات
الصناعية

تمهيد:

ظهرت الجغرافيا الاقتصادية كفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بكيفية توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم، فهي تقاطع بين الاقتصاد والجغرافيا، حيث أن الجغرافيا هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المكان بخصائصه الطبيعية والبشرية، ويهتم علم الاقتصاد بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، وتأثير العلمين وتأثرهما ببعض أدى بالاقتصاديين إلى دمج الظواهر الجغرافية ضمن التحليل الاقتصادي. وقد تطورت الجغرافيا الاقتصادية بفعل العولمة وتطور وسائل النقل وكذا تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مما أثر كثيرا على توزيع الإنتاج والسكان. وأدرجت هذه التغيرات لتفسير الاختلافات في التنمية بين المناطق على المستوى الإقليمي أو الوطني أو العالمي.

وقد اهتمت الجغرافيا الاقتصادية كثيرا بظاهرة تكوين أقاليم مركزية أو مجمعات صناعية والتي تعتبر من مميزات الاقتصاد المعاصر، حيث نجد أن أقاليم معينة تجذب صناعات في قطاعات معينة. كما نجد أن المدن تطورت وأصبح لها ثقل كبير بفعل زيادة حجم سكانها وتركز للأنشطة الصناعية والخدمية بها. وهذا ما جعل الحكومات تهتم بالتخطيط بهدف تقليص الفروقات بين الأقاليم وتخفيف الضغط على المدن.

ومن خلال الفصل الآتي نحاول إعطاء الإطار النظري للجغرافيا الاقتصادية ونستهله بالمفاهيم والتطور والنظريات، ثم نختتم بظاهرة قطبية الأنشطة الاقتصادية والنموذج المركز - المحيط، ونتطرق في مرحلة ثالثة إلى الاقتصاد الجغرافي الجديد الذي ظهر بفعل التطور المذهل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ووسائل النقل التي جعلت المنشآت تنجذب أكثر نحو الاقتصاديات المبنية على المعرفة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجغرافيا الاقتصادية.

إن الاقتصاد الحديث يقوم على الارتباط مع فروع عديدة ينتج عنها تفرعات أخرى للاقتصاد. ويرتبط الاهتمام بالجغرافيا في علم الاقتصاد بالاهتمام بالتنمية الاقتصادية للأقاليم وتحليل الخصائص المكانية لها، مما يؤدي بنا إلى التساؤل حول العوامل التي تؤدي إلى توطين الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم. ونتج عن هذا الاهتمام ظهور فرع الجغرافيا الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وأهدافها.

تعتبر الجغرافيا الاقتصادية فرع قديم من فروع الجغرافيا البشرية جلب اهتمام الاقتصاديين لضرورة تفسير بعض الظواهر التي يعجز الاقتصاد لوحده على تحليلها.

الفرع الأول: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية.

ظهرت تسمية الجغرافيا الاقتصادية سنة 1883 بفضل العالم الألماني جوتز 'Gotz' ليفصلها عن الجغرافيا التجارية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر، والتي اهتمت بدراسة إنتاج السلع الرئيسية وتجارها الدولية اعتمادا على المنهج الإحصائي الوصفي. وقد حاول 'جوتز' دراسة تأثير الظروف الطبيعية والبشرية لأقاليم العالم على الإنتاج، وتدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الأنشطة الاقتصادية أو تشابها من مكان لآخر على سطح الأرض، ويتضمن ذلك وصف التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية وتحليلها وتعليلها وتفسيرها مع ربط الظواهر ببعضها البعض.¹

فيما يخص الجغرافيا فهي في الأساس علم وصف الأرض، ويتسع مجالها ليمس الظواهر الطبيعية والبشرية التي تؤثر على الحياة البشرية. واتسع المفهوم ليهتم كذلك بتحليل هذه الظواهر وتفسير العلاقات فيما بينها. ويعرفها 'تايلور' على أنها: "العلم الذي يجمع ويسجل ويربط بين الظواهر المختلفة التي أدت إلى وجود اختلافات إقليمية على سطح الأرض".²

¹ الطيبي عبد الله. تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. جامعة وهران 2. 2015-2016. ص30.

² محمد خميس الزوكة. الجغرافيا الاقتصادية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 2000. ص19-21.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

والجغرافيا الاقتصادية هي تقاطع بين الجغرافيا والاقتصاد الذي يدرس كيفية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لاشباع الحاجات غير المتناهية. فهي بذلك تهتم بدراسة السكان والهجرة والموارد الطبيعية والمناخ والتربة والنبات والجيولوجيا وتهتم بالعمران والتخطيط العمراني. كما تهتم بالإنتاج والتوزيع والتجارة الدولية وبالأسعار. ولتعدد اهتمامها، ظهرت فروع جديدة كالجغرافيا الصناعية، الجغرافيا الزراعية، جغرافيا النقل...

ويعرف جونز 'Jones' الجغرافيا الاقتصادية على أنها "تحديد العلاقات بين حياة الإقليم الاقتصادي وظروف بيئته الطبيعية."¹

ويحددها ماكفرلين 'Macfarlane' بأنها "دراسة المؤثرات التي تفرضها ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان، وبصفة خاصة بنية وأشكال السطح والأحوال المناخية السائدة والعلاقات المكانية بين إقليم وآخر."²

ويعرفها 'نصر الدين نصر' على أنها "دراسة آثار ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان، وتفسر قيام الإنتاج في مناطق دون غيرها، نظم الإنتاج ووسائله والاستهلاك وقيود التجارة والتسويق والعوامل المساعدة على تشجيع الإنتاج والتوزيع."³

يرى 'بيير جورج'، وهو باحث جغرافي متخصص في جغرافيا فرنسا في السنوات 1950-1960، بأن الجغرافيا الاقتصادية: "تهدف إلى دراسة أشكال الإنتاج ومواقع الاستهلاك لمختلف المنتجات في العالم."⁴

ويرى كل من Peter Dicken & Peter Lloyd "أن الباحث في الجغرافيا الاقتصادية يهتم بالتنظيم المكاني للنظام الاقتصادي: أين تتموقع العناصر المختلفة للنظام؟، كيف ترتبط ببعضها في الفضاء؟، وما هي الآثار المكانية للعمليات الاقتصادية؟."¹

كما تعرف الجغرافيا الاقتصادية بأنها ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعني بدراسة النشاط الإنساني في كفاحه من أجل العيش ومحاولة تفسير أسباب اختلاف هذا النشاط من إقليم إلى آخر. أو بتعبير آخر، هي

¹ فاطمة الزهراء بن زيدان. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسينية بن بو علي. الشلف. 2012/2011. ص 48.

² نفس المرجع. ص 48.

³ نفس المرجع. ص 49.

⁴ Georges benko. La géographie économique: in siècle d'histoire. Annales de la géographie. 2008/6 n° 664.

<http://www.cairn.info/revue-Annales-de-geographie-2008-6-page-23.htm>. Vu le: 12/09/2016.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

دراسة مظاهر الجهد البشري من أجل البقاء متمثلة في عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق والاستهلاك في إطارها المكاني. أو دراسة الأرض والنشاط الاقتصادي للإنسان.²

ومنه، فإن الجغرافيا الاقتصادية تسعى إلى دراسة وتحليل المعلومات الخاصة بالنقاط التالية:³

- استخدام الإنسان للموارد الطبيعية: المعادن، التربة، المياه العذبة والمالحة.
- إنتاج السلع الصناعية والزراعية.
- عمليات النقل المختلفة للسلع المنتجة إلى أسواقها.
- الخدمات والتجارة - أو النشاط الثالث - كعامل مؤثر في النشاط الاقتصادي.

استنادا لهذه التعاريف، نستنتج أن الجغرافيا الاقتصادية هي تقاطع بين علم الجغرافيا وعلم الاقتصاد، وهي في الأساس تدرس الموارد الطبيعية وعلاقة الإنسان بها. وهي تمثل اجتماع الفضاء العادي الملموس للجغرافيا من جهة والفضاء المجرد للاقتصاد. تختلف عن الاقتصاد الكلاسيكي الذي تغيب فيه الجغرافيا، وعن الجغرافيا البشرية أين لا أهمية للبعد الاقتصادي. وتهتم بمعرفة كيف يتم تنظيم الأنشطة الاقتصادية على وجه الأرض وكيف تؤثر على الاقتصاد. وكثيرا ما كانت هناك نقاط اختلاف بين الجغرافيين والاقتصاديين في تفسير الظواهر وذلك لاختلاف المناهج التي يستخدمها كل منهم، حيث يدمج الجغرافيون عناصر جديدة مثل الأسعار والدخول في وصفهم للظواهر الجغرافية، ويهتم الاقتصاديون بوصف المكان الجغرافي لتفسير الظواهر الاقتصادية.

¹ M.Sokol. Economic geography. University of London. London. 2009. Reprinted with minor revisions 2011. p 19.

² أ.د محمد ازهر سعيد السمك. اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. 1998. ص30.

³ محمد رياض وكوثر عبد الرسول. الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة. 2013. ص19.

الفرع الثاني: أهدافها.

إن الفروقات بين الجغرافيا وعلم الاقتصاد كبيرة، فعلم الاقتصاد فرع عمودي يؤدي إلى تطوير نماذج قابلة للتطبيق على نطاق واسع، ولا يقتصر فقط على ميدان التبادلات، بل يستهدف ميادين أخرى كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أما الجغرافيا فهي فرع أفقي يركز أفكاره على هدف معين وهو الفضاء، متعدد التخصصات وتعتمد على المعلومات لضمان واقعية أكثر.

وقد ظهر تقارب بين الاقتصاد والجغرافيا في بعض النقاط، حيث قام الباحثون بإدخال أهداف مادية أكثر في الجغرافيا، لها مسعى أكثر استقرائي بقدر ما هو اسقاطي. كما ان الدور الرئيسي للأسعار في تحديد المبادلات أصبح أكثر قبولاً لدى الجغرافيين، وأصبحت الجغرافيا تملك معطيات كمية ونوعية ودراسات محددة حول التطورات الملاحظة في مساحة جغرافية معينة، وتحاول استنباط بعض القوانين العامة التي تصف كيف أن المكان يوجه الظواهر الاقتصادية التي تحدث. والاقتصاد بدوره أدرج في تحليله البعد المكاني خاصة عند تحديد بعض الظواهر مثل الفوارق في توزيع الأنشطة.

في الجانب المعرفي، فإن المنهج الاستنتاجي للنظرية الاقتصادية الذي يعطي نظرة شاملة للعمليات، هي في الواقع متناقضة مع التنوع الجغرافي للأماكن، مما يؤدي بها إلى اتباع منهج استقرائي، وغالبا مرجعي أي ذهاب وإياب متكرر بين الملاحظة والاستنتاج الفرعي.

يأتي الاهتمام بالجغرافيا الاقتصادية من أهمية التحولات الجغرافية في تطوير الفكر الاقتصادي بما أنها تهتم بتوزيع الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، مهمتها الأساسية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي، وتحاول تفسير التوزيع غير المتكافئ لها. كما أن السلوك الاقتصادي للإنسان لا يمكن فصله عن العوامل الدينية والثقافية والاجتماعية التي تختلف من إقليم جغرافي لآخر. فالجغرافيا تهتم بآثار المكان على السلوك العقلاني للإنسان حيث يسود مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الجغرافي وسلوك الإنسان. وتهدف إلى تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم اقتصادية، ثم دراسة خصائص كل إقليم. وتقوم بتحليل وتنظيم المعلومات الخاصة بالإنسان واستخدامه للموارد المحدودة، إنتاج السلع والخدمات، عمليات النقل... والجغرافيا الاقتصادية تساعد على إعطاء رؤية واضحة لتحليل وتفسير الاقتصاد المعاصر، حيث أن الحيز الجغرافي أو المكان من شأنه تفسير عدم المساواة بين المناطق والأقاليم وتنوع المنظمات المكانية للمجتمعات. وخاصة فإن التفاوت الكبير في أنماط الاستثمار، الإنتاج، التجارة

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

والاستهلاك يجعلنا نهتم بالموقع الذي تختاره الشركات متعددة الجنسيات، على مستويات جغرافية عديدة إقليمي أو وطني أو عالمي. وتغيرت أهدافها مع تطور التحليل الاقتصادي.

ونتيجة للتطور السريع في النشاط الاقتصادي والتطور المذهل في العلوم ومناهجها وتقنياتها فقد تنوعت اهتمامات الجغرافيا الاقتصادية طبقا لهذا التطور، فاهتمت بالنشاطات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات وغيرها. لذا فقد برز للوجود فروع رئيسية لها كجغرافية الصناعة وجغرافية الزراعة وجغرافية النقل والمواصلات جغرافية الطاقة وجغرافية التجارة... وغيرها. فجغرافية الصناعة فرع الجغرافيا الاقتصادية الذي يهتم بدراسة النشاط الصناعي كونه ظاهرة ناجمة عن تفاعل الانسان مع ظاهرات سطح الأرض الأخرى.¹ ويعتبر المكان عامل مهم في توطين الأنشطة الاقتصادية، وقد تؤدي العولمة إلى زيادة أهميته، حيث أن الروابط بين الأقاليم تزيد ويظهر عدم المساواة بينها، وتصبح الجغرافيا أداة لتحليل الاقتصاد الدولي بتعقيده.

وقد تغيرت أهداف الجغرافيا الاقتصادية لتعني بدراسة البعد المكاني لتوطن الأنشطة الاقتصادية من حيث العوامل المؤثرة وتطورها عبر الزمن والأشكال التي يتخذها، وتدرس التفاعل المجالي والآليات التي تحكمه. كما تهتم بدراسة التباين في التطور الاقتصادي وتفسير سبب اختيار بعض الأنشطة الاقتصادية لموقع معين دون غيره، وكذلك أثر قرارات التموقع على التنظيم الاقتصادي للإقليم. فهي تهدف إلى تحديد العوامل التي تؤدي إلى اختيار أصحاب المشاريع لموقع دون غيره.

¹ أ.د محمد ازهر سعيد السماك. مرجع سابق. ص31.

المطلب الثاني: التوطين الصناعي.

إن الظواهر المكانية المرتبطة بوجود صناعات معينة تخضع لخصائص الموقع واندماج المؤسسات في النظام الخاص به، وهي تحدد نوع المكان الذي تشغله. فما هو التوطين الصناعي؟ وما هي عوامله؟.

الفرع الأول: تعريف التوطين الصناعي.

يعرف التوطين الصناعي على أنه تحديد الموقع الأمثل للمشروع الصناعي، وهو يختلف من مكان إلى آخر حسب توفر العوامل اللازمة لقيام الصناعة وحسب طبيعة الصناعة نفسها. فلكل إقليم عوامل جذب أو طرد خاصة به تحدد نوع وحجم النشاط الذي يتموقع فيه. وقد تطرقت الدراسات للتوطين الصناعي عندما حاول ألفريد فيبر أن يحدد الموقع الأمثل بفرض وجود جميع عوامل التوطن الصناعي ثابتة، مثل المادة الخام، حجم الأسواق والمعامل الفنية للإنتاج، وأن المتغير الوحيد هو نفقات النقل.¹

وتميز الدراسات العديدة بين مصطلحي 'التوطن الصناعي' و'التوطين الصناعي'، حيث أن التوطين الصناعي يعبر عن اختيار المنشأة للمكان الجغرافي والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميزه ويتم وفق خطة وطنية. بينما التوطن يعبر عن مدى تأثير العوامل المختلفة في جذب صناعة ما في مكان محدد، ويمكن قياس درجة التوطن الصناعي وهي تتباين من مكان لآخر، بالاعتماد على مقاييس منها: عدد العاملين بالصناعة، عدد المنشآت، القيمة المضافة، إجمالي مبلغ الأجور أو عدد ساعات العمل. وبالتالي، فإن التوطن الصناعي يعبر عن نجاح صناعة معينة في موقع مناسب يوفر لها كل مطالبها فتتفوق على الصناعات الأخرى التي تشاركها في الموقع.

ويعد الحيز الجغرافي مهما لتحديد الدقة في العلاقات التي تنشأ بين الصناعات مما يساعد على نموه، وهذا الترابط الصناعي يتطلب بنى تحتية وخدمات اجتماعية متطورة. ويختلف التوطن الصناعي حسب استراتيجية المنشأة (فهناك منشآت تفضل انتشار نشاطها في كثير من المواقع)، وكذا حسب طبيعة الصناعة. ونجد أن معظم الأقاليم الاقتصادية تخصص في إنتاج سلعة معينة، وقد يتخصص بعضها في إنتاج جزء من السلعة.

¹ الطيبي عبد الله. مرجع سابق. ص3.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

يسمى تركيز النشاط الصناعي في إقليم محدود المساحة 'الإقليم الصناعي'، وهو عبارة عن: "مناطق جغرافية تتميز بوحدة الخصائص الاقتصادية"، ويتم تقسيم الفضاء إلى أقاليم اقتصادية كي تتمكن من التحليل الاقتصادي. ويجب فصله عن مفهوم المنطقة الصناعية، حيث أن المنطقة الصناعية هي: "مساحات واسعة تحتوي على مجموعة من المنشآت الصناعية."

وكمثال على أشكال التوطن الصناعي، نلاحظ أن الصناعات الثقيلة تختلف عن الصناعات التكنولوجية مثلا عند اختيارها لمكان توطينها، فالأولى تحتاج إلى فضاء واسع وتسعى إلى تقليص تكاليف النقل، بينما تبحث الثانية عن التقرب من اليد العاملة المؤهلة ومن مراكز البحث الجامعي.

وعند مقارنة بين دول الشمال ودول الجنوب، نلاحظ أن التنمية الصناعية في الجنوب تحدها عراقيل منها انخفاض جودة هياكل النقل أو انخفاض إنتاجية العمل، بينما تمثل العمالة منخفضة السعر عامل لجذب بعض الأنشطة خاصة تلك ذات المستوى التكنولوجي المنخفض.

الفرع الثاني: عوامل التوطين الصناعي.

إن اختيار الموقع المناسب للصناعات يعتبر خطوة أساسية للقيام بنشاطاتها ويتطلب القيام بدراسة لخصائص الإقليم التي تؤثر على حجم تكاليفها ومدخلاتها. وتمثل أهم هذه الخصائص في العوامل التالية:

1. العوامل الطبيعية:

وتتمثل في الكيان المادي الذي يحيط بالإقليم، مثل توفر الموارد الطبيعية والثروات المعدنية والغابات والثروة الحيوانية، الموقع مثل الساحل أو التضاريس، المناخ، توفر المياه (السطحية والجوفية). ونجد ان بعض الصناعات يلزم لتطويرها توفر نوع معين من المناخ، مثل صناعة الملابس القطنية حيث أن زراعة القطن تتطلب نسبة مرتفعة من الرطوبة. كما أن نقص الامطار في مناطق معينة قد يؤدي إلى حدوث مجاعات قد تتسبب في حركات الهجرة البشرية الإقليمية والعالمية. وقد استخدمت مياه الأنهار في سقي الأراضي الزراعية عبر العصور وهي غالبا تحتوي على عناصر مخصبة للتربة.

بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يلعب دورا كبيرا في توطين الصناعات، فنجد أن الصناعات الخفيفة تفضل التوطن قرب المدن الكبرى لارتفاع الطلب عليها، بينما تفضل الصناعات الثقيلة القرب من المواد الخام. وتباين الموارد الطبيعية في توزيعها عبر الأقاليم فهي تختلف من حيث كميتها وخصائصها. وتمثل ندرة الموارد أساس علم الاقتصاد الذي يحاول إيجاد الطريقة المثلى لاشباع حاجيات السكان غير المتناهية باستخدام العوامل المحدودة.

إن أثر توفر العوامل الطبيعية على الأداء الاقتصادي تغير بمرور الزمن، حيث أنها كانت تمثل أهم عامل في تطوير الصناعة خاصة بعد الثروة الصناعية في القرن 18، إلا أنه منذ ثمانينات القرن 20 تبين وجود علاقة عكسية بين النمو وثروة الموارد خاصة فيما يخص البلدان الغنية بالنفط. وحسب صندوق النقد الدولي، فإن ذلك يعود إلى ضعف التسيير وأن الدول التي تمكنت من اجتناب نقمة الموارد الطبيعية هي تلك التي تحظى بمنظومة شفافة في إدارة الموارد. لذا يمكن القول أن توافر المواد الطبيعية غير كافي لتحقيق التنمية الاقتصادية لكن يشترط أن يصاحبه استغلالا رشيدا وفعالا.

2. العوامل البشرية:

تهتم المنشآت بالعوامل البشرية عند اختيار موقعها مثل مستوى الدخل، الكثافة السكانية، التركيب السكاني (العمر، النوع والدين)، المستوى التعليمي والتكنولوجي، ويمكن الاهتمام بالمواليد والوفيات والهجرة التي تؤدي إلى تباين توزيع السكان عبر الأقاليم. ويمكن الاهتمام بالعامل البشري لكونه عامل للإنتاج أو مستهلك للسلع والخدمات:

أ. **الانسان كعامل للإنتاج:** اليد العاملة ليست موزعة عبر الأقاليم بنفس الكمية أو نفس الجودة فيما يخص تكلفة العمل والكفاءة، وتعتبر عامل مهم في توطين الأنشطة الاقتصادية. فعلى المستوى الدولي، نجد أن الأنشطة التي تحتاج إلى الابتكار تبحث عن اليد العاملة المؤهلة الموجودة بكثرة في المدن الكبرى في دول الثالث (الو.م.أ، الاتحاد الأوروبي واليابان)، والأنشطة الصناعية تحتاج إلى يد عاملة وفيرة وهي بذلك تفضل الدول التي تمتاز بالأجور المنخفضة مثل الدول الناشئة. وعليه، فإنه من غير المنطقي مثلا تطوير مصنع للمنسوجات ذو نوعية رديئة في أوروبا الغربية أين توجد اليد العاملة عالية الكفاءة ومرتبعة السعر.

ب. **الانسان كمستهلك للسلع والخدمات:** حجم السكان في إقليم معين يشير إلى وجود سوق استهلاكي كبير، غير أن نوعية السوق الاستهلاكي تختلف هي الأخرى بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وهذا بغض النظر عن الاختلافات في النمط الاستهلاكي المرتبطة بالخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

وقد بين Ernst Engel (1821-1896) أنه، عندما يرتفع الدخل فإن حصة النفقات المتعلقة بالغذاء تنخفض، بينما مصاريف شراء الملابس والإيجار والتدفئة تبقى ثابتة. وترتفع النفقات الخاصة بالاستهلاكات الأخرى.¹

كما أنه عند دراسة خصائص الإقليم لا يمكن تجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في جذب نوع معين من الصناعات. وتمثل الهجرة عاملا لا يمكن تجاهله في دراسة تركيبة المجتمع خاصة وأن هناك الكثير من التسهيلات التي تقدم لتتنقل العمالة المتخصصة بين البلاد المختلفة ودخل حدود الكثير من الدول. وهناك المدن الجاذبة للكفاءات لكونها تحظى بمزايا كالمرافق العمومية والدخول المرتفعة.

¹ Isabelle Géneau de Lamarlière et Jean-François Staszak. Principes de géographie économique. Edition Bréal. Rosny. P124.

3. الأسواق:

يتحدد السوق تبعاً لعدد السكان المحليين وقدرتهم الشرائية والمنتجات البديلة، وكلما كان السوق كبيراً زادت الأرباح ونمو المنشآت. وقد تكون المنشآت سوقاً للمواد الخام أو المنتجات الوسيطة. تفضل المنشآت القرب من أسواقها لتسهيل الوصول إلى مستهلكي منتجاتها (السلعة أو الخدمة) وكذا معرفة أذواقهم ووضعها المنشأة في السوق، غير أنه مع انخفاض تكاليف النقل وتطور وسائل الاتصال انخفضت أهمية القرب الجغرافي من الأسواق. وغالباً ما يكون عدم توفر السوق عائقاً أمام قيام بعض الصناعات، وقد يتمثل السوق في منشآت أخرى تقتني منتجاتها لإعادة تصنيعها. وتعتبر التكتلات الاقتصادية بين الدول أداة لتوسيع السوق.

معدل النمو الاقتصادي يعتبر مؤشراً على حجم السوق، فالنمو المستمر يمنح فرصاً للاستثمار وإمكانية تحقيق أرباح في الإقليم المعني، مثلما هو الحال في معظم الأقاليم في الدول الناشئة بجنوب شرق آسيا.

4. التطور التقني:

طالما كانت وسائل النقل لها دور كبير في توطن الصناعات، وتطورها كان له الفضل في فك العزلة على الأقاليم لوصول المنتجات إليها. كما أن تطور وسائل النقل جعل المنشآت تبحث عن خصائص أخرى للموقع مثل الرفاهية، التشريعات الملائمة لقيام الصناعة، خصائص اليد العاملة (منخفضة السعر أو مؤهلة)، سعر الأرض المنخفض. كما أن تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال أدى إلى تطور نوع جديد من التسيير عن بعد وظهور ما يسمى بالمكتب افتراضي.

5. السياسات الحكومية:

تلعب السياسات الحكومية دوراً كبيراً في قيام الصناعات، فقد تلجأ الحكومة إلى تحفيز الاستثمار في أقاليم معينة حتى لا تبقى مهمشة فتفرض رسوماً جمركية على الواردات لحماية منتجاتها المحلية وتمكينها من منافسة المنتجات الأجنبية، أو تمنح إعفاءات ضريبية للمنشآت في بعض الأنشطة كي تشجعها. وكذا يمكن للسياسات الحكومية العمل على إغراء المنشآت عن طريق توفير الأمن والاستقرار والتأمين على مخاطر الصرف وخلق مناخ محفز للأعمال. كما يجب أن تكون القرارات الحكومية مستقرة حيث إن الاستقرار السياسي يقلل من حالة عدم اليقين.

6. جودة البنى التحتية:

إن جودة البنى التحتية تؤثر على مناخ الاعمال، وتعتبر الشفافية التي تتمثل في وفرة المعلومات الخاصة بالاستثمار وانخفاض تكلفتها مؤشرا على أمن الاستثمارات في الدولة. كذلك فعالية النظام المصرفي كسهولة الحصول على القروض.

7. الإطار المعيشي:

ويعتبر الإطار المعيشي عاملا آخر في توطين الصناعات ظهر في الدراسات الحديثة ويتمثل في العناصر التالية: جمال المناظر، الظروف السكنية كجودة السكنات وأسعارها وجودة الهندسة المعمارية، المدن السياحية، توفر المرافق الثقافية كالسينما والمتاحف، توفر المدارس والأطباء ومرافق التسلية، بالإضافة إلى ذهنيات المجتمع ... مما يؤدي بالكثير من المدن إلى الرغبة في تحسين صورها لتطوير صناعاتها.

8. عوامل أخرى:

مثل ضرورة قيام الصناعة خارج المناطق الحضرية بسبب الروائح الكريهة، انبعاث غاز أكسيد الكربون أو الضجيج، أو تطور صناعة معينة في الإقليم بسبب حادث تاريخي. وقد تفضل المنشآت مواقع بفعل 'خيارات مقلدة كالتطبيع'، وتحدث عندما تختار الشركة نفس الموقع الجغرافي للشركة الرائدة. أو بما يسمى 'أثر البطريق'، أي أن مجموعة من المنشآت تختار نفس الموقع الجغرافي من أجل الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل وتسهيل المعاملات بينها.

وكمثال على اختيار المنشآت لموقعها، وفي دراسة قام بها كل من 'عياد نعيمة وعبد المجيد جنان'¹ حول عوامل اختيار الموقع لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بجاية، توصلنا إلى ان نسبة كبيرة من هذه المؤسسات أنشئت من قبل أصحابها في الولاية لأغراض مختلفة. وتأتي في المرتبة الأولى من العوامل المؤثرة في اختيار الموقع لهذه المنشآت القدرة على تكوين شبكات من العلاقات الاجتماعية عن طريق القرب المعرفي. وفي المرتبة الثانية من العوامل يأتي القرب من الأسواق، ثم توفر الموارد والبنى التحتية اللازمة لإقامة المشروع، وبالأخير معرفة المنطقة بشكل جيد.

¹Ayad- Malek Naima & Abdelmadjid Djenane. Création d'entreprises et choix des facteurs de localisation : étude empirique auprès d'un échantillon de pme de la wilaya de Béjaia.

<http://www.enssea.net/enssea/majalat/2502.pdf>. Consulté le : 10/11/2017.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

وفي دراسة أخرى قام بها 'جمال تلايحية وآخرون'، حيث قاموا بتوزيع استبيان مس 44 مؤسسة تعمل في قطاع الخدمات ما بين فيفري ومارس 2009، بهدف معرفة المعايير التي جعلت المؤسسات تختار مدينة عنابة كموقع لها. وتم تقسيم الأسئلة إلى ثلاث أقسام:¹

- مؤسسية: (الأمن، دعم السلطات العمومية، التشريعات، المساعدات العمومية، الضرائب والعلاقات بين الأعوان الاجتماعيين)،
- جغرافية: مميزات موقع المدينة، طرق الاتصال (المطار والميناء)، الهياكل وجودتها، التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، المحيط والإطار المعيشي، ووفرة العقار.
- اقتصادية: تجمع الأنشطة، القرب من السوق (حجم الطلب العام)، حجم العمالة (مستوى التعليم، التخصص، المهارة، ثقافة العمل والتكلفة)، المخرجات (إيجابية أو سلبية)، حجم وجودة الخدمات، وجود الجامعة ومراكز البحث.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المعايير هي:

- العامل الأول: تجمع الأنشطة والقرب من السوق، خاصة بالنسبة للعيادات الطبية وشركات التأمين، ومؤسسات خدمات الإعلام الآلي.
- العامل الثاني: توفر الخدمات المقدمة للمؤسسات، المحيط، الأمن والتشريعات. خاصة فيما يخص بائعي السيارات وشركات الإشهار.
- العامل الثالث: جودة ووفرة اليد العاملة خاصة بالنسبة للهياكل الطبية.
- العامل الرابع: توفر العقار خاصة بالنسبة لبائعي السيارات.

¹Djamel TELAJDIA et al. Attractivité des territoires et critère de localisation des entreprises- un essai d'évaluation à Annaba. Les cahiers du CREAD. N° 118. Décembre 2016.

المطلب الثالث: عوامل توزيع الأنشطة الاقتصادية.

إن توزيع الأنشطة عبر الأقاليم يخضع لعاملين مهمين وهما تقسيم العمل وتكاليف النقل، ونحاول فيما يلي شرح كل منهما.

الفرع الأول: تقسيم العمل.

يتمثل تقسيم العمل في تقسيم العملية الإنتاجية إلى مهام عديدة. ظهر تقسيم العمل في المجتمعات البدائية عندما قامت كل مجموعة بالتخصص في إنتاج معين ثم المقايضة فيما بينهم، وكان أول من تطرق إلى تقسيم العمل هو آدم سميث في كتابه 'ثروة الأمم' (1776)، حيث بين أن التخصص يزيد من إنتاجية العامل.

وضع آدم سميث نظريته موضحة بمثال مصنع للدبابيس حيث إنتاج الوحدة يحتاج إلى 18 مرحلة، ولاحظ أن كل عامل ينتج 20 دبوسا في اليوم. ثم قسمت المهام على 10 عمال وكانت النتيجة أن الإنتاج وصل إلى حوالي 48000 دبوسا في اليوم، أي أن الإنتاج المتوسط هو 4800 دبوسا في اليوم لكل عامل. واستنتج آدم سميث أن الزيادة في إنتاجية العامل ترجع إلى عوامل منها: تحسين مهارة العامل عند قيامه بنفس المهام، عدم حاجته للتوقف للراحة بعد كل عملية، وإمكانية مكننة بعض المهام البسيطة.

ولاحظ كارل ماركس سنة 1867 النتائج الإيجابية للتقسيم الوظيفي للعمليات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية، وفرق بين تقسيم العمل التقني والاجتماعي، فالأول يعود على المزايا المقارنة بين العمال في إنجاز مهامهم أما الثاني فيعود إلى الهرمية في إنجاز المهام في المنشأة.

ثم أن الثورة الصناعية التي ظهرت في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 قامت بتعميم المكننة وظهرت اقتصاديات الحجم، فكان من الضروري تغيير أنماط العمل في المصانع. فظهرت العديد من الدراسات التي تطرقت لأنماط التسيير في المنظمة بهدف الاستخدام الأمثل لمواردها حيث ساد الاهتمام كثيرا بتقسيم العمل.

ذكر Nathan Rosenberg في كتابه 'منظور في التكنولوجيا'، أنه في سنة 1820، في الو.م.أ، لم تكن هناك شركة متخصصة في صناعة الآلات، بل كان مستعملوا الآلات هم صانعوها، ولم تظهر المنشآت المتخصصة في صنعها إلا في الفترة 1840-1880. وقد كانت صناعة التجهيزات في البداية تقوم بها ورشات متخصصة

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

داخل شركات الصناعات النسيجية، بعدما أصبحت عندها خبرة في صناعة الآلات النسيجية وبالتالي أصبحت تنتج آلات أخرى، ثم أصبحت شركات مستقلة.¹

ثم أن تايلور F.W Taylor (1911) من خلال كتابه 'مبادئ إدارة الأعمال العلمية'، وضع نظرية التنظيم العلمي للعمل والتي انتشرت قبل أن تعرض في الكتاب، وبين أن العمال يضيعون الكثير من الوقت في المصانع لذا يجب تغيير طريقة التسيير فيها. وتوصل إلى أنه من أجل زيادة إنتاجية العامل يجب تقسيم العمل أفقيا وعموديا، ويتمثل التقسيم الأفقي في تحليل المهام إلى مهام عديدة وسهلة، أما التقسيم العمودي للعمل فينجر عنه فصل مهام التصميم عن مهام التنفيذ.

واستلهم 'هنري فورد' بنظرية 'تايلور' عند تسييره لمصنع السيارات الذي كان يملكه، وأضاف مفهوم 'سلسلة العمل travail à la chaine' وقام برفع رواتب العمال، مما أدى إلى رفع الإنتاجية بوتيرة أسرع. وأصبحت الفوردية تعني 'العمل السلسلة' على أن يتبع الزيادة في الإنتاجية زيادة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات.

كما أن تطوير وسائل النقل كان لها الفضل في ارتفاع معدل التبادل التجاري فظهر التقسيم الدولي للعمل (DIT)، والذي يعبر عن تقسيم مراحل العملية الإنتاجية بين الدول ويؤدي إلى التخصص الدولي. وكثيرا ما لجأت المنشآت إلى تقسيم سلسلة خلق القيمة للمنتج أفقيا أو عموديا عبر أقاليم عديدة على المستوى الدولي.

تكون تقسيم العمل الدولي تاريخيا بميكانيزمات سيطرة وتبعية (الاستعمار، خضوع للمصالح الاقتصادية للمركز، وجود نخبة محلية تعيش على المبادلات غير المتساوية للمركز..). وهذه الهرمية دامت طويلا بسبب عمليات المبادلات غير متوازنة على حساب الدول التي تمثل المحيط. كما ان الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي يعزز انفتاح اقتصادي يعمل على الإبقاء على وضعية تبعية في تقسيم العمل.²

¹ Jacques PERRIN. Les technopôles : mirage ou nouvelle phase de la division du travail.

http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/31873/C&T_1988_18_134.pdf?seque. Consulté le : 11/11/2017.

² Claud Grasland et Gilles Van Hamme. La relocalisation des activités industrielles : une approche centre-périphérie des dynamiques mondiales et européennes. L'espace géographique. 2010/1. Volume 39. P17.

وكمثال على تقسيم العملية الإنتاجية حسب خصائص الأقاليم، نذكر مثال صناعة الآيفون لشركة 'آبل'. إذا درسنا تقسيم العملية الإنتاجية في صنع الهواتف الذكية للشركة، نجد أن الآيفون تتم صناعته في دول مختلفة؛ رغم أنه يمكننا قراءة خلف كل جهاز آيفون العبارة التالية: (مصمم في كاليفورنيا ومركب في الصين). بالفعل، يتم التصميم في كاليفورنيا في الو.م.أ ويتم تركيبه في الصين غير أن المركبات يتم صنعها في دول مختلفة، فمثلا ذاكرة الفلاش والواجهة تصنع في اليابان، معالج الجهاز ومركباته في كوريا الجنوبية. وتأتي الكاميرا ونظام الويفي وشرائح نظام تحديد المواقع GPS من ألمانيا.

الفرع الثاني: تكاليف النقل.

تعتبر تكاليف النقل عاملا مهما في تقليص أثر المسافة على التبادل بين الدول والأقاليم، أو على توطين الشركات. وتمثل المسافة عاملا مهما في تحليل تموقع المنشآت، بما أنها تعبر عن الفاصل المكاني الذي يساعد على تفسير الظواهر في العديد من النماذج الجغرافية، خاصة وأن المبادلات تتقلص كلما زادت المسافة. إن نقل المنتجات أو الأشخاص يتأثر بالزمن أو المسافة الفيزيائية، ونجد أن بعض الصناعات تهتم كثيرا بالمسافة حين تختار موقعها حيث أن المنتجات سريعة التلف تحتاج إلى وقت قصير للتنقل، وبعض المنشآت تستخدم مواد عديدة في إنتاجها مما يزيد من أهمية الوقت بالنسبة لها، فهي بذلك تبحث عن الموقع الذي يقلص من وقت نقل هذه المواد. والمسافة الزمنية تابعة لنمط التنقل وكثافته، كدرجة تطور وسائل النقل، بينما المسافة الفيزيائية تبقى ثابتة نسبيا لولا أنها تتأثر ببعض العوامل مثل التدفقات عبر الطرق.

وقد تمثل خسارة حيث أنها تؤدي إلى تبديد الوقت، فهي تعتبر عائقا لأنها تؤدي إلى زيادة المصاريف، فترة المواعيد ومخاطر النقل، بينما القرب من الموارد الأولية أو من الأسواق يحقق ربحا. غير أنه في بعض الحالات قد تؤدي المسافة إلى تحقيق بعض المزايا، كالبعد عن المنافسين أو محيط غير ملائم مما يسهل عمل المنتجين.

تعتبر المسافة تعبر عن الفرق بين مكانين، ونجد أنه بين القرنين 16 و19، كان يعتمد على تقسيم الأماكن الجغرافية إلى وحدات مختلفة من أجل تحديد مميزات المكان، من خلال عوامل منها: تقسيماته إلى وحدات سياسية ودينية، استغلال الأراضي في الزراعة، وسائل الاتصال (شبكات النقل البري والجوي)، حركية المرور

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

(الرسوم على العبور أو الرسوم الجمركية)، التدفقات التجارية (على المستوى المحلي، الوطني أو الدولي)، وتوقع الصناعات.¹

تؤثر المسافة على الناتج المحلي الخام للفرد عن طريق التأثير الذي تمارسه على التبادل، وهذا ينعكس على فاعلية المنشآت في البلد، فالمسافة تزيد مباشرة في تكلفة النقل وتخفيض إذن التبادل تقريبا بنفس الحجم الذي تفعله الرسوم على الصادرات أو حقوق الجمارك على الواردات. وانخفاض تكاليف النقل يجد من إمكانية الدولة على تركيز إنتاجها على النشاطات التي تملك فيها ميزة مقارنة، حيث أن منشآت البلد تنتج سلعا يمكن ان ينتجها بلد آخر بتكاليف منخفضة إذا لم يكن هناك تكلفة نقل. كما أنه عند تقسيم الأسواق، فإن المسافة تساعد منشآت الدولة على العمل بفاعلية أو استغلال عوائد الحجم المتزايدة. وعند حماية الدولة للمنشآت المحلية من المنافسة الأجنبية، فإنها تصبح أقل حماسا على إظهار الفاعلية والابتكار.²

حسب فرضية "نهاية المسافة" أو 'انبساط الأرض'، فإن التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات قلص تكلفة نقل المنتجات ونقل المعلومات لمسافات طويلة إلى درجة ان المسافة أصبحت عنصرا غير ذي أهمية بالنسبة للمنشآت. وهكذا فإن الابتكارات التكنولوجية الكبيرة قد مست قطاع النقل: فمثلا شحن البضائع زاد من فاعلية النقل البحري والنقل عموما وأجرة الشحن، النقل الجوي أصبح أكثر فاعلية وإنتاجية وكذا النقل البري. علاوة على ذلك، كل طرق النقل استفادت من تحديات في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. لكن، عكس فرضية نهاية المسافة، فالمعطيات التجريبية بينت أن المبادلات بين الدول تتقلص كلما زادت المسافة بين الأقاليم، أي أن الدول تميل إلى التبادل مع الدول المجاورة لها.³ كما أن تكلفة النقل البحري زادت بالنسبة لأسعار السلع الصناعية في كل الروابط الكبرى بين منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات من القرن الماضي.

ومع هبوط تكاليف النقل، كان من المفترض أن ينتشر الإنتاج الاقتصادي بمزيد من التساوي داخل البلدان، وان يزيد حجم التجارة بين الدول البعيدة عن بعضها. غير ان ما حصل كان العكس من ذلك. فقد شهد العالم زيادة التركيز الاقتصادي داخل البلدان. تضاعفت الصادرات كنسبة من الإنتاج العالمي 4 مرات لتبلغ

¹ Georges Benko. Op cit. p25

² OCDE. Réformes économiques objectif croissance. 2008. P111. <http://dx.doi.org/10.1787/growth-2008-fr>. Consulté en Septembre 2017.

³ IBID. P113.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

25% في العقود الثلاثة من ثمانينات القرن 20 إلى بداية القرن 21، وأصبحت التجارة مع الجوار أكثر أهمية، وذلك لتزايد أهمية وفورات الحجم في الإنتاج والنقل.¹

وفي سنة 1830، كانت مصاريف النقل تمثل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فمثلا لقطع مسافة 1200 كم كان ذلك يكلف حوالي 100% من سعر القمح. ثم أدى عصر السكك الحديدية، في فرنسا مثلا، إلى انخفاض كبير جدا لسعر طن/كم، وصلت إلى 36% في العقد 1841-1851. وفي وقت لاحق، ومع التقدم في مجال الطيران، انقسم سعر الشحن الجوي إلى 10 منذ نهاية الخمسينات. أما بالنسبة للمصاريف الخاصة بالنقل البري للسلع، فقد تقلصت بـ38% في فرنسا في الفترة 1978-1998. وكان ذلك بفضل التقدم التقني خاصة (اقتصاديات الطاقة المرتبطة بأداء المحركات الجديدة للوزن الثقيل)، وتحرير النقل البري.²

وقد وصفت الموجة الأولى من العولمة والتي امتدت فيما بين 1840 وحتى الحرب العالمية الأولى، بأنها التجارة التبادلية "التقليدية" للصناعة، والتي استغلت بدورها اختلافات الهبات الطبيعية، وتم الاهتمام بالمكان على المستوى الدولي. فقد أدى انخفاض تكاليف النقل الكبير إلى زيادة المبادلات بين الأقاليم على أساس المزايا النسبية التي تسببها الاختلافات في الهبات الطبيعية، كما ظهرت تجارة الأجزاء والمكونات والمبادلات في نفس الصناعة أي لسلع متشابهة خاصة بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية. وعرفت اليابان موجة تصنيع كبيرة وزادت مبادلاتها مع الصين وهونغ كونغ، وكوريا وتايوان. وعرفت الهند والفلبين موجة تطور في الخدمات.³

ولتبيان أهمية اختيار الموقع للتقرب من العوامل، نذكر على سبيل المثال صناعة الجوارب بالولايات المتحدة. حيث أنه بعد عام 1900 بوقت قصير تحولت مدينة نيويورك إلى مركز صناعة الملابس بالولايات المتحدة، إلا أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية انتقل مركز انتاج الملابس إلى الجنوب في ولاية كارولينا الشمالية. فانتقلت الكثير من مصانع الغزل والنسيج إلى أماكن قريبة من كارولينا الشمالية لتتمكن من الحصول على الخيوط والاستفادة من الطاقة الرخيصة والعمالة والأراضي الأقل تكلفة.⁴ وسبب نقل الإنتاج هذا هو الاستفادة من المكاسب التي تدرها عليهم الإنتاجية.

¹ البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية. 2009. ص 48.

² Matthieu Crozet et MirenLafourcade. La nouvelle économie géographique. La découverte. Paris. 2009. P10.

³ البنك الدولي. مرجع سابق. ص 250.

⁴ نفس المرجع. ص 189.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

وفي الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1970، اقتصر التبادل الدولي على الدول الغربية ثم ظهرت الشركات الكبرى وظهر تشابه في الطلب على المنتجات حول العالم. وبفضل انخفاض تكاليف النقل نقلت الشركات انتاجها نحو الأقاليم منخفضة تكاليف الإنتاج. وظهر التقسيم الدولي للعمل واستغلت الشركات المزايا المقارنة لكل بلد أو إقليم، وكذا تحرير التبادل وتم إدماج دول طالما كانت مهمشة.

وبفعل الابتكارات التي حدثت في مجالات أخرى غير النقل، فإن مكونات السلع المتبادلة تطورت كثيرا في العشرية الأولى من القرن 21، وبلغت قيمة ذات قيمة كبيرة أصبح وزنها منخفضا نسبيا ونذكر كمثال الشرائح الالكترونية. وبالتالي، فإن تكاليف النقل ارتفعت بأقل من قيمة السلع التي يمكن نقلها، ويمكن حتى أن تكون قد انخفضت نسبة إلى هذه القيمة.¹

رغم أن العالم لم يشهد موت المسافات بالكامل في الفترة التي ما بعد الثورة الصناعية، غير أن الحواجز على تبادل السلع تلاشت بشكل معتبر، فقد سادت الفكرة أن تحرير نقل السلع والأشخاص من شأنه تعزيز نشر الثروات. غير أننا نلاحظ في القرن 21، وعلى الرغم من التطور الكبير لوسائل النقل والاتصالات، وعقدين من انتشار استعمال الأنترنت، فلازلت هناك فروقات شاسعة في نسبة التطور في مختلف الأقاليم في العالم، بل وكذلك يشهد العالم تفاقم القطبية خاصة داخل الدول. فهبوط تكاليف النقل سهل زيادة التخصص وغير جذريا مواقع الشركات وطبيعة التجارة. فحين كانت تكاليف النقل عالية، كان على الشركات أن تكون قريبة من مستهلكيها. ولكن، مع هبوط تكاليف النقل يمكنها الاستفادة من وفورات الحجم الداخلية ووفورات الحجم المحلية ووفورات الحجم في المناطق الحضرية، والقيام بنقل المنتجات إلى المستهلكين.

ومع هذا التطور أصبح بالإمكان معالجة المسافة؛ توسيع السوق والانتقال إلى السوق المجرد الذي يعوض السوق الملموس أكثر فأكثر. وفي حالة القرارات الكبرى، فإنه يستحسن الاتصال المباشر بالمستهلكين فتبحث المنشآت عن المواقع التي تسمح بذلك، كالمراكز الكبرى، المدن الكبرى والرئيسية. وهذا ما يفسر مثلا تركيز الفروع الرئيسية والعروض التجارية في قلب المدن أين التفاعلات المعلوماتية كبيرة. وعلى مستوى عالمي، نلاحظ تكوين مراكز قليلة على شكل شبكات تربط بينها تفاعلات قوية. مثل نيويورك، لندن، باريس وطوكيو.² وانطلاقا من عدد أكبر من المؤسسات التي تعمل في صناعة واحدة في نفس المكان، فإن هذا يساعدها على الحصول على

¹ OCDE. Réformes économiques objectif croissance. Op cit. P114.

² Amor BELHADI. Les modèles de localisation des activités économiques. 2010. amorbelhedi.unblog.fr/files/2017/02/mlae.pdf. Consulté le : 15/11/2016.

المعلومات المتوافرة عن السوق لاستخدامها في التفاوض مع العملاء والموردين، وتجدد الإشارة إلى أن المؤسسات التي تشكل تكتلا يمكنها الاستفادة من والمشاركة في إقامة وتشغيل إتحادات عمالية متخصصة يمكن الاعتماد عليها بقوة.¹

الفرع الثالث: تطور الجغرافيا الاقتصادية.

بعدما كان يقتصر الاهتمام في علم الاقتصاد على دراسة كيفية تسيير الاقتصاد المنزلي تطور ليهتم بالثروة خاصة بعد ظهور الفكر الماركنتيلي والفيزيوقراطي اللذان ركزا على الأرض كمركز للثروة. ففي القرنين 16 و 17 ميلاديين، برز علم الاقتصاد وتطور ليهتم بالجوانب المكانية باعتبارها عامل مهم في تفسير الظواهر الاقتصادية. وظهر مبدأ السببية ليعين أن تطور الصناعة في مكان ما يرتبط بوجود مصادر الطاقة أو المعادن. وظهرت العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد غير انها كانت عبارة عن مجموعة من الأفكار المتباينة وغير المتناسقة.

ثم ظهر الفكر الكلاسيكي في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، واهتم مفكروه مثل سابقهم بالثروة وكيفية توزيعها، وركزوا على المصلحة الفردية والمنافسة التامة والسوق كمنظم للحياة الاقتصادية. ومنه ظهر مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الجغرافي والانسان وظهر مصطلح 'الإقليم الاقتصادي'. ويعتبر آدم سميث ودافيد ريكاردو من أهم مترجمي التيار الكلاسيكي، وتطرق آدم سميث إلى تقسيم العمل داخل المصنع قصد الرفع من الإنتاجية ثم تم تعميم المفهوم ليشمل تقسيم العمل بين الوحدات الإنتاجية خاصة بعد انخفاض تكاليف النقل. ولاحظ ريكاردو التباين في الإنتاج الذي ينتج عن التوزيع غير المتساوي لعوامل الإنتاج، وكان أول من تطرق لمفهوم الربح والمزايا المقارنة التي تجعل الأمم تتخصص في المنتج الذي تمتلك فيه نسبيا أكبر كمية من عوامل الإنتاج ثم التبادل فيما بينها. وبفضل بعض الباحثين مثل ماركس وفون تونن ومارشال تطورت هذه الأفكار وظهرت أهمية الجغرافيا في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية، وهي أصبحت فيما بعد تمثل أساس النظريات المعاصرة للاقتصاد المكاني. كما ظهر الجغرافي 'كانت ريتز' (1779-1859)، الذي يعتبر مؤسس الجغرافيا المعاصرة، بإدماجه لعلوم أخرى في المقارنة الجغرافية مثل العلوم الطبيعية والتاريخ والفلسفة. اهتم بدراسة تأثير تطور المجتمعات وأدخل مصاريف النقل لدراسة تطورها، ويظهر ذلك في كتابه 'الجغرافيا العامة المقارنة'.

¹ البنك الدولي. مرجع سابق. ص185.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

وعموما، فقد جاء تبني مفهوم الفضاء في الاقتصاد في وقت متأخر، بشكل بطيء ومتدرج، فقد استبعده ريكاردو من الاقتصاد في أبحاثه، بما أن الأسر كانت تعيش في حيز ضيق، ونادرا ما تقوم بإعادة توطين وتحويل الأنشطة، غير انه أدججه دون قصد في نظرية الميزة النسبية. ثم جاء فون تونن الذي أعطى تعريفا محددًا للموقع الأمثل، ومارشال في 1890، ثم دراسات فير التي اهتمت بالموقع الأمثل للصناعة. وتم إدراج الفضاء في التحليل الاقتصادي بعدما كان ينظر إليه كمجرد محدد لمصاريف النقل. ويشير 'أيدالو' أن 'الفضاء هو مجموعة من النظم الاقتصادية والاجتماعية المعقدة المتفاعلة'.¹

أما فيما يخص الجغرافيا، فقد ارتبطت في نهاية القرن 19 بدراسة أماكن توزيع الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية التي اعتبرتها أهم أسباب التطور الاقتصادي، واتسمت الجغرافيا الاقتصادية بأنها كانت وصفية فقط. ومنذ الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وظهور نظرية كينز، اتجه الاهتمام نحو استخدام الإحصائيات الجغرافية لتحليل الظواهر الاقتصادية. وسادت الفكرة أن المفاهيم المؤسسة لعلم الاقتصاد ليست مفاهيم عالمية، بل أن الإقليم بالإضافة إلى كونه مكان اقتصادي فهو كذلك عبارة عن مكان له خصوصيات ثقافية واجتماعية.

وفي 1930، أخذ مفهوم الطلب المكاني بعين الاعتبار في عملية اختيار الموقع وتوطين المؤسسات مع رايلي ولوخ وكريستالر. ومع تطوير التحليل المكاني في بداية سنوات 1950 مع Wingo, Alonso, Wilson et Richardson أصبح الموقع الأمثل مركز اهتمام الجغرافيين والاقتصاديين والخبراء في العلوم الإقليمية.²

في منتصف القرن 20، وصلت الصناعة إلى مرحلة متقدمة وتطورت بوتيرة كبيرة وصاحب ذلك تغييرات في العمالة من خلال المعرفة وكذا استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مما أدى بالمنشآت إلى البحث عن الكفاءات وأدى ذلك إلى زيادة الهجرة داخل الدول أو بينها، وشهد العالم ارتفاعا للدخول وانتشار الرفاهية، غير أن هذا أدى إلى تغيير موازين الدول وأصبحت التكنولوجيا والكفاءات مقياسا لتمييز الدول وتطور اقتصادياتها.

في بداية ثمانينات القرن العشرين، وبعد سنوات الأزمة التي شهدتها سبعينيات القرن والتحولت التي شهدتها الكثير من المناطق الصناعية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ومجموعة من الدول الصناعية الجديدة مثل إيطاليا الثالثة وما يسمى حزام الشمس SunBelt في الو.م.أ، ودول أخرى تابعة، بالإضافة إلى دول ناشئة تشهد معدلات نمو عالية (خاصة في جنوب شرق آسيا وآسيا الشرقية). تطور شكل الصناعة وأصبح مختلفا عن

¹ الطيبي عبد الله. مرجع سابق. ص 25-26.

² نفس المرجع. ص 29.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

الاقتصاد الفوردي، فقد أصبحت تعرف بالاقتصاد ما بعد الفوردي، أساسه الابتكار. وكأهم أشكاله الصناعات المتخصصة في التكنولوجيا العالية والخدمات. وأصبحت تمثل أداة دفع للاقتصاديات الأكثر ديناميكية عالمياً.¹ وعرفت العمالة ارتفاعاً لعدد المهاجرين نحو المدن والمناطق الرائدة في الدول المختلفة. وأصبحت المنشآت تهتم كثيراً بمواقع توفر المعرفة.

المبحث الثاني: نظريات الجغرافيا الاقتصادية.

نستعرض فيما يلي النظريات التي عاجلت توزيع الأنشطة في مناطق معينة دون غيرها، ونقسمها إلى نظريات التوازن، نظريات اللاتوازن والنظريات الحديثة.

المطلب الأول: نظريات التوازن.

اهتم رواد المدرسة النيوكلاسيكية بالمجال المكاني للاقتصاد والاختلافات في الموارد والعمالة، كما أدرجت تكاليف النقل ضمن التحليل الاقتصادي. ويفترض الكلاسيك أن عوامل الإنتاج (الرأسمال والعمل) تنتقل عبر الأقاليم بحرية تامة وتخلق بذلك تنمية متوازنة وفعالة.

1. نظرية الموقع:

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي تهتم بالموقع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية، تطورت في خمسينيات وستينيات القرن 20، وتهدف إلى تفسير نمط توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأماكن. وهذه الفترة من تطور الجغرافيا الاقتصادية كانت تسمى 'الثورة الكمية'. وتفترض النظرية أن المنشآت تختار موقعها استناداً إلى توفر عوامل الإنتاج كالعامل والمواد الخام من جهة، وهذه العوامل عند انتقالها عبر الأقاليم تستدعي تكاليف إضافية، ومن جهة أخرى تفضل المنشآت القرب من الأسواق. أما بالنسبة للعمالة فهي تبحث عن أعلى الدخل، فيلجأ كل من العمال ورجال الأعمال إلى وضع استراتيجية عقلانية من أجل إيجاد الموقع المناسب الذي يؤدي إلى تعظيم أرباحهم.

وضعت النظرية تفسيراً للموقع الذي يختاره المنتج بافتراض السوق الواحد (M) والعنصر الإنتاجي الواحد (F)، ويفترض أن يكون الموقع الذي يختار المنتج (L). وبالتالي فإن الموقع (L) سيكون على طول المسافة FM

¹ Georges benko. Op cit.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

أي ما بين السوق ومكان توفر العنصر الانتاجي. فيقوم بالتحكيم بين مصاريف نقل المادة الأولية ومصاريف نقل المنتج ويختار القرب من أحدهما حتى يقلص من مصاريف النقل.

ثم حاول هوتلنج أن يطبق حالة المنافسة الثنائية، وافترض منتجين A و B ينتجان سلعة متجانسة على طول المسافة FM، تكلفة نقل المادة الأولية إلى موقع الإنتاج tf ، تكلفة نقل السلعة من موقع انتاجها إلى سوق بيعها tm . ومن خلال التحكيم بين التكاليفتين يمكن للمنتج اختيار موقعه، إذا كانت $tf < tm$ فإن المنتج يقترب من موقع المواد الخام. أما إذا كان $tf > tm$ فإن موقعه يكون بالقرب من السوق.

قد يلجأ المنتجين إلى اختيار نفس الموقع، ومع افتراض تجانس المنتجات، فإن المنافسة تجعلهم يبيعون منتجاتهم بالسعر الأدنى. وبالتالي فهم يفضلون التوطن في مواقع مختلفة. وفي حالة ما يتفوق أحد المنتجين على منافسيه، بامتلاك معلومات عن السوق مثلاً، فإنه يصبح في وضعية منافسة احتكارية.

2. نظرية التوازن الفضائي:

ينتقل العمل وفقاً لهذا النموذج من المناطق الفقيرة نحو المناطق الغنية بسبب الفروق في الأجور، وينتقل الرأسمال في الاتجاه المعاكس للبحث عن العمالة الرخيصة، إلى أن تتساوى تكاليف العمل والأرباح على الرأسمال في المنطقتين. أي أن المنتجون يبحثون عن المواقع التي تؤدي إلى تعظيم أرباحهم ويبحث المستهلكون عن الأسواق الرخيصة، مما يؤدي إلى زيادة العرض في بعض الأقاليم أين الرأسمال مريح، والطلب في أقاليم أخرى أين الأجور مرتفعة بسبب انتقال العمالة إليها، والتي تمثل في نفس الوقت زيادة في الطلب إلى أن تختفي الأرباح الزائدة وتتساوى فيما بين المواقع.

ثم أن ديان بيرونس Diane Perrons، وهو متخصص في الجغرافيا الاقتصادية، لخص نظرية التوازن الفضائي التي تمثل أساس الفرضية النيوكلاسيكية على النحو التالي: العمل والرأسمال يتوقع أن ينتقلا من أماكن الفئات إلى أماكن العجز محفزة من قبل العوائد المرتفعة، الأجور والأرباح على التوالي. وبالتالي، سينتقل العمل من الأقاليم الفقيرة إلى الأقاليم الغنية، وينتقل الرأسمال بالاتجاه المعاكس إلى أن تتساوى الأجور والأرباح بين الأقاليم، مما يؤدي إلى ظهور نمط للتنمية فعال ومتوازن.¹

¹ M. Sokol. Op cit. P45.

3. نموذج فون تونن:

دراسات عديدة حاولت وضع نماذج لتموقع الأنشطة الزراعية وتخصيص الفضاء الزراعي بالاستناد إلى السوق وطبيعة الأرض، تقنيات الزراعة، أو الظروف الطبيعية. وبينما كان ريكاردو الذي كان يعتبر أن تكاليف الإنتاج تختلف باختلاف صلاحية الأرض، فإن الأراضي البور تدر ريعا أكثر من الأراضي الأخرى، وكان 'فون تونن' يرى بأن المسافة نحو السوق المركزي هو العامل المحدد لاختيار الأراضي الزراعية.

طور فون تونن Von Thünen (1826)، وهو مزارع ومسير مزرعة، نظريته التي لاقت رواجاً كبيراً حين كان يبحث عن الطريقة المثلى لاستغلال الأرض. ولاحظ أن كل مزارع يسعى إلى تخفيض تكاليف النقل، فنجده يفضل التوطن في الأراضي القريبة من المدن أين يتركز الطلب. لكن هذه الأراضي تكون أعلى سعراً وينخفض سعرها كلما ابتعدنا عن المركز الحضري. وبالتالي، فإن التنظيم المكاني للإنتاج يحدث نتيجة التحكيم بين إيجار الأرض، عوائد النشاط الزراعي والفرق في تكاليف النقل. ونجد أن منتجي السلع الزراعية سريعة التلف (الحليب، الخضر والفواكه...) يميلون إلى دفع سعر إيجار الأرض المرتفع لتقليل المسافة نحو السوق، ومنتجي السلع سهلة النقل يستغلون أراضي بعيدة. وفي النهاية، نرى أن المنتجات المختلفة تتوزع حول المدينة في حلقة تركز un cercle concentrique¹. فيصبح الريف، أين يتم الإنتاج الزراعي، محيطاً للمركز أي المدينة. وهي أول نظرية تفسر تنظيم المجال الجغرافي.

وعليه، وضع فون تونن بعض الفرضيات لتسهيل الواقع، وهي:

- تشابه خصائص الأماكن: يعتبر المكان الزراعي مكاناً متجانساً. وبالتالي، فإن الأرض نفسها والعائد نفسه، كما يفترض أن يكون تكاليف الإنتاج ثابتة لكل المنتجين الذين يملكون نفس الحجم ونفس التقنيات الفلاحية.

- السلوك العقلاني: كل من المنتجين والمستهلكين يتصرفون بسلوك اقتصادي عقلاني، فالمنتج يزاول الزراعة التي تدر أعلى دخل ويختار الموقع الذي يضمن له الدخل الأعلى، بينما المستهلك يشتري المنتج الذي يدر أعلى المنفعة بالأسعار الأدنى.

¹ Matthieu Crozet et Miren Lafourcade. Op cit. P7.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

- حرية التنقل: يتلازم مع التجانس الفضائي باستخدام نمط النقل نفسه وتكلفة النقل معادلة خطية ومباشرة للمسافة التي تفصل مكان الإنتاج عن سوق الاستهلاك أين يتم التبادل.¹

كما يبين فون تونن كيف أن الهياكل الجديدة مثل إنشاء هياكل للملاحة يمكنها أن تغير الاستخدام الاقتصادي للفضاءات المحيطة، في الفترة التي كان فيها النقل البحري أقل تكلفة 10 مرات من النقل البري.² والفرضيات التي وضعها فون تونن تعكس السياق الذي تم فيه إعداد النموذج وهي السوق الواحدة واقتصاد الاكتفاء الذاتي، وهي خصائص كانت موجودة في ألمانيا الشمالية في بداية القرن 19، التي كانت عبارة عن مناطق ريفية وعدد المدن بها صغير جدا.

إن هذا النموذج صالح حتى فيما يخص توزيع السكان حول مركز أو المدن الكبرى أو التي تتوفر فيها مصادر الحياة كالماء، والتي تتناقض كلما اتجهنا نحو المدن الأصغر أو الأقاليم المحيطة بها، فالفضاء الزراعي يكون منظم حسب المسافة نحو السوق. غير أن الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج اهتمت، تطور وسائل الاتصال جعل فرضية المناطق المعزولة أو اقتصاديات الاكتفاء الذاتي مهتلكة تماما، فنجد أن تطور وسائل النقل والذي أدى إلى انخفاض أهمية المسافة فإن المنتجات الزراعية لا تستهلك وقتا كبيرا كي تصل إلى مراكز الاستهلاك.

4. نظرية ألفريد فيبر:

صاغها الاقتصادي الألماني 'ألفريد فيبر' سنة 1909، فقد حاول أن يدرس العوامل المؤثرة في تحديد موقع الصناعة في علاقتها بالمجال الجغرافي، وخلص إلى أن الموقع المناسب هو المكان الذي تكون فيه تكلفة الإنتاج الاجمالية منخفضة لا سيما تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات المصنعة وكذا سعر اليد العاملة.

يرى فيبر أن تكلفة النقل هي أهم العوامل التي تحدد توزيع الأنشطة الصناعية عبر الأقاليم، وابتكر العلاقة بين وزن المواد الخام ووزن السلع المصنعة. حيث يختار المنتج موقعه عن طريق التحكيم بين تكاليف نقل المواد الخام وتكاليف نقل السلع المصنعة. ويرى أن تكلفة النقل تعتمد على عملي المسافة والوزن وتزيد كلما زادت المسافة ووزن الحمولة. وتكون الصناعة أكثر ارتباطا بموادها الأولية في حالة الصناعات التي تفقد فيها المواد المستخدمة وزنا وحجما كبيرين عند تحويلها إلى سلع مصنعة، مثل صناعة السكر أو صناعة الورق، لأن وزن المواد

¹ Amor BELHADI. Op cit.

² Gérard-François DUMONT. Territoire : le modèle « centre- périphérie » désuet. L'esprit du temps/ « outre- terre ». 2017/2. N° 51. P60.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

الخام (قصب السكر والخشب) أكبر بكثير من وزن المنتج، لذا فالموقع المفضل يكون بجوار الحقول التي تنتج المواد الخام. وإذا كان ناتج العلاقة بين التكاليفين يساوي واحد أو أقل تكون الصناعة أقل ارتباطا بموادها الأولية. وأشار بذلك إلى معدل النقل طبقا للمعادلة التالية:¹

$$\text{معدل المادة الخام} = \frac{\text{وزن المواد الخام المتوطنة}}{\text{وزن الإنتاج}}$$

وتمثل تكلفة العمل عامل التوطن الثاني في نظرية فيبر ولها أهمية كبيرة في اختيار الموقع، ذلك أن تكلفة العمل الأقل تساعد على توطن المشروع أحيانا في منطقة أعلى من حيث تكاليف النقل بسبب الوفرة التي تحدث عند الفرق بين تكاليف العمل في حالة ما إذا كانت الوفورات المتحققة في نفقات العمل تفوق تلك المحققة في نفقات النقل. وقد حدد فيبر هذه العلاقة ووضع المؤشر التالي:

$$\text{معدل العمل} = \frac{\text{الأجور}^2}{\text{الإنتاج}}$$

كما تطرق فيبر إلى عوامل التكتل وعدم التكتل للأنشطة الصناعية والتي تكتسب أهميتها من الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المنتج. فعوامل التكتل تعزي إلى أن لا يقل الإنتاج في مكان معين عن حجم معين، بينما عوامل الانتشار تعني أن كمية الإنتاج في مكان معين يجب أن لا تزيد عن حجم معين. فعوامل التكتل حسب فيبر تعمل على تجميع الصناعات في مواقع معينة للاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية، بينما عوامل الانتشار تعمل على توزيع الصناعات عندما تصل إلى نقطة اللاوفورات.³

قد افترض فيبر المنافسة التامة، استنتج العوامل العامة التي تؤثر في توطن الأنشطة والتي عرفها على أنها 'تلك العوامل التي يحتاج إليها كل مشروع مثل تكلفة النقل وتكلفة العمل'، أما العوامل الخاصة فهي تلك التي ترتبط بأنشطة معينة دون غيرها، مثل مدى صلاحية المواد والسلع ومدى توفرها. كما افترض أن المكان متجانس ثقافيا وسياسيا وجغرافيا.

¹ الطيبي عبد الله. مرجع سابق. ص37.

² نفس المرجع. ص38.

³ نفس المرجع. ص40.

5. نظرية مناطق النفوذ التجاري لفيتز:

وضعها 'فيتز' سنة 1924، وهي مستوحاة من نموذج ألفريد فيبر حول التنظيم المجالي لمواقع الصناعة، وتحاول هذه النظرية رسم الحدود الفاصلة بين مناطق النفوذ التابعة للمراكز التجارية المتجاورة. ويمكن تطبيق هذه النظرية على دراسة المجالات الجغرافية الخاضعة للمنافسة إما من طرف مركزين تجاريين أو مصنعين يتنافسان على بيع السلع للمناطق المحيطة بها، أو يتنافسان على أي نوع من أنواع الخدمات التي تتطلب نفقات من عمليتي الإنتاج والتسويق¹. وقد ميز 'فيتز' بين ثلاث حالات وهي:

1. إذا كان مركزين 'أ' و 'ب' متماثلين في تكلفة الإنتاج والنقل، فإن المجالات الجغرافية الخاضعة لنفوذ المركزين التجاريين متماثلة.

2. إذا كانت تكاليف الإنتاج مختلفة بينما نفقات النقل متساوية، فإن الحدود التجارية للمركزين تكون عبارة عن خط مقوس جدا يقترب من المركز الذي ترتفع فيه تكاليف الإنتاج ويتقوس حوله. وبالتالي يكون مجال نفوذ المركز أوسع لأن تكاليف الإنتاج تكون منخفضة.

3. إذا كانت تكاليف الإنتاج ثابتة ولكن نفقات النقل متغيرة فإن الحدود التجارية للمركزين تكون عبارة عن خط مقوس جدا يقترب من المركز الذي ترتفع فيه تكلفة النقل².

المطلب الثاني: نظريات اللاتوازن.

وهي نظريات تفترض عدم التوازن بين الأقاليم في التنمية وهي ترفض الفرضيات التي وضعها الكلاسيك في التحليل الاقتصادي.

1. نظرية الأماكن المركزية:

وضعها الجغرافي الألماني 'والتر كريستالر' سنة 1933 في كتابه المشهور 'الأماكن المركزية في جنوب ألمانيا' وطورها كل من ديكسن ولوخ وبيري. وهذه النظرية تحلل ارتباط الأماكن المركزية أو الرئيسة في الوسط بأقاليمها الوظيفية. وتم تطبيقها في دراسة طريقة توزيع الخدمات في الوسط بين الأماكن المركزية والأماكن الثانوية، حيث ان الأماكن المركزية والمدن الكبرى تحتوي على جميع الخدمات على خلاف الأماكن الثانوية، ويكون عدد المدن

¹ الجغرافية الاقتصادية. جامعة السلطان مولاي سليمان. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دروس. <http://faculteebm.01.ma/16166.html>

تم الإطلاع عليها في: 2017/08/12.

² نفس المرجع.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

الصغيرة أكبر من عدد المدن الكبيرة.¹ حيث تعرض المراكز الكبرى كل السلع التي تعرضها المراكز الصغرى وسلعا أخرى أقل انتشارا، وكل خدمة لها عدد معين من مستهلكيها ونمط السوق المستهلك لها ومساحته التي تؤثر في انتشار الخدمات في الإقليم. وتؤثر على النحو التالي:

أ. عدد السكان المستهلكين لهذه الخدمة: وهو العدد الأدنى الذي تستلزمه هذه الخدمة ويمكن ان يكون مثلا 250 بالنسبة إلى دكان صغير، ويرتفع كثيرا في حالة وجود خدمة واسعة مثل مسرح ليصل عدد السكان 150000، ويكون مصير الخدمة التي لا تجد العدد الأدنى من السكان لاستهلاكها الإفلاس.

ب. نمط السوق والمسافة التي يوافق السكان على قطعها للتزود بالخدمة: وهي المسافة التي لا يجب أن تزيد بحيث تجعل السكان يبحثون إلى مكان آخر يتزودون منه بنفس الخدمة... مثلا يتردد السكان على الدكان المحلي في الشارع المجاور لمسكنهن من أجل التزود بالجرائد ولكنهم يقطعون مسافة بعيدة من أجل اقتناء سلعا أخرى كالملابس والحلي مثلا.²

وينتج عن اختلاف المسافة المقطوعة للحصول على الخدمات ما أسماه كريستالر بهرمية الأماكن المركزية، حيث أن المدن الكبرى تمثل قمة الهرم التي تقدم خدماتها على نطاق واسع، وكلما انتقلنا إلى مستويات أدنى تتراجع هذه الخدمات. فحسبه، المدينة هي المكان الذي يتجمع فيه المحلات التجارية التي تملك نفس السوق أو أسواق متجاورة. كما أن التنظيم الفاعل للتجارة هو ما يفسر الدور الرئيسي للمدينة على محيطها وهي تعتمد على ثلاث عناصر: الأول يتمثل في حجم السكان الموصولين بشبكات الاتصال والنقل، واقتصاديات الحجم الممكنة التي تحدد نوعية وتكلفة الخدمة التجارية، الثاني يرتبط بالمسافة التي تؤثر على التكاليف، والثالث يرتبط بكمية الطلب على السلع التي تحتاج إلى القرب من مواقع الانتاج.³ وبفضل أعمال والتر كريستالر ظهر النموذج المركز- المحيط، الذي يصف الأقاليم كتسلسل هرمي حيث أحجام السوق تولد مدن بأحجام مختلفة.

ويرى كريستالر أن هذه الأماكن المركزية تتطور باستمرار، وخاصة إذا أضيفت إليها خدمات جديدة كتواجد الأطباء والبنوك ومقرات مراكز البريد، وهذه الخدمات بدورها تخلق حدودا لأسواقها. ومما لا شك فيه أنها تجذب إليها بعض الخدمات الجديدة من النوع الأكبر مثل قاعات السينما والمخازن الكبيرة، وطبعا سيبقى عددها

¹ بشير محمد التجاني. مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1987. ص41.

² نفس المرجع. ص41.

³ Gérard-François DUMONT. Op cit. P 67.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

محدودا ويكون تدرج المراكز ونقاط توفير الخدمات حسب درجة احتوائها لهذه الخدمات ومدى إقبال السكان عليها.¹

كان لنظرية الأماكن المركزية أهمية كبيرة في تفسير توزيع المحلات العمرانية عبر المدن والأقاليم، وكذا تطور التجمعات السكانية والفوارق الاقتصادية بينها، كما أعطت دفعة قوية للجغرافيا الاقتصادية وكان لها الفضل في تطوير نظريات أخرى.

غير أنه وجهت لهذه النظرية انتقادات عديدة، أهمها:

- عدم تحقق فرضية التناسق الإقليمي حيث أن كريستالر افترض توزيع الموارد الطبيعية بالتساوي وكذا بالنسبة لتوزيع السكان وأذواقهم وانبساط الأرض وهذه الوضعية لا يمكن تواجدها عمليا.
- كما أنها اعتبرت أن الخدمات هو العامل الأساسي في توزيع المنتجات عبر الأماكن المركزية والأماكن الصغرى في الإقليم وهذا غير صحيح في الواقع.
- تعد النظرية ضمن التحليل الستاتيكي وأهملت التغييرات الموقعية والإقليمية خلال المراحل الزمنية.²

2. نموذج أوجست لوخ: August Lösch

لقد عالج 'لوخ' موضوع نمط السوق والسكان المترددين على خدمة معينة وافترض أن السوق يمر بمراحل عديدة وهي³:

- في المرحلة الأولى: يبدأ السوق في الانتظام من مقر الإنتاج وحسب الطلب المتوفر ويرتفع سعر البضاعة كلما ابتعدنا عن نقطة الإنتاج بسبب تكاليف النقل، وبالتالي يحدد السوق عبر مناطق ترتفع فيها تكلفة البضاعة ويصبح المستهلك غير قادر على شرائها.
- في المرحلة الثانية: يدخل منتجون آخرون في إنتاج نفس السلعة بسبب تزايد الطلب عليها، وارتفاع السعر عن كلفة الإنتاج وتحقيق الأرباح وتكون كل مزرعة دائرة تحدد أسواقها... ومع ذلك فإن عامل النقل يجعلهم غير قادرين على تغطية جميع الاحتياجات في الوسط ما يؤدي إلى ظهور مزارعين آخرين.
- في المرحلة الثالثة: يدخل مزارعون جدد وتتداخل حدود الأسواق لنقاط الإنتاج إلى أن يصبح شكلها سداسيا عوض الشكل الدائري الذي يمثل فراغات.

¹ بشير محمد التجاني. مرجع سابق. ص 43.

² هوشيار معروف. تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري. دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان. 2006. ص 74-75.

³ بشير محمد التجاني. مرجع سابق. ص 43.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

وبالتالي، فإن 'أوجست لوخ' قام بتطوير نظرية الأماكن المركزية والتحليل الذي قام به يرتكز على جغرافيا الصناعات، فالإنتاج الصناعي عامل مفسر للتركز الحضري، والفضاء هو منظمة مزدوجة حيث تتركز المنشآت الصناعية في المدن وأسواق السلع، وتنتشر المنتجات والأسواق الزراعية في الأقاليم الأخرى، حسب توزيع متناسق حول الأماكن. والأسباب التي تفسر تركيز الصناعات في المدن هي وفورات التجمع وتقليص تكاليف النقل الاجمالية. وفورات التجمع هي محرك تكوين المدن، ويمكن تفسيرها بأربع مجموعات من العوامل:

- ميزات الإنتاج بالجملة تؤدي إلى تركزات في موقع معين لشركات كبرى؛
- منشآت من نفس النوع تسعى إلى التجمع للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية (بيئة رخيصة، تقسيم التكاليف)، الميزات التقنية للموقع، وإمكانات التنافس أكبر؛
- منشآت متنوعة يمكنها أن تقترب من بعضها بفضل علاقات ترابطية (مؤسسات ومقاوليها، موردون أو خدمات مقدمة للمنشآت).
- كذلك المدن يمكنها أن تظهر فقط بفضل تجمع المستهلكين.¹

أكد 'أوجست لوخ' في تحليله لقوى السوق على دور هاته الأخيرة في جذب الصناعة حيث يكون الموقع المثالي عند 'لوخ' هو موقع أقصى ربح ممكن، أي حيث يزيد الربح عن التكاليف وذلك بفرض تواجد موقع متجانس فيما يخص وفرة المواد الخام أو العمالة أو الرأسمال، كثافة سكانية متزنة وعدم وجود تداخل موقعي بين المصانع.² أدت دراسات 'لوخ' إلى وضع مبرر اقتصادي لوجود مراكز حضرية مع نظرية مساحات السوق، بوضع فرضية أن الفضاء متناسق مبدئياً فيما يخص الموارد أو الأشخاص (الكثافة، الدخول أو الأفضليات).

3. نظرية أقطاب النمو:

ظهرت بفضل أعمال 'فرنسوا بيرو' عام 1955 عندما نشر بحث بعنوان 'الحيز الاقتصادي: النظرية والتطبيق'، حيث اهتم بدراسة آليات التنمية في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تباين إقليمي. وتوصل إلى أن النمو يكون ممكناً من خلال التركيز على عدد محدد من الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى حدوث النمو في أماكن معينة وبدرجات متفاوتة في الإقليم، ثم ينتشر النمو في المناطق الأخرى منه، وشبه المناطق المركزية

¹ Gérard-François DUMONT. Op cit. P68.

² الطيبي عبد الله. مرجع سابق.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

بالمغناطيس. اعتمد بيرو في وضع فرضياته على نظرية الأماكن المركزية غير أنه تجاهل البعد الجغرافي للتحليل الاقتصادي.

عرف 'بيرو' قطب النمو على أنه مجموعة من الأنشطة التي تولد نموا ديناميكيا في الاقتصاد كنتيجة للعلاقات التبادلية (الأمامية والخلفية)، بينها وبين الصناعة أو النشاط القائد. والصناعة أو النشاط القائد هو النشاط الذي ينمو أسرع من باقي الصناعات أو الأنشطة وله بعض الخصائص المميزة كتكنولوجيا متقدمة، أو قدرة على توليد ونقل الاختراعات والابتكارات، أو مرونة دخل مرتفعة، أو قدرة على توليد نمو مستمر ومتصل في أنشطة مرتبطة وفي المجال المحيط به من خلال العلاقات الأمامية والخلفية.¹

يرى 'بيرو' أن النمو الاقتصادي يرتبط بصورة قوية بالصناعات الرائدة أو القائدة، حيث يعتقد بأن الحافز الأولي للتغيرات الهيكلية ينشأ من عدم التوازن، بسبب توطن هذه الصناعة في منطقة أو أكثر تتمتع بمميزات جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية مما يجعلها محورا للنمو. هذا التوطن يؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، كما أنه يساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد العلاقات بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل أدائها الوظيفي كقطب للنمو الصناعي.²

فالنمو السريع للصناعات القائدة يشجع على تمركز الوحدات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو كمجموعة واحدة، فهي عملية تمحور للنشاطات الاقتصادية بفعل الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية لهذه الصناعة. وهذا الاستقطاب يؤدي إلى استقطاب مكاني بسبب تدفق الموارد وتركز النشاط الاقتصادي في عدد محدد من المراكز داخل الإقليم، خاصة في المواقع الملائمة التي تتوفر فيها إمكانات الجذب الصناعي المتبادل الذي يؤدي إلى خفض التكاليف إلى الحد الأدنى. وإن بمجرد ظهور القوى الدافعة للصناعة تتبلور إمكانات النمو السريع بفضل مزايا اقتصاديات التكتل، مما يؤثر في استقطاب النشاط الاقتصادي حول الموقع الأصلي.³

هذه النظرية تهتم بالتنمية المحلية للإقليم الاقتصادي وأهمية الصناعة في تحفيز إمكانات الإقليم لتشكيل قطب نمو، تتفاعل من خلالها قوى جاذبة للنشاطات الاقتصادية لتؤثر بعدها على الأقاليم المحيطة بالقطب واستغلال إمكاناته.

¹ الطيبي عبد الله. مرجع سابق. ص 47.

² أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة 1. 2008. ص 44.

³ نفس المرجع. ص 50.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

كما أن هجرة السكان إلى الأقاليم المتقدمة تعمل على تقليل الضغط السكاني في الأقاليم الأقل تقدماً والذي قد يؤدي إلى رفع مستويات الدخل فيها. ففي حالة ما إذا كان العمل غير متحركاً، فإن الرفاهية تنخفض بشدة خاصة وأن النمو موازن الخسارة في دخول العمال في المنطقة المحيطة. أما إذا كانت العمالة متنقلة، فإن مجموع القوى العاملة في المنطقة المحيطة تغير موقعها إلى منطقة المركز.

توصل بيرو إلى أن منشأة صناعية ذات ابتكارات كفاءة يمكن أن تعمل كبؤر للتنمية الصناعية في حيز مكاني كما تلعبه في حيز اقتصادي مجرد. وقد اعتمد في ذلك على أفكار شومبرتر حول الابتكار ودور المنشآت الكبيرة في تسريع عملية التنمية، ولكنه أضاف أن معظم الابتكارات تتم في وحدات اقتصادية كبيرة قادرة على الهيمنة على البيئة الصناعية المحيطة بها.¹

اعتمد فيما بعد 'هيرشمان' على أعمال بيرو لتطوير نظرية النمو غير المتوازن، ويرى 'هيرشمان' أن دفع النمو الاقتصادي لإقليم ما يتطلب استغلال عناصره بالشكل المرغوب فيه، ويحتاج ذلك إلى انبثاق مراكز للنمو تتركز فيها معظم الاستثمارات لكي تحفز بدورها النمو في المناطق الأخرى.

ثم جاء الجغرافي الفرنسي J.R. Boudeville في ستينات القرن العشرين، حيث ركز في تحليله على الخصائص المكانية للحيز الاقتصادي من خلال تحليل آلية عملية الاستقطاب في إطار التحليل المكاني الكلاسيكي لصياغة نظرية في التنمية يمكن تطبيقها في الدول الصناعية وكذلك في الدول النامية. قد أكد هذا الباحث على الصيغة المكانية (الإقليمية) للحيز الاقتصادي، موضحاً أن أقطاب النمو هي مجموعة من الصناعات الحضرية المحفزة على التطور والتنمية الاقتصادية في مناطقها التابعة. وبذلك فهو قد أضاف البعد الجغرافي (المكاني) إلى البعد القطاعي أو الاقتصادي لمواطنه.²

لاقت نظرية أقطاب النمو رواجاً كبيراً، وحققَت نتائج مبهرة، غير أنها كذلك تعرضت لانتقادات عديدة منها، أن تركز الأنشطة الاقتصادية في موقع جغرافي معين قد يخلق آثاراً سلبية على باقي الأقاليم، إذا تركت دون تخطيط أو توجيه. ذلك لأن القطب سيصبح جاذباً للمشاريع الصناعية المختلفة وبالتالي الكوادر والأيدي العاملة

¹ أ.د. كامل كاظم بشير الكنانى. مرجع سابق. ص 38.

² نفس المرجع. ص 40.

الماهرة ويترك الأقاليم الأخرى مجردة من رؤوس الأموال والطاقات البشرية، وقد يحدث تركيز مفرط لصناعات غير متجانسة وعدم استغلال لإمكانات الأقاليم الأخرى في التنمية.¹

4. نظرية التبعية:

ظهرت أول مرة في منتصف القرن 20 من قبل 'هانس سينجر' و'راؤول بريش'، تحاول تفسير العلاقات الدولية، وتشرح كيف أن الدول النامية يمكنها شراء كميات قليلة من المنتجات المصنعة من الدول المتقدمة مقابل كميات معينة من صادراتها من المواد الأولية. ثم طبقت النظرية على داخل الدول واستخدمت في شرح الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية. ويرى كل من 'بيرو' و'ميردال' أن تركيز صادرات الدول النامية على عدد صغير من المنتجات الأولية، وهيمنة الكثير من الأسواق الدولية لهذه السلع بواسطة الشركات متعددة الجنسيات والدول المتطورة، تؤدي إلى التبعية التجارية للدول النامية. وميكانيزم الأسعار يتطور لصالح الدول الصناعية بما أنها تنتج قيمة مضافة عالية. وفي ثمانينات القرن 20، توصل رواد هذه النظرية إلى أن علاقة التبعية بين ما أسموه المركز والمحيط ترجع إلى عدم قدرة دول المحيط على تطوير قطاع الابتكار التكنولوجي.

المطلب الثالث: نظريات أخرى.

وهي نظريات اهتمت بالتطورات الاقتصادية في عصر العولمة وتأثيرها على توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم والدول.

1. نظرية مارشال:

بين 'مارشال' في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1890)، أن هناك سببين لاختيار المنشأة لموقع معين: أسباب داخلية للإقليم كالمناخ ووفرة المواد الخام، وأسباب خارجية تتمثل في وفرة اليد العاملة المتخصصة. وتعزز هذه المواقع من تحقيق وفورات خارجية، وهذا يؤدي إلى تجمع المنشآت في أقاليم معينة، وغالبا ما تنتمي هذه المنشآت إلى نفس القطاع.

2. ماسية بورتر:

حاول بورتر في كتابه 'المزايا التنافسية للأمم' أن يفسر سبب نشوء بعض الصناعات في مواقع معينة دون غيرها وكانت اهتمامه على المستوى الدولي، وخلص إلى أن هناك أربعة عوامل محددة لميزة البلد التي تؤدي إلى التنافسية الدولية، وهي:

-الهبات من العوامل: وتتمثل في العوامل المتوفرة في الإقليم أو البلد، مثل الموارد الطبيعية، المناخ الملائم، اليد العاملة

-الطلب المحلي: مستوى الطلب، التفضيلات الاستهلاكية.

-البيئة المشجعة: كوجود صناعات مرتبطة وداعمة مثل الأقطاب الصناعية من شأنها خلق مزايا تنافسية.

-المنافسة بين الشركات: أي أن استراتيجيات الشركات تجعلها تختار موقعها بالقرب من منافسيها أو الابتعاد عنهم.

يعالج هذا النموذج الخصائص الهيكلية للأقاليم التي تؤدي إلى جاذبيتها، وأدمج عاملين إلى الدراسات التي تعالج عوامل اختيار الموقع، وهما استراتيجيات الشركات وتجمع المنشآت في مواقع معينة لتشكيل تكتلا.

3. الطبقة المبدعة لريشارد فلوريدا:

وضعها 'ريشارد فلوريدا' في كتابه "الطبقة المبدعة" (2002)، ويبين من خلالها أن التنمية الاقتصادية ممكنة بفضل توفر فئة من المجتمع وتمثل في الطبقة المبدعة، وهي تضم الفنانين أو العلماء، وبين أنها تنجذب نحو الأقاليم أو المدن التي تحتوي على حجم أكبر من T3 (التكنولوجيا، الكفاءات والتسامح). وتلجأ السلطات إلى توفير، بالإضافة إلى T3، إطار معيشي جيد، ومحيط ثقافي وأسباب الراحة الأخرى بغرض زيادة جاذبية أقاليمها. نالت النظرية رواجاً كبيراً وأصبح فلوريدا شخصية مهمة في أوساط المسؤولين الاقتصاديين الذين يرغبون في جعل مدنها أكثر تنافسية، غير أنها كذلك تعرضت لانتقادات عديدة بسبب معارضتها للواقع التجريبي.

4. نظرية كروغمان:

يعتبر 'بول كروغمان' أب النظريات الحديثة للتجارة الدولية، وقد قام في 1990، مع كل من الاقتصادي الياباني Fujita والاقتصادي الإنجليزي Venables، بوضع النظرية الاقتصادية الجغرافية الجديدة، ومفادها ان العمالة تنتقل أين الشركات الكبرى وتنتقل الشركات نحو السوق الكبير. وبما أن العمالة تمثل في نفس الوقت الطلب فإنه نحصل على أثر كرة الثلج، حيث الأقاليم أو المدن الكبرى تزيد اتساعاً، إلى ان تصل إلى مرحلة معينة فينتقل النمو إلى الأقاليم أو المدن المجاورة.

1 أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. مرجع سابق..ص 109.

المبحث الثالث: الميول إلى التكتل الاقتصادي.

إن إدراك أهمية تحليل الهيكل المكاني يساعد في تحقيق صورة واضحة لعملية التنمية في أي بلد أو إقليم، ويلاحظ ميول المنشآت لتكوين تجمعات فيما بينها، بطريقة تلقائية أو مخططة، وتحظى مناطق معينة بجاذبية دون غيرها. ونجد المناطق التي يحدث فيها تصنيع كبير تعرف تغييرات اقتصادية عميقة بين عناصر الهيكل المكاني: فهي تعتبر مراكز جذب للأيدي العاملة والسكان من خلال تجمع النشاط، وانتشار ثمار التنمية بها والتي قد تنتقل إلى المناطق المجاورة.

المطلب الأول: التكتل أو التجمع والانتشار.

إن المنشآت عند اختيار موقعها الجغرافي، تسعى إلى التكتل لتستفيد من مخرجاته الإيجابية، إلا أنه قد يحدث وأن تفضل المنشآت البعد عن هذه التكتلات الجغرافية لأسباب تعود إلى استراتيجيتها الداخلية أو إلى علاقاتها بالمكان الجغرافي.

الفرع الأول: تعريف التكتل (التجمع).

التكتل يعبر عن التجمع الجغرافي لمجموعة من المنشآت لتكوين المجمعات الصناعية les agglomérations industrielles، وهو مصطلح قديم يعود إلى القرن التاسع عشر منذ أن ابتدعه ألفريد مارشال (1890) في نظريته القديمة عن التوطن الصناعي، عندما تنبه إلى أهمية المناطق الصناعية والوفورات الخارجية كأساس لما يسمى بالمزايا المقارنة الإقليمية، ثم ظهرت نظريات التوطن لكي يقوم Launhardt سنة 1900 بتحديد ظاهرة التجمع بفعل تطور شبكات الاتصال. إلا أنه أعيد تقييم الظاهرة وقدمت بمنظور حديث في نهاية القرن العشرين بفضل أعمال مايكل بورتر 1990 من خلاله كتابه الشهير 'الميزة التنافسية للأمم'، الذي أحدث ثورة في نظريات توطن المشروعات الصناعية. اهتم بورتر بظاهرة تكتل المنشآت حين قام بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية، ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف العناقيد الصناعية clusters industriels، وهي تكتلات صناعية تقوم على التقارب الجغرافي للمنشآت وترابطها عن طريق علاقات متشابكة، حيث تفتن الاقتصاديون إلى أن تكامل العلاقات الإنتاجية بين المنشآت من خلال العلاقات الأمامية والخلفية يؤدي إلى تخفيض التكاليف في حالة التجمع في الموقع الجغرافي.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

وهناك نوعين أساسيين من العناقيد الصناعية: عناقيد مندوجة بشكل رأسي وهي مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع/ المشتري. وعناقيد مندوجة بشكل أفقي وهي تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة. والعناقيد الطبيعية ظاهرة ديناميكية وتفاعل بين المشروعات الصناعية، لذا فإن التعريف طبقاً لروزنفيلد يمكن أن يمتد ليشمل الأعمال المرتبطة والمكملة والقنوات النشطة لصفقات الأعمال والاتصالات والقوى العاملة والأسواق والخدمات والبنية التحتية وغيرها.¹

والمجمع الصناعي أسلوب توطين يختلف عن المنطقة الصناعية؛ حيث يرتبط مفهوم المجمع الصناعي بتقديم الأرض والمباني والمرافق والخدمات، بينما المنطقة الصناعية هي قطعة من الأرض مقسمة لإنشاء صناعات مختلفة الأحجام على مستوى المدينة أو الحي.²

تمر العناقيد الصناعية بدورات حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، حيث أنها تتطور باستمرار وتمر بمراحل متعددة فتضم إليها شركات جديدة وتختفي منها شركات أخرى وهكذا... ففي مرحلة ما قبل تكون العنقود يتميز سلوك الشركات والصناعة بأنه مستقل إلى حد كبير وقليل التفاعل مع المجتمع المحلي، ويولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية الشركات الرائدة ويكون الحافز إما توفر مواد خام أو توافر العمالة الماهرة والرخيصة وقد يكون بالصدفة البحتة. وأثناء نمو العنقود الصناعي تزداد درجة التفاعل بين الشركات والموردين المحليين، وخلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات البحثية والعلمية ويستمر العنقود في النمو المطرد حتى يصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، والتي يصبح بعدها غير قادر على ضم المزيد من الشركات وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة، وهي درجة التشبع من حيث المعرفة.

الفرع الثاني: مخرجات التكتل (التجمع).

مخرجات التجمع هي مجموعة العوائد المرتبطة بالتقارب الجغرافي للمنشآت التي من شأنها تعزيز روابط اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تعديل سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، المنشآت والأفراد وحتى الحكومات.

¹ ممدوح محمد مصطفى. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. رسالة للحصول على درجة الدكتوراه. http://www.cpas-2004.egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/004.pdf. تم الإطلاع عليه في 2018/02/12.

² نفس المرجع.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

فالمنشآت بتغييرها لمكان توقعها تؤثر على منافسيها و/أو مورديها، ويؤثر انتقال العمالة على رفاة الآخرين بحيث توافد العمالة الكبيرة يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك على السلع والخدمات.

وتتميز المجمعات الصناعية بميزة خاصة وهي قابليتها لاختيار صناعات محددة يسمح بإقامتها وأنواع الصناعات المسموح بها، وقد يخصص المجمع للصناعات الثقيلة أو الخفيفة أو كليهما معا أو لصناعات معينة كالتيكنولوجيات الدقيقة. وتعتبر العناقيد الصناعية أداة للحكومات التي تسعى لتنمية قطاع معين من خلال إدماجها ضمن خططها التنموية.

تفضل المنشآت تركيز إنتاجها في موقع معين بغية الاستفادة من التكاليف الثابتة وينجر عنها اقتصاديات الحجم، وعدم تقسيم انتاجها يفرض على المنشآت الخروج عن إطار المنافسة التامة مما يؤثر على التنظيم المكاني للإنتاج. وهذا يسمى مخارجات مارشال externalités marshalliennes وتحدث عند الإنتاج الكتلة.

تفضل المنشآت التموقع بالقرب من أحواض الطلب الكبيرة وذلك بما أن العوائد المتزايدة تجعل التكلفة المتوسطة للإنتاج تميل إلى الانخفاض مع زيادة كمية الوحدات المنتجة، والمناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان تعتبر بهذا محظوظة أكثر من غيرها. وتصبح المنشآت المتواجدة في التجمع أكثر تنافسية بفضل ارتفاع الكميات المنتجة والتي نتجت عن انخفاض تكلفة الوحدة. وإذا قامت بإعادة استثمار أرباحها فهي ستزيد من الانتاجية وتنخفض أسعارها. ويمكنها بذلك ربح حصص من السوق المجاورة وتحقيق اقتصاديات الحجم إضافية مرتبطة باكتساب عملاء جدد. لذا نجد أن المراكز الاقتصادية الكبرى توفر الكم الكبير من السلع الوسيطة الأساسية للإنتاج.

غالبا ما تتكون المجمعات نتيجة للرغبة في التقرب من المنشآت التي تربطها علاقات أمامية أو خلفية بالمنشأة، حيث نجد صناعات تجذب إليها صناعات أخرى، مثل صناعة الجلود وصناعة الأحذية، معامل الألبسة وصناعة النسيج.

غالبا ما تنشأ اقتصادات التمركز في إطار مجموعات يربطها نوع التقنية التي تستخدمها أو بالأحرى تشترك في استخدامها، مثل السوق الذي تعمل في خدمته هذه المنشآت، المنتج والخدمة التي تقدمها والمهارات التي تتطلبها بما في ذلك الجامعات والجمعيات التجارية وتتواجد في مكان واحد. أو الضغوط التنافسية التي تدفع بالمؤسسة في نفس القطاع إلى نمو انتاجيتها. فالأوضاع تميل إلى المنافسة عندما تتجمع مؤسسات الإنتاج والتوزيع،

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

المؤسسات ذات الصلة خاصة الصناعية منها (والتي من بينها على سبيل المثال قطاعي المكننة الكهربائية والبتروكيماويات).¹

تركز إحدى الصناعات في مكان معين يؤدي إلى ظهور طبقة عاملة ماهرة متخصصة في تلك الصناعة، فتجذب بذلك المنشآت التي تحتاج إلى هذا النوع من الأيدي العاملة، وبالتالي تحقيق الوفورات الفنية أي الاقتصاديات التي تتوفر بفعل تخصص اليد العاملة في الصناعة. ووجود مناطق أو أقاليم أين تتمركز الصناعة من شأنه تحفيز بعض العمالة للهجرة إلى الإقليم طمعا في الحصول على مناصب عمل يناسبهم أكثر بأجور أعلى. ووفورات التجمع تجتذب الأفراد وكذلك الموارد المالية، فرأس المال في بحثه عن فرص تقيق الربح فهو يميل إلى الانتقال بسرعة عبر مسافات طويلة، كما ينتقل إلى التجمعات البعيدة. وعندما تنتقل العمالة ورؤوس الأموال إلى مكان ما يلحق بهم آخرون.¹

ومخرجات التجمع التي تجعل المنشآت تتبع بعضها أو ما يسمى "سلوك القطيع"، تلعب دورا مهما في مواجهة الصعوبات الناجمة عن العراقيل التي تحد من حركية السلع والأشخاص، فالمنشآت والعمالة كلاهما يستفيد من الأسواق الكبرى.

ومما لا شك فيه هو ان التركيز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية يعمل على خلق علاقات اجتماعية تؤدي إلى تبادل الأفكار، وتستفيد المنشآت من الاطلاع على أحدث الابتكارات فتزيد فعاليتها. وقد حاول كل من Fujita, Imai, et Ogawa من خلال النموذج الذي اقترحوه سنة 1997، أن يبينوا أن أساس ميكانيزمات التجمع للمنتجين والمستهلكين هو الاتصال بين المنشآت الذي يسمح بتبادل المعلومة. ومن خصائص المعلومة أنها تعتبر سلعة عامة يمكن منحها دون أن ينقص ذلك من حجمها، بل هذا يدر مخرجات إيجابية على المنشآت، كما أن المعلومة تنتقل أكثر كلما انخفضت المسافة.

ولخص Scitovsky عام 1954 الوفورات الإيجابية الناتجة عن التكتل الصناعي وفرق بين مجموعتين منها وهي مخرجات التجمع النقدية وغير النقدية:

أ. المخرجات غير النقدية: تأتي من تبادل الكفاءات بين الأعوان، وكذا الأرباح الناجمة عن العلاقات الاجتماعية بينهم. كنقل المعارف الناتجة عن اشغال البحث والتطوير وتبادل غير الرسمي للخبرات، وهذا ما نسميه المخرجات التكنولوجية *Spillovers technologiques*. هذه المعاملات تقوم بتحسين فعالية الأعوان الأخرى بصورة تلقائية. المخرجات غير النقدية تتضمن المعلومات التي تتحصل عليها المنشآت بمجرد ملاحظة

¹ البنك الدولي. مرجع سابق. ص 189.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

المنشآت الأخرى، وقد تقوم بتقليدها، وعادة ما يكون اختيار المنشأة الرائدة لمكان تموقعها إشارة عن نوعية الموقع.

ب. المخرجات النقدية: تضم المعاملات بين الأفراد وتأثيرها على حجم وأسعار السوق، حجم ومميزات سوق العمل حيث كلما كان عدد الشركات بالمنطقة كبيرا فهي تجذب اليد العاملة، مما يعود بالفائدة على المنتجين في بحثهم عن الكفاءات التي يحتاجونها. كما أن وجود شركات كثيرة تعمل في نفس القطاع من شأنه توفير السلع الوسيطة الضرورية لإنتاج المنشآت. بالإضافة إلى أهمية حجم السوق في اختيار الموقع المناسب، خاصة في حالة المنشآت التي تعمل في ظل اقتصاديات الحجم فهي تفضل التوطن في المناطق الأكثر كثافة.²

إن توطن الصناعة في إقليم معين يؤثر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية كالدخل ومستوى المعيشة وعلى العمران كمنشآت وأبنية، ويؤدي إلى خلق ديناميكية في الإقليم وتؤثر على أنماط المعيشة. غير أن تركز المنشآت في الإقليم بشكل كبير يجعله طاردا لها فتلجأ إلى تغيير موقعها نحو الأقاليم الأخرى، وتصبح هناك قوى سالبة مثل ضغوطات الأجور وارتفاع أسعار العقارات وتكاليف النقل.

الفرع الثالث: عوامل الانتشار.

قد يستفيد الأشخاص والمنشآت من التجمع في أماكن جغرافية محددة بينما يفضل آخرون اجتناب هذه المواقع أو الانتشار في مواقع عديدة، وقد تكون نفس المنشآت التي استفادت من التجمع الصناعي هي التي ترغب في الهروب منه. أي أن ظاهرة قطبية الأنشطة التي تميز باقتصاديات الحجم تنقلب عندما تصل إلى درجة معينة، بسبب بعض الآثار السلبية، ونذكر منها:

- العلاقة بين درجة التركز والثروة ليست خطية بل محدبة، فالأرباح المتولدة عن تجمع الأنشطة الاقتصادية تتقلص كلما زادت ثروة الدول، حيث أنه كل ما زاد التركز أنتج عائدا أقل من العائد السابق. لذا، فإن هناك درجة مثلى للتركز أين فوائد التجمع تزيد بكثير عن تكاليفه، تؤدي بالدخل الفردي إلى الوصول إلى درجة نمو قصوى، ثم يميل إلى التقلص إذا زادت درجة التركز عن هذا الحد.

- التكاليف الخاصة أو الاجتماعية المتولدة عن تجمع كبير جدا، الكثافة الصناعية تؤدي إلى ثقل تكاليف الإنتاج بسبب أن سعر الإيجار يرتفع، مما يزيد من أسعار السلع المنتجة ويؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة، وترتفع

¹ البنك الدولي. مرجع سابق. ص45.

² Matthieu Crozet et MirenLafourcade. Op cit. P30-31.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

أسعار العقارات فيفضل البعض العيش في ضواحي المدينة. كما في حالة انعدام الحركية التامة للعمالة فإن تركز الأنشطة يؤدي إلى ارتفاع الأجور في الإقليم الصناعي.

- اكتظاظ الإقليم يؤثر على سكان الإقليم أو المنشآت ويؤثر على الإطار المعيشي بسبب تشعب شبكة المواصلات والمرافق العمومية وحتى الطرق والإدارات، والضجيج، والتلوث البيئي، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المتولدة عن تركز كبير للسكان (بطالة، الجريمة). مما يجعل الأشخاص وأصحاب الأعمال يفرون من المنطقة ويفضلون العيش في مناطق أكثر هدوء وأقل كثافة.

- المنافسة تكون قوية في المناطق الصناعية الكبرى تحول دون الاستفادة من مخرجات التجمع.

- ربما يكون المشروع الصناعي مربحا في موقع معين (أي مجموع العوائد أكثر من الكلف) ولكن بسبب الآثار السلبية لهذا المشروع، سواء على المشاريع الأخرى أو على سكان المنطقة، يكون من مصلحة الاقتصاد الوطني عدم توقيع هذا المشروع في مثل هذه المنطقة.¹

- عوامل تتعلق بمراحل تطور المنتج: يمر المنتج بمراحل رئيسية وهي الاختراع، الابتكار والانتشار. المرحلة الأولى في تطوير المنتج هي الاختراع، من خلال تطوير لفكرة جديدة أو للنماذج الأصلية المنتجة، وتأتي بعد ذلك مرحلة الابتكار من خلال شركة أخرى تحاول تطوير وصقل المنتج لغرض العرض التجاري. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانتشار المكاني، فإن شركات أخرى تقتنع بأهمية الابتكار فتحاول تبني أو تقليد المنتج، وينتقل الإنتاج إلى الدول الأقل نموا.²

- حسب فيبر، فإن التكتل يحدث عند انخفاض تكلفة الإنتاج الناتجة عن تجمع المنشآت في موقع جغرافي واحد، أما الانتشار فيحدث عندما ترتفع نفقات الإنتاج نتيجة القرب من المنشآت الأخرى. وقد يستمر نجاح بعض العناقيد لعقود متتالية وتزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل (عنقود الطباعة في ألمانيا، والصناعات الجلدية في إيطاليا، وصناعة الشوكولا في سويسرا).³

1 أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. مرجع سابق. ص 26.

2 نفس المرجع. ص 65.

3 ممدوح محمد مصطفى. مرجع سابق.

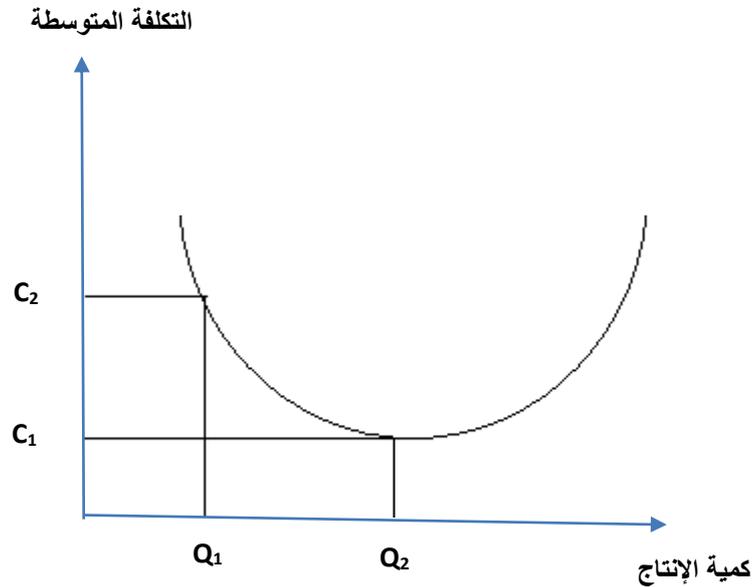
المطلب الثاني: عوامل التجمع.

إن الميول الكبير للمنشآت نحو التجمع الجغرافي يرجع إلى الوفورات التي تحققها عند تركيز انتاجها في موقع واحد بدل الانتشار.

الفرع الأول: اقتصاديات الحجم.

تبحث المنشآت عند وضع استراتيجيتها على الأساليب المثلى لتحقيق أقصى ربح ممكن، وتعتبر اقتصاديات الحجم هدف رئيسي للشركات التي لها القدرة على زيادة حجم انتاجها، ويمكنها ذلك من تحسين وضعيتها التنافسية في السوق. واقتصاديات الحجم هي: "انخفاض التكلفة المتوسطة للإنتاج بفعل الزيادة في كمية الإنتاج"، فالإنتاج بكميات كبيرة يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة بما ان التكاليف الثابتة لا تتغير مهما كان حجم الإنتاج. وترتكز نظرية اقتصاديات الحجم على حقيقة أن العمل الجماعي يؤدي إلى زيادة انتاج أعلى من مجموع ما ينتجه كل شخص على حدى.

الشكل رقم 1: العلاقة بين التكلفة المتوسطة للإنتاج والكميات المنتجة.



الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

يبين الشكل أنه عند زيادة حجم الإنتاج فإن التكلفة المتوسطة تنخفض وذلك لأن التكاليف الثابتة لا تتغير مع زيادة الإنتاج. بل ويتم توزيعها على الكميات المنتجة. إلى أن يصل الإنتاج إلى Q_2 وهو الحجم الأقصى الذي ترتفع عنده التكلفة الحدية للإنتاج، أي أنه كل وحدة منتجة أعلى من Q_2 تكون تكلفتها أعلى من الوحدات السابقة.

تقليص تكاليف الإنتاج عن طريق رفع الإنتاج تؤثر في استراتيجيات المنشآت وتساهم في تفسير هيكلها الصناعي، ويعتبر التركيز الصناعي أداة لتحقيق اقتصاديات الحجم. ومع التحرير الكلي للتبادل وانعدام مصاريف النقل أصبحت المنشأة بإمكانها تصريف منتجاتها في مناطق تموقعها أو المناطق المجاورة أو حتى البعيدة، وأصبح للموقع أثر هامشي حيث لا يساهم في منحها ميزة تنافسية بيد أن كل الأقاليم تحظى بنفس درجة الأهمية، فتلجأ المنشآت إلى تفادي تعدد المواقع. كما أن المستهلكين يفضلون التقرب من المناطق أين تتركز المنشآت التي تعرض أكبر تشكيلة من المنتجات، خاصة وأن أغلبية المستهلكين يمثلون في نفس الوقت العمالة التي تستخدمها هذه المنشآت لتصنيع منتجاتها مما يجعلهم يقطنون بالقرب من أماكن عملهم. وهذا التأثير المتبادل يؤدي بالمنشآت إلى تكثيف انتاجها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

يفرق 'هوفر' (1936) بين اقتصاديات الحجم الداخلية (داخل المؤسسة، وتابعة لحجم انتاجها)، اقتصاديات خاصة بالموقع (تابعة للمؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع وموطنة في نفس المكان. فهي تابعة لحجم الصناعة في هذا المكان)، اقتصاديات حضرية (مرتبطة بالقرب من كل المنتجين في نفس المكان، وهي تابعة للمستوى العام للنشاط في الموقع).¹ وتعتبر اقتصاديات الموقع والاقتصاديات الحضرية خارجة عن المؤسسة. لذا، فقد تم تقسيم الاقتصاديات التي تترتب عن زيادة الحجم إلى وفورات داخلية ووفورات خارجية:

1. الوفورات الداخلية: تحدث عند تقسيم العمل (أرباح الإنتاجية) وإعطاء كل عامل مهام خاصة به، حيث كلما زاد عدد العمال زادت إنتاجية كل عامل إلى أن تصل إلى حد معين فتتخفف الإنتاجية الحدية. تنتج عن كبر حجم المصانع، مما يساعدها على استغلال أفضل للتكاليف الثابتة، تحصل على تخفيض من الموردين بسبب الكميات المطلوبة الكبيرة وكذا فوائد تقسيم العمل في المنشأة. وقد تنتج عن مزايا الحجم على مستوى

¹ Marius Trésor MENGUE OYONO. Attractivité territoriale et stratégie de localisation des entreprises industrielles dans les collectivités territoriales de la région du centre au Cameroun. Université de Yaoundé 2. Master en économie du territoire et de décentralisation. 2015.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

التسيير والإنتاج، كما أن استخدام الآلات الكبيرة يستدعي حجم من الإنتاج كافي لاهتلاك التكاليف، أو تنتج عن الوظائف الفكرية مثل التسويق أو البحث والتطوير.

2. **الوفورات الخارجية:** وهي جميع المزايا التي تحصل عليها المنشأة من محيطها، فإن عوائد الحجم خارجة عن المؤسسة لأن مصدرها ليس داخل المؤسسة لكنه ينتج عن تفاعلاتها التي حدثت بفعل التجمع الجغرافي. فالمنشآت ذات الحجم الكبير جدا يمكنها احتكار السوق وبالتالي القدرة على وضع الأسعار، كما أن الحجم الكبير يعطيها قدرة على التفاوض أكثر مع المؤسسات المالية (من أجل الحصول على الديون)، أو شبكات التوزيع ويمكنها أن تجذب النخبة من الأيدي العاملة.

والوفورات الخارجية تعني اقتصاديات التجمع وتتضمن عوائد الموقع /القرب من المنتجين الآخرين لنفس المنتج أو الخدمة. حيث يحدث تقسيم للعمل بينها (تخصص الشركات أكثر)، بالإضافة إلى أن الشركات تخلق فيما بينها علاقات تجارية وعلاقات غير تجارية ترتبط بالقواعد الاجتماعية والثقافية.

ويمكنها أن تستفيد من اقتصاد التجمع التي تتضمن: الاستخدام الجماعي لهياكل النقل وتسهيل الاتصالات، القرب من الصناعات المساعدة كخدمات، القرب من مراكز البحث، الاستفادة من الجامعات ومراكز التكوين التي توفر التكوين الملائم، إمكانية الحصول على تسهيلات البحث. كما أن القرب المكاني للمنافسين يساعد على الاستعلام على السوق في المفاوضات مع الموردين والعملاء،

وقد أشار ألفريد مارشال 1890 إلى أن الشركات تبيع عند تجمعها في الموقع من توفر المهارات ومخرجات المعرفة. في هذه الحالة نتحدث عن منطقة صناعية أي تجمع لبعض المؤسسات في إقليم محدد أين نقل المعلومة والابتكارات تكون عالية جدا. قبل أن يتم تسويق منتج جديد فإنه يعرف من قبل المؤسسات الأخرى في نفس الموقع ويمكنهم إدراجه في منتجاتهم، ونفس الشيء بالنسبة للبحث. أي أن البيئة الجيدة تؤثر على الابتكار.

وتطرق جاين جاكوبز (1984)، وهي مهندسة معمارية اهتمت بالاقتصاد الحضري، إلى الاقتصاديات الحضرية التي تنتج عن توفر بنى تحتية ومؤسسات اقتصادية متنوعة في المدينة تسمح بزيادة الإنتاجية.

ويبين الجدول التالي مختلف أشكال اقتصاديات الحجم التي يمكن ان تحققها المنشأة.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

الجدول رقم 1: اقتصاديات الحجم المتنوعة.

نوع اقتصاد الحجم		مثال		
داخلية	1. نقدية	القدرة على شراء مدخلات وسيطة بتخفيضات على حسب الكمية		
	تكنولوجية	2. بتكنولوجيا ساكنة	تخفيض متوسط التكاليف بفضل التكاليف الثابتة لاستغلال المصنع	
		3. بتكنولوجيا متحركة	تعلم كيفية استغلال المصنع بطريقة أكثر فعالية مع مرور الوقت	
خارجي أو للتجمع	تموقع	ساكنة	4. مشتريات	ينجذب العملاء نحو الأماكن أين يجتمع العديد من البائعين
		5. تخصص آدم سميث	المقاولة من الباطن تسمح للموردين للأمام والمؤسسات للخلف من الحصول على عوائد الإنتاجية بفضل التخصص	
		6. جمع الأيدي العاملة مارشال	العمال ذوو المهارات الخاصة بصناعة معينة يجذبون نحو أماكن التركز	
		7. التعلم بالتطبيق مارشال-آرو-رومر	انخفاض التكاليف الناتجة عن نشاط إنتاجي متكرر ومستمر في الوقت والذي تقع أرباحه في نفس المكان	
		8. التجديد Jane Jacobs	كلما كان أكبر عدد من الأشياء المتنوعة مصنوعة محليا كلما زادت فرصة ملاحظة وتكييف أفكار الآخرين	
	متحركة	9. جمع الأيدي مارشال	العاملين في صناعة معينة يأتون بابتكارات للمنشآت في صناعات أخرى، مثل 6 غير أن الربح ينتج عن تنوع الصناعات في نفس الموقع.	
		10. تقسيم العمل آدم سميث	مثل 5، تقسيم العمل يكون ممكن بوجود صناعات متعددة تستخدم المنتجات في نفس المكان	
		11. رومر النمو الداخلي	كلما كان حجم السوق كبيرا كلما زاد الربح وزادت جاذبية الموقع وكان عدد مناصب العمل وزاد حجم اليد العاملة وبالتالي زاد حجم السوق - وهكذا...	
		12. تجمع صافي		توزيع التكاليف الثابتة للبنية التحتية لأكثر عدد ممكن من المساهمين، وتنتج الوفورات السالبة من الازدحام والتلوث.

Source: La banque mondiale. Economie d'échelle et d'agglomération. PI28.

<http://siteresources.worldbank.org/INTRDM2009INFRE/Resources/5358421-1233079855028/Chapitre-4.pdf>. Consulté le :15/04/2017.

الفرع الثاني: العائد المتزايد.

إن نظرية الأماكن المركزية التي طورها كريستالر ولوش قد أدرجت العوائد المتزايدة في الانتاج كمصدر لاقتصاديات الحجم، أي أنه عند استخدام عوامل انتاج إضافية فإن انتاجها سيزيد بنسبة أكبر من الزيادة في عوامل الإنتاج. وهو مفهوم قريب من اقتصاديات الحجم إلا أن العائد المتزايد يعبر عن علاقة الكميات المنتجة بعوامل الإنتاج.

أما في حالة عوائد الحجم الثابتة (المستمرة)، فإنه إذا ضاعفت المنشآت عوامل الانتاج التي تستخدمها بمعامل μ فإن انتاجها سيتضاعف بمعامل μ ، وبالتالي في هذه الحالة فإن إنتاجية المنشآت ليست مرتبطة بحجمها أي يمكنها أن تقسم إنتاجها دون أن تقلص فعاليتها، فتلجأ عادة المنشأة إلى التوسع في أماكن عديدة من أجل تقليص تكاليف النقل والتقرب من المستهلكين. العالم الذي تسوده العوائد الثابتة ومنافسة تامة ليس إلا اقتصاد الفناء الخلفي 'économie d'arrière-cour'، حيث الفضاء ليس له تأثير فعلي بما أن الأقاليم تعيش في حالة اكتفاء ذاتي.¹ وفرضية العائد الثابت تفرض أن كل شخص ينتج ما يستهلكه وهو شيء لا يحصل في الواقع بما ان الأعوان الاقتصاديين يميلون إلى التخصص، ولتفادي تكاليف التبادل بينهم فهم يميلون إلى التجمع الجغرافي.

وفي المقابل، فإن العوائد المتزايدة تجعل المنشأة غير قابلة للتقسيم أي أنه ليس من صالحها، حيث تنخفض التكلفة المتوسطة كلما زادت الكمية المنتجة. وأمام هذان الحلان المتناقضان، تقوم بالتفاضل بين مضاعفة أماكن التوطن للتقرب من المستهلكين وتحديد تكاليف نقل المنتجات، أو تركيز نشاطها في موقع وحيد والاستفادة من اقتصاديات الحجم. ويتوقف ناتج هذا التحكيم على تكاليف النقل وحواجز التبادل. ويجب التذكير أن تكاليف النقل لا تقتصر على تكاليف نقل سلعة من مكان لآخر، بل تضم كذلك كل النفقات المرتبطة بالمبادلات، كالحواجز الجمركية وغير الجمركية أو الخطر الناتج عن نقص المعلومة التي تخص الأماكن البعيدة.

ويعتبر بول كروغمان الرائد في نمذجة عوائد الحجم المتزايدة بداية في التجارة الدولية ثم تطبيقها على الجغرافيا الاقتصادية، وتعمل نماذجه أساسا على شرح تركز الأنشطة والمؤسسات في منطقة أو بلد معين بسبب انخفاض تكاليف النقل بما يكفي، وفي حالة عكس ذلك، ستنشر. ومن الواضح أن مساهمته في الجغرافيا الاقتصادية

¹Matthieu Crozet et MirenLafourcade. Op cit. P8.

ليست مبتكرة ولكنها أعطت دفعا جديدا لهذا المجال، ورغم أن أعماله لم تلق إجماعا من طرف الجغرافيين بسبب منهجيته المختلفة عن الدراسات الجغرافية البحثية.¹

الفرع الثالث: السببية التراكمية.

من خلال نظرية قدمها الباحث السويدي 'غونار ميردال' عام 1957 تبين أن سلسلة دائرية تتشكل وتتقود إلى قطبية أكثر بين الغني (المركز) والفقير (الاقتصادات المحيطة). فالأقاليم الغنية التي تتميز باقتصاديات التجمع تشكل دائرة من النمو والتطور من خلالها النجاح يأتي بالنجاح، وهذا ممكن جزئيا بفضل أثر المضاعف. وكل دولار ينفق في الاقتصاد المحلي يدر دخلا أعلى فيؤدي إلى جلب شركات أخرى، وهنا تبدأ سلسلة دائرية من التفاعلات فمناصب العمل التي تم خلقها تزيد من السكان الوافدين إلى الإقليم وبالتالي يزيد الطلب على السلع والخدمات. زيادة الطلب المحلي يؤدي إلى زيادة العرض في قطاع الخدمات، توسيع الموارد المالية والقدرات الإنفاقية للحكومة التي تعمل على ترفيه الهياكل المحلية. فترتفع اقتصاديات التجمع.²

ثم أن 'كروغمان' استند على نظرية ميردال واقترح نموذجا توضيحيا للتوازن العام أين تكون الأسواق مترابطة، خصوصا الأسواق المحلية للسلع وسوق العمل، وبين أن التكامل المتزايد للاقتصاديات قادر أن يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأقاليم عبر ميكانيزمات السببية التراكمية. ويفرض كروغمان أن العلاقة بين التجمع المكاني وتكاليف النقل ليست متناقضة ولكنها تأخذ شكل U، أي أنها في البداية تكون متناقضة ثم تصبح متزايدة عندما تصل إلى حد معين. وبعبارة أخرى، فإن انخفاض تكاليف النقل في البداية تعزز تجمع الأنشطة لكي ينعكس الوضع ويحدث انتشار للأنشطة.

كما أن العلاقات العمودية بين المؤسسات تعزز من تجمعها الجغرافي، حيث أن مؤسسات الإنتاج النهائي تفضل القرب من مورديها، وتلك المتخصصة في إنتاج السلع الوسيطة تفضل القرب من عملائها. وينتج التجمع الجغرافي لا إراديا عن قرارات وفيرة متخذة دون الاتفاق بين الأعوان الاقتصاديين، بل هي نتيجة لاختيارات فردية مجمعة في السوق. غير أنه تكون تجمع كبير يؤدي إلى ظهور تكاليف جديدة يمكنها كبح عملية التجمع التراكمي.

¹ مغنات صبرينة. محددات انبعاث الهجرة الدولية -دراسة قياسية حالة الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة حسبية بن بو علي - الشلف. 2011-2012.

²M. Sokol. Op cit. P54

تساعد هذه النظرية على تحليل العمليات التي تحدث بين الأماكن غير متساوية التنمية وتبين أن حركية العوامل لا تؤدي بالضرورة إلى التوازن. فنجد أن هجرة اليد العاملة من دول الجنوب نحو الشمال الناتجة عن الفروقات في مستوى الأجور، يجرمها من كفاءتها. وينطبق ذلك على انتقال رؤوس الأموال الناتج عن عدم كفاءة الأنظمة البنكية والمالية في هذه الدول. وبالتالي، فإن عوامل الإنتاج تنتقل نحو الأقاليم المتقدمة تكنولوجيا، وتكون ظاهرة تراكمية حيث البلدان أو المناطق الغنية تزداد غنى والفقيرة تفقد قدرتها على التطور.

المطلب الثالث: النموذج المركز- المحيط.

يعبر النموذج المركز- المحيط عن علاقة هيمنة وتبعية للأماكن على المستويات المختلفة المدينة أو الدولة أو الإقليم، ولكنه يستخدم أكثر على المستوى العالمي، لتفسير العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية أو ما يسمى الشمال والجنوب.

الفرع الأول: النموذج المركز- المحيط.

كتب 'بيرو' سنة 1955: "الحقيقة هي أن النمو لا يحدث في كل مكان في نفس الوقت، بل يظهر في نقاط أو أقطاب للنمو متباينة بشدة: وينتشر عبر قنوات عديدة وله آثار إقليمية متغيرة على الاقتصاد ككل".¹ ويرى سمير أمين في كتابه "التنمية غير المتساوية" (1973)، أن التفاوتات في التنمية سببها خلق النظام الرأسمالي العالمي الذي صمم العالم كآلة اقتصادية تعمل على توسيع الفائدة على حساب الدول النامية، ويمتاز بالميوالات التوسعية التي تظهر في الاستعمار والامبريالية.

النموذج المركز- المحيط يعطي صورة عن مجموعات اجتماعية أو إقليمية أو اقتصادية تهيمن على مجموعات أخرى، ويستخدم المفهوم على نطاقات مختلفة؛ مثلا يصف العلاقة بين المدينة والريف، المدن الكبرى والمدن الأخرى على مستوى الدولة أو على مستوى دول العالم. ويعمل على تفسير أن التطور يقتصر وبشدة على مجموعة صغيرة تمثل المركز. فهو يصف العالم مثل "نظام تكون فيه النواة هي النبض تستنزف ثروة المحيط لمصلحتها، وتمارس مراقبة سياسية واقتصادية عليه".² وقد يتكون المركز من عدة أقطاب، وكأهم مثال على ذلك

¹ Masahisa Fujita et Jacques- François Thisse. Economie des villes et de la localisation. De boeck. Bruxelles. 2003. P480.

² Nadine Cattan. Centre- Périphérie. Dictionnaire des mondialisations. Armand Colin. 2006. P1.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/162580/filename/Centre-Peripherie-dicodef.pdf>. Vu le: 02/02/2017.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

أن الو.م.أ والاتحاد الأوربي واليابان أي ما يسمى دول الثالوث تمثل قوة اقتصادية وسياسية وثقافية للعالم، بينما الدول الأخرى تمثل دول الهامش، وهي بدورها متنوعة.

الميزة الأساسية للنموذج المركز- المحيط هو أن تكون هناك تدفقات بين المكانين وأن تكون هناك عدم المساواة (تدفقات غير متوازنة أو علاقات مسيطر-تابع)، حيث يكون المركز هو المستفيد بينما المحيط يعاني من عجز جعله غير قادر على النهوض بذاته.

أول من استخدم هذا المفهوم هو كارل ماركس عندما أراد وصف العلاقات بين المدينة والمناطق الريفية، ثم تطور المفهوم في ستينيات القرن 20. والمركز لا يعني الوسط بالمعنى الجغرافي، كما أن المحيط لا يعني الهامش جغرافيا، ولكن المركز يعبر عن أين تتركز الأنشطة الاقتصادية، الكثافة السكانية الكبيرة أو الوظائف الاقتصادية أو أنشطة الإنتاج والخدمات والثروة. يتميز المركز بقدرات إبداعية عالية وسهولة الوصول إليه، يكون جاذبا ويعتبر محركا قويا للتكامل الإقليمي. ويكون المركز مسيطرا على المحيط لأنه يجذب وظائفه، بينما يتميز المحيط بمستوى معيشي متدني وغالبا ما يمثل أقاليم داخلية ومنعزلة ترسل تدفقات للهجرة نحو المركز ولا تملك القدرة على القرار.¹

وكان 'ميردال' أول من وضع أساس توضيحي للنموذج سنة 1957. وحسبه، مهما كان الحافز الأولي للتنمية، فإن توسع النشاط الصناعي في مكان جغرافي معين سوف يؤدي به إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والتي أطلق على هذه الأماكن 'الأقاليم المحظوظة LuCky regions'، نتيجة للتأثيرات المترابطة في حركة عناصر الإنتاج وبالذات العمل والرأسمال والبضائع باتجاه هذا الإقليم. وبالمقابل، ستظهر أقاليم أخرى تعاني من ظاهرة الإستلاب لهذه العناصر وهي الأقاليم غير المحظوظة Unlucky. وتؤدي هذه الآلية بروز ظاهرة التباين الإقليمي في مستويات التنمية.²

ثم في نماذج أخرى لاحقة تم إدخال عنصر العمل كمؤثر على قرار الاستثمار، حيث يؤدي انخفاض الأجور في دول المحيط إلى نقل الشركات متعددة الجنسيات لأنشطتها كثيفة العمل إلى الجنوب والأنشطة كثيفة الرأسمال تتركز في الشمال. ولكن بافتراض العمل متحركا بحرية داخل المنطقة (سوق مشتركة)، يعتقد كروغمان أن العمل الماهر هو من سينتقل بين المركز والمحيط وليس فقط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فإن دول

¹ Nadine Cattan. Op cit. P1.

² أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. مرجع سابق. ص 55.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

الجنوب ستشهد امتصاصا كبيرا لمهاراتها الداخلية من طرف دول المركز (الإتحاد الأوروبي).¹ كما أن الصناعات تبحث عن مواقع أين الطلب المحلي يكون كبيرا بينما الطلب المحلي يكون كبيرا كلما كانت عدد الصناعات التي اختارت الموقع كبيرا. وهذا يفسر التركزات الجغرافية الكبيرة للصناعات الصناعية أو الخدمات.

عند إدراج أسلوب جديد للاتصال من أجل تسهيل العلاقات بين منطقتين متفاوتتي الأهمية والحيوية الاقتصادية، فإن المنطقة الأكثر قوة وحيوية هي التي تسيطر على المناطق الأقل قوة، فتتراكم التفاوتات المكانية. ومن الطبيعي أن تساعد تكنولوجيات الإعلام والاتصال على إعادة توزيع الأنشطة مكانيا وتسمح بتطوير إنتاج واستهلاك الخدمات في مناطق كانت معزولة، فهي تساهم بذلك في قطبية الفضاء. وتصبح المدن الكبرى هي مركز. أما الاتصالات المباشرة التي تحدث دون تكنولوجيات الإعلام والاتصال فهي كثيرا ما تؤدي إلى الازدحام، واستعمالاتها تقتصر على المسافات القصيرة داخل التجمعات.²

إذا كانت الأنشطة الاقتصادية تتركز في أقاليم معينة، فذلك ليس لكونها أكثر جاذبية ولكن قد يفضل الأعوان الاقتصاديون استغلال الأرباح الناجمة عن القرب الجغرافي. فالمدن الكبرى Métropoles لا تظهر من قرارات مستقلة تدفع بالعائلات والمؤسسات لاختيار نفس الموقع، ولكن تظهر خصوصا بسبب الحاجة إلى تكوين تجمع. وقد تظهر المزايا الأولية لتكوين القطب الاقتصادي بفعل حادث تاريخي أدى إلى تعزيز التجمع الجغرافي في الإقليم دون غيره.³

إذا توطنت منشآت جديدة في الإقليم، فإن تدفقات الهجرة يمكنها ألا تكفي لإمداد الحوض بالخبرات التي تحتاجها هذه المنشآت، فتلجأ إلى زيادة الأجور من أجل جذب العمالة المؤهلة من المنشآت الأخرى أو القطاعات الأخرى. وعندما يرتفع مستوى الأجور الإسمية في المركز، فإن بعض المنشآت تميل إلى العودة إلى المنطقة المحيط، أين تكاليف العمل تكون منخفضة وحواجز التبادل ضعيفة وتعويض الصادرات والواردات الإضافية. وفي الأماكن أين يفضل السكان عدم التنقل أو يكون هناك تشابه كبير في العمالة مثل أوربا، فإن تخفيض كبير لحواجز التبادل يمكن أن يسبب إعادة التوطن للمنشآت نحو منطقة المحيط.

¹ بلميهوب أسماء ومرابط ساعد. الآثار المتوقعة لاتفاقية التبادل الحر الأورومتوسطية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات المغاربية وفق نماذج الإقتصاد الجغرافي الجديد. الملتقى الدولي آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري. 13-14 نوفمبر 2006. جامعة فرحات عباس. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. ص 509.

² Michel SAVY. TIC et territoire : les paradoxe de localisation. Les cahiers scientifiques du transport. N°33/1998.

³ Matthieu Crozet et Miren Lafourcade. Op cit. P5-6.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

في بعض البلدان -ومن بينها الصين- نجد المناطق المحلية المتأخرة عن غيرها قليلة السكان، ويعتبر توفير البنية الأساسية في تلك الأماكن أو إعطاء الشركات حوافز تدفعها للانتقال إليها مكلفا للحكومة. وبالتالي، فهي تلجأ إلى تقديم الخدمات الأساسية فقط في كافة الأماكن، ويعتبر تشجيع قدرة الناس على الانتقال هو الأولوية، كما ينبغي أن تكون ركيزة سياسات التكامل هي المؤسسات التي تسهم في تحسين بنية هذه الأقاليم مثل توفير الأمن والمدارس والشوارع وشبكات الصرف الصحي.¹

إن الخواص الديناميكية لقطب النمو الصناعي تجعله قادرا على نشر التنمية نحو المحيط. وعموما، يمر التكامل الاقتصادي بمرحلتين: المرحلة الأولى يكون التكامل غير تام (تكاليف النقل تبقى مرتفعة نسبيا)، وتحدث زيادة في الفروقات الإقليمية بخصوص الهياكل والأجور الحقيقية. في المرحلة الثانية، يصل التكامل إلى مرحلة النضج (تحرير تام للمبادلات)، ويبدأ القطب في نشر آثار نموه إلى المدن والمناطق المجاورة (أي المحيط الإقليمي)، وتلجأ المنشآت إلى إعادة توطین نشاطها في المحيط من أجل استغلال ميزة التكلفة الناتجة عن الانخفاض النسبي للأجور الحقيقية. ويبدأ المحيط في التطور والازدهار ويحدث تشابه يؤدي إلى إعادة انتشار الأنشطة الصناعية نتيجة لزيادة الطلب على منتجات المحيط الإقليمي ويزيد الطلب على الأيدي العاملة، ويحدث استدرار لمستوى الدخل الحقيقية في المناطق المحيطة مقارنة بالمناطق المركزية.²

في الاقتصاديات المتقدمة تكون سهولة نقل المعرفة كبيرة من خلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال المتطورة غير انه عند انطلاق المنتج تكون نسبة التقليد منخفضة ثم تنتشر المعلومات فيصبح التقليد واسع. وتكون الأقاليم المجاورة لمراكز الابتكار الأصلية اوفر حظا لاكتساب المعلومات من غيرها. أي ان أثر الانتشار يقل كلما زادت المسافة فتظهر العلاقة العكسية بين ظاهرة الانتشار والمسافة، ومع استمرار عملية التطور في هذا القطب وظهور بوادر الانتشار وتباعد المناطق عن القطب تتلاشى آثار الانتشار فيها.

¹ البنك الدولي. مرجع سابق. ص24.

² Flora BELLONE et Marie- Antoinette MAUPERTUIS. Op cit.

الفرع الثاني: النموذج المركز- المحيط عند كروغمان.

إن الإندماجات الاقتصادية وسياسات التحرير التجاري التي أدت إلى بروز هيكل مركز- محيط المستوحى من أعمال ميردال وطوره كروغمان 1991. وحسب كروغمان (1991)، فإن الاندماج يؤدي إلى وجود عوائد متزايدة، تكاليف نقل منخفضة وعوامل خارجية إيجابية يتبعها استقطاب للنشاطات في المراكز على حساب المناطق المحيطة. حيث يعتقد أن الإنتاج الصناعي يميل نحو التركز حيث يكون السوق كبيرا، ويكون السوق كبيرا حيث ان السوق متمركزا (كروغمان 1991)، وقد سمي ميردال 1957 ذلك من قبل 'أثر كرة الثلج' حيث التكتل يغذي التكتل¹.

بين كروغمان أنه في حالة انخفاض الحواجز أمام المبادلات التجارية بين إقليمين، فإن الأنشطة الصناعية تميل إلى التركز في السوق الكبير مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور في الإقليم المركزي وانخفاضه في الإقليم الذي يحيطه. والنماذج التي اقترحها كروغمان تدعم نظرية برتيل أولين سنة 1933، والتي مفادها ان نظرية التجارة الدولية لا يمكن فصلها عن النظرية العامة للتوطين. ويرى كروغمان أن الميزات التي ترتبط بحجم الأسواق تصبح قوية في بعض المواقع بفعل وفورات تكنولوجية أو معلوماتية كنتيجة لأهمية القرب في نقل المعلومات والمعارف.

ولتوضيح أفكاره، وضع كروغمان سنة 1991 نموذجا اقتصاديا يتكون من منطقتين متماثلتين C و P وقطاعين للإنتاج، نفرض أن القطاع الأول هو الزراعة يستلزم استعمال عمالة ثابتة في إطار تكنولوجيات الإنتاج ذات العائد الثابت ومنافسة تامة (عدم وجود حواجز للتبادل في قطاع الزراعة). والقطاع الثاني، الصناعة، يمتاز باقتصاديات الحجم ويستعمل عمالة متحركة (قابلة للتنقل)، وهو ينتج تشكيلة واسعة من نفس المنتج وكل تشكيلة لديها خصائص معينة (اللون، المواصفات ...) تسمح بتفرقتها عند المستهلكين الذين يريد إرضاءهم عن طريق تنويع الإنتاج وبالتالي يسود هيكل السوق 'المنافسة الاحتكارية'. منتجي القطاع الصناعي يستفيدون من العائد المتزايد، بما أن إطلاق الإنتاج يستدعي استثمار أولي وبالتالي تكاليف ثابتة، وزيادة الكميات المنتجة تؤدي إلى تقليص التكلفة الإجمالية المتوسطة للإنتاج.

¹ بلميهوب أسماء ومرابط ساعد. مرجع سابق. ص 508.

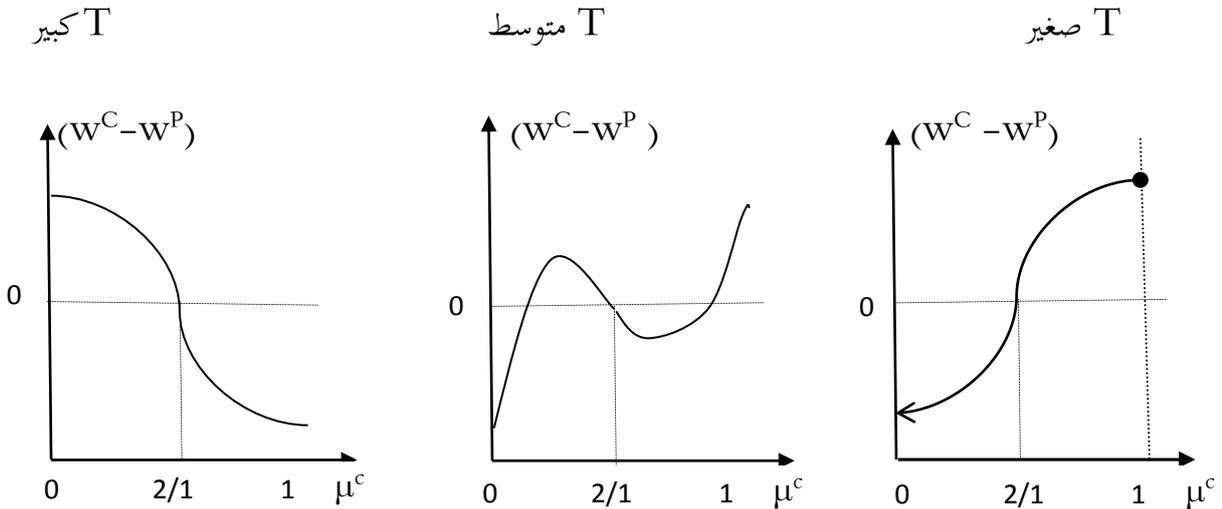
الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

ويمكن شرح النموذج المركز - المحيط حسب الذي وضعه كروغمان كالاتي:

1. إذا كانت الأجور في C أكبر من الأجور الحقيقية في P، $(w^P < w^C)$ ، فإن العمالة تنتقل من P إلى C، وإذا كانت حواجز التبادل μ كبيرة، فإن مبيعات المنشأة تحوز على الأفضلية في السوق المحلية بما أن التصدير يصبح مكلف.

2. الفرق في مستويات المعيشة $(w^C - w^P)$ دالة سلبية بحصة العمال المتنقلين إلى المنطقة C التي يطلق عليها μ^C لا يجذب أن ينتقل عمال C إلى P لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي في المنطقة المستقبلية مقارنة بالمنطقة الأولى.

الشكل رقم 2: حواجز التبادل T والفروقات في الأجور ما بين الأقاليم.



Source : Matthieu Crozet et Miren Lafourcade. La nouvelle économie géographique. La découverte. Paris. 2009. P50.

- في حالة T صغير: عندما تكون حواجز التبادل ضعيفة بما يكفي، تنقل المنشآت نشاطها إلى المنطقة C وتشهد المنطقة P هروب صناعاتها، المنطقة C التي أصبحت تمثل مركز الإنتاج أصبحت أكثر غنى من منطقة المحيط P، التي تجد نفسها تنتج السلع الأساسية التي لا تخضع لأثر حجم السوق. والعمالة الكفاءة من جهتها تفضل التنقل إلى المنطقة C حيث يمكنها الوصول إلى أكبر عدد من التشكيلات والقدرة الشرائية أكبر من سكان المنطقة P. وبما ان العمالة تمثل كذلك الطلب فإن زيادة الطلب في المنطقة يؤدي إلى زيادة جاذبيتها على حساب المناطق الأخرى مما يحول دون الحاجة إلى التصدير. كذلك، موقع توطن المنشأة يعطي ميزة تنافسية في اشباع الطلبات الواسعة دون تكاليف النقل، وتقليل تكلفة إنتاج الوحدة واهتلاك تكاليفها الثابتة بإنتاجها على

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

نطاق أوسع. مما يقوي المزايا في الحجم الأساسي ويسبب دخول منشآت جديدة، وهذا ما يسمى أثر 'حجم السوق'. في حالة حواجز التبادل ضعيفة فإن الفرق في الأجور الحقيقية يزيد مع زيادة حصة العمالة المتنقلة الموجودة في المنطقة.

- في حالة **T متوسط**: مستوى متوسط لحواجز التبادل يعزز ظهور توازنات عديدة، كما أن هناك هامش للسياسات العمومية التي يمكن أن تؤثر في المسار الرئيسي للمناطق، إذا حواجز التبادل مرت تحت نقطة الكسر Point de brisure فإن توازن الانتشار يزول على حساب التجمع.

- في حالة **T كبير**: نلاحظ أنه عندما تكون حواجز التبادل مرتفعة، فإن التوازن الثابت يتوافق مع الانتشار: النشاط الصناعي بالتالي يصبح موزع بالتساوي بين المنطقتين، $1/2 = \mu^P = \mu^C$ وتسمى "نقطة الدعم"، في هذه الحالة يمثل التجمع توازن ثابت يمكن أن يؤدي إلى وضعية كارثية من خلالها تصبح منطقة واحدة تتركز فيها الصناعة وتصبح المركز $1 = \mu^C$ ، ومنطقة المحيط تصبح فخ هروب الصناعة $1.0 = \mu^P$.

تجمع المنشآت في المركز يؤدي إلى جذب المزيد من المنشآت؛ فكل منشأة تختار مكان توقعها فهي تخلق طلب للعمل وتزيد العرض المحلي على المنتجات، والعائلات تنجذب نحو التنوع وتأتي كي توسع من حوض العمالة والطلب المحلي، وهذا الارتفاع في الطلب يجعل المنطقة أكثر جاذبية للمنشآت الجديدة. تتركز الإنتاج في المناطق ذات الطلب الكبير تمثل، حسب هيرشمان، أثر مضاعف إلى الأمام forward linkages ينتج عن إرادة المستهلكين إلى التقرب من أماكن تركز العرض.²

ومن أجل شرح عملية انتشار الأنشطة في المحيط وضع كروغمان النموذج التالي:

افتراض منشأة صناعية ترغب في النفاذ إلى سوق يتضمن إقليمين اثنين، الإقليم المركز C والإقليم المحيط P، وبفعل حجم كبير للمبيعات فإن المنشأة تحقق وفورات في تكاليف النقل وأرباح بفعل نفاذ كبير للسوق وذلك مهما كان مستوى حواجز التبادل. حسب الجدول التالي:

¹Matthieu Crozet et Miren Lafourcade. Op cit. P56.

²IBID.P55.

الجدول رقم 2: توضيح بسيط للنموذج المركز- المحيط.

حواجز التبادل			تكلفة الإنتاج	الموقع
ضعيفة	متوسطة	مرتفعة		
0	0	0	12	P و C
0.75	1.5	3	10	C
2	4	8	8	P

Source : Matthieu Crozet et Miren Lafourcade. Op cit. P.65

في هذه الحالة، المنشأة تملك ثلاث استراتيجيات ممكنة:

1. تفتح فرعاً آخر وتتوطن في C و P فتضاعف تكاليفها الثابتة واستعمال بعض الأصول الخاصة مرتين مثل العلامات القابلة للنقل دون تكاليف في جميع الفروع، ولا تتجنب حواجز التبادل. فتصبح تكلفة الإنتاج $8 + 10 = 18 > 12$.
2. تفتح المنشأة فرعاً وحيداً في C من أجل الاستفادة من نفاذ أحسن للسوق.
3. تفتح المنشأة فرعاً وحيداً في P من أجل تسديد أجور ضعيفة.

غير أن ذلك يخضع لمستوى حواجز التبادل، إذا كانت مرتفعة فإن الاستراتيجية التي تقلص من التكاليف التي تتحملها المنشأة تكون هي ازدواجية التوطن، فإن مضاعفة التكاليف الثابتة يجعل المنشأة لا تسدد مصاريف النقل، وتسدد 12 وحدة مقابل $13 = 3 + 10$ إذا توطنت في فرع وحيد C و $16 = 8 + 8$ إذا توطنت في P. التحكيم بين استراتيجيات التركز - القرب في هذه الحالة يؤدي إلى تفضيل القرب من الطلب، وإذا تقلصت حواجز التبادل بالنصف، فإن أحسن استراتيجية للمنشأة هي تركيز انتاجها في إقليم المركز. أين تتحمل تكلفة إجمالية تقدر بـ $11.5 = 10 + 1.5$ مقابل 12 وحدة في حالة ازدواجية التوطن في P. مثلاً، عندما تكون حواجز التبادل عالية، فإن المنشآت المتوطنة في C لا تسدد إلا 3 وحدات من أجل نقل منتجاتها نحو P. بينما تسدد 8 وحدات من أجل نقل المنتجات من P نحو C. غير أن الأجور الإسمية تكون أكثر في C ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج 10 وحدات في C مقابل 8 وحدات في P.

إذا كان هناك تكامل إقليمي وانخفضت أكثر حواجز التبادل بالنصف يصبح في صالح المنشأة إعادة توطن فرعها الوحيد في P، وتتحمل تكلفة إجمالية $10 = 2 + 8$ مقابل $10.75 = 0.75 + 10$ في C. وعليه، يجب أن

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

تكون حواجز التبادل ضعيفة بما يكفي حتى تصبح الوفورات المحققة من تسديد الأجرور في منطقة المحيط P على المزايا الناتجة عن نفاذ أحسن للأسواق في منطقة المركز C. وفي حالة عدم قابلية العمالة على التنقل، فإن بعض سكان الإقليم المحيط يفضلون عدم الهجرة نحو إقليم المركز رغم الأجرور الضعيفة.

في إطار عوائد الحجم المتزايدة وجزء من العمالة المتنقلة فإن تقليص الحواجز على التبادل يعتبر محفز لقطبية الأماكن، تحرير تنقل السلع والأشخاص لا يؤدي إذن إلى التطوير المكاني المتناسق للمناطق، فالأنشطة الصناعية المتنقلة غير المستقرة تميل نحو التوطن في المناطق التي تمتاز بكثافة سكانية كبيرة، والتي توفر تشكيلة متنوعة وأجرور حقيقية أكثر مرتفعة. انفتاح مناطق المحيط تعزز تحويل موقع النشاط نحو المناطق المركزية التي تساهم في جعلها أكثر جاذبية، ويقلل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة المحيطة، لأن التصدير في هذه الحالة سيكون أكثر ربحية من التوطن. ويصعب التحكم في التدفقات القطبية المدعومة ذاتيا بفعل هجرة الأدمغة التي تساهم في إخلاء الإقليم المحيط من كفاءاته.

وحواجز التبادل المرتفعة تعزز بالعكس التناسق المكاني، بوضع المناطق الأقل تطورا في منافسة مع المناطق المركزية. ما يدفع الشركات حسب هذا التحليل إلى قرار التوطن في المناطق المحيطة هو ارتفاع تكلفة الدخول إلى الأسواق، وعند ارتفاع تكاليف النقل أو الحواجز الجمركية تميل الشركات للتركز في المحيط، فالعلاقة سالبة بين تكلفة التجارة والتكامل الصناعي، وتزداد صادرات المركز إلى المحيط بنفس مبدأ التقسيم الدولي التقليدي للعمل.¹

كما تطرق كروغمان وفي إطار النموذج الستاتيكي للاقتصاد الجغرافي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تؤدي إلى تقوية النموذج (المركز - المحيط) في بعض الصناعات خصوصا تلك الأنشطة التقنية التي تعتمد كثيرا على المعرفة والمعلومة أو بالعكس عودة المنشآت في بعض الصناعات الأخرى إلى التوطن بالقرب من العوامل.

الفرع الثالث: صحة الفرضية المركز - المحيط.

خضع النموذج إلى تحديثات نظرية عديدة حيث يرى البعض أنه قادر على تفسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة بينما يرى البعض الآخر أنه أصبح متقادما ولم يعد يصلح لتحديد العلاقات بين الأقاليم المتطورة والأخرى.

¹ بلميهوب أسماء ومرابط ساعد. مرجع سابق. ص 508-509.

1. النفاذ إلى السوق ومستوى الأجور:

الواقع التجريبي لفرضية التي تربط بين النفاذ إلى الأسواق ومستوى الأجور يبين أن النفاذ إلى الأسواق يمثل محدد رئيسي للمستوى المعيشي. في سنة 1996، المعطيات التي جمعتها الأمم المتحدة لما يقارب ثمانون بلدا بينت أن الأجور المدفوعة في قطاع الصناعات المصنعة ارتفعت بمعدل 50 مرة بالنسبة للعشرية الأولى من القرن 20. قام Redding et Venables (2004)، بتحليل إحصائي دقيق توصلوا من خلاله إلى أن القرب من الأسواق العالمية الكبرى يمثل بالفعل المصدر الرئيسي للفروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ويفسر النفاذ إلى الأسواق الخارجية وحده 35% من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.¹

2. العمالة غير المتنقلة:

يخضع النموذج إلى الهجرة الفردية وتكاليفها لا تؤخذ بالحسبان، غير أنه من الناحية العملية كل العمال حتى الأكثر تأهيلا لا يتصرفون بنفس الطريقة تجاه الحوافز المالية (الأجور). كما أن هجرة العمالة تخضع غالبا لعوامل كثيرة تحد منها كالاختبارات العائلية، تفضيل المدينة الأصل، التكاليف المرتبطة بالتخلي عن الإرث العقاري، الرغبة في الاستمتاع ببعض ميزات البلد (الطبيعة، المناخ، الساحل...)، أو الاندماج في شبكات اجتماعية.

تبين مناطق عديدة في العالم كيف أن يتم 'نزيف العقول'، حيث ذوو الكفاءات يهاجرون نحو الأماكن التي يتجمع فيها ذوو المهارات. وفي هذا فائدة للمكانيين المعنيين، ولكن حين تكون الهجرة بسبب انعدام الأمن أو الخدمات الأساسية، تصبح الهجرة ذات فائدة للمهاجر فقط.²

فمثلا الانتقال من تشنغدو في إقليم سيشوان إلى شنغين في غوانغدونغ على الطريق الوطني السريع رقم 321 شرقا هو رحلة عبر التنمية الاقتصادية، حيث ينتقل العديد من العديد من المهاجرين على تلك الطرق للعمل ولا يجلبون أسرهم معهم ولكنهم أيضا يساعدون تلك الأسر على العيش ويساهمون في التنمية الاقتصادية في الصين. وأثناء انتقالهم شرقا، يغادرون الأراضي الزراعية نحو الأقاليم المكتظة أين القرب من الآخرين يسفر عن منافع هائلة. وفي العام 2006، فاقت صادرات شنغين صادرات الهند مدفوعة بقوى التجمع والهجرة والتخصص، وساعدها أيضا قربها من هونغ كونغ في الصين.³

¹ Matthieu Crozet et Miren Lafourcade. Op cit. P57.

² البنك الدولي. مرجع سابق. ص48.

³ نفس المرجع. ص42.

3. إن فكرة أن التنمية تنتج عن انتشار الإنتاج من المركز ليست دائما صحيحة، وقد برهنت التجارب حول المدن أو البلدان على أن التنمية قد تقوم ذاتيا.

مثلا، في العام 1965، عندما استقلت سنغفورة، لم تكن قرب أي مكان مزهر أو ينعم بالسلام. بل كانت تقع بين ماليزيا وأندونيسيا، بلدان فقيرة مزقتها الحروب. وكانت ثلاثة أرباع سكان سنغفورة يعيشون في مباني متعددة الشقق معدة للإيجار. ورغم ذلك فقد تطورت صناعيا وأصبحت بحلول العام 1980 دولة متخصصة في الالكترونيات تماما مثل شنجنين في سنوات 2000. وقد قامت سنغفورة بالعديد من السياسات التي تهدف على التخلص مناطق السكن العشوائي وتحسين المساكن، وإقامة البنية الأساسية المتسمة بكفاءة وسائل النقل. وأثر ذلك الازدهار على ماليزيا المجاورة، فهذه البقعة الصغيرة (سنغافورة) غيرت نفسها وتكاملت مع جوارها ولحقت بريطانيا وهي الدولة التي استعمرتها سابقا.¹

المبحث الرابع: الاقتصاد الجغرافي الجديد.

إن أساسيات الجغرافيا الاقتصادية التي ظهرت في القرن 19 لاقت اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين، وأعيد تطويرها في القرن 20 حيث تغيرت القوى المؤثرة على توزيع الأنشطة عبر الأقاليم مثل العولمة والثورة التكنولوجية وزيادة أهمية التخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت المدن كقوى جاذبة لأهم الصناعات والمعارف.

المطلب الأول: أساسيات الاقتصاد الجغرافي الجديد.

الاقتصاد الجغرافي الجديد ينم عن إعادة الاهتمام بالجغرافيا الاقتصادية بعدما تم تهميشها في سبعينات وثمانينات القرن 20، وظهر الاهتمام الكبير بظاهرة الأقطاب الصناعية الكبرى، تغير القوى الاقتصادية على المستوى العالمي، ومحددات اختيار الشركات المتعددة الجنسيات لمواقعها، ورغبة الحكومات في إعطاء حركية لبعض الأقاليم. كما أن ظهور النظريات الحديثة للتجارة الدولية، والتي كانت اهتمام بول كروغمان الأولي، جعلته يطبقها على الجغرافيا الاقتصادية.

الاقتصاد الجغرافي الجديد الذي ظهر في الو.م.أ منذ بداية تسعينيات القرن 20، أدخل نموذجا جديدا في الاقتصاد، يختلف عن النظرية الكلاسيكية التي تفرض أن عدم التوازن بين الأقاليم يكون مؤقتا. وركز كروغمان في

¹ نفس المرجع. ص 43.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

تحليله للتركز الاقتصادي على أهمية المنافسة غير التامة، العائد المتزايد واقتصاديات الحجم. واستند على أعمال 'كالدور' منذ خمسون سنة التي سبقت نظريته حول الاقتصاديات الخارجية أو اقتصاديات التجمع التي طورها مارشال. وأعلن أنه أمضى حياته يفكر في فرع الاقتصاد الجغرافي دون أن يعلم، حينما كان اهتمامه يهدف إلى الإلمام بالمظاهر المختلفة للتجارة الدولية التي كانت تمثل الأولوية بالنسبة له.¹

ويعرف كروغمان الجغرافيا الاقتصادية في كتابه 'الاقتصاد المنظم ذاتيا' (1998) على أنها: "حركة متعددة الفروع تحتل أهمية متزايدة وتجمع مفاهيم الفيزياء والبيولوجيا والجغرافيا والاقتصاد". ويستخدم كروغمان الجغرافيا من أجل تفسير الاختلافات في التنمية بين المناطق، بما أنه يرى أن الاقتصاد الجغرافي يمثل قلب عملية "خلق والمحافظة على الثروة الاقتصادية ومبادلات البلد".²

ويهدف الاقتصاد الجغرافي الجديد إلى تحديد القوى الجاذبة التي تدفع بالشركات إلى التركز في موقع معين، حيث ان هناك أقاليم تتناسب مع بعض الأنشطة الاقتصادية، او القوى الطاردة التي تدفع بالمنشآت إلى الانتشار والابتعاد عن المنافسين. ويمكننا أن نحدد ثلاثة أهداف وسيطة لها وهي: التعرف على محددات التركز والتوطن، تفسير التنمية غير المتساوية وإيجاد مصدر الأزمات.

وكانت أهم مساهمات الجغرافيا الاقتصادية الجديدة هو التأكيد على أن العمليات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي. فهي تنم على أن العوامل الثقافية والاجتماعية تحتل مكانة رئيسية في عمل الاقتصاد. وأصبح الاهتمام ينصب على فئات معينة مثل الجنس، السن، السلالة، الدين والثقافة.³ كما زاد الاهتمام بمميزات الإقليم الحضري التي تجعله جاذبا لفئة المجتمع المبتكرة وتجعله محيطة ابتكاريا. ومنهم 'فيليب أيدالو' وكذا 'ألان ليبيتز' اللذان طورا نظرية تقوم على التقسيم المكاني للعمل، وركز 'أيدالو' على المنشآت الكبيرة التي تتحكم في المكان الجغرافي بما أنها تسيطر على المسافة بفضل قدراتها المالية، التقنية والتنظيمية، وتصبح أكثر قدرة على تغيير موقعها واختيار الموقع الأمثل بين العديد منها. فحسب أيدالو، التقسيم المكاني للعمل يبدأ عندما تتمكن المنشأة من التحرر من تبعيتها للمحيط الذي نشأت فيه، وتختار الموقع حسب الخصائص التي تبحث عنها، وهنا يفقد المكان أهميته بالنسبة للمنشأة وإنما تصبح هي التي تشكله.⁴

¹ Steven COISSARD. Perspectives. La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN. Revue d'économie régionale & urbaine. Mai 2007/1. P115.

² Steven COISSARD. Op cit.

³ M. Sokol. Op cit. P18.

⁴ Georges benko. Op cit.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجغرافي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة.

في بداية القرن 20 كانت الثورة الصناعية لا تزال متواجدة في الدول الكبرى مثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، ومنذ ذلك الحين ظهرت تطورات تكنولوجية واقتصادية واجتماعية لتغير طبيعة هذه الدول وعلاقتها مع الدول النامية. وبعد صدمة النفط في سنة 1973، ظهر نظام جديد ما بعد الفوردي بمعطيات جديدة ليغير الجغرافيا الاقتصادية العالمية، وخاصة العمليات الإنتاجية وتوزيعها عبر الدول والأقاليم.

ويرى بورتون جونز بأنه: "منذ القدم كانت الثروة والقوة مرتبطين بامتلاك الموارد الملموسة وعوامل الإنتاج التقليدية من الأدوات والعمل وقد مثلت الطاقة البخارية والعمل البدني والرأسمال أساس الثورة الصناعية، وكانت الحاجة إلى المعرفة عبر التاريخ محدودة، والوصول إليها يتحكم فيها من يملكون عوامل الإنتاج. ولكن اهتمام المنشآت لم يعد يقتصر على العوامل التقليدية كالتقريب من الأسواق والموارد الأولية ومدى وفرة البنى التحتية والمؤسساتية، كما أن وفرة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، المناجم وأبار البترول لم تعد تكفي كمحددات لتفسير توزيع الأنشطة الاقتصادية.

إن آلية التصنيع تعمل على تعبئة موارد الإقليم وقد تؤدي إلى تطوير الهيكل الاقتصادي، فالصناعة لا تتعامل مع الحيز المكاني التي تتواجد فيه على أساس عناصر الإنتاج فحسب، وإنما كذلك تفاعلها مع الصناعات الأخرى المتواجدة فيه. غير أن الثروة والنفوذ أصبحتا تستمدان أساسا من الموارد الفكرية وغير الملموسة أي ما يسمى بالرأسمال الفكري. وهذا التحول من عالم تسيطر عليه الموارد الملموسة إلى عالم تسيطر عليه المعرفة، ينطوي على تغيير موضع النفوذ مثلما حصل في زمن الثورة الصناعية"¹. ومنه فقد ساد الاهتمام بهذه العوامل مثل توفر العمالة الماهرة، تكلفة العمل، القرب من الجامعات ومراكز البحث، وكذا مستوى المعيشة الذي يحدد الطلب، والعوامل الثقافية التي تلعب دورا هاما في نوع السلع المستهلكة... الخ. فقد أصبح من البديهي في القرن الواحد والعشرين أن المنشآت والأقاليم تأخذ المزايا التنافسية من الإمكانيات الخاصة بالبحث والقدرة على الابتكار.

قام 'وود' بدراسة في إنجلترا توصل من خلالها إلى أن الأهمية التي تنتج عن ظاهرة التجمع لا تقتصر عن تبادل المدخلات والمخرجات، واقترح إضافة مفهوم تبادل المعلومة في العلاقات بين الصناعات كجزء من قدرة الجذب لهذا التجمع. وافترض Ray Oakay أن مدة حياة المنتجات في الصناعات عالية التكنولوجيا صغيرة جدا (حوالي عشر سنوات) مقارنة بالمنتجات التقليدية (حوالي ثلاثون سنة)، واستنتج انه في الصناعات عالية

¹ M. Sokol. Op cit. P36.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

التكنولوجيا، الابتكار يمثل عملية مستمرة تتطلب مدخلات من البحث والتطوير، وأن عملية الإنتاج لا تصل أبدا إلى مرحلة الإنتاج المكثف للمنتج الموحد. وعليه، هذه الصناعات تتطلب يد عاملة مؤهلة قادرة على الابتكار باستمرار، وتطوير تكنولوجيات جديدة تحتاج إلى خلق روابط قوية مع مراكز البحث.¹

وقام 'أيدالو' سنة 1986 بتفسير كيف تتكون أوساط ملائمة للتنمية بفضل أشكال من الشبكات الإبداعية، وهذا ممكن ليس فقط عن طريق التعاون في البحث والتطوير، ولكن بتعبئة الموارد المادية والبشرية للإقليم. وتقاطع الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الجغرافي أدت إلى تعزيز ظهور ما يسمى 'جغرافيا الابتكار' والتي ظهرت منذ نهاية التسعينيات من القرن 20 لوصف قدرة الدول والأقاليم على الابتكار.

واققتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تكون حصة العمل المؤهل فيه كبيرة، وحصة الرأسمال اللامادي في صدد أن تفوق حصة الرأسمال المادي. والمحيط الملائم في هذه الحالة هو المراكز الحضرية الكبرى.² وبين كل من فلدمان وفلوريدا (2004)، أنه في الجزء الأخير من القرن 20 أخذت الابتكارات في التركز جغرافيا في المناطق التي تزخر بالجامعات و/أو الشركات الموجهة للبحث والتطوير. ولاحظنا أن تركز هذه الموارد المتخصصة يقوي من الميول إلى الابتكار والنمو في الإقليم.³

والأفكار القائمة على فكرة أن المعارف التكنولوجية تعتبر عاملا مهما في تكتل الاستثمارات تنتمي إلى مدرسة النمو القائم على الذات، وقد يمثل هذا التكتل وضعا كارثيا بالنسبة للأقاليم المحيطة. ويوضح بعض الاقتصاديون مثل Baldwin, Martin et Ottoviano في 2001، أن محفزات الابتكار والتراكم هي مصدر تكتل الصناعات في الشمال، فالمعارف التكنولوجية تعتبر مادة أولية ثمينة، حيث أنها نتيجة لتمركز المعارف والابتكارات فيها منذ الثورة الصناعية مما جعل من الشركات ترغب في الاستثمار بالقرب منها، فتركز الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة طويلة في الشمال (المركز) بينما عرف المحيط (الجنوب) ظاهرة عدم التصنيع.⁴

¹ Jacques PERRIN. Les technopôles : mirage ou nouvelle phase de la division du travail.

http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/31873/C&T_1988_18_134.pdf?seque. Vu le 11/11/2017.

²Jean- alain HERAUD et René KAHN. L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance à l'analyse des stratégies urbaines.

http://jaheraud.eu/docrech/ecoreg/JAH_RK_POPSU_Note_d_etape_nov_2012.pdf. Consulté le : 30/11/2017.

³ Masahisa Fujita et Jacques- François Thisse. Op cit. P481

⁴ بلميهوب أسماء ومرابط ساعد. مرجع سابق. ص 509..

المطلب الثالث: المدينة كمحرك لجاذبية الأقاليم.

يعتبر التجديد الحضري شق من سياسة المدينة، فهو يساهم في تحسين نوعية الحياة عامة وتحسين الشكل الجمالي للإقليم. أما سياسة المدينة فهي تهدف إلى عصرنتها كي تقوم بالوظائف الفعلية الموكلة إليها عن طريق توفير التجهيزات والخدمات التي يحتاج إليها كل تجمع سكاني.¹

الفرع الأول: تعريف المدينة.

عرفها "رايمون لدروت" بأنها: "ليست مجرد شيء مادي يمكن تشبيهه بالآلة التي عليها أن تشتغل بشكل جيد، بل هي تجمع لمجموعة أشخاص في مكان معين تربطهم علاقات تتحكم فيها بعض القوانين والأعراف وكذا العادات. وهي غير معزولة في نمطها عن التاريخ وذاكرة شعوبها، ولكنها تتميز باستقلالية معينة تخضع للحياة الحضرية في زمن معين وبيئة معينة وظروف معينة".²

وقد بينت الدراسات الحديثة دور المدن في تحقيق النمو الاقتصادي منذ النصف الثاني من القرن 19. واعتبرت المدينة المؤسسة الاجتماعية الأساسية أين يتطور الابتكار التكنولوجي والاجتماعي، وعليه يجب الاهتمام بالمدن (على الأقل البعض منها) واستخدامها كمحرك للنمو.³ وتعتبر المدينة محل اهتمام الجغرافيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

الصناعة من شأنها دعم اقتصاديات المدينة وتساهم في تطويرها ونموها الحضري، كما أن النمو الحضري له مزايا اقتصادية واجتماعية ويعود على المشروع بمنافع عديدة فإن للنمو الحضري مزايا. فالمدينة الكبيرة تحتوي على كل التجهيزات والمرافق العامة، بني تحتية متينة، وكذا متطلبات الأعمال الاجتماعي: المدارس، الجامعات والمعاهد والمستشفيات والنوادي والمسارح... إلخ.¹ وغالبا ما تؤثر الأزمات الاقتصادية على التخطيط العمراني مثل زيادة الانحراف الاجتماعي وانعدام الأمن.

¹ نفس المرجع. ص 127.

² عبد العالي دبله وحنان مراد. مدن المستقبل بين التخطيط والواقع. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة عمار تليجي. الأغواط. الجزء 5. رقم 21. ص 78.

³ Masahisa Fujita et Jacques- François Thisse. Op cit. P481

الفرع الثاني: خصائص المدينة.

تتعرض المدينة إلى تحولات بصفة مستمرة، فيتم إدخال عوامل جديدة تؤثر في السكان وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية. ويتمثل الرهان الأول الذي يواجهه صانعي القرار في توجيه المخططات هو خلق مدينة مستدامة قادرة على اشباع حاجات الأجيال القادمة.

ومم أهم خصائص المدينة هي أن تكون عادلة ومتضامنة قادرة على جذب الأشخاص من كل الطبقات الاجتماعية وكل الفئات العمرية، تفرض سكنات بأسعار معقولة، وان تكون مدينة مستدامة بفضل تصميم أحياء فاعلة فيما يخص تسيير الطاقات، الماء، الفضاء، طرق التنقل، وطرق البناء... قادرة على التطور باستمرار لمواكبة التغيرات الاجتماعية، توفير جودة المعيشة في المجالين الاجتماعي والمهني، النقل الجماعي فعال. وتتميز بجمالية الإطار المعيشي: نظافة الأماكن العامة وتأمين الإرث العقاري وصيانة الواجهات العمرانية وتوفير المساحات الخضراء، توفير الخدمات العامة والخاصة كالمهاكل الثقافية (المسرح والسينما والمكتبات...).

لكن المدن تواجه عراقيل تشمل في بعض العوامل التي أدت إلى تطور المدينة في شكلها وفي خصائصها، جعلت المدن تتفاوت في حجمها وفي تطورها ومتطلباتها مما يستدعي خططاً مناسبة لكل مدينة. فالتسارع المستمر للتحضر (التجمع) واقع ملحوظ في الاقتصاديات المعاصرة، ساهم في تغيير وجه الكرة الأرضية، فقد تميز القرن 20 بظهور المدن العظمى وهي مدن ضخمة جداً، ففي 1950 لم يكن هناك إلا 02 قطبين كبيرين لأكثر من 10 مليون نسمة (نيويورك وطوكيو)، في حين اننا نحصي 20 قطب كبير سنة 2003. وحسب بعض التوقعات، فإن حصة السكان الحضرية يمكن أن تقارب 70% سنة 2050. نستنتج أن قطبية الاقتصادات métroPolisation تجلت نتيجة المزايا الناتجة عن التركيز الجغرافي للأنشطة.² كذلك بروز ظاهرة المدينة الطاغية وهي عبارة عن تركيز نسبة كبيرة من السكان في مدينة واحدة أو في مدينتين ضمن إقليم واحد أو دولة واحدة.³

وتعتبر ظاهرة الهجرة الريفية والتحضر من أهم الظواهر التي تواجه المدن، الدول الأكثر غنى في العالم مثل لوكسمبورغ، بلجيكا وبريطانيا العظمى هي نفسها التي تمثل معدل تحضر كبير أي ما يمثل أكثر من 80% من سكان المدن، وهذا التقارب المكاني مناسب لنقل المعارف، ظهور ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقاسم الخبرات والمخاطر، وهي أدوات تعزز خلق الثروات ورفع مستويات المعيشة. كما أن تكون المدن العظمى من شأنه تعزيز

¹ أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. مرجع سابق. ص 154.

² Matthieu Crozet et MirenLafourcade. Op cit. P28.

³ أ.د. كامل كاظم بشير الكناني. مرجع سابق. ص 165.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

تطبيق سياسات اقتصادية تسمح بإدامة نمو الثروات في المدى الطويل، خصوصا تمويل السلع العمومية. الحصول على التربية والعلاج وشبكات الاتصال، وتكون هذه الخدمات أقل تكلفة في المناطق الأكثر اكتظاظا بفعل اقتصاديات الحجم المرتبطة بتوفير هذه الخدمات.¹ وعموما، فمخرجات التجمع هذه تساهم في تشجيع التحضر أكثر، كما أن ارتفاع الأجور الناتج عن الأرباح الانتاجية يجذب العمال خصوصا المؤهلين ذوو الكفاءات ويحثهم على الهجرة نحو المدينة. ووجود المرافق العمومية الخاصة بالمدن الكبرى كالجامعات والأوبرا من شأنه أن يساهم في تقوية هذا الانتقاء للمؤهلات. ويلعب كل من جودة المؤسسات ونمط الحوكمة دورا أساسيا في التطور الاقتصادي، وهي كذلك تؤثر على مستوى التحضر.

يحدث النمو الاقتصادي داخل المدن باتباع الفكرة في أن الأنشطة التي تشهد عوائد مرتفعة فتركز في المدن الكبيرة، بينما تنتشر المؤسسات ذات العوائد الثابتة في مواقع مختلفة. فنجد المدن الكبرى غالبا ما تتسم بالتنوع في النشاط الاقتصادي والتوجهات الخدمية حيث الإبداع، الاختراعات والمؤسسات الجديدة الناشئة التي تنبثق عنها الصناعات الناضجة، فهي تقوم بدور جليسة الأطفال لهذه المؤسسات التي توفر لها جميع ما يلزم للوصول إلى معدل الانتاج المثالي. بينما تستوعب المدن الصغيرة الصناعات التي غيرت موقعها بفعل التخصص الصناعي. وغالبا، فإن النظام العمراني يتكون من مجموعة من المدن الكبيرة ذات التنوع اللامحدود التي تحيط بها بعض المدن الأصغر حجما والأكثر تخصصا في صناعات معينة. أما المدن ذات الحجم المتوسط فيمكن القول بأنها تتسم بالميل إلى التخصص في الصناعات الناضجة واضحة المعالم وليست الصناعات الجديدة.²

الفرع الثالث: جاذبية المدن.

لقد انتشر ولع الكثير من الحكومات لتطوير جاذبية مدنها كاستراتيجية لتطوير جاذبية الدول، حيث أن المدن الجاذبة وجهة للسياح واليد العاملة والمستثمرين، مما قد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو. وقد بينت الدراسات العديدة أن المدن التي تتمتع بحركية هي تلك التي تتميز بالإطار المعيشي الجيد ودرجة من تقبل الأجانب واليد العاملة المؤهلة، وغيرها من المزايا العمرانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الأشخاص والمؤسسات يميلون إلى العيش بها.

¹ Matthieu Crozet et MirenLafourcade. Op cit. P30.

² البنك الدولي. مرجع سابق. ص 198-200-202.

الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات الصناعية.

وعليه، يتوجب على السلطات الإقليمية والوطنية تقديم الدعم المستمر للمدينة لجعلها قادرة على التأقلم مع متطلبات البنية الجديدة بما في ذلك حماية البيئة، المحافظة على الهوية، إحياء التراث التاريخي والتمسك بالإرث الثقافي، دون تجاهل تنمية الريف ومحو مظاهر العزلة والتهميش، لأن مداخل المدينة المستدامة تضع الوسط الريفي بعين الاعتبار ضمن أولوياتها.

كما أنه يمكن خلق مدينة مستدامة من خلال تصميم أحياء فاعلة في مجال تسيير الطاقة، الماء، الفضاء، الوقت وطرق التنقل وطرق البناء. وأن تكون مدينة قابلة للتطور من أجل التكيف مع التغيرات الاجتماعية، من حيث توفير جودة الإطار المعيشي الاجتماعي والمهني؛ النقل الجماعي وتسهيل الوصول إلى الطرق الكبرى، تحميل الواجهات العمرانية والفضاءات العمومية، والمساحات الخضراء، توفير محيط ثقافي كتوفير دور السينما والمسارح والمكتبات. كما ان المشاريع الناشئة تفضل الأقاليم التي يسودها التنوع الاقتصادي لأنها تتوافر على كل الخدمات الضرورية، بينما تجذب الأقاليم المتخصصة المشاريع الناضجة بما أنها تستفيد من اقتصاديات التكتل، كأن تستفيد شركات الملابس التي تعمل في باريس من العمالة ذات الخبرة في المواد والأفكار الابتكارية الموجودة في المحيط.

ومن أساليب جذب السياح والمستثمرين يتم ترويج صورتها عن طريق إعطائها علامة، وعلامة المدينة كانت عبارة عن وسيلة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي والسياحي خاصة، فنجد أن العديد من المدن لجأت إلى تصميم علامات لها. وكانت مدينة نيويورك سبقة في امتلاك شعار خاص بها وذلك منذ سنة 1976، وهو شعار 'I LOVE NY'. وكانت هذه فكرة من مسؤولي المدينة الذين أرادوا النهوض بالقطاع السياحي في محاولة لانعاش الاقتصاد بميزانية قدرت بـ 400 000 دولار أنفقت كلها على دراسات تسويقية مختلفة، بعدما عرفت المدينة عجزا ماليا كبيرا إلى درجة أنها اقتربت من الإفلاس. وقد تم منح المشروع إلى الوكالة الشهيرة Well, RiCh and Greene وإلى مصمم الرسوم البيانية Milton Glaser. ولنجاح الخطة الترويجية فقد اتبعتها مدن أخرى مثل أمستردام، لندن، مدريد، ملبورن، برلين.¹

¹ حصيد صباح. علامة المدينة كمحرك لرفع جاذبية المدن - دراسة مقارنة لبعض المدن. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة فرحات عباس- سطيف. 2015-2016. ص21.

خاتمة الفصل:

تهتم الجغرافيا الاقتصادية بتوزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم حيث تختار المنشآت المواقع التي تضمن لها تحقيق أكبر قدر من الأرباح. وقد تطرق هذا الفرع من الجغرافيا إلى ظاهرة تجمع الأنشطة في أماكن معينة بسبب انخفاض تكلفة النقل وتحرير المبادلات ما أدى إلى ظهور التفاوتات في التنمية الاقتصادية ما بين الأقاليم وظهر ما يسمى بالنموذج المركز- المحيط.

يقوم تجمع المنشآت في موقع معين على أن المنشآت تفضل القرب من أحواض الطلب واليد العاملة الكبيرة ويفضل المستهلكون الأماكن أين العرض كبير. كما أن التجمع يمنح المنشآت ميزة تنافسية ناتجة عن الاستفادة من الوفورات الناتجة عن القرب الجغرافي من منشآت أخرى. وحتى لا تبقى الدول والأقاليم على هامش التركزات الجغرافية فقد يتحتم عليها تطوير أقاليمها وتوفير مزايا عديدة مثل الطرق وشبكة المواصلات الفعالة، كما يجب توفير الشروط المناسبة لجذب العمالة الماهرة وتركز الصناعات، والاهتمام بالبحث والتطوير في أقاليم معينة بينما تخصص الأقاليم الأخرى في الإنتاج التقليدي.

الفصل الثاني:
من العناقيد الصناعية
إلى الأقطاب التكنولوجية

تمهيد:

إن الجغرافيا الاقتصادية أعطت تحليلاً اقتصادياً لتوزيع الأنشطة الإنتاجية عبر الأقاليم، وقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أهمية التجمع الجغرافي للمنشآت في تحقيق ميزتها التنافسية وفي تطوير الأقاليم التي تنتمي إليها. خاصة وأن المجمعات الصناعية تأتي بالحلول للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة التي تسعى إلى مواجهة صعوبات عديدة للقيام بأعمالها.

وفي عصر اقتصاد المعرفة، أصبح الابتكار والتقدم التكنولوجي يمثلان عاملين مهمين في تحقيق تنافسية المؤسسات ورفهان للنمو ورفع تنافسية اقتصاديات هذه الأقاليم. فأصبحت الكثير من الدول تسعى إلى تطوير القطاعات عالية القدرات الابتكارية. والأقطاب التكنولوجية هي وسيلة أحدثت نتائج باهرة في هذا المجال مما أدى بالعديد من الدول إلى إنشائها.

ومن خلال هذا الفصل نحاول في المبحث الأول تفسير أهمية تكوين العناقيد الصناعية خاصة بالنسبة للأقاليم وفي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حلقة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي الجزء الثاني نتطرق إلى مفهوم الأقطاب التكنولوجية وشروط نجاحها. ويتناول الجزء الثالث العوامل التي تؤثر في تكوين الأقطاب التكنولوجية بالإضافة إلى بعض التجارب الدولية التي يمكن أن نستفيد منها.

المبحث الأول: المجمعات الصناعية وأثرها على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التحولات التي حدثت في الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن 20 أدت إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدما كانت الشركات الكبرى تسيطر على أكبر حجم للإنتاج. وتأتي ظاهرة تكوين التجمعات الصناعية للربط بين المشروعات الصغيرة، وقد انتشرت عبر دول العالم المتقدم والنامي، سواء كان هذا التجمع تلقائيا أو ناتجا عن خطط تنمية.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد نتج عن الثورة الصناعية تطور الشركات الكبرى التي كانت تسيطر على الأسواق، خاصة وأنها تمتلك رؤوس الأموال الضخمة والقدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم. وفي الربع الأخير من القرن العشرين، استطاعت المنتجات الآسيوية وخاصة اليابانية من النفاذ إلى الأسواق الدولية بفضل التقنية العالية والأسعار التنافسية، مما جعل الشركات الكبرى تنخفض أرباحها فلدأت إلى تسريح عمالها. وظهرت المؤسسات الصغيرة بأعداد كبيرة التي لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة والقدرة على تغيير أعمالها بسرعة، فنجد أن عددها تضاعف بين عامي 1975 و1990.¹

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهي تساهم بفعالية في رفع قيمة الصادرات واستيعاب العمالة وخفض معدلات الفقر ورفع نسبة الناتج المحلي في الدول المتقدمة منها والنامية.

في سنة 2005، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تقريرا حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية" وتوصلت إلى أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى عاملين هما:

- تمثل 95% من المؤسسات في أغلبية دول المنظمة.

- عائداتها تمثل ثلثي مناصب العمل وهي تمثل أهم مصدر لخلق مناصب العمل الجديدة.²

تختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة تطور البلد أو المعيار المعتمد ومن هذه المعايير

ما يلي:

¹ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها. دار الأيام. عمان. ط1. 2016. ص11.

² Angela OLOSUTEAN MARTIN. Innovation et coopération des petites et moyennes entreprises : analyse des populations des entreprises innovantes. Thèse de doctorat. Université d'Orléans. 2011. P27.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- عدد العمال.
- حجم الرأسمال.
- حجم المدخلات.
- الحصة السوقية.
- مستوى التقدم التكنولوجي.
- درجة تخصص الإدارة.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " تلك الوحدات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، والتي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 إلى 50 عامل".¹

ويعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا. ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر. والتي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عاملا تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 إلى 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة".²

وحسب التشريع الجزائري، في المادة 5 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 شخص ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 4 مليار دينار جزائري، وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 1 مليار دينار جزائري".

تكمن أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أن حجمها يساعدها على التجديد باستمرار وفق متطلبات السوق المتغيرة، كما أنها تقدم أجورا معقولة توجه إلى الطبقة المتوسطة والفقيرة في المجتمع، كما أنها تساهم في تنمية الخبرات وتشجيع الإبداع والابتكار. كذلك، تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الريفية خاصة عند خلقها لروابط مع القطاع الزراعي. وقد أشار الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) إلى دور الصناعات الصغيرة في تفسير

¹ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص 12.

² آيت عيسى عيسى. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة جسيبة بن بو علي - الشلف. الجزائر. العدد السادس. 2009. ص 273.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

المعجزة اليابانية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، ويرى ان ذلك يعود إلى الديناميكية والمرونة التي تتميز بها هذه الصناعات وليس إلى الشركات الكبرى.¹

في عصرنا الحالي، يعتبر الابتكار عامل مهم في تحقيق تنافسية المنشآت، وتعتبر المشروعات الصغيرة أكثر قدرة على تحسين منتجاتها واستجابة لمتطلبات السوق، مما أدى بالحكومات إلى وضع ميكانيزمات للمساعدة في تطويرها عن طريق خلق شبكات التعاون فيما بينها لتشجيع الابتكار، بما أنها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويلعب المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات دورا مهما في خلق الميزة التنافسية.

لكن صغر حجم هذه المؤسسات يجعلها تواجه عراقيل عديدة تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة، أهمها:

- صعوبة الحصول على التمويل الضروري لقيام الأعمال، وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة لنقص المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة وعدم وجود ضمانات الإيفاء بالقروض. فضلا عن ارتفاع تكاليف هذه القروض التي تكون غالبا مرتفعة بالنسبة لمشروع لم يحقق بعد أرباحا عالية.
- صعوبة الحصول على المواد الخام خاصة وأن الكميات التي تحتاج إليها تكون صغيرة نسبيا مما يجعل سعرها مرتفعا، كما أن الإنتاج بكميات صغيرة يحول دون تحقيق وفورات الحجم ويبقى سعر المنتجات مرتفعا.
- صعوبة الحصول على الخدمات الفنية والفرص التسويقية وكذا العمالة المؤهلة بما أنها تمنح أجورا منخفضة مقارنة بالشركات الكبرى التي تغري اليد العاملة ذات الخبرات العالية.
- حدة المنافسة بينها وبين الصناعات الكبيرة خاصة بعد فتح الأسواق ودخول المنتجات الأجنبية الأكثر تنافسية.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن التقارب والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على التغلب على المخاطر التي تواجهها ويزيد من تنافسيتها. ومن هنا تظهر أهمية العناقيد الصناعية في رفع كفاءة هذه المؤسسات في خلق ميزة تنافسية قوية عن طريق تكوين علاقات بين شبكة المؤسسات العاملة في نفس القطاع. كما أن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر للمعلومة والمعرفة أكثر من الشركات الكبرى تجعلها ترغب في التموقع قربها.

¹ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص19.

المطلب الثاني: العناقيد الصناعية.

تعتبر المجمعات الصناعية عن نشاطات اقتصادية متكاملة موقعا وتعتبر وسيلة فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشكيل شبكة تقوم على تقسيم العمل بينها. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المنشآت التي تعمل في نفس الموقع الجغرافي للمنشآت الأخرى التي تتعامل معها تكتسب ميزة تنافسية أعلى من تلك التي تعمل منعزلة.

الفرع الأول: مفهومها ومراحل تكوينها.

يعود الفضل في وضع مفهوم للعناقيد الصناعية إلى ألفريد مارشال، من مدرسة كامبريدج في نهاية القرن 19، المعروف بتحليله للتبادل الاقتصادي في حالة التوازن الجزئي. كان مارشال أول من اهتم بتموقع المنشآت بصورة عفوية في نفس الموقع وهذا ما تطرق إليه في كتابه 'مبادئ الاقتصاد' سنة 1890، وكتابه 'الصناعة والتجارة' سنة 1919، وهو يصف في دراساته شكل معين من منظمات الأنشطة الإنتاجية، حيث يذكر ذلك لأول مرة في كتابه 'النظرية التامة للقيم الداخلية' سنة 1879، وبين أنه "فيما يخص المهن الخاصة بتحويل المعادن، وفي مهن عديدة أخرى، فإن المزايا المقترنة عادة بتقسيم العمل والإنتاج بالحجم الكبير يمكن الحصول عليها عن طريق التجمع في منطقة لعدة مؤسسات متوسطة الحجم، ويمكنها ذلك من الحصول على الميزات التي تحصل عليها الشركات كبيرة الحجم". كما أظهرت دراسات مارشال أن المعلومات تنتشر أسرع داخل المنطقة الواحدة بدل مناطق عديدة بعيدة عن بعضها، كما أن تقليص المسافة بين المنشآت تعمل على تسهيل المبادلات بينها وتخلق تبعيات متبادلة بين المنشآت في نفس الصناعة. وتأتي أعمال مارشال كنتيجة للمقارنة بين الصناعات الإنجليزية والأمريكية، حيث وجد أن توطين منشآت صغيرة الحجم في صناعة معينة في موقع واحد يجعلها تدر فوائد أكثر من الشركة كبيرة الحجم. وهو ما لاحظته مارشال في مناطق عديدة في إنجلترا في نهاية القرن 19.¹

غير أن أعمال مارشال تم تجاهلها وذلك للاهتمام الكبير بالشركات الكبرى الذي ساد في بداية القرن 20، وكانت الصناعة قائمة على النظام الفوردي والبحث عن تحقيق اقتصاديات الحجم الداخلية، وكذا الرغبة في توحيد المنتجات. وفي بداية سنوات 1980، أظهر هذا النظام فشله في الخروج من الأزمة وعادت أفكار مارشال لتحتل اهتمام الاقتصاديين. وقد تدعمت الفكرة بعدما زاد الاهتمام بوضع نظريات لتفسير التغيرات التي حدثت في منطقة

¹ Jérôme Vicente. Economie des clusters. La découverte. Paris. 2016. P8.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

شمال وشمال شرق إيطاليا في سنوات 1970، حيث تميز القسم الشمالي الشرقي لإيطاليا بتركز لعدة منشآت مما أدى بها إلى تحقيق نمو سريع في حين كانت إيطاليا في الجهة الغربية وإيطاليا الجنوبية يعانيان من الفقر.

ثم أن بيكاتيني Giacomo Becattini، بين أن فشل النظام الفوردي للإنتاج يعود إلى نقص مرونة العملية الإنتاجية في الشركات الكبرى، مما يجعلها غير قادرة على التكيف مع التحولات التي تحدث في أسواق المنتجات الصناعية. فرغم أن المنشآت التي تعمل بالنظام الفوردي القائم على الإنتاج بالحجم الكبير قادرة على استخدام تكنولوجيات الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم وبالتالي يمكنها فرض أسعار تنافسية، إلا أنها تجد صعوبة في تنويع تشكيلاتها بما يتناسب مع تفضيلات المستهلكين.¹

غير أن مفهوم العناقيد لا يمكن فصله عن أعمال مايكل بورتر التي ظهرت في كتابه الشهير 'تنافسية الأمم' سنة 1990، وهو أستاذ إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، من خلال نظرياته حول المنافسة، التي استلهمها من نظرية المزايا المقارنة لدافيد ريكاردو. ويعرف 'بورتر' العنقود على أنه "شبكة من المنشآت القريبة جغرافيا والمستقلة، تربط بينها روابط مشتركة تتعلق بنوع المهن، التكنولوجيات والمهارات. وينعكس ذلك إيجابيا على الابتكار والتنافسية، العمالة الماهرة، المعلومة وديناميكية الأعمال في الأجل الطويل".²

كما يعرفها بورتر على أنها: "تركزات جغرافية لمنشآت مترابطة، موردين متخصصين، مقدمي خدمات، منشآت في صناعات مرتبطة ومؤسسات مشتركة (جامعات، وكالات، جمعيات تجارية..). في قطاع معين تتنافس وتتعاون في نفس الوقت".³

كما ظهرت تعريفات أخرى لمفهوم العناقيد الصناعية، حيث تعرف على أنها: "تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة انتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة. وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل انتاج متجانس من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي لنشاطات مترابطة أو لمدخلات أو مخرجات

¹ Jérôme Vicente. Op cit. p12.

² Touari Sihem. Technopoles agroalimentaires en Algérie –perspectives et défis-. 9^{eme} colloque international sur 'durabilité de la sécurité alimentaire dans les pays arabes à la lumière des changements et des perspectives économiques internationales'. institut des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion. Université Chlef. 23 et 24 novembre 2014. P6.

³ Jean-Jacques Iritié. Issues of innovation Clusters-based Industrial Policy: Case of Pole of Competitiveness. Mars 2014. <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/54429/>. Consulté le 30/11/2017.

تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل مصانع انتاج قطع الغيار.¹

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإن: "العناقيد والشبكات تسمح للمؤسسات الصغيرة بأن تجمع بين الحجم الصغير والمزايا المتنوعة للحجم الكبير".²

ومنه، نستنتج أن العناقيد الصناعية هي أنظمة أين تتجمع مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى تربطها علاقات وتضم تشكيلة واسعة من منشآت أخرى وموردي الآلات والمنتجات الوسيطة والخدمات، وهياكل متخصصة في الميدان المعني، ويمكن أن تتسع إلى ميادين أخرى ذات صلة، وقد يضاف إليه مؤسسات مختلفة مثل الجامعات، وكالات الخدمات والجمعيات المهنية. تتنافس المنشآت المكونة للعنقود مع بعضها وتعاون في نفس الوقت حيث تعمل على تقسيم العملية الإنتاجية إلى أجزاء عديدة بين المؤسسات الصغيرة متخصصة في مرحلة معينة من العملية الإنتاجية وتكوّن نظاما متكاملا لسلسلة القيمة، ويصبح الموقع متخصصا مما يؤدي إلى هيكله الصناعية. ويمثل القرب الجغرافي لتكوين العناقيد مصدرا للميزة التنافسية بالنسبة للمنشآت وذلك يرجع إلى سهولة نقل المدخلات أو المخرجات وكثافة التفاعلات بين الأعوان، كما يؤدي إلى تسهيل خلق تدفقات المعرفة عن طريق العمالة الموجودة، ويؤدي عموما تجمع هذه المشروعات إلى الاستفادة من مزايا الإنتاج بالحجم الكبير.

الفرع الثاني: مميزات العناقيد الصناعية.

إن تكوين العناقيد الصناعية يتطلب توفر عوامل خاصة تميزه عن الأقاليم الأخرى ويتوقف نجاح العنقود على توفر العلاقات بين المنشآت التي تكونه.

I. مراحل تكوين العناقيد:

تمر العناقيد بدورة حياة تشبه دورة حياة المنتجات الصناعية، كالتالي:

- في المرحلة الأولى مرحلة تكوين العنقود يكون العنقود قليل الجاذبية للمنشآت ويقتصر على عدد

قليل منها وهي تختار الموقع بفعل توفر المواد الأولية أو العمالة الماهرة أو التحفيزات الضريبية.

¹ هوشيار معروف. مرجع سابق. ص 343.

² Hayet KENDELL. Agglomération des PME et développement technologique. http://isdmln.univ-tln.fr/PDF/isdmln17/isdmln17_kendel.pdf. Vu le 17/02/2018.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- في المرحلة الثانية ينمو العنقود بفعل جذب بعض المؤسسات والمنشآت المتعاملة مع المنشآت المتواجدة في الإقليم.
- مرحلة الإقلاع يصبح العنقود جاذبا بفعل المخرجات الإيجابية الناتجة عن الروابط التي تخلقها المنشآت في محيط الإقليم إلى أن يصل إلى مرحلة النضج.
- المرحلة الأخيرة هي مرحلة التشبع ويصبح فيها العنقود طاردا للشركات بفعل الاكتظاظ.

2. العلاقات الصناعية داخل العنقود:

يقوم تكوين العناقيد الصناعية على اعتبارات المراحل المتتالية للعملية الإنتاجية، حيث ترتبط المؤسسات بعلاقات عمودية (ما بين الموردين) أو أفقية (المنتجات والخدمات المتكاملة، استخدام الموارد أو التكنولوجيا المتشابهة). وتستفيد المنشآت من العلاقات الاجتماعية عند تكوين شبكة مع الموردين، العملاء، المنافسين والسلطات الحكومية ونجاح هذه العلاقات قد يمنحها مزايا تنافسية. تزيد طاقة المنشأة وتضيفها قيمة تسمى 'أثر التحالف' ويمكن حصر العلاقات الصناعية داخل العنقود فيما يلي:

- التعاقد من الباطن: وهي أن توكل المنشأة إنتاج بعض المنتجات إلى منشأة أخرى وفق مواصفات معينة، وهي نوع من العلاقات الأفقية.
- التوريد: وهي أن تقتني المنشأة منتجات وسيطة من منشأة أخرى، وهي نوع من أنواع العلاقات العمودية.
- التحالفات الاستراتيجية: وهي خلق علاقات بين المنشآت والتعاون فيما بينها في مجال التدريب

والمعرفة والتسويق، ويشترط أن تتوفر بيئة أعمال ملائمة وقاعدة تشريعية كفؤة.¹

3. العناصر الأساسية لقيام العناقيد الصناعية:

إن تفعيل استراتيجية العناقيد الصناعية يتطلب العمل على جذب اهتمام الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد المزايا التي تعود عليها الناتجة عن سياسات الدعم المالي والفني.² ونجد العناصر الأساسية لقيام العناقيد الصناعية ضمن نظرية ماسية بورتر، وهي الموارد الخاصة بالصناعة، الطلب على المنتجات، الصناعات الداعمة

¹ لزهرة قواسمية. العناقيد الصناعية في الجزائر. الملتقى الوطني 'دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا. جامعة 8 ماي 45 قالمة. يومي 29 و 30 ماي 2013.

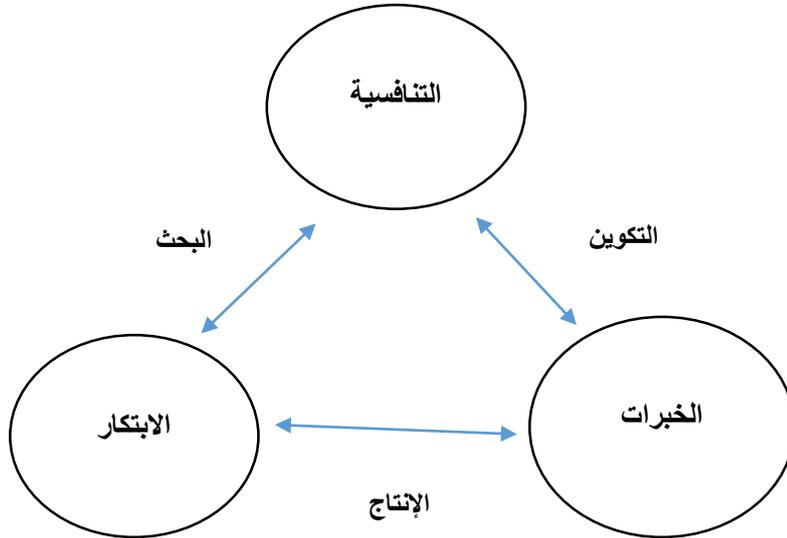
² إيمان بن قصير وزكية مقري. السياسات الداعمة لاستراتيجية العناقيد الصناعية: من واقع تجارب دولية ناجحة. ملتقى الوطني 'دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا. جامعة 8 ماي 45 قالمة. يومي 29 و 30 ماي 2013.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

والمرتبطة، واستراتيجية الشركات. وكلما كانت هذه العلاقات قوية وكانت جودة الموارد والصناعات المرتبطة عالية، كلما كانت تنافسية العنقود أكبر.

ويرى Cooke أن العنقود "يهتم بالبيئة المحيطة به والتي تتميز بالتركز الجغرافي للأعوان والتكنولوجيا مترابطة بسلاسل القيمة الاقتصادية، وتتطور في محيط يحتوي على هياكل الدعم وتشارك في استراتيجية مشتركة وتستهدف نفس السوق".¹ وغالبا ما يكون التجمع يتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وشركة كبرى في قمة السلسلة لتكون شبكة من المتعاملين تتسم بالقرب الجغرافي، وتربطها علاقات تنافسية وتعاونية بين المؤسسات المتوطنة في نفس المكان مما يؤدي إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع. يمكن أن يقام العنقود في منطقة حضرية أو ريفية على مستوى المدينة أو الدولة. يمكن أن يتكون التجمع بشكل تلقائي نتيجة لظروف طبيعية مثل وفرة مورد طبيعي أو سكان ذوو مهارات معينة أو تقاليد معينة، فتلجأ الحكومة إلى دعم هذا التجمع وتشجيعه وتقوم بتحديد نوع الصناعات التي يرغب المجتمع في جذبها. كما يشترط في نجاح العنقود توفر العمالة الماهرة والمتخصصة ووجود فضاءات لاستيعاب منشآت أخرى.

الشكل رقم 3: الأسس التي تقوم عليها العناقيد الصناعية.



Source : Jean- Michel Huet et al. Les technopoles, moteurs de développement. L'expansion Management Review. Décembre 2012/4. N°147. P 117.

¹ Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région de l'Île de France. Clusters mondiaux ; regards croisés sur la théorie et la réalité des clusters. Etude réalisée pour le compte du conseil régional d'Île de France. 2008. P12.

يبين الشكل الدعائم الضرورية لبناء العناقيد الصناعية، وهي الابتكار، التنافسية، الخبرات، التكوين والبحث. وتعتبر التنافسية والابتكار وتوفر الخبرات عناصر أساسية لتكوين العناقيد حيث أنها ضرورية لتطوير الصناعات وأساس العلاقات التي تبني بين المؤسسات المكونة للعنقود. كما أن توفر التكوين والبحث ضروريان لجذب المنشآت إلى التموقع بالقرب من بعضها وخلق البيئة المناسبة للتكامل.

الفرع الثالث: مبادئ نجاح العناقيد الصناعية.

حتى يكون العنقود ناجحا لا بد من توفر بعض العناصر اللازمة لتحقيق المزايا الضرورية لنجاح الأعمال، ومنها:

I. التركيز الجغرافي: وهو أساس تكوين العناقيد الصناعية، وقد تتركز المنشآت في المكان الجغرافي نتيجة لوجود العوامل الطبيعية الملائمة أو الأسواق الكبيرة، وجود موردين متخصصين أو عمالة ماهرة أو تكنولوجيا متطورة. ونجاح المنشآت في المكان من شأنه أن يدفع منشآت أخرى للتموقع فيه، مما يؤدي إلى ظهور مزايا أخرى مثل انتشار المعلومة والمعرفة والابتكارات.

2. التخصص: غالبا ما تكون المنشآت المكونة للعنقود الصناعي متكاملة أو مترابطة في نفس التخصص. وهذا

لا يمنع أن تتكون علاقات بين التجمعات في تخصصات عديدة تفضي إلى تكوين علاقات تعاون بينها.

3. التعاون: تركز المنشآت يؤدي إلى القرب الجغرافي للموردين والموزعين وكذا المؤسسات الأخرى الداعمة وهذا

من شأنه أن يؤدي إلى خلق تحالفات بينها، مما يزيد كفاءة المنشآت وتحقيق اقتصاديات الحجم.

4. المنافسة: إن علاقات التعاون والترابط بين المنشآت لا تمنع وجود المنافسة بينها، فالمنافسة تجعلها أكثر

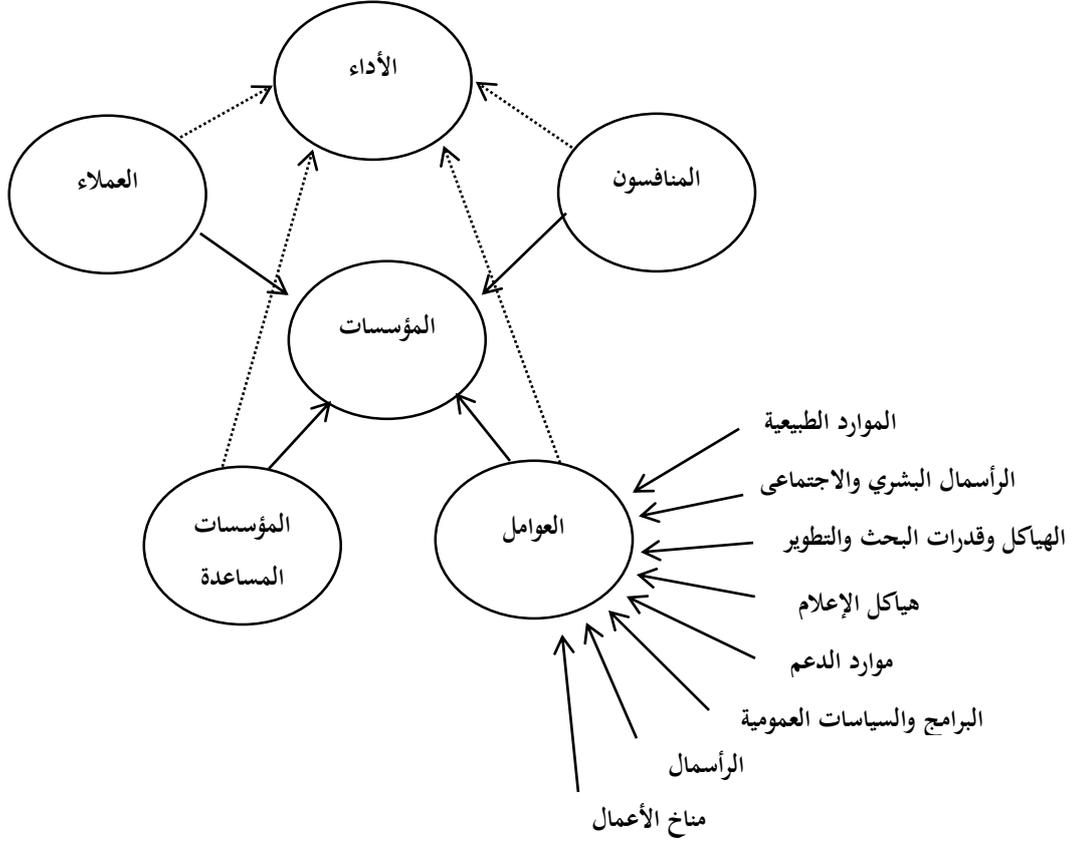
كفاءة في البحث عن تطوير انتاجها، وتنشيط التنمية الاقتصادية.

5. الابتكار: ويعتبر الهدف الأساسي من تكوين التجمعات، فالمنشآت تهتم بإنتاج منتجات متجددة بصورة

مستمرة حتى تحافظ على تنافسيتها.¹

¹ لزهر قواسمية. مرجع سابق.

الشكل رقم 4: نموذج العناقيد.



Source : Diane-Gabrielle Tremblay. « Réseaux, clusters et développement local ». *Schedae*, 2012, prépublication n° I (fascicule n° I, pI- I4).

<https://www.unicaen.fr/puc/images/preprint0012012.pdf>. Consulté le 07/06/2018.

يبين الشكل نموذجاً عن تكوين العناقيد، ونستنتج أن أداء العناقيد الصناعية يتوقف على المؤسسات التي تتأثر بالخيوط الذي تعمل فيه. ومن بين العوامل التي تؤثر في أداء المؤسسات الرأسمال البشري، البحث، هياكل البحث والتطوير وهياكل الاتصالات والدعم المقدم من السلطات العمومية والتي تعتبر مؤسسات غير ربحية تعمل على تطوير العنقود. ونلاحظ أن هذا الشكل مستوحى من نظرية ماسية بورتير، حيث نجد العناصر المشكلة للنظرية. كما يتبين من الشكل أن العوامل المؤثرة على أداء العنقود والمتمثلة في هياكل الدعم واليد العاملة المؤهلة الروابط والعلاقات يمكنها ان تساهم في تحسين الأداء وجذب اليد العاملة المؤهلة، والعوامل التالية تساهم في تحسينه كجودة المعيشة والابتكار بالإضافة إلى وفرة التجهيزات والخدمات المقدمة على المستوى المحلي.

الفرع الرابع: مزايا العناقيد الصناعية.

لقد أصبح تكوين العناقيد الصناعية أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك للاستفادة من مخرجاتها الإيجابية التي تعود على المنشآت وعلى الدول. ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا في العناصر التالية:

- تسعى المنشآت إلى تكوين تركزات جغرافية بغرض تحقيق اقتصاديات الحجم عن طريق الزيادة في الإنتاجية بفضل الوصول إلى عوامل الإنتاج بأسعار منخفضة وانخفاض تكلفة المعاملات وخطرها بين المنشآت وزيادة الثقة الموجودة، وكذا تحقيق التكامل بين المنشآت بفضل القرب الجغرافي لا سيما تلك التي تربطها علاقات أمامية وخلفية.

- تشمل مزايا العناقيد الصناعية الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج لمواجهة الطلبات الكبيرة وكذا الاشتراك في القنوات التسويقية مكونة سلسلة كاملة للقيمة تؤدي إلى تكوين معاملات الشراء الجماعية.

- توطن مجموعة من المنشآت في نفس الموقع يؤدي إلى تحسين تقسيم العمل عندما تخصص كل منشأة في مرحلة معينة من العملية الإنتاجية، وكذلك خلق علاقة تبادل في مراحل التكامل للمنتجات النهائية، وتصبح المنشأة في وضعية تبعية إنتاج منشآت أخرى.

- ميكانيزمات السوق الناتجة عن القرب الجغرافي للمنشآت تصبح أكثر فعالية بفضل تشابه الأهداف بين المنشآت، وتكون عوامل الإنتاج أكثر وفرة (العمل، اللوازم...) وتزيد سهولة الحصول عليها بفضل الحجم الكبير لطلبات المنشآت التي تقتنيها.

- خلق منشآت جديدة بفضل نشر المعلومات حول فرص السوق ورؤية واضحة للعنقود وقدرات تطوره. كذلك التمويل يمكن تطويره من خلال وضع جهاز لتحكيم الأخطار الذي تواجهه المنشآت الجديدة.

- تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تطوير البنية الأساسية وتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات، تخفيض معدلات البطالة خلق بيئة تساعد على الابتكار وخلق محيط جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تعمل العناقيد الصناعية على جمع في نفس المكان الجغرافي متعاملين من القطاعين العمومي والخاص، وتشمل هذه العلاقة على تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية ويشركون

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

في مشاريع ابتكارية مشتركة ما من شأنه تقليص الضغط على الحكومات خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تركز المنشآت لنفس الصناعة في موقع جغرافي معين يؤدي إلى خلق مناصب الشغل الماهرة وتطوير المهارات الخاصة بالصناعة المعنية، كما يؤدي التخصص إلى تعزيز الصادرات عالية القيمة المضافة.

المطلب الثالث: أشكال العناقيد الصناعية.

وقد ظهرت أشكال عديدة من المجمعات الصناعية تطورت بالتوازن مع التحولات التي شهدتها العالم في عالم الأعمال.

الفرع الأول: المناطق الصناعية.

تعد الصناعة ركيزة التنمية الاقتصادية الشاملة لتطوير كافة القطاعات الأخرى، وكذا التطور الاجتماعي من خلال خلق الوظائف وتوفير السلع وزيادة الدخل القومي. تعتبر المناطق الصناعية أولى المنظمات الإنتاجية التي أنشئت بهدف دعم التنمية الصناعية وانتشرت منذ بداية القرن 20. وتعتبر أداة من أدوات دعم الاستثمار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم الصناعة وسوق العمل.

أنشئت أول مدينة صناعية في مدينة مانشستر ببريطانيا عام 1896م، ثم أخرى بمدينة شيكاغو سنة 1899م، والتي تعتبر إلى يومنا هذا مدينة عالمية بفضل الديناميكية الاقتصادية الكبيرة. وأنشئت مدينة صناعية في نابولي بإيطاليا عام 1904م. وانتشرت الظاهرة أكثر في منتصف القرن العشرين سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وقد رافقت إنشاء المناطق الصناعية في كل من الو.م.أ ودول أوروبا الغربية واليابان سياسات تخطيط المدن ونقل الصناعة من المناطق المكتظة بالسكان وتوفير العمالة في المناطق المختلفة، بينما اقتصر في الدول النامية على تنشيط إقامة الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.¹

ونحاول تحديد مفهوم المناطق الصناعية من خلال بعد التعاريف.

¹ صايفي عمار وشاطر شفيق. تجربة المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية. الملتقى الوطني 'دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا. جامعة 8 ماي 45 قالمه. يومي 29 و 30 ماي 2013.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

تعرف المنطقة الصناعية على أنها: "مساحة من الأرض تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاؤها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات".¹

حسب CHOAY و MERLIN، فإن مفهوم المنطقة الصناعية تطور في بداية القرن 20 من قبل الباحث الاقتصادي ألفريد مارشال، الذي حاول تفسير التفاعلات الإيجابية التي تحدث بين المؤسسات المجتمعة في مكان معين، وتمكن من جمع المنافسة، المحاكاة والتعاون.² المنطقة الصناعية حسب مارشال تمثل شكلا من أشكال النظام الإنتاجي الفعال، وبين أن "انتشار سلوكيات تعاون في المنطقة بين عدة شركات متخصصة في فروع عديدة في نفس الصناعة يمكن رؤيته كشكل فاعل للتركيب المنظم".³ كما يذكر مارشال في كتاباته أن المنطقة الصناعية تساعد على الابتكار حين تنتقل الخبرات بين الأشخاص العاملين بها.

المنطقة الصناعية حسب بيكاتيني Becattini هي "مؤسسة اجتماعية إقليمية تتميز بوجود مجموعة من السكان والمؤسسات في فضاء جغرافي وتاريخي معين".⁴ ونلاحظ أن إدخال مفهوم الإقليم كفضاء جغرافي عند بيكاتيني يوسع المحتوى المادي للتنمية ليشمل عوامل لامادية تؤدي إلى تطوير صناعات معينة مثل: وجود تقاليد معينة أو خبرات أو ثقافات خاصة بالإقليم.

ويعرف Bale المنطقة الصناعية على أنها "مواقع أدخلت عليها بعض التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات التي لها علاقة. وتضم المناطق الصناعية صناعات مختلفة، وهي تنشأ ضمن النسيج الحضري وتقتصر الخدمات المقدمة على توفير الأراضي للمؤسسات، التي تكون مسؤولة عن مشروعاتها".⁵

¹ إيمان خلفاوي وساسية عناني. المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والأفاق -دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولاية قلمة وعنابة-. لملتقى الوطني حول: تاهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة. يومي 19 و 20 أكتوبر 2015. جامعة 8 ماي 45. قلمة.

² Hayet KENDEL. Op cit.

³ Jérôme Vicente. Op cit. P9.

⁴ Mustapha CHARIF et N BENCHAIB. Zone industrielle et développement durable : Quelle articulation ?. Revue Mawakif. Vol 6. N° 1. Décembre 2011. P38.

⁵ صايفي عمار وشاطر شفيق. مرجع سابق.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

ومنه، نستنتج أن المنطقة الصناعية هي نظام انتاج موقعي حيث توفر السلطات العمومية الأراضي وتقسّمها للمنشآت وترتكز على تقسيم للعمل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاع صناعي مشترك في مراحل انتاج مختلفة وتقوم بأنشطة متكاملة، وقد تزودها بالخدمات الداعمة لها. القرب الجغرافي لهذه المؤسسات يسهل الاتصالات بين الأشخاص وحركية المعلومات بين الأعوان ويساعدها على تبادل الخدمات والخبرات. وبالتالي، فإن المحيط الصناعي السائد يمثل مصدرًا للتعلّم واكتساب الخبرات. حيث انه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدخول في سلسلة القيمة يستلزم ربط علاقات مع مؤسسات أخرى، تساهم المنطقة الصناعية في تنميتها من خلال استغلال اقتصاديات الحجم والاستفادة من اليد العاملة المدربة.

ونموذج المناطق الصناعية يطبق على أوساط معينة تتمثل في مناطق محلية أو إقليمية تكون داخلها النشاطات الاقتصادية مرسخة في الهياكل الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متكاملة، وتتميز بتقسيم للعمل مهيكّل بطريقة أفقية وتشمل الآلات، المنتجات والأنشطة الخدمية الضرورية لعملية الإنتاج وتخصص كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة في انتاج مركب لنفس المنتج. تقع غالبًا المناطق الصناعية خارج المناطق الحضرية بالقرب من شبكات النقل كالطريق السيار أو مسار القطار أو الأنهار، وتضم منشآت صناعية في الأساس أو على الأقل عند إنشائها. ويعتبر المركب الصناعي في إيطاليا من أبرز التجارب الناجحة في مجال تكوين المناطق الصناعية الواسعة حيث تخصص في البداية في صناعة الألبسة والجلود وصناعة الخزف، ثم أدخلت صناعات أخرى فيما بعد.

إن الهدف الأساسي من إنشاء المناطق الصناعية هو تنمية القطاع الصناعي وتنمية الأقاليم المعنية عن طريق جذب المنشآت التي تعمل في نفس المجال في مناطق تكون بعيدة نسبيًا عن المناطق العمرانية، وتوسعى الدولة من خلال إنشائها للمناطق الصناعية إلى تحقيق توزيع متوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم واستغلال عوامل الإنتاج المتوفرة فيها من الموارد الطبيعية والبشرية وتحقيق اللامركزية الصناعية. ومن خلال دعم الهيئات الحكومية لهذه المناطق، فهي تقدم التحفيزات الضريبية والتسهيلات الإدارية الضرورية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن عملية التكامل تجعل المنطقة الصناعية الواحدة كتلة مكثفة في عناصرها التي تتكون من روابطها الخلفية والأمامية، وكلما تغذت من المصادر المحلية واتسعت قدرتها الاستيعابية فهي تحقق الاكتفاء الذاتي الموقعي. وكلما

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

كانت المؤسسات المشكلة لها متكاملة ومتخصصة في مجال انتاجي متجانس تكون لديها القدرة أكثر على مواجهة التنظيمات أو الأسواق المحلية أو الخارجية.¹

لقد ساهمت المناطق الصناعية في دعم القطاع الصناعي حيث تبنتها العديد من الدول المتقدمة والنامية، إلا أن العديد منها فشلت في تحقيق الأهداف المنشودة لأسباب منها:

- عدم وجود التنسيق المسبق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية؛
- عدم ملاءمة العناصر الإنتاجية مع احتياجات المنشآت؛
- عدم كفاية الدراسات الأولية؛
- عدم كفاية الدعم المقدم.²

بالإضافة إلى المناطق الصناعية الأكثر انتشارا، هناك أشكالا أخرى ظهرت كحل لمشكلات اقتصادية معينة،

منها:

- التكتل الصناعي الحضري:

بخلاف المناطق الصناعية التي تنشئها الهيئات الحكومية خارج المناطق الحضرية بسبب مخرجاتها السلبية على المجمعات السكانية كالتلوث البيئي والضجيج، فقد ظهرت مناطق الأنشطة الحضرية وهي عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة، تقع في منطقة حضرية واحدة لا يشترط بشكل جماعي تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو بمخرجات تكنولوجية.³

- المناطق الصناعية الحرة:

وهي تعبر عن منطقة جغرافية تتضمن مؤسسات إنتاجية تحكمها تشريعات كالإعفاء من الرسوم الجمركية تهدف إلى تحفيز الاستثمارات بها. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اقترحت على العديد من الدول النامية تبني المناطق الصناعية الحرة بغية تنمية صادراتها وذلك منذ سبعينيات القرن 20، وقامت بتقديم الارشادات الفنية والإدارية لها في هذا المجال.

¹ هوشيار معروف. مرجع سابق. ص 345.

² ليندة فريجة وخديجة عزوزي. المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية - دراسة حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة. يومي 19 و 20 أكتوبر 2015. جامعة 8 ماي 45. قالمة.

³ هوشيار معروف. مرجع سابق. ص 347.

الفرع الثاني: الأقطاب العلمية.

الأقطاب العلمية هي مجتمعات صناعية تقوم على خلق روابط بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي وعالم الأعمال. تطورت منذ خمسينيات القرن 20 في الو.م.أ ثم انتشرت في أوروبا منذ سبعينيات القرن، وتهدف إلى جذب الأنشطة الإنتاجية الحديثة القائمة على التكنولوجيا العالية والابتكار. وقد ظهرت العديد منها وتختلف حسب الدول التي أنشأتها.

I. الحظائر العلمية أو التكنولوجية.

تعتبر مبادرات تهدف إلى تشجيع ثقافة الابتكار عن طريق نقل نتائج الأبحاث الأكاديمية إلى المؤسسات الإنتاجية. وتعرف الحظائر العلمية على أنها: "مبادرة تركز على عملية عقارية، تخلق علاقات رسمية وعملية مع مؤسسة أكاديمية، تعمل على تشجيع المؤسسات والمنظمات ذات القيمة الفكرية المضافة العالية، والتي يعمل مسيروها على نقل التكنولوجيا والمهارات"¹.

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، الحظيرة العلمية تقتضي على شكل من أشكال السياسة التكنولوجية ذات البعد العقاري، تتوجه نحو خلق مجتمعات جغرافية لمؤسسات ومنظمات تنتمي إلى مجال التكنولوجيا العالية. تضم مستويات عديدة كالأحياء ذات التركيز العالي للمعرفة والتكنولوجيا المولدة للأنشطة، أو المركز الصغير أو الحاضنة أو الحظيرة العلمية التي تقع في المنطقة الحضرية"².

هذا التعريف يقترب من مفهوم Science Parks في المملكة المتحدة والو.م.أ أو كندا. ومنه، فإن الحظيرة العلمية والتكنولوجية هي تجمع يتكون من كم من الرأسمال المالي والرأسمال الاجتماعي (المهارات والكفاءات)، هيكل مؤسساتية ومصادر علمية. وارتأت الحكومة البريطانية في سنة 1964 إلى تقوية العلاقة ما بين جامعاتها والمنشآت الصناعية من أجل نقل نتائج البحث العلمي إلى عالم الأعمال. فقامت جامعة كامبردج بدراسة الفكرة وأصدرت في سنة 1969 تقريراً مفاده أن التوسع في الصناعات القائمة على العلم يؤدي إلى نقل المعلومات إلى مجتمع كامبردج واستغلال خبراته العلمية من قبل هذه الصناعات. وأنشأت كلية ترينيتي كأول حديقة للعلم التي اجتذبت العديد من الشركات القائمة على التكنولوجيا العالية وعلوم الحياة"³.

¹ Hayet KENDEL. Op cit.

²IBID.

³ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص 85.

2. الأقطاب التنافسية:

سياسة خلق الأقطاب التنافسية تؤدي إلى وضع نظام اقتصادي أين تشترك الصناعة والبحث والتكوين، يسمح بتكوين وتشجيع الابتكار والحركية ونمو الاقتصادات المحلية، مما يؤدي إلى ظهور مزايا اقتصادية على المستويات المحلية والوطنية والدولية.¹ تعتبر الأقطاب التنافسية امتدادا لأنظمة الإنتاج التي ظهرت في خمسينيات القرن 20 بفضل الاقتصادي الفرنسي فرونسوا بيرو بما يسمى أقطاب النمو، حيث تشترك في أن الهدف الرئيسي هو تطوير تنافسية الإقليم.

وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في فرنسا حيث يصف المنظمات الإنتاجية التي أنشئت بها في سنة 2004، وهو مصطلح يسعى إلى تحفيز المنشآت على إقامة علاقات مع مراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم للعمل معا بهدف وضع استراتيجيات تنمية قائمة على الابتكار، ويجمع هذا المصطلح العديد من المفاهيم النظرية التي تصف أشكال هجينة من تجمعات الأنشطة تتضمن منطقي الإقليم والابتكار.

ويمكن القول أن العنقود الصناعي المتخصص في التكنولوجيا العالية يمثل الحظيرة التكنولوجية، والأقطاب التنافسية هي عناقيد صناعية معتمدة من قبل الدولة وتتضمن مؤسسات ومراكز البحث.

3. الأقطاب التكنولوجية:

هي غالبا مجتمعات علمية وتكنولوجية أكثر اتساعا من الحضائر العلمية، ظهرت في نهاية سبعينيات القرن 20، وطالما اعتبرت كأحسن أداة لضمان انتقال التكنولوجيا بين البحث والصناعة. وهي قريبة من مفهوم القطب التنافسي، غير أن القطب التكنولوجي يحمل علامة بينما القطب التنافسي يتكون من عناصر موجودة مسبقا.

وهناك تسميات عديدة أخرى للأقطاب العلمية تعريفاتها توضع حسب التشريعات القانونية للدول التي تخلقها، نذكر منها:

- أنظمة أو شبكات الابتكار الوطنية أو الإقليمية: يمكن أن يشمل كل الأنواع السابقة ويعرفها GROSSETTI على أنها "مجموعة من المنظمات (مؤسسات، مراكز البحث، جامعات... وغيرها) والأشخاص

¹ Omar OUHEJOU et Fatima Zohra SOSSI ALAOUI. Les pôles de compétitivité à l'ère de l'économie de la connaissance : une nouvelle perspective de développement économique au Maroc. The sixth international conference on ECONOMICS AND MANAGEMENT OF NETWORKS Agadir- Maroc. Nov 21-23. 2013.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

يقومون بإنتاج الابتكارات التكنولوجية بصفة منتظمة على أساس أنشطة البحث والتطوير في مساحة معينة".¹ كما تسمى "أماكن الابتكار".

- النظام الإقليمي للإنتاج، والذي يعرفه Maillat (2003) على أنه: "مجموعة تتميز بالتقارب بين وحدات إنتاجية بالمعنى الواسع (منشآت صناعية وخدمات، مراكز البحث والتكوين، أجهزة للتعامل، منظمات مهنية .. الخ). تربطها علاقات تبادل وتنجم عنها حركة إنتاجية".²

وقد انتشرت أنظمة الإنتاج الإقليمية في مجال الصناعة الغذائية كحل للمشاكل البيئية ومواجهة رهان الأمن الغذائي الذي تواجهه دول الجنوب والشمال، بوجهة نظر كمية ونوعية. أول التعاريف، والتي ظهرت في سنة 1996، تهدف إلى تفسير التجمع الجغرافي للمؤسسات التي تعمل في ميدان الصناعة الغذائية والتي كانت تركز على الابتكار عبر وضع استراتيجيات لثمين الموارد والمنتجات المحلية. وهي تعرف على أنها: منظمات إنتاجية وخدمية (وحدات إنتاج زراعية، مؤسسات متخصصة في الصناعة الغذائية، مؤسسات تجارية وخدمية ومطاعم)، مشتركة في مميزات ووظائفها وتعمل في نفس الإقليم.³

وما يمكن ملاحظته هو أن هذه المفاهيم متقاربة جدا، حيث أن التفرقة بين الأشكال المختلفة لهذه التنظيمات ليست بالعملية السهلة لأن استعمالها في الأدبيات الأجنبية أو العربية ليست دقيقة، فغالبا ما تكون هذه المفاهيم تابعة لقوانين الدول التي تنشئها أو إلى مرحلة تطور العنقود. وقد حاولنا في هذا البحث وضع التعريفات الأكثر استخداما.

والجدول الموالي يبين مكونات العنقود الصناعي أو الشروط اللازمة لنجاحه. ونلاحظ أنه من بين المكونات الأساسية: الموارد البشرية المؤهلة التي تعتبر من أهم العناصر اللازمة لتحقيق تنافسية المنشآت، وتهتم المنشآت بمصادر الطاقة البشرية والمسافة الجغرافية التي تبعد عنها. والروابط بين المنشآت والمؤسسات الأخرى من شأنها أن تساهم في تطوير العنصر البشري. وتعتبر هياكل النقل ضرورية في تسهيل العلاقات والمعاملات بين كل الأعوان المشكلة للعنقود الصناعي. كما أضيفت عناصر أخرى يمكنها أن تساهم في تنافسية العنقود والمتمثلة في: وفرة الآلات والمواد التي تدخل في العملية الإنتاجية وكذا الخدمات الضرورية لقيام الاعمال، دعم السلطات العمومية، وفرة رؤوس الأموال، دعم الابتكارات من قبل مؤسسات البحث والمؤسسات العمومية، جودة المعيشة.

¹ Hayet KENDELL. Op cit.

² TOUARI Sihem. Op cit. P7.

³ José MUCHNIL et al. Systèmes Agroalimentaires Localisés. Economie et société. N°29. 2007.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الجدول رقم 3: نموذج العناقيد ومكوناتها.

المؤشرات	المكونات الثانوية	المكونات الرئيسية	الفكرة
القدرة على الحصول على العمالة المؤهلة	الموارد البشرية	العوامل	الشروط
مصادر العمالة المؤهلة			
القرب أو البعد من مصادر العمالة المؤهلة			
جودة هياكل النقل المحلي	النقل		
إمكانية استخدام نظام النقل المحلي والدولي			
جودة المعيشة المحلية	مناخ الأعمال		
التكلفة التجارية المرتبطة بالمناطق المنافسة			
الابتكار المتعلق بالمناطق المنافسة			
مساهمة نظام البحث الوطني في تطوير الأفكار والمعارف والابتكارات	الابتكار	دعم المنظمة	
مساهمة المؤسسات المحلية في تطوير الأفكار والمعارف والابتكارات			
دعم التنمية المحلية	المجتمع		
الوفرة المحلية للأجهزة	الموردون		
وفرة الخدمات المسهلة للأعمال	الخدمات		
وفرة رؤوس الأموال المحلية	التمويل		
البعد عن أكبر المنافسين	المنافسون		
القرب من أهم العملاء	العملاء		
عدد المؤسسات المكونة للعنقود	التنوع	المدلول	الأداء
حجم المؤسسات المكونة للعنقود (العمال والدخول)	الحجم		
مجال مسؤولية المؤسسات (الاستراتيجية، البحث، الإنتاج والبيع)	المسؤولية		
توجيه الصادرات	المدى		
التعارف بين الأعوان المنتمين للعنقود	الهوية	التفاعلات	
التعاون والتحالف	العلاقات		
مدى اندماج المؤسسات في أنشطة العنقود			

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الاندماج في الشبكات العنقود			
نفقات البحث والتطوير	المساهمات	الابتكارات	
القدرة على تطوير الأعمال			
القدرة على تطوير الانتاج			
الدخل الناتج عن المنتجات والخدمات الجديدة	الانتاج		
دخول مؤسسات جديدة إلى العنقود	الديناميكية		

Source : Diane-Gabrielle Trembley. « Réseaux, clusters et développement local ». *Schedae*, 2012, prépublication n° I (fascicule n° I, pI- I4). 5-6.

المبحث الثاني: عوامل تكوين الأقطاب التكنولوجية.

لقد أصبح خلق الثروة يرتكز على الأصول اللامادية حيث أصبح للموارد الطبيعية أهمية هامشية كعامل للإنتاج، وأصبح الإنتاج يقوم على الأفكار الجديدة، مما جعل الدول تسعى إلى تطوير اقتصاد كثيف المعرفة والابتكار لتحقيق تنافسية الأقاليم والمؤسسات. ونتطرق في هذا المبحث إلى بعض العوامل التي أدت إلى الاهتمام بإنشاء الأقطاب التكنولوجية، والمتمثلة في: المعرفة والابتكار، القرب الجغرافي والتنظيمي للمنشآت، حاضنات الاعمال والنظام الوطني للابتكار.

المطلب الأول: انتقال المعرفة والابتكار بفضل القرب بين المنشآت.

إن التطور في تقنيات الإنتاج أدى إلى زيادة أهمية المعرفة والابتكار في تحقيق تنافسية المنشآت والأقاليم التي تتوطن فيها، غير أن انتقال المعرفة والابتكارات يستلزم التقارب بين مختلف المؤسسات المكونة للمنظومة الاقتصادية.

الفرع الأول: أهمية المعرفة.

لقد تميز القرن الواحد والعشرين بتغير أنماط الإنتاج حيث تراجعت أهمية الموارد الطبيعية كعامل للإنتاج وتزايدت أهمية المعرفة كمصدر لخلق القيمة، ويظهر ذلك في ارتفاع نسبة الرأسمال اللامادي في رأسمال المنشآت. فظهر الاقتصاد المبني على المعرفة وهو الاقتصاد الذي يعتمد على كمية المعلومات المتاحة وطريقة تحليلها وتوظيفها، وتعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال محرك الاقتصاد الحديث.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

والاقتصاد المعرفي يرتكز على فكرة أنه يتم تحفيز النمو عن طريق إنتاج، تبادل واستخدام المعرفة، وتصبح هذه الأخيرة عامل انتاجي رئيسي يستلزم روابط قوية بين الأعوان، الذين يلعبون دور المنتجين، والمستهلكين لهذه المعرفة.¹ فالمعلومة أصبحت تمثل مادة أولية متوفرة وجد مهمة وتحقق المعرفة نسبة كبيرة من القيمة المضافة مما يبين الأهمية العظيمة للإبداع وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وقد تأكد أن تراكم المعرفة الناتج عن الاستثمار في البحث والتطوير R&D وفي التكوين يؤدي إلى تحسين فعالية الرأسمال المستثمر ويزيد من مستوى المعارف والتقدم التقني. ومنه فإن قانون العوائد المتناقصة لا يطبق على المعرفة.² ويعتبر الرأسمال البشري أساس اهتمام الاقتصاد المعرفي وهو عامل انتاج مهم وأهم مصدر للقيمة المضافة العالية.

ومنه ظهرت جغرافيا الابتكار وهو فرع حديث يقوم على جمع أعمال العلوم الاقتصادية التي تفسر سبب ميول الأنشطة الابتكارية نحو التركيز أكثر من الأنشطة الإنتاجية. تركز هذه الأعمال على الفرضية النسبية للانتشار المكاني للمخرجات المعرفية، حيث أن المعرفة التي ينتجها أي عون يمكن أن يستفيد منها أعوان آخرون دون أن تنقص، ويعتبر القرب الجغرافي مناسباً لانتقال المعرفة بين الأعوان. وتعتبر الملكية الفكرية دافعا لإنتاج المزيد من المعارف.³ وتعتبر المعرفة من مدخلات العملية الإنتاجية للمنشآت كما أن لها أهمية في دورة حياة المنتج حيث أن المؤسسات الناشئة تفضل القرب من مصادر إنتاج المعارف الجديدة، في الشركات والجامعات.

والاستثمار المعرفي هو استثمار يقوم على تحول المعرفة إلى قيمة اقتصادية، وهو يعتبر عملية تهدف من خلالها الحكومات إلى خلق محيط يساعد على تنمية المعارف الناتجة عن مراكز التعليم والتكوين المهني وكذا الجامعات ومراكز البحث العلمي وتوظيفها في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتكز الاقتصاد المعرفي على عناصر هي:⁴

- الابتكار: والذي يقوم على خلق الروابط بين المنشآت الإنتاجية والمؤسسات الأكاديمية التي تقوم

بالبحث عن أفكار جديدة لتجسد في صورة منتجات جديدة توجه إلى السوق.

¹ Linda Gardelle, Josselin Droff, et Aziz Nafa. « L'expérience technopolitaine en Algérie. Enjeux et perspectives de la diaspora pour l'attractivité territoriale». *Méditerranée*. Vol 124. N° 1. 2015. P45..

² Jean-Jacques Iritié. Op cit.

³ Jérôme Vicente. Op cit. P44

⁴ عدنان حسين يونس ورائد خضير عيبس. دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة. دار الأيام. عمان. ط1. 2016. ص70.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- التعليم: تكمن أهميته في توفير اليد العاملة الماهرة والفنية والمبدعة، وهو ما يعتبر أداة مهمة لتحقيق التنافسية الاقتصادية.
- البنية التحتية القائمة على تكنولوجيات الإعلام والاتصال: وتعتبر ضرورية لدعم النشاط الاقتصادي وتسهيل نقل المعلومات والمعارف.
- الحوكمة الرشيدة: وتتمثل في توفير الأسس القانونية والسياسية التي تدعم الإنتاج والنمو، وتعمل على تسهيل وتوفير تكنولوجيات الإعلام والاتصال ودعم المشروعات الابتكارية.

الفرع الثاني: الابتكار.

في ثلاثينات القرن 20، ومع ظهور النظرية الكينزية، أصبح النمو الاقتصادي مسألة تخص السياسة العمومية، بعدما كان دور الدولة يقتصر على تسهيل المعاملات التجارية. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان النمو الاقتصادي للدول الغربية يقوم على اتساع الأسواق الداخلية وتعدد الأسواق الخارجية للدول التي كانت تعاني من التخلف الاقتصادي والدول التي كانت تمثل مصادر للمواد الأولية، كما أن إعادة بناء الدول التي هدمت بسبب الحرب العالمية الثانية أدت إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي بها. ورغم أن الثلاثون سنة التي تلت، أي الفترة (1945-1975)، كانت مجيدة إلا أن الابتكارات في هذه المرحلة اقتصر على الابتكارات الناتجة عن الحرب والتي دعمت الصناعات في تلك المرحلة.¹

ثم أن التحولات التي طرأت في النظام الصناعي في خمسينيات وستينيات القرن 20 أدت إلى إدراك العوامل الحقيقية التي أدت إلى ظهور أزمة الجهاز الإنتاجي، حيث تفتن العالم أن أزمة النفط التي مست الدول الغربية سنة 1973 أسبابها لا تقتصر على ارتفاع سعر النفط بل تعود كذلك إلى قصور النظام الإنتاجي، وقد تبين ذلك عندما استمرت الأزمة رغم مرور أزمة النفط الثانية التي حدثت سنة 1979. وشهد العالم المتقدم تشعب الأسواق الداخلية وظهور الدول في طريق النمو مما أدى إلى ارتفاع كمية العرض ولم يعد يكفي أن نتج لكي نبيع، وأصبحت الدول تسعى إلى خلق أو الاستحواذ على الأسواق. وتفتن العالم أنها كانت أزمة هيكلية، حيث أن انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الصناعات المصنعة كان يرجع إلى اهتلاك النسيج الصناعي، أجهزته، تقنياته وكذا تكنولوجيات التصنيع. كما لوحظ أنه رغم أنه في سبعينيات القرن 20 الو.م.أ كانت تملك طاقة تكنولوجية كبيرة، إلا أنها لم تكن مستغلة

¹ Richard SHEARMUR. Innovation et développement territorial ? L'innovation comme processus (presque) aterritorial. BSGlg. 55. 2010. P18. <https://popups.uliege.be/0770-7576/index.php?id=835&file=1>. Vu le 06/06/2018.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

بالكامل إلا من قبل الصناعات الحديثة وهي الوحيدة التي كانت تضمن نمو الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة، وأصبحت الصناعات التقليدية بها مكلفة وغير مربحة.¹

وأعمال سولو Solow (1956) حول النمو الاقتصادي، وهو متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، بينت أن تراكم الرأسمال يسمح بتفسير انطلاق النمو لكنه لا يفسر استمرار النمو في الاجل الطويل بفعل العوائد المتناقصة للرأسمال. واستنتج سولو Solow أن مصدر النمو الاقتصادي الذي لوحظ في الولايات المتحدة ما بين 1909 و1949 خارج عن النظام الإنتاجي، وبين ان العامل الذي يفسر 87.5% من نمو إنتاجية العمل هو التقدم التقني أو بالمعنى الواسع 'الابتكار' أو 'المعرفة'.² فظهرت الثورة الصناعية الثالثة التي تركز على صناعة الالكترونيات والتقسيم الجديد للعمل والمنافسة الدولية.

كما أن تجنب المشاكل النفطية في أمريكا ومواجهة المنافسة من قبل المنتجين اليابانيين والصينيين والكوريين والتايلنديين وآخرون ولم تكن منتجاتهم مشابهة للمنتجات الغربية وأقل سعرا، ولم تكن هذه الأخيرة قادرة على منافسة المنتجات الآسيوية بسبب المستوى المعيشي المرتفع. فلجأت إلى المنافسة بالجودة والتجديد عن طريق تحسين منتجاتها وابتكار التكنولوجيات وتحسين التصميم مما يقلص أهمية السعر.³ فأصبح الابتكار يمثل أداة مهمة في تطوير الدول والأقاليم.

ولذا، أصبحت مواجهة المنافسة الاقتصادية في عصر العولمة تركز على قدرات المنشأة على الابتكار، لذا فسياسات الابتكار المطبقة على جميع المستويات (محلية، إقليمية، وطنية أو بين البلدان) تعمل على تمويل البحث وتعزز التعاون بين الأعوان، وكذا تقيم نتائج الابتكارات. وتحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم الكافي لتمكين من الحصول على هذه الابتكارات.⁴

لقد تأكدت اليوم أهمية الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتبر أداة ضرورية لتحقيق تنافسية المنشآت، ويرتكز الحفاظ على الميزة التنافسية على المحيط الذي تعمل فيه هذه المنشآت. إن الصناعات في عصرنا الحالي سواء كانت حديثة أو تقليدية تعتمد على التجديد بسرعة للحفاظ على تنافسيتها في السوق. وعليه، فهي تركز على

¹ Blanka Valmont. Technopôles : des exigences techno-industrielles. Culture technique. N°18. 1988. P 195.

² Jean-Jacques Iritié. Op cit.

³ Richard SHEARMUR. Op cit.

⁴ Angela OLOSUTEAN MARTIN. Op cit. P30.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

شكل معين من المادة الأولية والمتمثل في المادة الرمادية المتمثلة في اليد العاملة المؤهلة. وزاد الاهتمام بالاستثمارات في البحث والتطوير بغرض ضمان الخبرات التكنولوجية.

تتميز المؤسسات الابتكارية بقدرتها على مواجهة التطورات في الاقتصاد العالمي وقدرتها على منافسة المنتجات الأخرى خاصة وأن الأفكار أصبحت دورة حياتها قصيرة بما أنها تنتشر بسرعة، مما يجعلها تبحث عن تجديد ميزتها التنافسية باستمرار. ويعتبر خلق الميزة التنافسية المستدامة للمنشآت شكلا من أشكال التنمية المستدامة ويقوم على خلق المنتجات الجديدة بصفة مستمرة وكذا تطور الأسواق الجديدة، عن طريق الابتكار المستمر.

وقد فتح المجال أمام الباحثين للقيام بأعمال كثيرة لتحديد مصدر التقدم التقني، مما أدى إلى ظهور العديد من نظريات النمو الداخلي بداية من أعمال رومر (Romer 1986). وتوصلت الدراسات إلى أن الابتكار ينتج عن الموارد المستثمرة في الرأسمال المادي (رومر، 1986)؛ الرأسمال العمومي (Barro، 1990)، الرأسمال البشري (Lucas، 1988)، والرأسمال التقني والبحث والتطوير (Romer، 1990، 1994). وبالتالي، فإن نظريات النمو الداخلي تعطي المعرفة الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي.¹

ويعتمد تعريف الابتكار على الخطوط العريضة التي وضعها شومبتر J Schumpeter عام 1934، حيث ركز كثيرا على دوره في دفع الاقتصاد خاصة بفعل التطور المذهل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وحسبه: "الابتكار يمكنه اصلاح أو إحداث ثورة في نمط الإنتاج من خلال استغلال اختراع أو استخدام إمكانية تكنولوجية لم تختبر بعد لإنتاج سلعة جديدة أو إنتاج سلعة قديمة بطريقة جديدة، من خلال فتح منافذ جديدة للمواد أو المنتجات الجديدة عن طريق إعادة تنظيم الصناعة".²

الفرع الثالث: المسافة بين المؤسسات.

تلعب المسافة دورا مهما في تفسير العلاقات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين ودورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية. وقد قسم الباحثون المسافة إلى مسافة جغرافية، تنظيمية ومؤسسية. حيث يركز تحليل المبادلات الداخلية والخارجية بين المنشآت داخل العنقود الصناعي في إطار عملية الابتكار على مفهومين للتقارب وهما القرب الجغرافي والقرب التنظيمي.

¹ Jean-Jacques Iritié. Op cit.

² Angela OLOSUTEAN MARTIN. Op cit. P20.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- القرب الجغرافي:

تمثل المسافة الكيلومترية بين طرفين (أشخاص، مؤسسات، مدن...)، وتقاس بالتكلفة النقدية والزمنية لعبورها. وتعتمد على المسافة الملموسة وخصائصها وفعالية هياكل النقل أو ما يسميها بيرو 'المسافة الوظيفية'، وكذا مدى الرخاء المالي للأشخاص الذين يستخدمون هذه الهياكل.¹

إن أهمية المسافة الجغرافية قد تعتبر أمر متناقض مع الميول إلى التغلب على المسافة الذي يحدث بفضل الثورة التكنولوجية ووسائل النقل، ورغم انخفاض تكلفة النقل غير ان القرب الجغرافي يبقى عنصر مهم في تسهيل الأعمال عن طريق الاتصال المباشر والمستمر بين مختلف الأطراف، أو ما يسمى العلاقات 'وجها لوجه'.

- القرب التنظيمي:

يتمثل في الطرق العديدة التي تجعل المنشآت متقاربة، وقوة العلاقات بين الموردين والعملاء وتبادل الخبرات بين المنشآت دون الحاجة إلى التقارب جغرافيا. وتعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال وسيلة تساعد على التقارب بين المنشآت ومختلف الأعوان وتقوي الروابط المعرفية وحتى الاجتماعية، فهي تساهم في خلق علاقات بين الاعوان التي تفصلهم مسافات جغرافية كبيرة نسبيا أو حتى الأعوان الذين لم يلتقوا أبدا، أي القدرة على خلق التفاعل بين أعضاء المنظومة التي تشكل شبكة ولا يشترط أن تتقارب جغرافيا. يطلق عليها بيرو اسم 'المسافة الاقتصادية'.

ومنه، فإن العناقيد الناجحة هي تلك التي تتميز بوجود علاقات بين المنشآت ناتجة عن الدمج بين التقارب الجغرافي والتنظيمي كلاهما، وينجم عنها تبادل للتكنولوجيا والمعارف. فلا يكفي تموقع المنشآت في نفس الفضاء الجغرافي بل يجب ان تنتمي الى نفس الشبكة ينجر عنها علاقات تعاون أو منافسة تضاف إلى القرب الجغرافي.

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال.

جاءت فكرة حاضنات الأعمال كشكل من أشكال دعم المؤسسات، حيث تقوم بدراسة جدوى المشاريع من حيث التمويل والخدمات الأمامية والخلفية، ثم مراقبتها أثناء القيام بنشاطاتها وإرشادها. وقد انتشرت في الكثير من دول العالم باعتبارها أداة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح قادرة على التأقلم مع بيئة الأعمال التي

¹ André TORRE. Relations de proximité et comportements d'innovation des entreprises des clusters. Revue française de gestion. Juin-juillet 2014. P53.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

تعمل فيها. والفكرة مستوحاة من حاضنات الأطفال حديثي الولادة الذين يعانون من صعوبات في الحياة، وهي تستهدف أصحاب الأفكار الإبداعية والمبتكرة ومساعدتهم في تحقيق طموحاتهم.

تعد الو.م.أ مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشئت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي لباتافيا في نيويورك، عندما قامت إحدى العائلات بخلق مركز أعمال يقدم النصائح والاستشارات للأشخاص الراغبين في إقامة مشروع. وبسبب نجاح الفكرة، خاصة وأن مبنى الحاضنة كان يقع في منطقة تتميز بديناميكية الأعمال، قامت العديد من دول العالم خاصة الأوروبية منها بخلق حاضنات أعمال منذ 1986.

تعد حاضنات الأعمال وسيلة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مرافقتها في تخطي الصعوبات الناتجة عن صغر حجمها، مثل العجز عن الوفاء بالتزاماتها أو عدم القدرة على التأقلم مع البيئة الخارجية. فتقوم الحاضنة بدراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم لها جملة من التسهيلات الإدارية والمالية إلى أن تصبح المؤسسة قادرة على خلق منتجات ذات جودة عالية وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية.

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها: "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين، الخبرات، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات".¹

ويعرف 'عبد السلام أبو قحف' حاضنات الأعمال على أنها: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء أو بداية النشاط لكي تتمكن من البقاء أو النمو، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة".²

¹ ریحان الشریف وهوام لمیاء. دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. يومي 8 و19 أبريل 2012.

² كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص 81.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

كما توصف حاضنات الأعمال على أنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والآليات المساندة والاستشارة التي توفرها ولفترة محددة مؤسسة قائمة على خبرات وعلاقات للأشخاص الراغبين في إقامة مشروع ومساعدتهم في تخطي مرحلة الانطلاق"¹.

تستهدف حاضنات الأعمال المنشآت الصغيرة أو المؤسسات الناشئة بما أنها هشة وأكثر عرضة للمجازفة، وتساعد على التغلب على المشاكل التي تواجهها مثل نقص الخبرة والتمويل وندرة المهارات الفنية. كما أن هذه المنشآت غالباً تكون أكثر مرونة فيما يخص إدارة الأعمال وخلق منتجات جديدة. تسعى حاضنات الأعمال إلى جعل المنشآت الناشئة قادرة على الوقوف بذاتها في مدة غالباً ما تتراوح بين سنتين (2) أو ثلاث (3) سنوات لتصبح منشآت أعمال ناجحة. وهي تركز على الابتكارات الحديثة وتلك التي تتوافق مع تخصص الخبراء، وبالتالي فهي تلجأ إلى استخدام معايير محددة لاختيار عملائها.

انتشار حاضنات الأعمال حول العالم جعلها تظهر بأشكال مختلفة، وعموماً فإنها تصنف حسب معايير عديدة منها:

- حسب الهدف: تنقسم إلى حاضنات ربحية أو غير ربحية. الحاضنات التي تسعى إلى تحقيق الربح هي مؤسسات تمولها وتديرها شركات خاصة، وهي تقوم بتوفير المكاتب والرأسمال والإرشاد والمساعدات للمنشآت حتى تصبح قادرة على تسويق منتجاتها، وتقديم لها خدمات المهنيين كالمحامين والمحاسبين ومتخصصي التسويق، وذلك مقابل دفع رسوم أو التخلي عن جزء من الشركة للحاضنة. كما تستفيد غالباً المنشأة من شهرة الحاضنة مما يتيح لها سمعة جيدة في السوق.² أما الحاضنات غير الربحية فغالباً تنشؤها الحكومات أو المنظمات الإقليمية أو الدولية التي تسعى إلى تشجيع المشروعات التي تحقق القيمة المضافة العالية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- حسب اختصاصها: قد تختلف الحاضنات حسب أنواع المشاريع التي تحضنها، وغالباً ما تفضل الحاضنة التخصص في مجال معين مما يجعلها قادرة على تقديم خدمات أكثر فاعلية. فمثلاً الحاضنات التكنولوجية تعمل على دعم الأفكار الابتكارية لاسيما في مجال التكنولوجيا الحديثة، وهناك الحاضنات الصناعية أو الخدمية أو الحاضنات المتخصصة في تكنولوجيا معينة. وتحظى حاضنات الأعمال الريفية بأهمية كبيرة في تنشيط التنمية في

¹ عدنان حسين يونس ورائد خضير عبيس. مرجع سابق. ص62.

² نحو مجتمع المعرفة. سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات. جامعة الملك عبد العزيز. الإصدار الثالث: حاضنات الأعمال. جدة. 1426هـ. ص23.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

المناطق الريفية يتمحور نشاطها حول الأنشطة الزراعية وتربية المواشي وكذا دعم الصناعات الحرفية والتقليدية، خاصة إذا كانت العمالة ليست ذات كفاءات عالية.

- حسب الهيئة المنشئة: قد تكون حاضنات الاعمال عبارة عن مؤسسات حكومية أو خاصة أو مختلطة، والهدف من انشاءها هو تشجيع خلق المؤسسات الناشئة ومساعدتها لتخطي مراحل الانطلاق. حيث توفر لها الأرض، التوجيه، الاستشراف والتمويل. فالحاضنات التي تنشؤها هيئات حكومية تساعد في نمو مشاريع في ميادين معينة تخدم الخطة التنموية للبلد أو تلك التي تعمل على حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع أو تطوير المدينة، والحاضنات التي تنشأ في الجامعات تتيح لمسوي الجامعات فرصا للأبحاث وتتيح للخريجين والأساتذة والمجموعات المرتبطة بهم فرصا لإنشاء منشآت أو أعمال مربحة.¹ تقوم بتبني المبدعين وتحويل أفكارهم الابتكارية التي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة إلى مشاريع ملموسة، فهي بذلك تساهم في الاستفادة الفعالة من العقول الخلاقة وتجنب هجرة الأدمغة.

يختلف دور حاضنات الأعمال حسب الهدف من إنشائها، وعموما تشمل الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال على:

- تقديم المشورة والدعم الفني والإداري والتسويقي اللازمين لتأسيس الشركة والتخطيط لأنشطتها، وكذا تقويمها بصفة دورية، وتقوم بتشكيل لجان من المتخصصين في المجالات المختلفة التي تعني الحاضنة.
- تكوين أصحاب المشاريع عن طريق تكوين برامج تكوينية، محاضرات، ورشات عمل لقاءات مع متخصصين أو باحثين.
- تقديم الدعم المالي عن طريق توفير برامج متخصصة لتمويل المشروعات من خلال شركات الرأسمال المخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين.² وغالبا ما تقوم بدور الضامن للمؤسسة أمام المؤسسة المالية أو أنتقوم الحاضنة نفسها بمنح القرض.
- توفير مساحات ومكاتب وورشات العمل بأسعار منخفضة ويمكن أن تكون المكاتب مجهزة بمعدات الإعلام الآلي وخدمة الأنترنت والتجهيزات المكتبية.
- خلق شبكة علاقات بين المنشأة المحتضنة ومنشآت أخرى أو مؤسسات داعمة.

¹ نحو مجتمع المعرفة. مرجع سابق. ص 22.

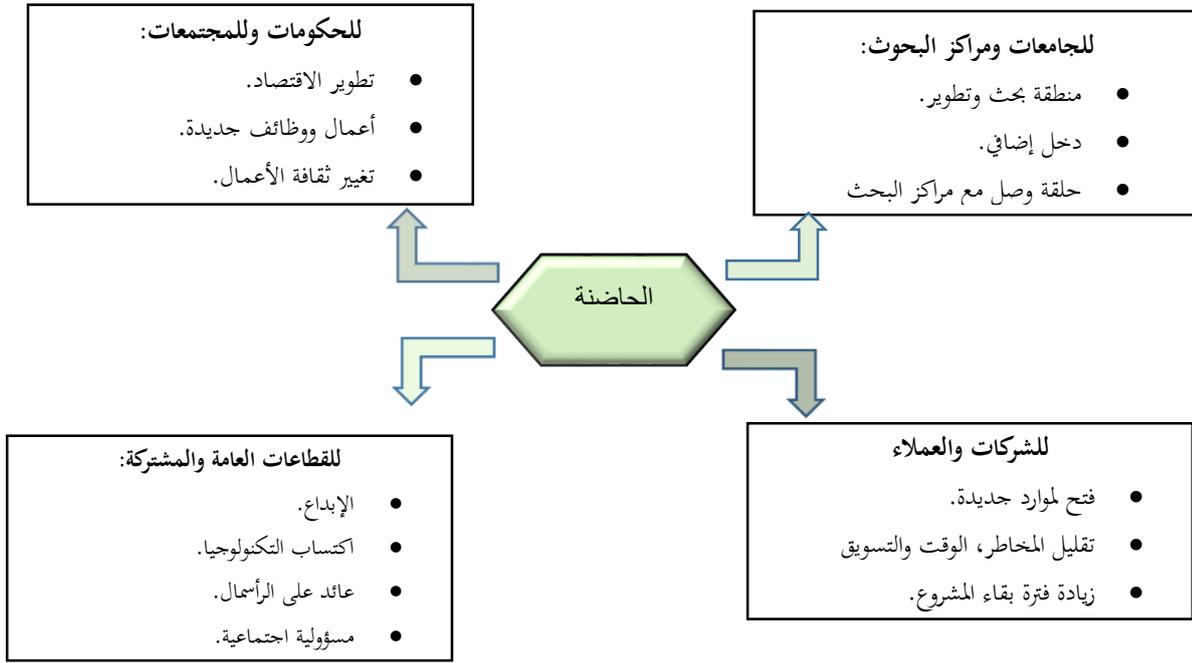
² كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص 89.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- تعزيز روح المقاولاتية لدى البوادر المبدعة وأصحاب الأفكار الابتكارية.

تعد حاضنات الأعمال آلية أثبتت فعاليتها في تقوية الروابط بين الجامعات ومهامها البحثية والقطاع الاقتصادي ومجالاته التطبيقية. وهو ما ينجر عنه استيعاب المعارف والابتكارات الحديثة من قبل المشروعات الاقتصادية من جهة، وكذا نقل النتائج التطبيقية إلى مراكز البحث والتطوير وتنميتها من جهة أخرى.

الشكل رقم 5: أهمية حاضنات الأعمال.



المصدر: لعلى بوكيميش ويوسفات علي. دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي. مجلة الحقيقة. جامعة أدرار. الجزائر. العدد 23. 2012. ص35.

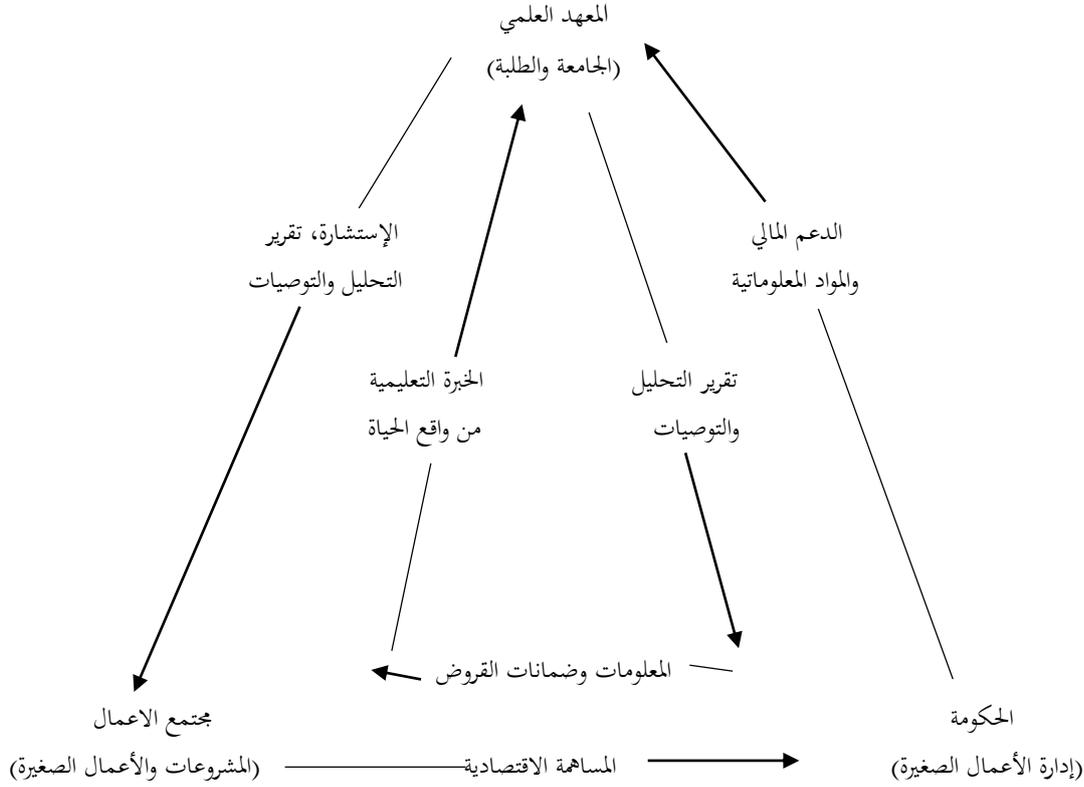
ويبين الشكل السابق أهمية حاضنات الأعمال في تفعيل التواصل بين الجامعات ومراكز البحوث، الحكومات والمجتمعات، الشركات والعملاء وكذا القطاعات العمومية والمشاركة. ويوضح المكاسب التي يحققها كل طرف، حيث تخلق حاضنات الأعمال مع مراكز البحث والتطوير وتؤدي إلى تطوير الاقتصاد، كما أن لديها مكاسب اجتماعية عديدة مثل خلق الوظائف الجديدة وتغيير ثقافة الأعمال وتشجيع الإبداع. وتمثل أهمية كبيرة للشركات حيث تعتبر آلية تساعد المشاريع على البقاء وتساعد على مواجهة المخاطر التي تحول دون استمراريتها وتطور أعمالها.

تعد الو.م.أ مهد نشوء حاضنات الأعمال وتطورت بسرعة فيها. وكمثال على ذلك، قامت الو.م.أ بإنشاء معهد المشروع الصغير SBI سنة 1972 يهدف إلى تقديم الارشادات للمشروعات الصغيرة والناشئة في كل أنحاء

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

البلد. وقدم هذا البرنامج التعاوني مخططا يوضح العلاقة بين الكيانات الثلاث (الجامعات والمعاهد، الحكومة، المنشآت الصغيرة).¹

الشكل رقم 6: نموذج البرنامج التعاوني لمعهد المشروع الصغير SBI



المصدر: كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطورها. دار الأيام. عمان. ط1. 2016. ص 35.

يبين الشكل نموذج البرنامج التعاوني لمعهد المشروع الصغير الذي أنشئ في الو.م.أ، ويبين المخطط العلاقة بين الجامعة والحكومة ومجتمع الأعمال، حيث أن الجامعة تحصل على الدعم المالي والمواد المعلوماتية من الحكومة في حين تقدم الجامعة تقارير عن الاعمال وتقترح حلولاً لها. وتساهم المشروعات المحلية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في زيادة إيرادات الدولة عن طريق دفع الضرائب وتخفيض البطالة. كما أن هذا التعاون يؤدي إلى تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالأعمال من قبل الطلبة مما يوفر لهم مادة خصبة للبحث. ويتيح للمشروعات فرصة الاستفادة من البحث الأكاديمي وبالتالي الحصول على تحليل للمشاكل وإيجاد الحلول وفق المناهج الحديثة. ويعتبر هذا البرنامج نموذج بسيط يمكن إعادة توظيفه في الدول الأخرى المتقدمة أو حتى الناشئة.

¹ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص 33-34.

وقد أشارت إحدى الدراسات في الو.م.أ سنة 1998، أن 600 حاضنة قامت بخلق ما يقارب 245000 فرصة عمل للاقتصاد الأمريكي. وقد ساهمت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA والتي تهتم بإقامة حاضنات الأعمال وتنميتها، في تحول الكثير من المؤسسات الصغيرة إلى شركات عالمية مثل شركة آبل، إنتل أو فيدرال أكسبريس.¹

المطلب الثالث: النظام الوطني للابتكار.

نتطرق في هذا الجزء إلى تعريف النظام الوطني للابتكار والنموذج المتبع في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الفرع الأول: تعريف النظام الوطني للابتكار.

ظهر مفهوم النظام الوطني للابتكار خلال ثمانينات القرن 20 ليرجم أهمية الابتكار في السياسات الاقتصادية مما جعل الدول تهتم بتوفير المحيط الملائم له عن طريق خلق تفاعلات بين مختلف الهيئات المسؤولة عنه. وظهر النظام الوطني للابتكار بفضل أعمال 'فريمان' سنة 1987، و'لودفال' سنة 1992، وهو يساهم في وضع الشروط الضرورية لانتاج ونشر المعرفة التي تؤدي إلى انتاج الابتكارات. وتم استخدامه من قبل بعض الباحثين والسلطات العمومية لتفسير كيف أن التفاعلات بين مجموعة من المؤسسات يمكنها أن تساهم في التحول التكنولوجي وخلق ونشر الابتكارات وبالتالي تحسين أداء الدول. ويعرف 'باتل' و'بافيت' سنة 1994 نظام الابتكار على أنه: "المؤسسات الوطنية، هيكلها التحفيزية وخبراتها، التي تحدد نسبة ووجهة التطور التكنولوجي في الدولة".² كما يعرف بأنه: "شبكة من المؤسسات الخاصة والعمومية التي تقوم نشاطاتها وتفاعلاتها بخلق، تعديل ونشر التكنولوجيا الجديدة". وتعتبر هذه المؤسسات مسؤولة عن البحث العلمي وكذا الطريقة التي يتم بموجبها خلق وتنظيم الموارد المتاحة سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة أو على المستوى الوطني.³

وقد قام 'فريمان' سنة 1988 باستخدام النظام الوطني للابتكار لوصف التغيرات المؤسساتية التي حدثت في اليابان، حيث وجد أن الثورة التكنولوجية اليابانية مرتبطة بمرونة القطاع الصناعي، القدرة على تعبئة عدد كبير من الموارد الاستراتيجية وإلى تدفقات المعلومات والمعارف بين المؤسسات وداخلها. وبالتالي قام باقتراح نظام وطني

¹ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص136.

² Sonia Ben Slimane et Marrouf Ramadan. Le système national d'innovation dans les pays du Maghreb : entre failles structurelles et besoin de coordination et de gouvernance appropriées. Innovation 2017/2. N°53. P110.

³ زردودي أمينة وبوعشة مبارك. الأنظمة الوطنية للابتكار -مقاربة بين دول المغرب العربي والدول الناشئة-. مجلة العوم الإنسانية. المجلد أ. عدد 43. جوان 2015. ص146.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

للابتكار يتكون من شبكة من المؤسسات تكون داخلها المؤسسات متفاعلة مع بعضها مما يؤدي إلى خلق وجلب ونشر التكنولوجيات الجديدة.¹

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تعرف النظام الوطني للابتكار على انه: "نظام تفاعلي بين المؤسسات الخاصة والعمومية، جامعات ومؤسسات حكومية في مجال الإنتاج العلمي والتكنولوجي على مستوى الإقليم الوطني. وهذا التفاعل بين الوحدات يمكن أن يكون تكنولوجي، تجاري، قانوني، اجتماعي ومالي، طالما أن الهدف هو تطوير، حماية، تمويل او وضع قوانين خاصة بأنشطة جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا".²

نستنتج من التعريفات السابقة أن النظام الوطني للابتكار يشمل على عدة هيئات تشترك في عملية الابتكار عن طريق إنتاج ونشر المعرفة وكذا استخدامها في الإنتاج العلمي والتكنولوجي على المستوى الوطني، وتتعاون هذه الهيئات في كل المجالات القانونية والتقنية والمالية والعلمية. كما أن الحكومات تلعب دورا هاما في نظام الابتكار من خلال وضع السياسات التي تعزز الابتكار وكذا تطور ونقل التكنولوجيا في المدى الطويل. ويعتبر الرأسمال البشري والاجتماعي المحرك الأساسي لنظام الابتكار. وتتمثل بعض المؤشرات التي تقيس مستوى أداء النظام في النفقات على البحث والتطوير، عدد المستخدمين في مجال البحث والتطوير، عدد براءات الاختراع، عدد المنشورات العلمية...

لنجاح النظام الوطني للابتكار من الضروري إرساء بيئة محفزة للابتكار من خلال توفير إطار يتمثل في الإجراءات والشروط التي تعمل على تشجيع الابتكار وتسهيله، ويمكن تصنيفها كالتالي:

- الجانب التشريعي والقانوني: يكون من اختصاص الحكومة، وتتمثل في التشريعات والقوانين في مجال الصناعات والبحث والتعليم التي من شأنها تحفيز البحث العلمي والابتكار سواء داخل المؤسسات البحثية والعلمية أو داخل المؤسسات الاقتصادية. وتعلق هذه التشريعات بجوانب عديدة مثل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البحوث وكذا تجسيدها في القطاعي الاقتصادي، منظومة التعليم والتكوين، تقنين عمليات نقل التكنولوجيا وعمليات اقتناء تجهيزات الإنتاج ويخص تطبيق قوانين الملكية الفكرية وحماية حقوق المبتكرين والمحفزات النقدية وغير النقدية للابتكار. وأن تنضم للمعاهدات الدولية لحماية العاملين في مجالات البحث والتطوير والابتكار وضمان حقوقهم داخليا وخارجيا.

- جانب التكوين والتعليم: يخص المورد البشري وهو يضم الباحثين والتقنيين المساعدين لهم وهو محرك عملية الابتكار. وتستثمر الدولة في الفرد باعتبار ان الكفاءات البشرية أي ما يمثل المادة الرمادية أهم مصدر للابتكار،

¹ Vanessa Casadella et Mohamed Benlahcen- Tlemceni. De l'applicabilité du Système National d'Innovation dans les Pays Moins Avancés. Innovations. 2006/2. N°24. P64.

² Mounir Amdaoud. La construction d'un système national d'innovation EN Algérie : institutions et politique d'innovation. Revue Marché et organisations. L'Harmattan. 2016/2. N° 26. P52.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

وتقوم الدولة بإجراءات منها: تحديد الاختصاصات التي تستثمر فيها، الاهتمام بالمناهج التعليمية في كافة المراحل وخلق المعاهد المتخصصة والتعاون العلمي والتكنولوجي بين المؤسسات التعليمية الوطنية والدولية.

- الجانب المالي: من خلال توفير التجهيزات اللازمة لعملية الابتكار وأجور الباحثين والتقنيين وتشارك فيه الحكومة والمؤسسات أو حتى المنظمات الدولية. يلعب التمويل دورا رئيسيا في النظام الوطني للابتكار خاصة وان عملية الابتكار تعتبر استثمار مخاطر تقوم الدولة بتحفيزه سواء في القطاع العام او الخاص في المؤسسات الصناعية او الهيئات البحثية عن طريق آليات نذكر منها: تحفيز ضريبي ومالي للاستثمار في البحث والتطوير، منح تسهيلات جمركية لتشجيع الصناعات عالية التكنولوجيا، تقديم دعم للمؤسسات الإنتاجية والخدمية المبنية على المعارف، تخصيص نسبة من الناتج الإجمالي المحلي كنفقات للبحث والتطوير مشاريع تعاون دولية في ميادين بحث معينة، دعم مالي للأدمغة لمنعها من الهجرة.¹

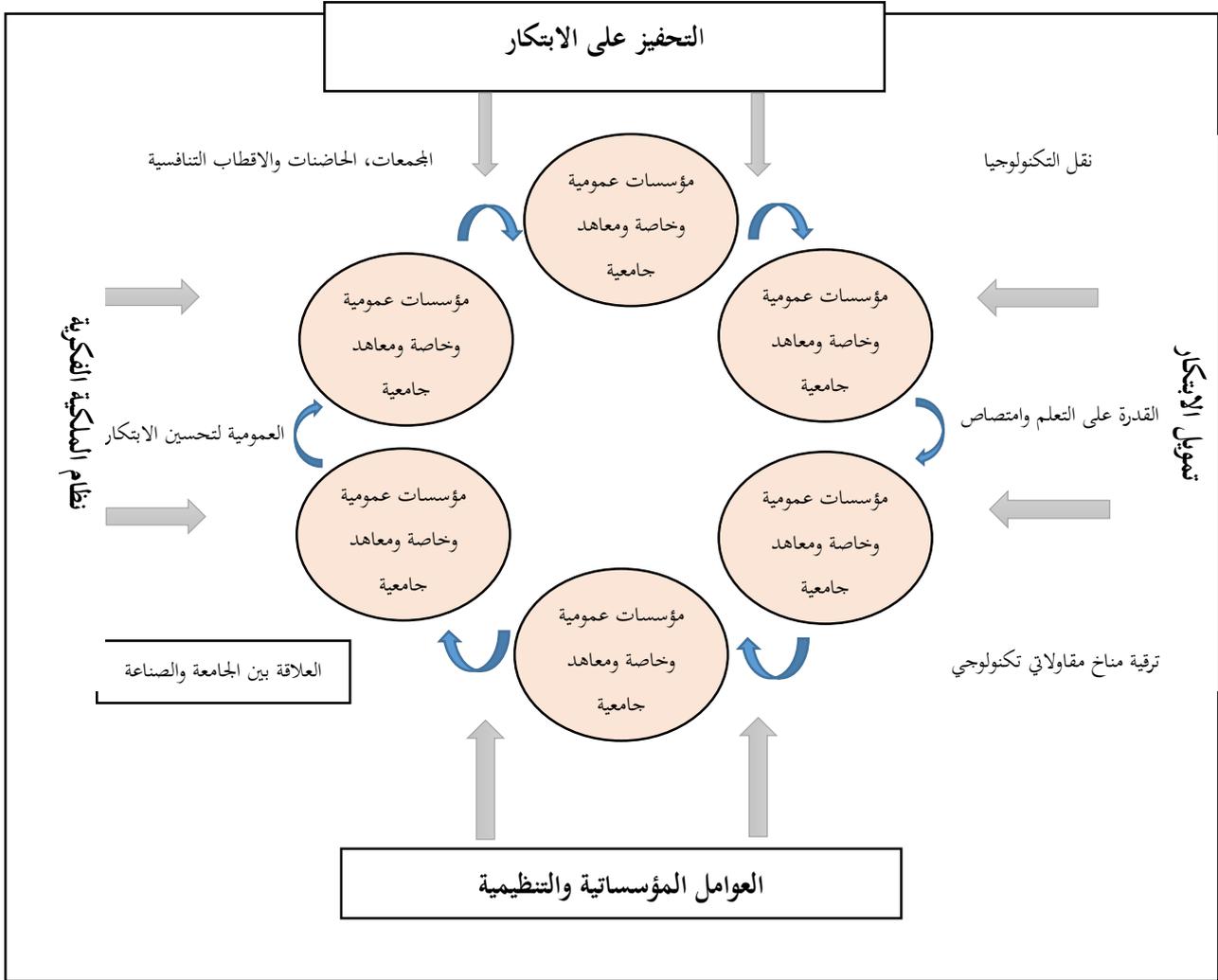
- جانب يتعلق بالهيئات الممارسة لعمليات البحث والتطوير والابتكار وتقوم به الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات، حيث تهتم بكافة الهياكل التي من شأنها أن تساهم في تطوير النظام وتقوم بوضع السياسات الملائمة.

وهكذا، فإن المفهوم الأولي لنظام الابتكار مناسب أكثر لاقتصاديات الدول المتطورة، غير أنه تم تكييفه ليلئم الدول النامية التي وجدت نفسها مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى سلسلة القيمة العالمية، وذلك رغم الظروف الاقتصادية التي تميزها مثل نقص الرأسمال البشري عالي الكفاءة وهشاشة القطاع الصناعي. الدول الصناعية نجحت في التكيف مع التطورات الاقتصادية المعاصرة بفضل التجديد المستمر في خبراتها، في حين بقيت الدول الأقل تطورا مهمشة بسبب ضعف قدراتها على امتصاص المعارف والتقنيات عن طريق التعليم والتكوين وتطوير البحث والتطوير، وكذا جذب الشركات عالية التكنولوجيا والاستفادة منها عن طريق الاحتكاك بها.

يبين الشكل الموالي تركيب مختلف المجالات المكونة للنظام الوطني للابتكار في دول المغرب، وقد تم استلهام هذا الشكل من عمل Groenewegen و Van der Stenn الذي وضعاه سنة 2006 والذي يمثل تطور الأنظمة الوطنية للابتكار. ونلاحظ أنه يجب توفير بعض العناصر الأساسية مثل العوامل المؤسسية والتنظيمية، التحفيز على الابتكار، تمويل الابتكار وتوفير نظام للملكية الفكرية. ترقية مناخ مقاولاتي تكنولوجي، تشجيع خلق علاقات بين الجامعة والصناعة وإنشاء المجمعات والحاضنات والأقطاب التكنولوجية.

¹ دويس محمد الطيب. محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2008. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. جانفي 2012. ص114.

الشكل رقم 7: نموذج نمطي للنظام الوطني للابتكار مكيف للاقتصاديات دول المغرب.



Source: Sonia Benslimane et Maarouf Ramadan, Le système national d'innovation dans les pays du Maghreb : entre failles structurelles et besoin de coordination et de gouvernance appropriée. Innovation, 2017/2, N°52, PI21.

الفرع الثاني: النظام الوطني للابتكار في الجزائر، تونس والمغرب.

نحاول فيما يلي شرح أنظمة الابتكار الوطنية في الدول محل الدراسة الجزائر، تونس والمغرب.

1. النظام الوطني للابتكار في الجزائر:

تطمح الجزائر في تنويع اقتصادها وهي تحاول تطوير طاقاتها الابتكارية وتركز على تطوير قطاعات الصناعة، الزراعة، السياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. توجهت نحو تشجيع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال التوسيع في أعداد المؤسسات التابعة له واستيعاب المزيد من الطلبة الجامعيين، إدراج الأسرة الجامعية في المحيط

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الاقتصادي والاجتماعي، خلق نظام بيئي قائم على المقاولاتية. كما لا يمكن تجاهل أهمية الميزانيات التي تنفق في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. لكن تنمية قدرات الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ابتكاري يستلزم الرؤية الاستراتيجية لربط قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع محيطه السوسيو-اقتصادي.

صدر القانون رقم 11/98 المؤرخ في 22 أوت 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002)، يهدف إلى وضع سياسة وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تندرج البرمجة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة. وتقوم الدولة باتخاذ بعض التدابير الملائمة من أجل تثمين نتائج البحث، لا سيما:

- إنشاء هيكل وهيئات تثمين داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث.
- إنشاء مراكز وطنية لتثمين نتائج البحث مدعمة بكل الوسائل الضرورية لصنع النماذج الأولية والسلاسل الأولية للأصناف.
- إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة.
- إقامة أقطاب تكنولوجية في الميادين ذات القيمة المضافة العالية.

كما أصدرت العديد من القوانين التي تهدف إلى تفعيل قطاع البحث العلمي منها:

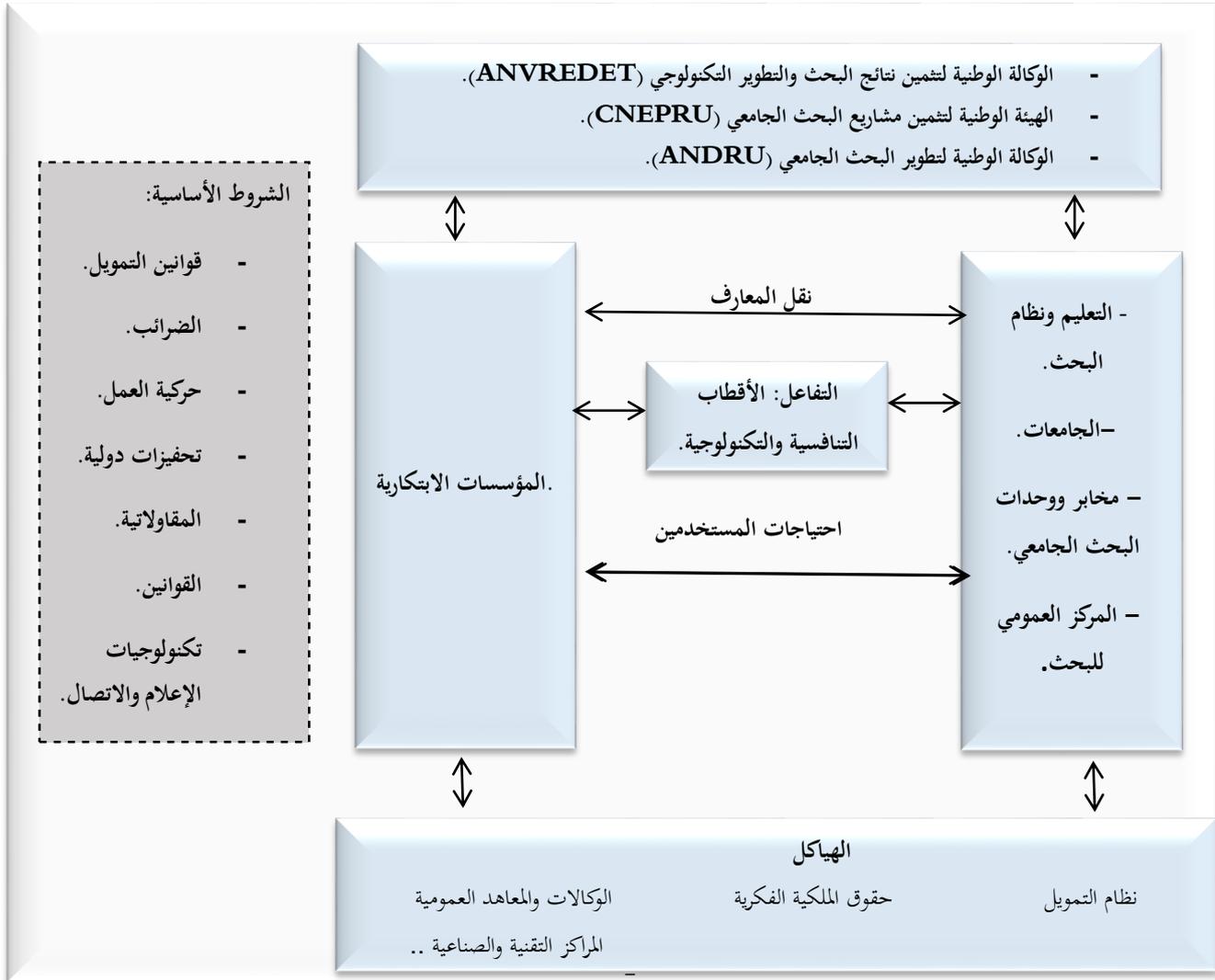
- المرسوم التنفيذي رقم 243-99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 والمتعلق بتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها،
- قرار وزاري مشترك مصادق عليه في 13 فيفري 2002، الذي يحدد مدونة النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والخاضعة للمراقبة المالية البعيدة.

ومن بين الهيئات التي أنشئت بغرض دفع الابتكار، أنشئت الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVREDET سنة 1998، من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتمثل مهمتها الأساسية في وضع استراتيجية وطنية للتطوير التكنولوجي بالتعاون مع الهياكل المعنية، تقوم بتحديد نتائج البحث وتثمينها، المساهمة في تحسين فعالية استغلال نتائج البحث ووضع أنظمة وطرق تثمينها. تقدم الدعم بخصوص وضع مخططات الأعمال وتوفير المشورة في الإجراءات القانونية، وكذا تقديم الدعم للأفكار الابتكارية. قامت الوكالة سنة 2012 باختيار ستة مشاريع ابتكارية في إطار مشروع برنامج لدعم إنشاء المؤسسات الابتكارية في البحر الأبيض المتوسط PACEIM يهدف البرنامج إلى تقديم قيمة مضافة للمحيط الاقتصادي، تقدم الدعم للنخبة لتثمين مسارها العلمي. قامت الوكالة من خلال هذا البرنامج بتطوير 544 مشروع منذ إنشائها إلى غاية سنة 2012. وقامت بإنشاء الوكالة الخاصة بالطاقات المتجددة.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

وفي مارس 2017، تمت المصادقة على اتفاقية إطار للشراكة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تهدف إلى تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وكذا تشجيع المورد البشري المؤهل على إنشاء مؤسسات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتمحور هذه الاتفاقية حول تحفيز روح المقاولاتية وخلق دور للمقاولاتية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، إنشاء بنك للأفكار يحتوي على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف محابير البحث الجامعية، والتي يمكن أن تكون موضوع مشاريع استثمارية. كما تلتزم وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنشيط دار المقاولاتية ومرافقة الطلبة حاملي أفكار المشاريع.

الشكل رقم 8: النظام الوطني للابتكار الجزائري.



Source : Mounir Amdaoud. La construction d'un système national d'innovation EN Algérie : institutions et politique d'innovation. Revue Marché et organisations. L'Harmattan. 2016/2. N° 26. P62

2. النظام الوطني للابتكار في تونس.

تسعى تونس كغيرها من الدول إلى تبني نظام اقتصادي يساعدها على الاندماج في الاقتصاد المعرفي، من خلال النظام الوطني للابتكار SNI منذ 2006، حيث تتولى الدولة مهمة إنشاء هياكل تكنولوجية وهياكل دعم وبرامج لتشجيع الابتكار. ويتكون النظام الوطني للابتكار من قطبين: علمي وتكنولوجي (جامعات ووحدات بحث)، وقطب يحتوي على مؤسسات ابتكارية. ويعتبر القطب التكنولوجي أداة لربط الهياكل المؤسسية والتنظيمية المختلفة ويولد الشراكة ما بين العلم والصناعة. وعليه، فإنه لضمان فعالية نظام الابتكار على المستوى الوطني، من الضروري الاهتمام بحركية وفعالية شكل التنسيق بين البحث والإنتاج.¹

قامت تونس بالعديد من الإصلاحات التي تهدف إلى رفع مستوى اقتصادها من خلال إنشاء الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وتبني سياسات تهدف إلى تحسين أداء قطاع التعليم العالي وتشجيع البحث والابتكار، تحسين فاعلية المدارس وتسهيل عملية اقتناء وسائل التكنولوجيا والإعلام الحديثة.

كما قامت الحكومة التونسية بإنشاء مؤسسات دعم منها: المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية INNORPI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مهمتها القيام بكل أعمال تسوية جودة المنتجات وحماية الملكية الصناعية. بالإضافة إلى وكالة ترقية الصناعة والابتكار APII، الوكالة الوطنية لترقية البحث العلمي ANPR وهي مؤسسة ذات طابع علمي وتكنولوجي أنشئت سنة 2008 تتمثل مهامها في المساهمة في وضع البرامج الوطنية للبحث، وكذا دعم إنشاء ومتابعة مكاتب ترمين ونقل التكنولوجيا. المراكز التقنية القطاعية وهي مؤسسات عمومية تابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيا تقوم بتوفير المرافقة التقنية للمؤسسات العاملة في قطاعات الصناعة المعنية، تقديم الخبرات التقنية لفائدة الإدارات، تنظم دورات تكوينية للإطارات.

في تونس، ويهدف تشجيع خلق المؤسسات، فإن وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمضت اتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في 19 أكتوبر 1999 تنص على خلق مشتلات الأعمال بالتعاون بين الجامعة والصناعة. وقامت وكالة ترقية الصناعة والابتكار (APII) ومؤسسات التعليم العالي المعنية (خاصة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية (ISET) بتنفيذ هذا البرنامج الوطني لخلق وترقية المشتلات بهدف تقوية عملية دعم للمقاولين الجدد وتطوير العلاقات ما بين المحيط الجامعي والصناعي. المؤسسات الجامعات التي

¹ Wafa Mallek. La politique industrielle territoriale et l'action publique locale- cas du technopôle de TIC de Tunis. Les cahiers du mecas.université Abubakr Belkaid- Tlemcen. Vol 10. N° 1. Décembre 2014. P92.

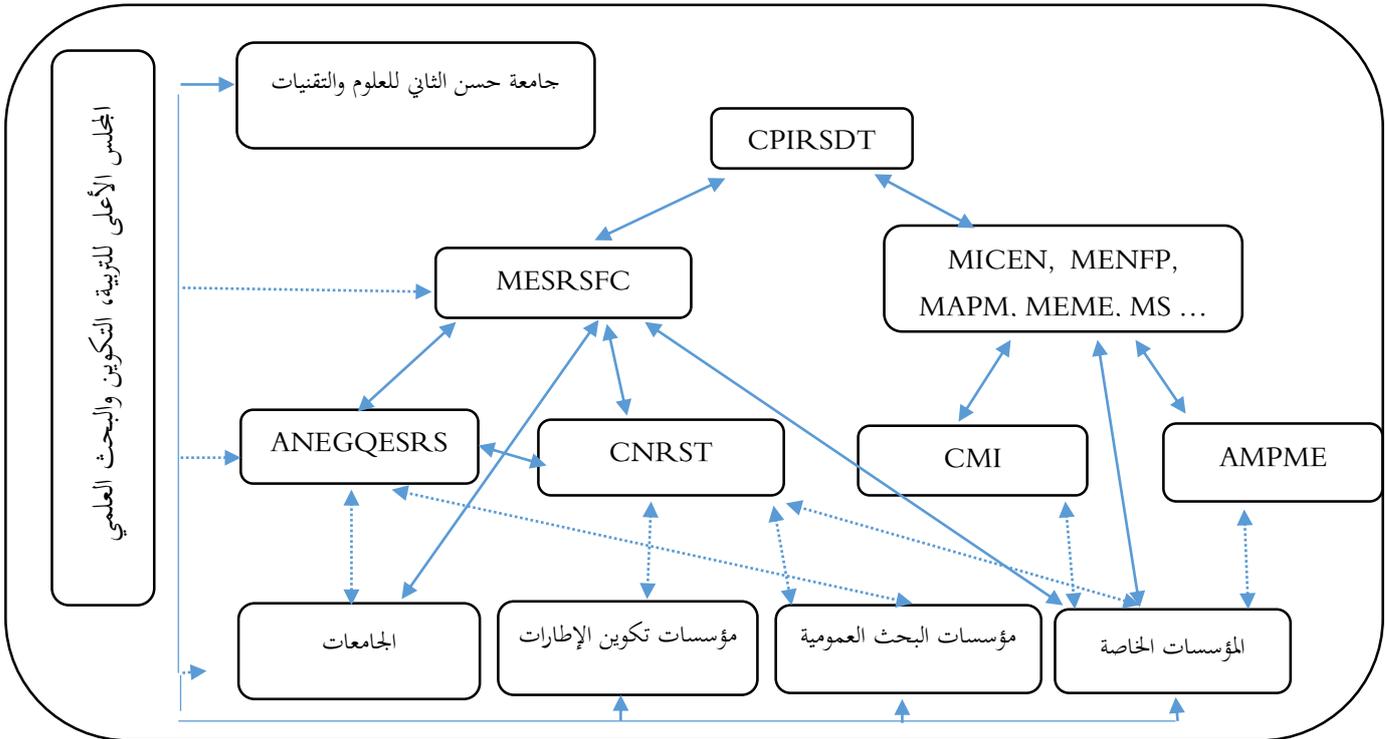
الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

تندمج في الاتفاقية تضع تحت تصرف وكالة ترقية الصناعة والابتكار أماكن مناسبة، مخابر وخبرات علمية وتكنولوجية، بينما تسند عمليات تسيير وتشغيل ومتابعة الخدمات اللوجيستية للوكالة.¹

3. النظام الوطني للابتكار في المغرب.

قامت السلطات المغربية منذ بداية سنوات 2000 بإنشاء النظام الوطني للابتكار بالتعاون مع هيئات مختلفة ووضع سياسات تركز على دعم الابتكار بالتعاون مع الجامعات، الصناعة، والبحث من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة، تميم نتائج البحث وتشجيع نقل الأنشطة الابتكارية بين المؤسسات المختلفة للدولة. يوجد صناديق عديدة للتمويل ذات التخصصات القطاعية مثل الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، غير أن المركز الوطني للبحث العلمي والتقني هو المسؤول عن تسيير برامج البحث وعن تسهيل الترابط بين مجموع برامج تمويل البحث. كما أنشئت بالمغرب الهيئة ما بين الوزارات الدائمة للبحث العلمي، الابتكار والتطوير التكنولوجي. ويوضح الشكل التالي أهم العلاقات التي تربط ما بين مختلف الهيئات المشكلة للنظام الوطني للابتكار بالمملكة المغربية.

الشكل رقم 9: النظام الوطني للبحث والابتكار بالمغرب.



Source : Jacques Gaillard et Hamid Bouabid. Le système national de recherche et d'innovation (SNRI) marocain et son internationalisation.

http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers17-04/010069761.pdf.

Vu le : 22/II/2018.

¹ Selma Mhamed Hichri et al. Rôle des pépinières, caractéristiques du projet entrepreneurial et croissance des start-ups TIC : le cas d'un pays en développement. Revue de l'entrepreneuriat. 2017/2. Vol 16. P67.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

أطلق المغرب استراتيجية 'المغرب الابتكاري' في سنة 2014 من قبل وزارة الصناعة، التجارة والتكنولوجيات الجديدة مع وزارة التعليم العالي، تهدف إلى تقوية التعاون بين مؤسسات البحث والمؤسسات الإنتاجية وترقية ميكانيزم تمويل لدعم عملية الابتكار عن طريق رفع الإنتاج السنوي لبراءات الاختراع وإنشاء المؤسسات الناشئة الابتكارية. وتستهدف المبادرة قطاعات التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، علوم المادة، العلوم الدقيقة والتكنولوجيات الدقيقة. وقدرت الأهداف بـ 1000 براءة اختراع و200 مؤسسة ناشئة في السنة.

وأنشئت أجهزة لدعم تمويل الابتكار، منها:¹

- 'انطلاق': موجه للمؤسسات الناشئة الابتكارية التي لديها أقل من سنتين من النشاط، الحاملة لمشروع ابتكاري أو مشروع لثمين البحث والتطوير، تمويل 90% من مصاريف المشروع، في حدود 1 مليون درهم (باحساب كل الرسوم).
- 'تطوير': موجه للمؤسسات التي أنشئت منذ سنتين، مخصصة لمشاريع البحث والتطوير التي تحملها مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى مجمع في طور النمو، أو إلى اتحاد من المؤسسات أو الأجهزة البحث وتمول 50% من مصاريف المشروع، في حدود 4 مليون درهم (باحساب كل الرسوم).
- أداة 'PTR': موجهة إلى مشاريع دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي التي تحملها مؤسسات أو مجمع لمؤسسات وتغطي المصاريف المتعلقة بالخدمات الأساسية وتمول إلى غاية 75% في حدود 100 ألف درهم (باحساب كل الرسوم).
- برنامج 'RDTA': يعتبر دعم لأنشطة البحث والتطوير في قطاع التكنولوجيات المتقدمة، يستهدف المؤسسات المشتركة مع مخبر بحث عمومي، تمويل 50% من التكلفة الاجمالية للمشروع في حدود 2 مليون درهم (باحساب كل الرسوم).
- صندوق الابتكار Invest FII: صناديق لاهتلاك أنشئت في جويلية 2016 موجهة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الابتكارية، يهدف إلى تمويل حوالي 100 مؤسسة و300 حامل مشروع.
- صندوق الابتكار لتكنولوجيات الإعلام والاتصال: تمويل المشاريع الابتكارية العاملة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالاشتراك مع أجهزة أخرى. تمنح قروض بنسبة 50% من تكلفة المشروع في حدود 2 مليون درهم. ويجب تسديد الدين في فترة ما بين 6 سنوات بسعر فائدة قدره 2% في السنة.

¹ Younes Ettahri et Abderrahim Laachach. Financement de l'innovation au Maroc : enjeu pour les entreprises et défi pour les politiques publiques. International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process. Vol 8. Issue 2. Juillet 2018. P105.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- برنامج 'إمتياز' أداة لمرافقة المؤسسات الواعدة والتي يتم اختيارها عن طريق إعلان ويسمح بمنح منحة للاستثمار تمثل 20% من الاستثمار الكلي في حدود 5 مليون درهم.¹
- 'مساندة' برنامج مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنتها وتحسين تنافسيتها من خلال تقديم المساعدة الوظيفية.
- برنامج 'إنماء' أطلق في سنة 2011، يهدف إلى دفع تنافسية 800 مؤسسة صناعية ورفع انتاجيتها بـ 30% خلال 5 سنوات.

حسب المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2018، الذي يصدر عن مجموعة من المنظمات منها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة كورنيل والمعهد الأوربي لإدارة الأعمال، وهو مؤشر يقيس أداء 143 دولة في مجال الابتكار بالارتكاز على 83 معيار منها 56 معطيات قابلة للقياس. تحصلت الجزائر على مجموع النقاط 100/23.87 واحتلت المرتبة 110 من بين 126 بلدا واقتصادا، بينما تحصلت تونس على 32.86 نقطة والمغرب 100/31.09 نقطة. واحتلت تونس المرتبة 66 والمغرب المرتبة 76. واحتلت المرتبة الأولى سويسرا بمؤشر 68.40، سنغفورة احتلت المرتبة الخامسة بمؤشر 59.8. الولايات المتحدة الأمريكية بمؤشر 59.80 احتلت المرتبة السادسة. بينما كان المؤشر الخاص بالصين 53.10، وماليزيا 43. يقدم المؤشر مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري يتركز على ثمانون (80) مؤشرا منها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطوير الاعمال. ويبين الجدول التالي تطور المؤشرات الابتكار للجزائر، تونس والمغرب بين السنة 2015 وسنة 2018. ونلاحظ تحسن نسبي للمؤشر في الدول الثلاث.

الجدول رقم 4: ترتيب الدول (الجزائر، المغرب وتونس) حسب المؤشر العالمي للابتكار (المقارنة بين مؤشري 2015 و 2018).

تونس	المغرب	الجزائر	
66	76	110	المؤشر العالمي ترتيب الابتكار 2018 (من بين 126 دولة)
76	78	126	المؤشر العالمي ترتيب الابتكار 2015 (من بين 141 دولة)
43	79	91	خلق المعرفة 2018
62	86	113	خلق المعرفة 2015
84	71	124	نشر المعرفة 2018
116	57	128	نشر المعرفة 2015
102	65	110	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، % من PIB (2018)
74	58	118	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، % من PIB (2015)

المصدر: بيانات التقرير العالمي للابتكار للسنوات: 2016، 2017 و 2018.

¹ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Industrialisation et compétitivité globale du Maroc. Institut Royal es Etudes Stratégiques (IRES). Rapport . Septembre 2014. P26.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

وتعتبر الحظائر التكنولوجية بمثابة محيط محفز لتحويل العلوم الصادرة عن الجامعات إلى ابتكارات قابلة للتسويق، خاصة وأن الشركات عالية التكنولوجيا تركز على الابتكار والتقدم التكنولوجي، ولهذا فتفاعلها مع معاهد التكنولوجيا يجعلها تحسن قدراتها الابتكارية. وهدفها مرافقة المقاولين في ترقية ابتكاراتهم التقنية ومساعدتهم في تسويقها. وقد بين كروغمان سنة 1991 أن فكرة الحظائر التكنولوجية التي تركز على القرب الجغرافي للمؤسسات يؤدي إلى تقليص التكلفة الحدية، وتزيد المنفعة في حالة وجود روابط فكرية واجتماعية، كما بين انه لنجاح هذه الحظائر يجب توفر شروط منها: ان يكون عدد المؤسسات كبيرا نسبيا، أن يتم تطوير ثقافة واحدة فيما يخص تسييرها وكذا يجب أن تمر مدة زمنية معينة لتحقيق التفاعلات بين المؤسسات المكونة للحظيرة التكنولوجية.¹

المبحث الثالث: الأقطاب التكنولوجية.

إن نجاح سياسة العناقيد الصناعية في تنمية المنشآت سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة أوحى الناشئة منها، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للابتكارات ولتكنولوجيات الإعلام والاتصال في العملية الإنتاجية، أدت إلى ظهور المجمعات الإنتاجية التي تركز على استخدام التكنولوجيا العالية وتحتوي على جميع عوامل جذب الأقاليم وهي التي تمثل ما يسمى بالأقطاب التكنولوجية.

المطلب الأول: ظهورها ومفهومها.

لقد ظهرت الأقطاب التكنولوجية كشكل من أشكال الأقاليم التي تقوم على الاحتكاك بين المنشآت الصناعية والهياكل المؤسسية والجامعات، فكيف ظهرت؟ وما هي مميزاتهما؟.

الفرع الأول: ظهورها.

إن الأهمية المتزايدة للابتكارات والسعي نحو جذب المنشآت عالية التكنولوجيا ودورها في تنمية الأقاليم، بالإضافة إلى المخرجات الإيجابية التي تعود على هذه المنشآت عندما تحتك بالمنشآت الابتكارية وما ينجر عنه من نقل للمعلومة والمعرفة. وفي هذا الإطار، ظهرت المشاريع الجديدة التي تربط بين المنشآت والجامعات ومراكز البحث، من أجل وضع استراتيجية التنمية المحلية واقتصاد مبني على المعرفة. فظهرت الأقطاب التكنولوجية، وهي تركزات جغرافية تقوم على استخدام التكنولوجيا العالية. حيث أثبتت العديد من الدراسات أهمية وفورات التجمع في اختيار موقع المنشآت، خاصة بالنسبة للصناعات الابتكارية.

¹ Sana Harbi, Mariam Amamou et Alistair R. Anderson. Establishing high- tech Industry : The tunisian ICT experience. Technovation. N°9. 2009. P 469.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

حظيت الأقطاب التكنولوجية بدراسات عديدة في بلدان عديدة، منذ النجاح العالمي الباهر الذي حققه قطب وادي السيلكون في كاليفورنيا، ثم الطريق I28 في بوسطن. وأنشئت العديد من الأقطاب التكنولوجية في أوروبا وخصوصا بفرنسا منذ ستينيات القرن 20، حيث في نهاية العقد تنبه Pierre Lafitte إلى خلق ديناميكية ابتكارية جديدة تساعد على تنمية الأقاليم. حيث كان يرى أن: "الصناعات الثقيلة التي طالما كانت مرتبطة في القرن 19 بالضباب والدخان الذي كان يميز المدن الصناعية الكبرى مثل Pittsburg، Birmingham، La Lauraine، La Ruhr قد ولى عصرها، فلم يعد التقدم والمستقبل يرتبطان فقط بالمواد الثقيلة كالصخر والمعادن ... ولكنهما أصبحا يقومان على عوامل أخرى مثل المادة الرمادية، جودة التكوين وجودة المحيط". وأسس Pierre Lafitte قطب صوفيا أنتيبوليس بمدينة 'نيس' الفرنسية سنة 1969، وقد كان يبحث عن خلق نموذج من العلاقات المهنية يؤدي إلى تغيير منطق المنافسة والانغلاق ليحل محله منطق التعاون والمشاركة وتلقيح المعارف. وكان يلهم بخلق مدينة الحكمة والمعرفة".¹

ثم أن التقسيم الدولي للعمل الذي ظهر منذ سبعينيات القرن 20 أدى إلى تخصص الدول المتقدمة في القطاع الثالث والذي يتميز بالقيمة المضافة العالية وتغيرت أنماط التصنيع في العالم وذلك بسبب بداية الثورة الصناعية الثالثة القائمة على تطور الإلكترونيات والتقسيم الجديد للعمل والمنافسة الدولية وإعادة تموقع الأنشطة الصناعية التقليدية بعدما كانت محتكرة من قبل الدول الصناعية.

كما أن الاهتمام بإعادة هيكلة النسيج الصناعي بعدما تنبته السلطات المسؤولة عن تطوير الأقاليم بآثار العولمة، التي أدت إلى تسهيلات الاتصال فأصبحت المنشآت تبحث عن الأماكن التي تتميز بوفرة الخبرات العلمية والتقنية، سهولة انتقال المعارف، واستخدام التكنولوجيا والمهارات. كما أن تجمع المنشآت التي تعمل في مجال البحث والتكنولوجيا الحديثة كان بمثابة أداة لإعطاء حركية للمناطق التي تعاني من الأزمة. وهكذا فإن مفهوم القطب التكنولوجي فرض نفسه.

أصبحت الأقطاب التكنولوجية التي تقوم على تجمع المنشآت التي تعنى البحث والتكنولوجيات الحديثة تمثل طريقة جيدة لتحسين صورة الأقاليم التي تواجه أزمات وإعطاءها ديناميكية، ويقوم إنشاء هذه الأقطاب على تخطيط الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن دراسة التجارب الرائدة التي نجحت في خلق

¹ Sidi Mohamed RIGAR et Abdelhamid Bencharif. Innovations industrielles et développement territorial durable au Maghreb: une illustration à travers une étude comparative du technopôle du secteur agroalimentaire. Livre collectif. Codesria. 2016. P115.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

قوة اقتصادية في البلدان الغربية مثل تجربة وادي السيلكون في الو.م.أ وصوفيا أنتيبوليس في فرنسا، تجعلنا نفكر أن بيئة طبيعية خلابة مرفقة بمحيط ثقافي يتكون من جامعات مرموقة، يكون بيئة ملائمة للابتكار التكنولوجي.

الفرع الثاني: تعريف الأقطاب التكنولوجية.

هي عبارة عن تكتلات علمية وتكنولوجية أكثر اتساعا من الحظائر العلمية، يعرفها LACAVE على أنها "نظام حضري يقوم من جهة على تعاون الأعوان المحليين وممثلي الأعوان الوطنيين، ومن جهة أخرى على استراتيجية تكتل تجمع بين منافسة الأقاليم ومنافسة المؤسسات".¹

حسب (B. Ruffieux) (1991)، "الأقطاب التكنولوجية هي تركزات جغرافية محلية لمؤسسات مبتكرة، تتوطن بالقرب من مراكز البحث والتكوين العلمي، تهدف إلى تكوين نظام جزئي ابتكاري".²

في التشريع الجزائري، وحسب القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فإن: "القطب التكنولوجي يعني الموقع الذي يضم المؤسسات المبتكرة وهيكل التعليم والبحث في مجالات تكنولوجية مختلفة".

وفي القانون التونسي، القانون عدد 50 المؤرخ في 3 ماي 2001، المتعلق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية والذي تم إتمامه وتنقيحه بالقانون رقم 37 لسنة 2006، يعرف القطب التكنولوجي على أنه "الفضاء أو مجموعة الفضاءات المندمجة المعدة لاحتضان أنشطة في مجال التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة، ومجالات إنتاج التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، في اختصاص معين أو مجموعة اختصاصات، قصد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير مقوماته التكنولوجية وذلك يحفز التجديد التكنولوجي ودعم التكامل والاندماج بين هذه الأنشطة، في إطار الأولويات الوطنية".

حسب (Castells and Hall) (1994)، فإن الأقطاب التكنولوجية هي مدن أو مناطق حضرية تهيمن عليها التكنولوجيا العالية تركز على البحث والتطوير والصناعة. يمكن أن تكون ناتجة عن تخطيط حكومي أو ناتجة عن تجمع تلقائي للصناعات، ممولة من القطاع الخاص أو العام أو بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (PPP).

¹ Hayet KENDEL. Op cit.

² Gardelle, Linda, Josselin Droff, et Aziz Nafa. Op cit. P46.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

تتخذ أشكالاً عديدة وتسميات متعددة مثل المدن العلمية. تتواجد الأقطاب التكنولوجية في كل أنحاء العالم خاصة في شمال أمريكا وأوروبا وشرق آسيا، وتتميز التجارب الأكثر نجاحاً منها بالتآزر بين الصناعة، الجامعة والحكومة.¹

بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في دراسة حول الأقطاب التنافسية والابتكار والمقاولاتية، أن الأقطاب تدعم النمو الاقتصادي عن طريق توفير البيئة الملائمة للابتكار والمقاولاتية في أنشطة معينة تعمل على زيادة الإنتاجية بفضل تحسين فاعلية وجودة السلع والخدمات وخلق التمايز بينها. كما أن العديد من المزايا تظهر تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة بفعل انتشار المعارف الذي يحدث عندما يغير العمال المنشأة التي يعملون فيها، أو عندما يستغل أصحاب العمل الأفكار القادمة من الشركات الكبرى أو معاهد البحث. وتنخفض تكاليف البحث عن العمل أو التكوين بسبب وجود حقل واسع من اليد العاملة المتخصصة. كما أنه من خلال التمتع في القطب التكنولوجي، فإن المنشآت تحقق اقتصاديات الحجم عندما تباع سلعا وسيطة متخصصة في سوق محلي واسع. غير أن تدخلات السلطات العمومية يمكنها القيام بدور مهم في خلق وتطوير الأقطاب الكفؤة، مثلاً، عن طريق دعم أنشطة البحث التي لم تصبح بعد تنافسية والتي تقوم على التعاون، تطوير الهياكل الرئيسية والمتخصصة، العمل كوسيط لخلق شبكات بين المؤسسات، تمويل أنشطة التعليم والتكوين في الميادين العامة، تسهيل التنسيق بين المتعاملين الرئيسيين وتعبئتهم في خدمة تطوير القطب".²

ومنه، نستنتج أن القطب التكنولوجي هو تجمع في مكان جغرافي للأنشطة التي تقوم على الابتكار التكنولوجي يتكون من عناصر التعليم العالي، البحث ومؤسسات عالية التكنولوجيا. كما يعبر المفهوم عن مدينة يمكنها أن تشمل حظائر عديدة. والأقطاب التكنولوجية هي نتيجة لعملية التخطيط ناتجة عن مبادرات السلطات العمومية أو مزدوجة (عمومية وخاصة)، تهدف إلى خلق محيط جاذب للأنشطة الابتكارية ونقل المعارف بينها.

ويمكن القول أن الأقطاب التكنولوجية هي أدوات التنمية الاقتصادية التي تركز على الطاقات الجامعية والبحث، وتؤدي إلى خلق صناعات جديدة، عن طريق المؤسسات عالية التكنولوجيا والتي هي بحاجة إلى روابط مع الجامعات ومراكز البحث. فهي تتميز بالانتقال من العلوم النظرية إلى العلوم التطبيقية. ومن أجل خلق المناخ المناسب لنجاح الأعمال، فإن الأقطاب التكنولوجية تركز على مبدأ العلاقات المتبادلة بين عناصر أخرى مثل الجهاز المصرفي لتوفير الأدوات المالية التي تعتبر محرك لبيئة الأعمال وتوفير الخدمات الأخرى الضرورية لقيام الأعمال كالهياكل المؤسسية

¹ Deog- Seong Oh & Fred Phillips. Technopolis Best Practices for Science and Technology Cities. Edition Springer. London. 2014. P 44.

² Omar OUHEJJOU et Fatima Zohra SOSSI ALLAOUI. Op cit. P7.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الفعالة وهياكل النقل. بالإضافة إلى توفير الإطار المعيشي ذو الجودة العالية الذي يعمل على جذب العمالة المؤهلة. بما أن تجمع مجموعة من الأعوان في حيز جغرافي معين من شأنه تعزيز الروابط بينها.

تهدف الأقطاب التكنولوجية إلى نقل المعلومة والتكنولوجيا بين المنشآت العاملة في نفس الصناعة وبين مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، تحفيز القطاع الصناعي لا سيما في مجال التكنولوجيا المتطورة، جذب الاستثمارات الأجنبية، خلق مناصب الشغل الماهرة وتعزيز الصادرات عالية القيمة المضافة.

إن 'وادي السيليكون' لم ينشأ في يوم واحد، في منطقة ريف سان فرانسيسكو بل استوجب ذلك أكثر من 100 سنة من البحث ونقل التكنولوجيا بين الجامعات الأمريكية والمنشآت المتخصصة في ميدان الاتصالات. وذلك بفضل ما يسمى 'التحفيز المتبادل' *fertilisation croisée* الذي ظهر تلقائياً بين الجامعات والمنشآت، وقد ساهم كثيراً في إنشاءها بعض الطلبة المميزين الذين تمكنوا من انتاج الابتكارات الضرورية لتشغيل وبيع أولى الحواسيب الشخصية.

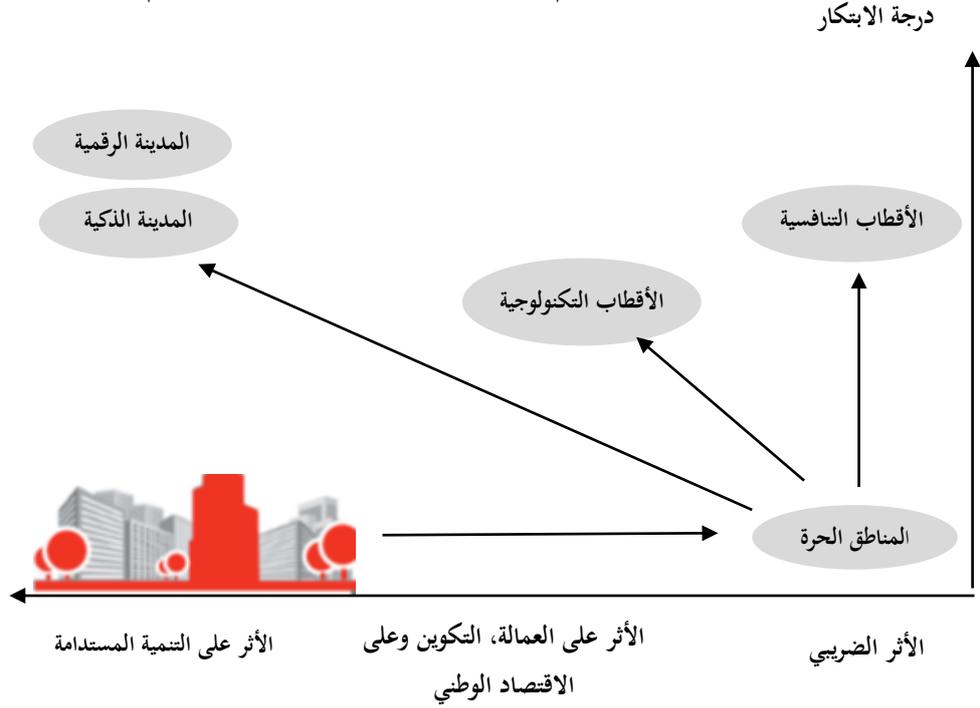
الأقطاب المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال منتشرة كثيراً في الدول الناشئة نذكر منها (بنغلور في خدمات الإعلام الآلي والبرمجة)، Sao Paulo (البرازيل) في هندسة البرمجيات، Inchon في كوريا الجنوبية متخصصة في أجهزة الإعلام الآلي ومركباته. وقد تسارعت هذه الظاهرة في بداية القرن 21، وهذا ينم عن رغبة الدول المحيطة في الاستقلالية التكنولوجية والاستغناء عن التبعية للدول الصناعية الكبرى في مجال الابتكارات، بيد أنها تتمتع بالقدرات العمالية المؤهلة، مما يضمن لها الاندماج السليم في التقسيم الدولي للعمل.

تختلف الأقطاب التكنولوجية كثيراً بين الدول التي تنشؤها، وعموماً فإنها تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، التكنولوجيا العالية والابتكار تعتبر ضرورية لخلق والحفاظ على تنافسية المنشآت، المناطق والدول. كما تهدف إلى تقليص التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم، (مثلما حدث عند إنشاء قطب Tsukuba في اليابان و Daedeok في كوريا الجنوبية)، وكذا تعزيز نقل التكنولوجيا بين مؤسسات التعليم العالي والمنشآت والحكومات لتحسين التنافسية. غير أن العديد من الأقطاب التكنولوجية تفشل في خلق التفاعل والتآزر بين الأعوان الثلاث.¹

¹ Deog- Seong Oh & Fred Phillips. Op cit. P 45.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الشكل رقم 10: الأقطاب التكنولوجية ومفاهيم أخرى مشابهة.



Source : Jean-Michel HUET et al. Les technopoles, moteurs de développement. L'expansion management review. 2012/4. N°147. P116.

يبين الشكل تصنيف المفاهيم المشابهة للأقطاب التكنولوجية بالاعتماد على درجة الابتكار والأثر الاجتماعي والاقتصادي الناتج عنها. كالأثر الضريبي، وكذا الأثر على التنمية المستدامة. ونستنتج أن المناطق الحرة والأقطاب التنافسية لها أثر ضريبي على الاقتصاد الوطني ولكن المناطق الحرة لا تعتمد على الابتكار بشكل كبير بينما الأقطاب التنافسية تقوم على الابتكار كأساس لقيام التنافسية. الأقطاب التكنولوجية تعتمد بشكل متوسط على الابتكار ولها أثر على العمالة والتكوين والاقتصاد الوطني. أما المدن الذكية والمدن الرقمية فهي تقوم على الابتكار العالي، وهي تشير إلى مدن تتمتع بقدرة كبيرة على جذب والاحتفاظ بالمؤسسات التي تشغل الموارد البشرية عالية الكفاءة وللتكنولوجيا الرقمية وتهتم بالتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مراحل إنشائها وإيجابياتها.

إنشاء الأقطاب التكنولوجية يتطلب توفير بعض الشروط الأساسية التي تجتمع في مراحل متتالية ومن هنا تظهر تأثيراتها الإيجابية على المنشآت وعلى تنمية الأقاليم.

الفرع الأول: مراحل إنشاء القطب التكنولوجي:

- المرحلة الأولى: بداية وتحديد المشروع.

الخطوة الأولى هي جمع المعلومات الخاصة بالمشروع وتحليلها، وتحديد الأهداف المرجوة من إنشائه. أهداف المشروع يجب أن تكون واقعية، واضحة ومدونة.¹

- المرحلة الثانية: التخطيط.

الشروع في إنجاز المشروع وعقد الاجتماعات مع جميع الأطراف المعنية ووضع هيكل المشروع والبرنامج الخاص بالإنجاز وتحديد المهام الخاصة بكل طرف ووضع تقدير لتطور العمل وتكاليفه.²

- المرحلة الثالثة: تنفيذ المشروع.

التنظيم الفعلي للمشروع مع التركيز على مرونة العمل لأنه يمكن تغيير بعض المهام البسيطة على مسار إنجاز المشروع. وخلق هيكل الاتصال بين مختلف الأطراف، التنسيق بينها ومراقبة تطور المشروع.

- المرحلة الرابعة: إتمام المشروع.

يكتمل المشروع عندما تتحقق جميع الأهداف الكمية والنوعية التي وضعت في المخطط الأولي.

الفرع الثاني: مزايا الأقطاب التكنولوجية.

هناك إيجابيات كثيرة لخلق وتطوير ثقافة الأقطاب التكنولوجية، نذكر منها:

- الزيادة في الإنتاجية بفضل الوصول إلى المدخلات ذات الجودة العالية بأسعار منخفضة وإلى عوامل

الإنتاج المناسبة. ويعود انخفاض سعر المدخلات إلى انخفاض تكلفة المعاملات داخل القطب التكنولوجي

ومعاملات الشراء الجماعية. كما أن ميكانيزمات السوق تصبح أكثر سهولة بفضل تشابه الأهداف وتوفر

¹ Economic Development and Employment Division. Cluster Management. <https://www.clusterportal-bw.de/downloads/publikation/download/dokument/cluster-management-a-practical-guide-part-b-tolls/>. Vu le 07/04/2018.

² IBID.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الثقة والتكامل بين المنشآت وهذا كله يؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم. وتصبح عوامل الإنتاج أكثر فعالية (العمل، اللوازم...) وسهلة الحصول بفضل الحجم الكبير للمنشآت التي تفتنيها.

- درجة الابتكار الخاصة بالمنشآت تتحسن بفضل الروابط بين العملاء والموردين وهو ما يعزز تطوير الابتكارات بفضل السوق. كذلك، وجود مراكز البحث والجامعات في القطب التكنولوجي يسمح بالوصول بسهولة أكثر إلى مصادر المعرفة التخصصي يعزز من توفر العمالة الماهرة لأنشطة القطب التكنولوجي ويساعد بذلك المنشآت على الابتكار باستمرار.¹

- خلق منشآت جديدة بفضل انتشار المعلومة الخاصة بفرص السوق ورؤية واضحة للقطب التكنولوجي وقدرات تطوره. كذلك التمويل يمكن تطويره من خلال وضع جهاز لتحكيم الأخطار الذي تواجهه المنشآت الجديدة.

- ما يميز العنقود هو وجود علاقات ترابط دون تبعية بين المؤسسات، أي ان البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون. فالشركات تتنافس بشدة ولكنها تتعاون في تنفيذ مشاريع مشتركة، وتعمل المؤسسات التابعة للدولة والحكومة ونقابات العمل على تسهيل التعاون بين المؤسسات المختلفة.²

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في دراسة حول الأقطاب التنافسية، بينت أن الأقطاب تدعم النمو الاقتصادي عن طريق توفير البيئة الملائمة للابتكار والمقاولاتية في أنشطة معينة، وتعمل على زيادة الإنتاجية بفضل تحسين فاعلية وجودة السلع والخدمات. كما بينت أن العديد من المزايا تظهر تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة، فالمعارف تنتشر عندما يغير العمال المنشأة التي يعملون فيها، أو عندما يستغل أصحاب العمل الأفكار القادمة من الشركات الكبرى أو معاهد البحث، وتكاليف البحث عن العمل أو التكوين تنخفض بسبب وجود حقل واسع من اليد العاملة المتخصصة.³

لقد لاحظ الباحثون أن الاقتصاد يزدهر في الأقاليم التي تتميز بوجود المنشآت الناجحة في تكوين استراتيجيات تعاون أو ترابط في صناعة معينة عبر نفس سلسلة القيمة، وكذا الأقاليم التي تتوفر على الخدمات المقدمة من قبل المهندسين والوكالات التقنية والمحامين والمحاسبين ومستشاري الضرائب ومراكز البحث والتطوير والجامعات ومؤسسات

¹ Touari Shem. Op cit. P9.

² إيمان بن قصير وزكية مقري. مرجع سابق.

³ OUHEJJOU et SOSSI ALLAOUI. Op cit. P6.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

التكوين. وما نلاحظه أن الكثير من التجمعات ظهرت بصفة تلقائية بمجرد أن يتقارب جغرافيا عارضوا ومقدموا الخدمات في أماكن تضم شركاء.

المطلب الثالث: شروط نجاحها.

تهدف الحكومات من وراء خلق الأقطاب التكنولوجية إلى إعطاء ديناميكية اقتصادية واجتماعية للإقليم، لذا كان من الضروري القيام بدراسة جدوى قبل الشروع في إنشائه خاصة وأن فشل القطب التكنولوجي يعني خسارة رؤوس أموال باهضة. ولنجاح الأقطاب التكنولوجية في تحقيق أهدافها، يجب ان تتوفر على خصائص منها:

- خلق علاقات بين المنشآت:

تهدف المنشآت إلى التقارب الجغرافي والتنظيمي من أجل تسهيل المعاملات وتحقيق وفورات الحجم. بالإضافة إلى نقل المعارف بين المنظمات التي تعمل في نفس المجال، كما أن الاطلاع على الابتكارات الحديثة له أثر انعكاسي على الطاقات الابتكارية للمنشآت. والسلطات تبحث عن تطوير أقاليمها وباقي المستثمرين يجدون في التجمعات الاقتصادية عامة فرصا لازدهار أعمالهم. بالإضافة إلى مزايا أخرى مثل توفر اليد العاملة المتخصصة وتوفر الثقة والتكامل بينها وكذا تعرف الموردين على طلبات عملائهم.

- نظام تمويل فعال:

يمثل التمويل عائقا رئيسيا في تطوير الهياكل الابتكارية داخل الأقطاب التكنولوجية، وغالبا ما يقوم القطاع العام بتمويل مرحلة التصميم والبناء وتستند الاستثمارات داخل القطب إلى القطاع الخاص. كما يمكن أن تضع الدولة نظام تمويل مخصص واقحام شركاء عموميين وخواص أو كلاهما في نفس الوقت. ويعتبر نموذج العقد بناء، تشغيل وإعادة الملكية (BOT) وسيلة فعالة في تمويل مثل هذه المشاريع عن طريق التعاون بين القطاعين العمومي والخاص، وهو يعني أن الحكومة تمنح قروضا للخواص شرط أن تحتفظ بحق تسيير المشروع. وهناك وكالات تمويل متخصصة يمكنها المشاركة في التمويل، وتقوم بمنح تسهيلات للمؤسسات المقترضة كوضع شروط مناسبة أو احتمال نسبة خطر أكبر من البنوك التجارية.¹

¹ Jean- Michel Huet. Des technopoles au Smart Cities. Vers un écosystème digital en Afrique. Bearing Point. 2015.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- توفير الهياكل الأساسية:

وتعني ضمان جودة العلاقات بين الأفراد عن طريق تهيئة القطب بالمطاعم وأماكن للتلاقي والفنادق والبنوك ودور السينما قاعات المعارض والمحاضرات وتوفير العقار وتمويل الهياكل والابتكارات (التحفيزات الجمركية والإعانات وتسهيل القروض). ما من شأنه تطوير نظام أعمال ملائم، والعوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة المعيشة مثل الطاقة والماء، وبناء المستشفيات توفير المساحات الخضراء وأماكن الترفيه. وتعتبر هياكل النقل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال عناصر أساسية لقيام الأقطاب التكنولوجية، وتمثل في توفير وسائل نقل متنوعة، فعالة، ومتوفرة بحجم يناسب حجم المجتمع وبأسعار معقولة تناسب الجميع. وكذا ضمان الاتصال والأنترنت للجميع ونشر التكنولوجيات الحديثة في المؤسسات العمومية والخاصة.

- توفير بيئة ابتكارية:

تعتبر الأقطاب التكنولوجية أداة فعالة لخلق بيئة ابتكارية وبعث روح الابداع لدى اليد العاملة، وذلك من خلال خلق شبكة علاقات بين عالم الأعمال والجامعات والحكومات، وعن طريق دمج المؤسسات في نفس الصناعة. وهذا التعاون يؤدي إلى زيادة الابتكارات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وتكوين ما يسمى سلسلة الابتكارات من خلال التأكيد على خلق التكامل الأمامي أو الخلفي. عن طريق التركيز في منطقة جغرافية لمجموعة من العوامل التي تعزز الابتكار (الرأس المال البشري، الموارد المالية، مناخ الأعمال الجاذب ووجود الاتصال مع الشبكات الاقتصادية العالمية).¹

- خلق علاقات مع الجامعات:

يكمن الهدف الأساسي للأقطاب الصناعية عالية التكنولوجيا إلى نقل المعلومة والتكنولوجيا بين المنشآت العاملة في نفس الصناعة وبين مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، وتؤدي إلى تحفيز القطاع الصناعي لا سيما في مجال التكنولوجيا المتطورة.

التعاون مع الجامعات يسمح بتوفير التكوين المهني المناسب للمشاريع الاقتصادية، وتوفر للمنشآت بيئة ملائمة لتطوير ابداع عمالها وإيجاد حوض واسع من المادة الرمادية. الجامعة يمكنها تتمين أعمال البحث وتكوين الطلبة وكذا تطوير مشاريع بحث لها علاقة مباشرة بالواقع وتوفير الكفاءات المناسبة لسوق العمل،

¹ الطيبي عبد الله. تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران. كلية العلوم الاقتصادية. 2016/2015. ص94.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

ويسعى الباحثون إلى تتمين أبحاثهم ورفع مستوى المنتجات العلمية. والمنشآت من جهتها يمكنها الحصول من خلال الأقطاب التكنولوجية على تبادل الأفكار.

لذا، فمن الضروري دفع البحث العلمي ضمن برامج التنمية الاقتصادية، والاهتمام بالكفاءات العالية في مجال التكنولوجيا، وخلق مناصب شغل ترقى إلى مستوياتهم، اختيار مشاريع البحث والتطوير التي لها علاقة مباشرة مع الأنشطة الاقتصادية المتواجدة في القطب التكنولوجي، ثم تقييم أثرها على تطوير وجذب المنشآت ومناصب العمل التي توفرها.

- الحوكمة الرشيدة:

وقد اعتمدت الدول على استراتيجيات مختلفة لخلق الأقطاب التكنولوجية، ويتطلب ذلك توفر رؤية واضحة للأهداف المرجوة تتماشى مع الخطط التنموية. وضع استراتيجية واضحة تقوم على الموارد المتاحة كالإمكانات المالية والخصائص الطبيعية والبشرية مما يساعدها على تحديد مجالات التخصص والتركيز على طاقات الإقليم. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية المنطقة من جانب العمران أو الريف. وعليه، فإنه من الضروري أن يتم اختيار المنشآت حسب معايير معينة.

وكذا ضمان الشفافية والاستمرارية في عملية الاشراف على سيرورة القطب التكنولوجي عن طريق توفير نموذج التسيير يكون فعالا حيث يمكنه مراقبة القطب التكنولوجي خلال تطوره وتحقيق الأهداف المسطرة، ما من شأنه أن يجعل القطب التكنولوجي مؤهلا لتحقيق التنمية الاقتصادية للإقليم، وتوفير مناخ استثمار مناسب للابتكارات. الإشراف على المشروع ومراقبته عن طريق وضع مجموعة من مؤشرات الأداء. كذلك يجب على السلطات المحلية الوساطة لتحكيم الخلافات بين الجهات الفاعلة في القطب وتسوية النزاعات بين الأطراف المشكلة له.

- ترويج القطب التكنولوجي:

من الضروري الاشهار بالقطب على المستوى الوطني والعالمي، من خلال التعريف بالخدمات المقدمة للمنشآت وبمزايا الإقليم والهياكل المتوفرة به، وكذا التحفيزات الممنوحة التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار وخلق المؤسسات الناشئة كالتحفيزات الضريبية وتسهيلات التمويل. ويهدف الترويج بالقطب إلى عقد اتفاقيات مع جامعات أو شركات أو أقطاب دولية بهدف خلق علاقات ثنائية مثمرة ويلعب دورا مهما في جذب المؤسسات المحلية والأجنبية.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

- الاهتمام بالتنمية المستدامة:

عن طريق تهمين الموارد الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية وتدخل ضمن الاستراتيجية الحضرية وهو ما يدفع القطب التكنولوجي لأن يكون مدينة مستدامة تقوم على التسيير الفعال للنفايات والطاقة لحماية البيئة عن طريق إنتاج الطاقة باللوائح الشمسية، وإنتاج الطاقة باستعمال النفايات وإعادة تدويرها، وتوفير الخدمات الصحية والتعليم والإعلام لجميع السكان وكذا توفير السلع الثقافية. وقد ظهرت المدن الذكية التي تخضع للمعايير الدولية والخصائص المعمارية والاجتماعية لكل منطقة، تحتوي على السكنات ذات الجودة العالية وجميع وسائل الراحة والمرافق الضرورية والأحياء الصديقة للبيئة من خلال طريقة تسيير النفايات، الوصول إلى الماء والطاقة، سهولة التنقل والاهتمام بالطاقات المتجددة. وهي تعبر عن فكرة تبنتها الجزائر منذ سنة 2017 تهدف إلى جعل مدينة الجزائر العاصمة مدينة ذكية عن طريق استغلال تكنولوجيات الإعلام بهدف تحسين جودة حياة المواطنين، ويتمثل هذا في تحسين الخدمات وتقليل المشاكل الحضرية.

- توفير أجهزة التنشيط والتنسيق بين الشبكات الاجتماعية والاقتصادية:

خاصة في الأقاليم كثيفة التكنولوجيا، ويطلق عليها إسم 'أماكن للعمل المشترك' espace de co-working التي تعتبر دافع للمشاريع التكنولوجية أو مخبر للصناعة الرقمية. وغالبا ما تتكون هذه الأماكن بصفة تلقائية وإلا فإنها تدخل ضمن مشروع القطب التكنولوجي. وهي ليست مسكنا وليست مكتبا بل منطقة هجينة أين يستفيد الأفراد من محيط ملائم للتواصل. وتمثل عملية تسيير القطب في القيام بمهام متعددة منها: تنشيط وتسهيل العلاقات والتعاون بين أعضاء القطب وتفعيل الثقة بينهم ويقدم خدمات مثل تطوير الكفاءات لتنشيط القطب. تنظيم الاجتماعات والندوات. وتوفير هياكل تتمثل في المطارات ومحطات السكك الحديدية المكتبات أو حتى الفنادق خاصة عند إضافة الأنترنت اللاسلكي وتكون هذه الفضاءات مهيئة بشكل مريح.¹

ونستنتج أن الأقطاب التكنولوجية يمكنها أن تلعب دور محركات للنمو للدول إذا كانت القرارات الخاصة بإنشائها وتطويرها تتماشى مع النموذج القائم في الدولة، ومن الضروري أن تكون المزايا الممنوحة تختلف عن المزايا

¹ Suire Raphaël, Vicente Jérôme, « Récents enseignements de la théorie des réseaux en faveur de la politique et du management des clusters », *Revue d'économie industrielle*, 2015/4 (n° 152), p. 91-119. URL : <https://www.cairn.info/revue-d-economie-industrielle-2015-4-page-91.htm>.

Vu le 07/04/2018.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الممنوحة في الدول المجاورة. وتعتبر الأقطاب التكنولوجية أداة قوية لتحقيق قفزات تكنولوجية وتتمين التطور الذي تشهده الدول الناشئة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة أو الطاقات المتجددة.

وقد أفرزت سياسة الأقطاب العلمية عموماً الكثير من النتائج الإيجابية، ونذكر بعض الأمثلة، فمثلاً الصين ارتكزت على سياسة الاستهداف، حيث رأت الحكومة الصينية أن تستهدف مناطق جغرافية معينة والرأسمال الأجنبي وقطاعات سلعية تكون محور السياسات والاستراتيجيات.¹ وأنشأت المناطق الخاصة منذ 1980، ثم وضعت تشريعات تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر وحاولت دعم القطاعات عالية التكنولوجيا. ومن جهتها، تعتمد سنغفورة بشكل كبير على الصادرات خاصة في مجال السلع الإلكترونية وقد تبنت مشروع صناعات القرن الواحد والعشرين بغرض تطوير اقتصاد مبني على المعرفة نتج عنها خلق العديد من الأقطاب التكنولوجية والعلمية.

ويشهد العالم فشل عدد كبير من التجارب في مجال الأقطاب التكنولوجية، حيث أن 50% منها أغلقت في الو.م.أ، وكمثال على الانتقادات التي حاولت تفسير هذا الفشل، هي أن الأقطاب التكنولوجية التي فشلت في المملكة المتحدة تطورت عن طريق جذب الشركات الكبرى وليس خلق منشآت جديدة. وعموماً أغلب الأقطاب التكنولوجية الناجحة تطورت بالقرب من المدن الكبرى التي توفر الهياكل المؤسسية ذات الجودة العالية وتتميز بقوة الروابط بينها وبين جامعات مرموقة. في أستراليا، أنفقت الحكومة مبلغ 100 مليون دولار أسترالي على الأقطاب التكنولوجية وفي الأخير لم تنجح إلا واحدة منها، ويبدو أن السبب في ذلك هو رفض الجامعات نقل حقوق الملكية الفكرية إلى المستثمرين المهتمين بها. لهذا، فمن الضروري القيام بدراسات جدوى معمقة قبل الشروع في إنجاز القطب التكنولوجي بما أنه يتطلب مبالغ مالية ضخمة.²

العديد من المناطق في العالمين الصناعي وغير الصناعي تأمل في أن تصبح صورة عن وادي السيليكون، والعديد منها تبنت المشروع بشكل متسرع. وقد قامت دراسة من أحد المستشارين بتقديم التركيبة السحرية لنجاح هذه الأقطاب والمتمثلة في: كمية قليلة من الرأسمال الاستثماري، جامعة (أو مؤسسة تكنولوجية)، تحفيزات ضريبية أو مؤسساتية لجذب المنشآت عالية التكنولوجيا، والقليل من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى كتيب

¹ إيمان بن قصير وزكية مقري. مرجع سابق.

² OCDE. La stratégie de l'OCDE pour l'emploi, stimuler l'esprit d'entreprise. 1998. P114.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

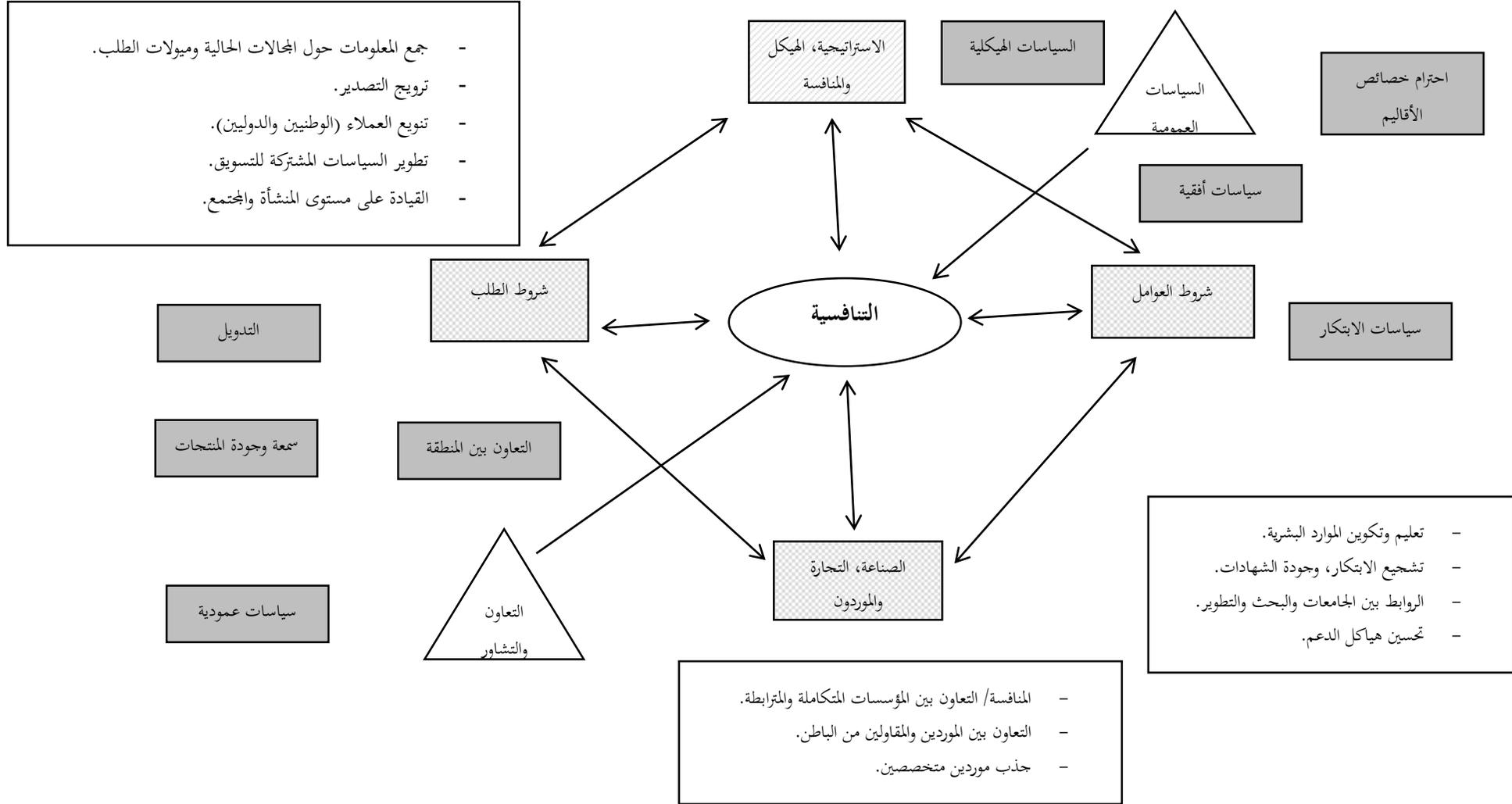
لامع وصور جميلة واسم جذاب. كل هذا من شأنه أن يخلق الشروط المناسبة للتفوق على المناطق أو الدول المجاورة، وأن يصبح مركزا للصناعات الرائدة.¹

ويبين الشكل التالي نموذج للعلاقات التي تربط مختلف العناصر المكونة للقطب التكنولوجي بالتركيز على عوامل تكوينه. ورغم أن الكاتين قد استلهما النموذج من تجربة البرتغال إلا انه يمكن اسقاطها على الدول المتقدمة أو النامية. كما نلاحظ أن الكاتين ذكرا الشروط التي وضعها بورتر لتكوين العناقيد وهي: شروط الطلب، العوامل، استراتيجية وهيكل المنافسة، الصناعات المكملة والداعمة. وأضاف الكاتين دور السياسات العمومية والسياسات الهيكلية سمعة وجودة المنتجات وأهمية بعض السياسات مثل: تعليم وتكوين الموارد البشرية، تشجيع الابتكار، وجودة الشهادات، الروابط بين الجامعات والبحث والتطوير، تحسين هياكل الدعم. طبيعة العلاقات التي تربط بين المنشآت المكونة للمجمع الصناعي المنافسة/ التعاون بين المؤسسات المتكاملة والمترابطة، التعاون بين الموردين والمقاولين من الباطن، جذب موردين متخصصين.

¹ Maximilian Benner. Cluster policy as a development strategy: Case studies from the Middle East and North Africa. University of Lûnburg. Working paper series in Economics. N°255. P17. https://www.leuphana.de/fileadmin/user_upload/Forschungseinrichtungen/ifvwl/WorkingPapers/wp_255_Upl_oad.pdf. Vu le 17/09/2017.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الشكل رقم 11: عوامل نجاح المجمعات الإقليمية التكنولوجية.



Source : Regina Salvador et Joana Chorincas. Les clusters régionaux au Portugal. Géographie, économie et société. N°8. 2006. P465.

المطلب الرابع: بعض التجارب العالمية.

إن التجارب العالمية في مجال إنشاء الأقطاب التكنولوجية متعددة وتختلف كثيرا من دولة إلى أخرى من حيث الظروف الاقتصادية للدول التي أنشأتها وكذا أهمية المنشآت التي تجذبها. وسنذكر في هذه الدراسة ثلاثة أمثلة من التجارب الناجحة التي لاقت صدى عالمي، وتجربة وادي السيليكون وكذا المجمعات الإيطالية تعتبر أقطاب أنشئت بطريقة تلقائية لظروف تاريخية بينما القطب التكنولوجي بماليزيا نتج عن سياسات حكومية تهدف إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال الصناعات عالية التكنولوجيا.

الفرع الأول: تجربة وادي السيليكون.

تعتبر الولايات الأمريكية المتحدة أكثر بلد يضم المؤسسات الناشئة وكذا الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بالقرب من الشركات العالمية الكبرى، يبلغ عدد الحاضنات في الو.م.أ الممولة من قبل الحكومة 51% من مجموع الحاضنات وهي مؤسسات غير ربحية تهدف إلى تنمية المناطق المحيطة بالمدن الكبرى، بينما تمثل الحاضنات الخاصة 8% وهي تهدف إلى استثمار أموالها وتطوير بعض التكنولوجيات الخاصة، 36% من مجموع الحاضنات هي من النوع المشترك تمولها المنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية.¹

يمثل وادي السيليكون مجمع صناعي متخصص في الصناعات الدقيقة يقع جنوب مدينة كاليفورنيا في الو.م.أ، وتم اختيار كلمة السيليكون لتسمية الإقليم بسبب أن الصناعات التي صنعت شهرته كانت قائمة على صنع الشريحة الإلكترونية باستخدام مادة السيليكون، والتي توجد في المنطقة بكميات كبيرة نسبيا. ويقوم هذا النظام البيئي على التواصل بين المنشآت والبحث الأكاديمي. ولم تكن المنطقة تتمتع بالديناميكية إلا في بداية القرن 20، حيث أنه في سنة 1885 تم إنشاء جامعة ستانفورد وبعدها انتقلت النفقات الحكومية للمنطقة بغرض تطوير الصناعات التي يستخدمها الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الثانية وحتى في فترة الحرب الباردة. وبفضل توفر رؤوس الأموال ووجود جامعة مرموقة أصبحت المنطقة جاذبة للعمالة.

وفي سنة 1930، قام أحد أساتذة جامعة ستانفورد 'فيدريك تارمان'، وهو أستاذ متخصص في الهندسة الكهربائية، بإقناع اثنان من طلبته وهما 'ويليام هولت' و'دافيد باكارد' بإنشاء مشروع في المنطقة بدل التنقل إلى الضفة الشرقية والتي كانت تجتذب معظم الخبرات وخريجي الجامعات. وبالتالي أنشأ الخريجين من جامعة ستانفورد

¹ عدنان حسين يونس ورائد خضير عبيس. مرجع سابق. ص 80-81.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

شركة 'هولت باكارد' في مستودع عائلي بالمنطقة، وأنتجا 'مذبذب الصوت' وكان أول زبون لهما شركة 'والت ديزني' التي كانت مشهورة جدا في تلك الفترة، وتطورت الشركة وسميت بعدها 'HP' التي طورت سنة 1970 الآلة الحاسبة العلمية واشتهرت بصناعة الحاسوب الآلي ذو الجودة العالية. وفي منتصف أربعينيات القرن، تقلد 'فريدريك تارمان' منصب مدير الجامعة وقام بإيجار المساحات المجاورة للجامعة والتي كانت ملك لمؤسس الجامعة 'ستانفورد'، ودعا فريدمان الشركات الكبرى إلى التموقع فيها وتطوير أبحاثهم بالتعاون مع الجامعة، وفي المقابل كان يسمح لعمال هذه الشركات بالاستفادة من محاضرات وبرامج أكاديمية في الجامعة.

تواجد كبرى الشركات وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة بالإضافة إلى نظام تمويل فعال يتمثل في الرأسمال المخاطر الذي تم إنشاؤه بهدف تشجيع خلق منشآت جديدة بعد الحرب العالمية الثانية وشبكات أخرى للتمويل وتطورت الاستثمارات في المشروعات الصغيرة من قبل أصحاب الأموال، كل هذا أدى إلى توفير المحيط المناسب لخلق ديناميكية اقتصادية.¹

وفي نهاية ثمانينات القرن العشرين 20، كان عدد المنشآت عالية التكنولوجيا في وادي السليكون 8000 منشأة، وبعدها عرفت المنطقة ازدهار شركات الأنترنت مثل شركة 'ياهو' سنة 1994 و'قوقل' سنة 1998 ومنشآت عديدة أخرى انهارت لأنها لم تتصدى لفقاعة الأنترنت. في سنوات 2000، عرفت المنطقة تطور الصناعات الرقمية والشبكات الاجتماعية وتلتها الصناعات الخضراء.² غير أن وادي السليكون عرف تدهورا في نسبة التوظيف في ثمانيات القرن 20، وذلك بسبب تطور المنتجات الآسيوية منخفضة الأسعار مما جعل المنشآت الكاليفورنية تخسر تنافسياتها. غير أن هذه الأزمة لم تدم طويلا واستطاعت هذه المنشآت أن تستعيد قوتها بفضل ابتكار منتجات تكنولوجية جديدة بالتعاون مع المنشآت الناشئة التي كانت تنتج مركبات ابتكارية في فترات قصيرة.³

نجاح وادي السليكون في خلق أحسن الابتكارات وتحقيق الشهرة العالمية التي جعلت كل دول العالم تسعى إلى تطبيق هذه التجربة يعود إلى خلق ميزات عديدة منها: شبكات التواصل بين الأشخاص العاملين بها، أو ما يسمى 'فن إقامة العلاقات'، وهذا ما جعل المقاولين في العالم الأكثر طموحا يسعون إلى العمل في المنطقة بغرض الذوبان

¹ Marc Abélès. Les nouveaux riches un ethnologue dans la Silicon Valley. Editions Odile Jacob. PARIS. 2002.

² Jérôme Vicente. Op cit. P16.

³ IBID. P17.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

في المحيط الابتكاري للجامعة، الحاضنات المتخصصة، التجمعات الاجتماعية، المعارض، والتعرف على آخر الابتكارات.

الفرع الثاني: التجربة الإيطالية.

شهدت إيطاليا تطور تنظيم صناعي رائد يتمثل في نسيج مقاولاتي كثيف ناتج عن خلق الروابط القوية بين الأقاليم المحلية. وقد عرفت إيطاليا تطورات اقتصادية لا يستهان بها، حيث أن الميزان الصناعي الإيطالي حقق فائضا بـ 59 مليار أورو بالمتوسط بين 2007 و 2009. وحقق الناتج المحلي الخام فائضا بقيمة 2000 مليار أورو سنة 2013 لتحتل المرتبة 9 عالميا. كما أن القيمة المضافة الإجمالية للصناعة الإيطالية كانت تمثل 23.3% من الناتج المحلي الخام الوطني سنة 2012.¹

استعملت تسمية 'إيطاليا الثالثة' (أو ما يعرف بالمعجزة الاقتصادية الإيطالية) لأول مرة من قبل أرنالدو بانياسكو Arnaldo Bagnasco في نهاية سبعينيات القرن 20 وكثيرا ما استخدمت من قبل بيكاتيني، وهو باحث إيطالي متخصص في علم الاجتماع. وتمثل 'إيطاليا الثالثة' جزء من إيطاليا يكون مجموعة اقتصادية متجانسة ويمتاز الهيكل الاقتصادي للمنطقة بهوية إقليمية قوية يمتد من توسكانا غربا إلى حدود النمسا، ومن سلوفينيا إلى شرق غرب إيطاليا.

تبين الإحصائيات الاقتصادية أهمية المنطقة حيث أنه مثلا نجد أن إقليم يدعى 'إيميلي روماني' -Emilie-Romagne الذي يقع في قلب إيطاليا الثالثة يضم 4.5 مليون نسمة وأكثر من 440000 مؤسسة أي بمتوسط مؤسسة لكل IO نسمات. وهذا ما ينم عن الحيوية والديناميكية المقاولاتية لهذا الجزء من إيطاليا.²

العناقيد الصناعية الإيطالية هي أنظمة محلية تركز على أنشطة اقتصادية تقليدية، النموذج الأكثر انتشارا بها يتمثل في صناعة صغيرة تبيع منتجاتها في السوق المحلي ويكون موقعها غالبا في الريف وتكون عائلية. ورغم المنافسة القوية بين رجال الأعمال غير أنهم عملوا على تقارب هذه المؤسسات الصغيرة المتكاملة فيما بينها. وقد تميزت هذه المناطق بوفرة اليد العاملة والخبرة في الصناعات المنتشرة بالمنطقة. وبفضل فعالية هذه الأنظمة، اكتسبت هذه المناطق

¹ Noémie CONDOMINES et al. Entreprises et territoires : sur les traces de la troisième Italie. Rapport de la mission d'étude en Italie 2014-2015. Master stratégie territoriale et urbanisme. Institut des hautes études de développement et d'aménagement des territoires européens (IHEDATE). 30 mars -3 avril 2015. P5-6.

² IBID. P8.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

مكانة اقتصادية قوية على المستوى الأوروبي والعالمي في ميادين عديدة مثل النسيج، الأثاث، الجلود، الأحذية، ميكانيك الدقة، والنظارات.

تمثل المؤسسات والشركات الصغيرة في إيطاليا 60% من إجمالي الشركات والمؤسسات العاملة فيها، حيث أن 98% من الشركات الصناعية بها لا تحتاج لأكثر من 100 عامل، ويتركز معظمها في المثلث الصناعي الشمالي (ميلانو وتورينو وجنوة) أو مثلث توسكانا الصناعي (فلورنسا وبراتو وبستويا). وتمثل المؤسسات الحرفية، وهي المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا، 33% من إجمالي النشاط التجاري والصناعي والخدمي.¹ يوجد ثلاث عناقيد متخصصة في المواد، ميكانيك الدقة والأحذية الرياضية في ثلاث مناطق مختلفة نشأت بفضل خصائص تاريخية للأقاليم.

ومن أهم الخصائص التي تميز العناقيد الإيطالية مايلي:

- الانتماء التاريخي للمنطقة والتعاون الكثيف بين المقاولين الذي يكون نسيج من العلاقات غير الرسمية. ويتميز العنقود بالقدرة على التكيف مع تطورات السوق ومستوى البطالة المنخفض.²
- أولى المؤسسات التي تطورت في إيطاليا الثالثة كانت المؤسسات العائلية التي توظف أفرادها وحتى الأطفال، ويتخصص كل فرد في مهمة معينة والعلاقة ما بين العائلات تتمثل في إعارة الآلات أو المساعدة في مهام معينة. ويتميز المقاول في العنقود بالنشاط والقدرة على الابتكار، وتحلل المؤسسات غير القادرة على الابتكار لصالح تلك التي تمكنت من استيعاب التكنولوجيات الجديدة.³
- التخصص المرن: حيث تسعى المنشآت العاملة بها إلى تكيف منتجاتها حسب طلبات المستهلكين، مما يمنحها ميزة تنافسية وذات نوعية رفيعة مما يجعل الشركات التي تعمل ضمن العنقود الصناعي الإيطالي تمتاز بقدرات تنافسية عالية بفضل النوعية وسرعة الابتكار، ويساعد على ذلك التخصص الكبير وتقسيم العمل داخل العنقود.⁴
- المنافسة والتعاون: رغم أن أغلب المنشآت في إيطاليا الثالثة تتنافس في السوق غير أنها تميل إلى التعاون فيما بينها خاصة فيما يخص الاشتراك في الخدمات والتقنيات وتبادل المدخلات. كما أن العلاقات داخل العنقود جيدة خاصة وأن معظم المنشآت عائلية وبالتالي فالعلاقات مع العمال أو مع المنشآت الأخرى تخلو من التكلف.

¹ ليندة فريجة وخديجة عزوزي. مرجع سابق.

² Clusters mondiaux. Op cit. P33.

³ Noémie CONDOMINES et al. Op cit. P12.

⁴ ليندة فريجة وخديجة عزوزي. مرجع سابق.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

غير أن تحسين مستوى المعيشة في إيطاليا وكل الدول المتقدمة أدى إلى ارتفاع سعر اليد العاملة في تسعينيات القرن 20. وبعد انهيار جدار برلين وجدت إيطاليا نفسها بالقرب من الأنظمة التي كانت شيوعية الضعيفة اقتصاديا والتي كانت تسعى إلى تطوير اقتصادياتها فأجبر المنتجون الإيطاليون إلى نقل أعمالهم إلى هذه المناطق باعتبارها أقل تكلفة. تم الإبقاء على أنشطة البحث والتطوير (تصميم المنتجات وإنتاج النماذج) ونقل الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى مقاولين من الباطن في الخارج. وهذا ما أضعف العنقود الصناعي بإيطاليا الثالثة بما أنه جرده من خاصية مهمة وهي ارتباط العمال بالصناعة، وارتباط الأعوان الممثلة للعنقود.¹ غير أن الخبرة الإيطالية في مجالات معينة مثل التصميم والمواد تبقى قوية ومعترف بها دوليا وتمثل بصمة العنقود. وما يميز المجتمع الإيطالي هو أن المدن المكونة لإيطاليا الثالثة ليست مدن كبرى أو مراكز عمرانية كبيرة التي تحتوي على أنشطة إنتاج أو خدمات أو شركات عظمى بل هي مدن تطورت بفضل سكانها عن طريق خلق التفاعلات بين الصناعات الصغيرة مما أدى إلى تطويرها ومنحها شهرة عالمية، واكتسبت هذه المنتجات شعار الجودة العالية.

الفرع الثالث: التجربة الماليزية.

لقد شرعت الحكومة الماليزية، وبعد تولي رئيس الوزراء 'مهاتير محمد' لمنصبه، في الاهتمام بالتكنولوجيا والبحث والتطوير حيث وضعت مجموعة من السياسات تعرف باسم 'رؤية 2020: نحو مجتمع صناعي متقدم'، وذلك سنة 1991. حيث خصصت ميزانيات كبيرة لهذا المجال وكذا إنشاء مؤسسات تعمل على ربط الجامعات بالقطاع الصناعي مثل شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC التي أنشئت سنة 1997، الشركة الماليزية للتنمية التكنولوجية التي تهدف إلى تحويل الأفكار المستوحاة من نتائج البحث العلمي إلى منتجات قابلة للتسويق.² وينقسم مخطط 'رؤية 2020' إلى 3 مراحل، حيث تهدف السياسات في المرحلة الأولى إلى خلق قطب تكنولوجي 'السوبر كوريدور للاتصالات'، ثم في مرحلة ثانية ربط القطب التكنولوجي بمدن رقمية أخرى في ماليزيا وفي دول أخرى، وفي المرحلة الثالثة وبحلول سنة 2020 تسعى الحكومة إلى تحويل ماليزيا إلى اقتصاد معرفي ومجتمع معرفي.

¹ Noémie CONDOMINES et al. Op cit. P22

² كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص162.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

تم إنشاء حديقة التكنولوجيا سنة 1988 كشركة ذات أسهم المال المساهم، وتبعتها حقائق تكنولوجية أخرى تهدف إلى اجتذاب مشروعات عالية التكنولوجيا يسيرها مجموعة من المتخصصين وأساتذة الجامعات مثل حديقة جوهور التكنولوجية وحديقة الابتكار التكنولوجية وحديقة كوليم للتكنولوجيا رفيعة المستوى.¹

تم إنشاء مشروع السوبر كوريدور المتخصص في مجال المعلوماتية والاتصالات سنة 1996، ضمن خطة طويلة الأجل تهدف من خلالها الحكومة إلى جذب الشركات العالمية وتفرض عليها القيام بمهام البحث والتطوير في ماليزيا، وكذا تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحثك بالشركات الكبرى وتستفيد من تقنياتها العالية. جمدت المشاريع بسبب أزمة 1998 ولكنها استأنفت مباشرة بعد عودة الرواج الاقتصادي.

يقع القطب التكنولوجي السوبر كوريدور في منطقة حضرية مجهزة بالهياكل التكنولوجية حيث تساهم شركة الاتصالات الماليزية بإنشاء البنية التحتية، ويندمج في عمران العاصمة. يقع في منتصف كوالالمبور عند برج بتروناس شمالا الذي كان يمثل أعلى برج في العالم عند بنائه سنة 1998 وطوله 451 م، غير أنه بعدها تم بناء العديد من الأبراج الأعلى منه، ويمتد القطب التكنولوجي حتى مطار كوالالمبور جنوبا. ويقع بين هاتين البنائيتين اللتين تمثلان رمزان للنهضة الماليزية، ويمتد على شكل رواق طوله 50 كم وعرضه 15 كم. ويمتاز بهياكل النقل المتطورة يتضمن قطار سريع يصله بقلب العاصمة وطريق سيار فعال يربط القطب التكنولوجي بالمدن الكبرى، منها مدينة ذكية تدعى Cyberjaya التي تمثل مركز الأعمال للقطب التكنولوجي، ومدينة Putrojaya العاصمة الإدارية للقطب التكنولوجي والتي تمتاز بالهندسة المعمارية ذات البعد الحضاري المختلط بين الحضارة الإسلامية والماليزية. وتعني كلمة 'jaya' النجاح.

ويضم برج بتروناس العديد من الشركات متعددة الجنسيات، مثل شركة بتروناس وشركة لوريال الفرنسية وكذا العديد من الفنادق وبنائات أخرى تحوي على مكاتب. يحوي القطب التكنولوجي على جامعة بوترا ماليزيا المتخصصة في البحث والتطوير في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. وحظيرة تكنولوجية بمساحة 300 هكتار تتوفر على هياكل عالية التكنولوجيا تستقبل المنشآت التي تحمل العلامة القانونية للسوبر كوريدور للاتصالات.

¹ كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. مرجع سابق. ص166.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

ويعود تأسيس مبادرة السوبر كوريدور إلى الأسباب التالية:¹

- إدراك أن ماليزيا في طريقها إلى أن تخسر مكانتها العالمية اقتصاديا، وذلك بسبب خسارتها لمزاياها التنافسية في القطاعين الصناعي والزراعي.

- الحاجة إلى دفع الاقتصاد باتجاه القطاعات عالية الإنتاجية من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا العالية وأكثر الأنشطة التي تخلق القيمة المضافة.

- الإدراك أن عصر المعلوماتية والتكنولوجيا يمثل أحسن الفرص للتحول الاقتصادي والاجتماعي للأمم.

في جوان 2007، السوبر كوريدور قام بجذب 1800 منشأة منها 100 شركة عالمية، وتوظف 48000 عامل مؤهل. وأصبحت ماليزيا ثالث أكثر بلد جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بعد الهند والصين فيما يخص التكلفة والخبرات.²

وتمنح العديد من المزايا للشركات المستثمرة، حيث أن الشركات التي تنتمي إلى السوبر كوريدور للاتصالات العاملة في مدينة Cyberjaya، أو حظيرة ماليزيا للتكنولوجيا، مركز كوالا لامبور، UPM-MTDC، حظيرة Penang، حظيرة كوليم للتكنولوجيا العالية، مركز التجارة العالمي لملاكا، حظيرة جوهور، وكذا كليات الاتصالات في معاهد التعليم العالي تستفيد من التسهيلات التالية:³

- في حالة شركة رائدة تستفيد من إعفاء ضريبي 100% على الدخل القانوني لمدة 10 سنوات، أو تخفيض 100% على النفقات الخاصة بالاستثمارات المعتمدة لمدة 5 سنوات.

- الاستفادة من علاوات البحث والتطوير بالنسبة للشركات التي تنتمي إلى القطب التكنولوجي ورأسمالها ذات أغلبية ماليزية.

لقد تحول الاقتصاد الماليزي في مطلع القرن 21 من اقتصاد يقوم على استغلال المواد الأولية (الغاز والبتروكيمياويات) إلى اقتصاد صناعي ممول من قبل الاستثمارات الأجنبية، وذلك بفضل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات وكذا العمل على تحويل المواد الأولية، مما جعلها تحتل مرتبة مرموقة بين أكبر المصدرين للمركبات

¹ ABDELKADER djeflat, Aziz NAFA et Mohand CHITI. Stratégies d'acteurs dans le développement économique des territoires. CREAD. Alger. 2017. P40.

² IBID. P41.

³ La Malaisie en raccourci. Rapport réalisé par l'Autorité Malaisienne du développement des investissements. Janvier 209. P57.

الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية

الإلكترونية. كما أن عصرنة هياكل النقل، خلق المناطق الحرة والتحفيزات الضريبية كلها عوامل أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

تقرير البنك الدولي 'Doing Business' لسنة 2014 وضع ماليزيا في المرتبة 6 فيما يخص سهولة الأعمال قبل حتى المملكة المتحدة التي أحرزت المرتبة 10 وألمانيا المرتبة II، وسويسرا المرتبة 29. كما تتميز ماليزيا بهياكل ذات جودة عالية بمعايير عالمية، وكذا انتشار واسع لشبكة الأنترنت عالية التدفق وموقع استراتيجي في منطقة الآسيان.² ويدرك الجميع في ماليزيا أن الإنسان هو محرك التنمية الاقتصادية، حيث ذكر في لوحة اشهار لجذب المستثمرين إلى ماليزيا 'نحن نعلم أنه إذا كان الإنسان هو الرأسمال فإن الأعمال تصبح أكثر سهولة'.

ويقوم السوبر كوريدو للاتصالات بماليزيا على خصائص تميزه، منها:

- التعاون ما بين القطاعين العمومي والخاص: الدولة تأخذ المبادرة في التخطيط بينما القطاع الخاص يقوم بتنفيذ المشاريع، وهذا من شأنه أن يقلص عبء النفقات العمومية وإقحام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- التشريعات العديدة التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وبعث القطاعات التي ترغب الدولة في تنميتها، كما تهدف إلى تسهيل التجارة الإلكترونية وتعزيز قوانين الملكية الفكرية ما من شأنه تشجيع الابتكارات.
- المؤسسات الوسيطة، وهي مؤسسات أنشئت بغرض متابعة تطور القطب التكنولوجي السوبر كوريدو للاتصالات، ومنها شركة تطور الاتصالات التابعة لوزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار، مجموعة من الخبراء الدوليين من خلال عقد اجتماعات سنوية تهدف إلى جمع أفكار هذه النخبة للبحث عن أساليب دمج ماليزيا في الاقتصاد المعرفي. بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المقاولاتية.
- الحكومة، والتي تتمثل في سياسات واضحة تهدف إلى دعم نشاطات الاتصالات ومن بينها: ضمانات الاستثمارات، قوانين الاتصالات، تطوير الهياكل، تطوير المدن الرقمية، التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الخاصة للتعليم العالي.

¹ Carine Cheval. Mahatir et le défi malaysien. Revue 'outrre-terre'. Vol n°6 (1). 2004. P98.

² Malaisie guide business 2014. Revue LE MOCI. Du 18 Sept au 1^{er} Oct 2014. N° 1971. P26.

خاتمة الفصل:

رغم أن ظاهرة تجمع المنشآت الإنتاجية في الموقع الجغرافي ظهرت في ثمانينات القرن I9، فقد زاد الاهتمام بها منذ تسعينات القرن 20 سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة أو حتى النامية، التي أدجتها في استراتيجياتها التنموية. فلجأت الدول التي ترغب في خلق اقتصاد تنافسي إلى تكوين روابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، مما يؤدي إلى خلق التفاعلات الإيجابية التي تحدث بين المؤسسات المجتمعة في مكان معين، وتتمكن من جمع المنافسة، المحاكاة والتعاون.

الأقطاب التكنولوجية هي تجمعات لمؤسسات البحث والأعمال وانتقال العملية الإنتاجية من المخابر إلى المصانع ثم إلى الأسواق. ولدعم هذه الأقطاب واكتسابها الجاذبية للخبرات والأنشطة الابتكارية، فإنها تحتاج إلى هياكل متنوعة تسمح بتوفير إطار معيشي مناسب وهياكل مؤسساتية تؤدي إلى تحسين مناخ الأعمال، وتقوية العلاقات الشبكية بين الأطراف المشكلة للقطب. وهي غالباً تستخدم كحل لتحسين جاذبية الأقاليم بما أنه أصبح للإقليم أهمية تفوق أهمية الدولة حيث أن تنمية الأقاليم تؤدي إلى انتشار التنمية عبر الأقاليم الأخرى.

فكيف يصبح الإقليم جاذباً للاستثمارات المحلية وخاصة الأجنبية من خلال إنشاء الأقطاب التكنولوجية؟ وهذا ما سنراه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:
جاذبية الاستثمار الأجنبي
المباشر في كل من
الجزائر، تونس والمغرب.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية طالما شكلت الخريطة الصناعية للعالم، ما جعلها محل اهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين. ويمثل الاستثمار الأجنبي رأسمال خارجي متدفق نحو البلد المستقطب، ويهتم هذا الرأسمال بالظروف السائدة في البلد التي تضمن عوائد للمشروع الاستثماري وتوفر الأمان له. وتزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية في أعقاب أزمة المديونية الخارجية التي ظهرت في ثمانينات القرن 20، وأصبحت الدول تستعين بها في تمويل مشاريعها التنموية.

لقد اهتمت الدول المتقدمة والنامية بالاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء، واهتمت بمعرفة محدداته والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منه وتم وضع السياسات الملائمة بغرض جذبها. فكان لا بد من تحليل أهمية الاستثمار بالنسبة للدول المضيفة وأهم العوامل التي من شأنها أن تجذب هذا الاستثمار. حيث أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يستدعي تطويرا لجاذبية الأقاليم خاصة وأنه يساعد على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وتم في هذا الفصل التطرق إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ومحدداته. وفي الجزء الثاني تطرقنا لأهمية جاذبية الأقاليم وتطورها ودورها في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وفي الجزء الثالث تطرقنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أصبح ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد. ونحاول في هذا المبحث أن نستعرض تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر وأوجه الاختلاف بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، النظريات المفصلة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الآثار الناجمة عنه.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

وتفرق الأدبيات بين نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، حيث يختلف كل نوع عن الآخر فيما يخص الأهداف والآثار على الشركات متعددة الجنسيات وعلى الدول المضيفة.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

ليس هناك تعريفا متفقاً عليه للاستثمار الأجنبي المباشر لذا نحاول في هذا الجزء أن نتناول تعريفات مختلفة للوصول إلى تعريف شامل، حيث نذكر في البداية تعاريف بعض المؤسسات الدولية التي اهتمت بموضوع الاستثمار الأجنبي ثم نتطرق إلى تعاريف بعض الاقتصاديين.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم لا متلاكه أسهم إحدى الشركات، مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه. ويرافق هذا الاستثمار انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف".¹

ويعرف صندوق النقد الدولي **FMI** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة للدولة الأم". ويضع صندوق النقد الدولي نسبة 10% كأدنى نسبة من الأسهم التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من إحدى مؤسسات الاعمال ومن عدد الأصوات فيها.

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** على انه: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لحصة لا تقل عن 10% من إجمالي الرأسمال أو قوة التصويت". غير أن هذه النسبة غير متفق عليها حيث أن استراليا تعتبر بأن

¹ عدنان داود محمد العذاري. الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية. دار غيداء للنشر والتوزيع. ط1. 2016. ص55.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية، وتبلغ هذه النسبة 20% في فرنسا، و10% في كل من الو.م.أ والسويد وألمانيا.²

وتعرفه هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الذي ينتمي إليه المستثمر وشركة أو مؤسسة اعمال في بلد آخر يكون مستقبلا للاستثمار".

ويعرفه كل من 'هاس' و 'روس' بأنه: "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالباً ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)".³

يرى فريد النجار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الاجل".⁴

يرى عبد السلام أبو قحف أن "الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".⁵

ويعرفه راييموند برنارد على انه: "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر".⁶

² لطيفة كلاخي. أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة بعض دول MENA. مكتبة الوفاء القانونية. ط1. 2017. ص 92.

³ حيدر عليوي شامي الساعدي. الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 10. العدد 33. 2015. ص 76.

⁴ سحنون فاروق. قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف. 2009-2010. ص3.

⁵ بيوض محمد العيد. تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية -دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر والمغرب. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف. 1. 2011. ص3.

⁶ بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص4.

ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له الحق في إدارته. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج؛ الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".⁷

ومنه، نستنتج ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على اكتساب طرف أجنبي مصلحة دائمة في الاقتصاد الوطني ويمارس سلطة عليه. ومن حيث زاوية الدراسة، هناك استثمار أجنبي مباشر صادر يمثل في استثمارات الأفراد والمؤسسات المحليين في الخارج، واستثمار أجنبي مباشر وارد يعبر عن استثمارات الأجانب في البلد المضيف محل الدراسة. الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ أشكالاً عديدة منها: العمليات الداخلية بين فروع الشركة متعددة الجنسيات، خلق وحدات إنتاجية جديدة أو توسيع وحدات إعادة استثمار الأرباح.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب طبيعتها إلى عدة أشكالاً.

1. حسب الملكية.

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه الخاصية إلى استثمار مشترك بين المستثمر الأجنبي ومستثمر محلي، واستثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، على أن يتميز كل مشروع أجنبي بمزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه.

أ. المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، تتمثل في مشاريع إنتاج أو تسويق سلعة أو خدمة بالدولة المضيفة ويسيطر الطرف الأجنبي عليها. غير أن هذه الاستثمارات تكون ذات درجة المخاطرة أعلى بالنسبة لهذه الشركات وذلك لأنها قد تتعرض إلى التمييز لصالح الشركات المحلية. أما بالنسبة للدول المضيفة، فقد يمثل الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي فرصة إيجابية حيث أنه قد يساهم في نقل التكنولوجيا خاصة في حالة المشاريع الكبرى، كما أنها يمكن أن تكون محل

⁷ بويصلة محمد. دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية - حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الطاهر مولاي سعيدة. 2014. ص37.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

تخوف من قبلها وقد تفرض حكومات هذه الدول عراقيل أمام الاستثمار المملوك بالكامل لطرف أجنبي بسبب تخوفها من التبعية الاقتصادية له واحتمال سيادة الاحتكار لأسواقها خاصة في الدول النامية.

ويقوم نتيجة قيام المستثمر الأجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى بإحدى العمليتين التاليتين:⁸

- إقامة استثمار جديد عبارة عن شركة جديدة او فرع جديد لشركة دون إشراك الطرف المحلي.

- شراء مشروع او شركة محلية قائمة ويمتلكها بالكامل، وعادة تكون في إطار عملية الخصخصة التي

تقوم بها الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية.

ب. المشروعات المشتركة:

من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث تتوزع الملكية بين المستثمر الأجنبي ومستثمر وطني عمومي أو خاص وبالتالي فهو يشاركه في اتخاذ القرارات. وقد ظهر نتيجة لموجة التأميم التي قامت بها الدول النامية حيث كان القطاع العام يشارك المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات خاصة تلك التي تحتل أهمية استراتيجية في الاقتصاد الوطني. ويقدم هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الطمأنينة للمستثمر الأجنبي لأنه يعمل على تجنب الخطر الناتج عن السياسات التي قد تعرقل الأجنبى، كما أن التحالف مع المستثمر المحلي من شأنه أن يوفر المعلومات الخاصة بالسوق المحلي. ويمكن ان يكون في شكل إقامة مشروع جديد بمشاركة طرف محلي أو شراء جزء من مشروع محلي على الاقل حصة الطرف الأجنبي نسبة 10% من رأسمال المشروع.

يمكن للمستثمر الأجنبي ان يقلل من المخاطرة الناتجة عن التأميم والمصادرة الاحتكاك بينهما ويؤدي إلى نقل القدرات الإدارية والتكنولوجية للبلد المضيف والتقليل من التبعية، لكنه في المقابل ينجر عنه انخفاض للموارد الأجنبية التي قد يجلبها المستثمر الأجنبي.

إن هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر قبولا في الدول النامية لأنه يخفض من درجة تحكم الأجنبى في الاقتصاد الوطني، كما انه بفعل الاحتكاك بين العمال المحليين والأجنبى يتم انتقال للمهارات والكفاءات بينهم، بالإضافة إلى العلاقات التي تخلقها مع المؤسسات الأخرى. غير أن ذلك يتوقف على مدى قدرة

⁸ عبد الكريم بعداش. الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر. 2008. ص52.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الطرف المحلي على امتصاص هذه القدرات، كما أنه يخفض من الآثار الإيجابية التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي وغالبا ما نجد الشركات الأجنبية تحرص على عدم تفشي أسرارها.

2. حسب الغرض منه:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض منه إلى أشكال عديدة وهي:

أ. الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية:

يهدف هذا الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول الغنية بالمواد الأولية، حيث تسعى الشركات الأجنبية إلى الاستفادة من الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدول النامية وخاصة في مجال البترول والغاز. غير أنه غالبا ما يؤدي هذا الاستثمار إلى زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة في هذه الدول عوض أن يهدف على إنشاء قاعدة صناعية تركز على استغلال الموارد الطبيعية.⁹

ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا الاستثمار إلى تلبية الطلب الاستهلاكي أي اشباع الحاجات الاستهلاكية في البلد المضيف وتجنب القيود المفروضة على الواردات، مما يجعل الاستثمار في البلد المضيف أكثر جدوى من التصدير إليه.

ت. الاستثمار الباحث عن الكفاءات:

يبحث عن اليد العاملة المؤهلة خاصة عندما تنقل الشركة متعددة الجنسيات أنشطة البحث والتطوير إلى البلد المضيف.

3. أشكال أخرى:

كما يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع السياسات التي تحكمه والتي تضعها حكومات الدول المضيفة بغرض تحقيق أهداف تنموية معينة، أو استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات التي تلجأ إلى الاستثمار في الخارج في بعض العمليات الإنتاجية دون غيرها. ونذكر منها:

⁹ لطيفة كلاخي. مرجع سابق. ص 95-96.

أ. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود مدته تتراوح بين 20-50 سنة ويوجه إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو الطرق أو المطارات واستغلالها لمدة معينة متفق عليها مسبقا على ان يعود التملك للحكومة في نهاية عقد الامتياز. وهو ما يعرف بعائلة BOT أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل. يستفيد الطرفان من هذا العقد حيث ان الدولة تستفيد من التمويل والخبرات التي تقدمها الشركات الأجنبية بينما الشركات القائمة بالمشروع تحصل على عوائد اقتصادية خلال فترة الامتياز.¹⁰

ب. مشروعات أو عمليات التجميع:

عبارة عن اتفاق بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر محلي عام او خاص، على ان يقوم الطرف المحلي بتركيب أجزاء منتج معين لصالح الطرف الأجنبي ويقدم له المعرفة والتقنية وغالبا ما تتم هذه المشروعات في الدول النامية. ويعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقل التكنولوجيا حيث نجد الشركات الأجنبية تحرص على عدم تفشي أسرارها والتقنيات التي استخدمتها في صناعة المنتج وتنقل للطرف المحلي عمليات بسيطة منخفضة التكنولوجيا. يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو التملك المطلق للمشروع من قبل المستثمر الأجنبي، أما في حالة عدم مشاركة هذا الأخير في المشروع فإن ذلك يصبح شكلا من أشكال الاستثمار غير المباشر.

ت. الاستثمار في المناطق الحرة:

تهدف الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع الصناعات التصديرية حيث تقدم العديد من الامتيازات للمشاريع التي تتموقع فيها. وتكون المبادلات التجارية بين الشركات داخل المنطقة الحرة والشركات الأخرى من عمليات التجارة الخارجية حتى وإن تواجدت في نفس البلد. كما أن هذا الاستثمار لا يخضع لقوانين الدولة المضيفة حيث تعفى من الضرائب والرسوم الجبائية والجمركية.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر نوعا آخر من الاستثمار الأجنبي ينطوي على انتقال رؤوس الأموال عبر الدول.

¹⁰ بيوض محمد العبد. مرجع سابق. ص37.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في انتقال رؤوس الأموال دون أن تكون للمستثمر الأجنبي السيطرة على المشروع وتأخذ شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية، ولا ينجر عنها انتقال للخبرات والمهارات والتكنولوجيا.

يعرف على أنه: "استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو كل تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم أو إدارة المشروع. ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر استثماراً قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر".¹¹

وحسب أميرة حسب الله محمد فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو: "يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات)، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها. وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب. فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، ويعني شراء أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى. ويعطي هذا الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات".¹²

ويتمثل في انتقال رؤوس الأموال بين الدول بغرض الحصول على عائد رأسمالي دون أن تكون للمستثمر الأجنبي السيطرة على المشروع، ولا تنتقل بفعله المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية. وتزايدت عدد الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في القرن 17 وحتى النصف الأول من القرن 20، ويتمثل الجزء الأكبر منه في الاستثمار في محفظة الأوراق المالية. حيث يمتلك الأجانب السندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بغرض الحصول على عوائد أو نسبة من الأسهم شرط ألا يجوز على الحق في إدارة المشروع.¹³

11 سحنون فاروق. مرجع سابق. ص4.

12 نفس المرجع. نفس الصفحة.

13 أحمد هليل الشمري. معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية - العراق، مصر، السعودية، الأردن، الجزائر، اليمن. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان. ط1. 2016. ص37.

وهنا، يمكن أن نقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في الأوراق المالية على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع سواء كان مشروع انتاجي أو تسويقي، ويقوم بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة المشروع المشترك. ويتم تحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدول المضيفة من قبل المستثمر الأجنبي. بينما ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية على اقتناء المستثمر الأجنبي للأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو الإدارة.¹⁴ وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة استثمارات مادية، بينما الاستثمارات المالية استثمارات غير مباشرة أو استثمارات أجنبية في المحفظة.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي غير المباشر على توظيف رؤوس أموال خارج الدولة الأم دون السيطرة على المشروع، أي أنه لا يمكن أن يندرج عنه تحكم للطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني للبلد المضيف. وبالإضافة إلى الشكل البسيط لهذا الاستثمار، والمتمثل في شراء السندات والأسهم بنسبة تقل عن 10%، فإنه يتخذ أحد الأشكال التالية:

1- التراخيص:

تعتبر التراخيص أو امتيازات الإنتاج أو التصنيع أو استخدام العلامات التجارية... إلخ من الأساليب التي يمكن للشركة أن تنقل بموجبها الإنتاج من الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي إنفاق استثماري. وتتمثل تراخيص الإنتاج والتصنيع في التصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية ونتائج الأبحاث وغيرها، من قبل شركة أجنبية في مقابل عائد مادي. وقد يشمل الترخيص التصميمات الهندسية والصناعية، والتدريب والتصميم الداخلي للمصنع.¹⁵

2- عمليات تسليم المفتاح:

تنطوي على اتفاق بين طرف أجنبي وطرف وطني حيث يقوم الطرف الأجنبي بالقيام بالمشروع ثم تسليمه إلى الطرف الوطني لاستغلاله.

¹⁴ عيد السلام أبو قحف. اقتصاديات الاستثمار الدولي. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية. 1992. ص21.

¹⁵ عيد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص379.

3- عقود التصنيع وعقود الإدارة:

عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين شركة وطنية وأخرى أجنبية بأن تقوم الشركة الوطنية بإنتاج سلعة معينة أو إدارة مشروع معين لصالح الطرف الأجنبي مقابل عائد مالي.

4- المقابلة من الباطن:

عبارة عن اتفاقية يقوم بموجبها الطرف الوطني بإنتاج مكونات المنتج وتصديرها للبلد الأم للشركة الأجنبية من أجل استخدامها في المنتج النهائي وبعلامته التجارية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ظهرت النظريات التي تعالج الاستثمار الأجنبي المباشر منذ خمسينيات القرن 20، وتطورت مع تطور استراتيجيات الشركات العابرة للقارات ومع تغير نظرة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما تبينت نقائص نظرية ما لتفسير الظاهرة ظهرت نظريات أخرى لتكملها. ونقسم هذه النظريات إلى نظريات تفترض كمال السوق وأخرى لا تفترض كمال السوق.

الفرع الأول: النظريات التي تفترض كمال السوق.

1- النظرية الكلاسيكية:

إن مبادئ النظرية الكلاسيكية تقوم على الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة وتنص هذه النظرية على أن التفاوت بين العوائد بين البلدان يؤدي إلى انتقال الرأسمال عبر الدول سعياً وراء تحقيق أقصى الأرباح. ويرى ريكاردو من خلال نظرية الميزة النسبية أن الرأسمال ينتقل من البلد الذي يتميز بإنتاجية الرأسمال عالية إلى البلد الذي تكون فيه إنتاجية الرأسمال منخفضة. ومنه، فإنه حسب هذه الافتراضات، ينتقل الرأسمال من الدول الأكثر غنى حيث معدل الفائدة منخفض نحو الدول الأكثر فقراً حيث معدلات الفائدة مرتفعة إلى أن تتساوى الإنتاجية الحدية في البلدين.¹⁶

غير أن هذه النظرية تتناقض مع الواقع الذي يبين أن الاستثمارات المباشرة تنتقل داخل المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي إذ تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية للرأسمال. كما أن الواقع الاقتصادي لا يتناسب مع فرضية المنافسة التامة وحرية انتقال عوامل الإنتاج وعدم تدخل الدولة، وتسفر هذه الافتراضات عن وجود منتجات

¹⁶ عدنان داود محمد العذاري. مرجع سابق. ص 62.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

نمطية وتشابه كل المؤسسات في فرص الإنتاج وفرص الحصول على عوامل الإنتاج. وحسب هذه الافتراضات فإن المؤسسة تفضل التجارة الخارجية عوض الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتوي على مخاطر عديدة.

ولذا، وضع كيندلبرجر نموذجاً لتصحيح افتراضات النظرية الكلاسيكية، يركز على المنافسة الاحتكارية ويأخذ في الحسبان فرضية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة من خلال تحديد أسعار الفائدة. ويرى كيندلبرجر أنه في حالة المنافسة التامة ستكون التجارة الدولية السبيل الأمثل لتدويل المنتجات، وعليه فإن عدم كمال الأسواق يعتبر شرطاً لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرى كيندلبرجر أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ عندما تسود المنافسة الاحتكارية في السلع والخدمات المنتجة، أو سواء تعلق الأمر بتقنيات الإنتاج أو المزايا التي تحصل عليها الشركة مثل ميزة إنتاجية أو خبرات أو قنوات التوزيع، أو تعلق الأمر بعوامل الإنتاج وسهولة الحصول عليها، أو لظروف تتعلق بالحكومات المضيفة مثل الامتيازات التي تمنحها للمستثمرين أو معدلات الفائدة أو أسعار الصرف.

ولتفسير النموذج التقليدي للنظرية الكلاسيكية، نعتمد على الصيغ التالية:

أ. إذا كان $ME_{(L)}$ تمثل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق المحلي.

ب. إذا كان $ME_{(F)}$ تمثل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق الأجنبي.

ت. إذا كان $IR_{(L)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق المحلي.

ث. إذا كان $IR_{(F)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق الأجنبي.

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مربحاً في الحالات التالية:

- الحالة الأولى: يكون $IR_{(L)} < ME_{(F)}$ ، أي أن معدل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق الأجنبي أكبر من معدل الفائدة في السوق المحلي.

- الحالة الثانية: $ME_{(L)} > ME_{(F)}$ ، أي أن معدل الفاعلية الحدية للاستثمار في السوق الأجنبي أكبر منه في السوق المحلي.

- الحالة الثالثة: $IR_{(F)} > IR_{(L)}$ ، أي أن معدل الفائدة في السوق الأجنبي أكبر منه في السوق المحلي.¹⁷

¹⁷ بوبصلة محمد. مرجع سابق. ص 50-51.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

غير أنه يعاب على هذا النموذج اقتصره على عنصرين وهما معدل الفعالية الحدية للاستثمار ومعدل الفائدة في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية مثل المؤشرات الاقتصادية والتي تعكس الحالة الاقتصادية للبلد المضيف.

لقد ساهمت النظرية في تفسير الخصائص التي تؤدي إلى المنافسة الاحتكارية، غير أنها غير قادرة على تفسير حالات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل ذلك الذي يبحث عن مزايا الموقع. وهذه النظرية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، واقتصرت على تحليل انتقال رؤوس الأموال دون عوامل الإنتاج الأخرى، كما أنها لم تشرح سبب تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر عوض التصدير، أو الاستثمار في دول مختلفة في نفس الوقت أو الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير معا. ولم تتمكن من تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

2. نظرية توزيع المخاطر:

حسب هذه النظرية، يقوم المستثمر باختيار المشروعات الاستثمارية التي تتحمل أقل قدر من المخاطر، والتي تنجم عن القيام بالأعمال في بيئة مختلفة عن بيئتها الأصلية. ويلجأ إلى تنوع المواقع الجغرافية حتى يوزع المخاطر التي قد تواجهه. ورغم أن هذه النظرية مناسبة أكثر في حالة الاستثمار الرأسمالي غير المباشر إلا أنها تبقى قابلة للتطبيق في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: النظريات التي تفترض عدم كمال السوق.

1. نظرية عدم كمال السوق:

حسبها، فإن سبب قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في امتلاكها ميزة في السوق الأجنبي ورغبتها في تجنب العوائق التي تفرضها الدول، والتي تحد من التجارة الدولية التي تعرقل عملية التصدير. يرى هايمر أن الشركات تستثمر في الخارج إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة وتسعى إلى حماية أسرارها. ويذكر أن الشركة الأجنبية هذه تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ويمكن استغلال الميزة الاحتكارية وتكون عبارة عن علامة تجارية أو تكنولوجيا أو معارف خاصة أو مهارات تسويقية، أو تكلفة منخفضة مما يجعل منتجاتها غير متجانسة مع المنتجات في الدول المضيفة. مثل التكنولوجيا الحديثة، توفر المهارات الإدارية والتنظيمية ... التي تكسبها هذه الشركات وتميزها عن نظيراتها بالدول المضيفة والتي

تغيب فيها المنافسة الكاملة. وتكون هه الميزات عوضا عن المخاطر التي يواجهها المستثمر الأجنبي في السوق الأجنبي بحيث تكون المنافع أعلى من تلك التي تحصل عليها عند التصدير أو منح التراخيص. وكثيرا ما نجد أن الدول المضيفة تعارض الاستثمار الأجنبي الذي يستغل الميزة الاحتكارية لأنها تهدد تنافسية الصناعات المحلية.

2. نظرية الحماية:

يرى مؤيدو النظرية أن الشركات ترغب في حماية تقنياتها وابتكاراتها وعمليات البحث والتطوير، وضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة، فهي تقوم بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة بدل من الاستثمار الأجنبي غير المباشر مثل منح التراخيص. والسياسات الحمائية التي تفرضها الدول على التجارة الخارجية تجعل الشركات تفضل الاستثمار في الدولة عوض التصدير. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للشركة باستغلال أوسع لحقوق الملكية الصناعية وعدم تسريبها عن طريق منح التراخيص.

وحسب **فليح حسن خلق**، فإن الحماية تعني: "الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى، وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة"¹⁸.

وبالتالي، فإن الشركات تسعى إلى تعظيم أرباحها عن طريق الاستثمار في الخارج وخلق روابط بين الشركة الام وفروعها في الدول المضيفة، سعيا منها إلى حماية ميزاتها الخاصة من خلال الحرص على عدم تسرب الأسرار الفنية والحد من تقليد منتجاتها ومعلوماتها في الخارج.

وأقرت النظرية على ان خصائص الشركة الأجنبية ليست كافية لتفسير قيامها بالاستثمار الأجنبي المباشر، بل يعتمد هذا القرار كذلك على الرقابة والقوانين التي تمارسها الدول المضيفة، والتي تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية. فهذه النظرية أغفلت مزايا الموقع والقيود المفروضة على التجارة الخارجية، وهي لا تفسر الاستثمارات التي تبحث عن الموارد الطبيعية مثلا والتي لا تحتاج إلى حماية. كما أنها لم تهتم بالقيود الناتجة عن السياسات الاقتصادية في الدول المضيفة والتي تؤثر سلبا على أنشطتها.

¹⁸ فاروق سحنون. مرجع سابق. ص23.

3. نظرية دورة حياة المنتج:

أسسها الاقتصادي الأمريكي فنون سنة 1966، وقدم من خلالها تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للمنتجات التي تتميز بتكنولوجيا متقدمة ومرونة طلب عالية. حيث أن الدول المنتجة للسلعة تصبح فيما بعد مستوردة لها وذلك بسبب أن التكنولوجيا تنتقل بين الدول. وحسب هذه النظرية فإن المنتج الدولي يمر بأربعة مراحل أساسية:

1. مرحلة بداية الإنتاج، غالباً يظهر المنتج الجديد في الدول المتقدمة اقتصادياً وتكون التكاليف مرتفعة، ويتم تخصيص نفقات البحث والتطوير وموارد بشرية مؤهلة لإنتاجه.
2. مرحلة النمو، في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع بسبب زيادة الطلب عليه، ويظهر منافسون جدد خارج الدولة الأم، وتسعى بذلك إلى تصدير منتوجها إلى الأسواق الأجنبية.
3. مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يتغير ذوق المستهلكين أو تصبح التكنولوجيا متقدمة، وبالتالي تنخفض المبيعات، مما يدفع الشركة بالاستثمار خارج الدولة الأم وتصبح تكاليف الإنتاج عنصراً مهماً وتنخفض أهمية البحث والتطوير. وتتسرب المعلومات عن المنتج ويصبح قابل للتقليد وتكلفتها منخفضة مما يفقد الشركة المنتج ميزتها التنافسية.
4. مرحلة الانهيار وأقول المنتج، يصبح المنتج في هذه المرحلة نمطياً سواء في الدولة الأم أو الدول الأجنبية، ويصبح مقلداً بشكل كبير، وتقوم الشركة بتحويل إنتاجها نحو الدول الأقل نمواً حيث تكلفة العمل منخفضة.¹⁹ وتقوم هذه الدول بدورها تقوم بتصدير المنتج نحو دول المنشأ.

ساهمت النظرية بشكل كبير في تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية نحو دول غرب أوروبا ثم في الدول النامية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أو الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى خدمة سوق الدولة وليس بغرض التصدير. وسلطت الضوء على عوامل كثيرة مثل المزايا التنافسية، التقارب الجغرافي بين البلد الأم والبلد المضيف، التقارب الثقافي بينهما والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية.

غير أن ما يعاب على هذه النظرية أنه ليس كل السلع تمر بتلك المراحل التي ذكرتها النظرية، فمثلاً نجد أن سلعا أخرى مثل السلع الفاخرة يصعب تقليدها ولا تتعدى دورة حياتها المرحلتين الأوليتين. كما تحمل

¹⁹ رضا عبد السلام. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. دار الإسلام للطباعة والنشر. 2002. ص58-59.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

النظرية الاستراتيجية التي تتبعها الشركة، ولم تقدم تفسيراً عن قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر عوض منح التراخيص مثلاً. ولا يمكن تطبيقها على بعض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر كالاستثمار في الصناعات الاستخراجية أو في الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات. كما أنه وفق هذه النظرية، فإن الشركات تلجأ إلى الاستثمار في الخارج من أجل التصدير، غير أنه يوجد استثمارات أجنبية بغرض إشباع السوق المحلي، وهو ما أهملته النظرية.

4. النظرية الانتقائية لدوننغ:

لقد طور جون دوننغ المنهج الإنتقائي من خلال الدمج بين نظرية المزايا الاحتكارية، نظرية الموقع ونظرية المنظمات الصناعية. وحسب هذه النظرية، فإن الشركة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب تخص الشركة وأخرى تعود إلى الدولة المضيفة. والعوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل جذب وعوامل دفع. عوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية مثل القيود على التوسع وزيادة الضرائب، وعوامل الجذب هي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر مثل التقارب الثقافي، حجم السوق في الدولة المضيفة، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي.²⁰ وقام دوننغ بتقسيم المزايا التي تؤثر في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث وهي:

1. مزايا الملكية: تتمثل في الأصول غير الملموسة مثل المعارف والتقنيات واقتصاديات الحجم الكبير.
2. مزايا الموقع: تتمثل في المزايا التي يتمتع بها البلد المضيف مثل حجم السوق الكبير، توفر الهياكل المؤسسية، انخفاض تكلفة اليد العاملة.
3. مزايا التدويل: تتمثل في المزايا التي تحصل عليها الشركة من خلال الاستثمار الأجنبي عوض منح التراخيص أو البيع أو التأجير.

وبالتالي، فإنه حسب هذه النظرية، تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج عند امتلاكها لمزايا الملكية والتي تكون قابلة للانتقال، ومزايا الموقع وتمثل العوامل التي تجعل الإقليم جاذباً للأعمال، ومزايا التدويل التي تؤدي بالشركة الأجنبية إلى الحفاظ على تنافسيتها بالاستثمار في الدولة المضيفة.

²⁰ رضا عبد السلام. مرجع سابق. ص 65.

ما يميز هذه النظرية هو أنها تركز على عوامل مرنة قابلة للتغيير وبالتالي يمكن تطبيقها في حالات مختلفة حسب مميزات الدولة المضيفة واستراتيجيات المؤسسة. وهي تفسر الاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية والاستثمارات اليابانية في دول جنوب شرق آسيا. غير أنه ما يعاب عليها هو أنها أهملت أهمية الأوضاع الخاصة بالشركة والتي تؤثر في وضع القرار مثل الاستراتيجية المتبعة.

5. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

أسسها الياباني 'تسورومي' سنة 1982، حاول من خلالها تحليل مميزات كل من المؤسسة والسوق، وأوضح أن فاعلية الشركات اليابانية مقارنة بالشركات الأمريكية يعود لأسباب تتعلق بالإدارة. وقد توصل إلى أن الشركات التنافسية اليابانية تتمتع بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة. وتقوم على التنظيم الفعال بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المراكز التجارية اليابانية، وأن المدراء لا ينفردون باتخاذ القرار وإنما تشترك فيه الإدارات الوسطى والعلوية. ويساعد ذلك على امتلاك شبكة من المعلومات حول الطلبات في الخارج مما يسهل عملية الاستثمار فيه.²¹

ويرى 'كوجيما' أن الاستثمارات الأمريكية في أغلبها تهدف إلى إحلال التجارة بينما الاستثمارات اليابانية تقوم بنقل المهارات والتكنولوجيات، وينجر عنها في الغالب خلق قاعدة تجارية في البلد المضيف. غير أن هذه النظرية سلطت الضوء أكثر على العوائد التي تجنيها المؤسسة عند قيامها بالاستثمار في الخارج، وأهملت الآثار السلبية التي قد تعود على المؤسسة والبلد المضيف.

6. نظرية الموقع:

حسب هذه النظرية، فإن قرار الاستثمار في الخارج يتأثر بعدة عوامل منها ما يتعلق بالبلد المضيف، حيث أن الشركات تركز على المحددات المكانية للدولة المضيفة ثم تقوم بالمفاضلة بين الاستثمار في الدولة أو التصدير إليها. وتتمثل هذه العوامل في حجم السوق، درجة المنافسة، التقدم التكنولوجي مناخ الأعمال، القيود المفروضة على التجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية وفرض نظام الحصص، عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل توفر المواد الأولية واليد العاملة منخفضة السعر. بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي والموقع الجغرافي.

²¹ لطيفة كلاخي. مرجع سابق. ص 127-128.

ويمكن أن نستنتج ان هذه النظرية اشارت إلى عنصر مهم كانت قد اهملته النظريات السابقة وهي الخصائص المكانية للموقع، غير انها افتقرت إلى الدقة مما جعل باحثين آخرين يحاولون تعديلها وإضافة عناصر أخرى.

7. نظرية الموقع المعدلة:

قام كل من رويوك وسيموندس بإدخال تعديلات على نظرية الموقع بإضافة عوامل من شأنها أن تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة. وقاما بتقسيم العوامل التي تؤثر في قرار الاستثمار الأجنبي إلى:

1. عوامل شرطية: وتتمثل في خصائص المنتج، الطلب المحلي ومدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، وجودة البنى التحتية.

2. وعوامل دافعة: منها المزايا التنافسية للمنشأة ومركزها التنافسي في السوق.

3. عوامل أخرى: تتمثل في خصائص الدولة المضيفة والامتيازات التي تمنحها للشركات، وكذا القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تطرت النظرية إلى العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بمشروعات إنتاجية في الدولة المضيفة، وأشارت إلى التحفيز التي تقدمها الدولة وكذا الوضعية الاستراتيجية للشركة في السوق الذي تنوي الاستثمار فيه. غير أنها تعرضت لانتقادات عديدة منها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار المزايا الاحتكارية للشركات التي ترغب في استغلالها عن طريق الاستثمار في الخارج.

8. نظرية التحليل التجميعي لموتشيلي:

يرى 'موتشيلي' أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على توفر المزايا على ثلاث مستويات وهي المستوى الكلي، الجزئي وعلى مستوى القطاع.

1. على مستوى الاقتصاد الكلي، يرى 'موتشيلي' أن لكل بلد ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة كالتكنولوجيا المتطورة أو وفرة عوامل الإنتاج أو في الطلب على سلعة كحجم السوق الكبير أو تنوع الأذواق.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

2. على المستوى الجزئي، فإن استغلال المزايا التي تمتلكها المنشأة وتطويرها يجعلها تفكر في الاستثمار في بلد أجنبي وتفوقها على المؤسسات الموجودة فيه.

3. على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع ويعتبر مستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث نجد أن المنتج كثيف التكنولوجيا يكون له سوقا احتكاريا.²² بينما المنتج النمطي يكون سوقه عاديا.

ما يعاب على هذه النظرية أنه لا يمكن تطبيقها على قطاع الخدمات بما أنها غير قابلة للنقل، حيث أن خصائص الخدمة تختلف عن خصائص السلع المادية، ويطبق ذلك مثلا في مجال السياحة حيث أن لكل منطقة أو دولة خصائص تميزها ولا يمكن استغلال الكفاءات التي تخص السياحة في الخارج لأنها قد لا تلائمها.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعمل الدول المتقدمة والنامية على السواء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهدف من وراء ذلك الحصول على منافع عديدة، غير أنه قد لوحظ أنه يتبعه كذلك العديد من السلبيات خاصة في الأجل الطويل، وهي تمثل تكلفة تتحملها الدول المضيفة خاصة في حالة الدول النامية. لهذا، فقد تباينت الآراء حول الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين مؤيدين ومعارضين له. ونحاول فيما يلي التطرق إلى الآثار الإيجابية والآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المضيفة.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية.

حسب النظرية الحديثة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعود بالمنفعة على كلا من الشركات الأجنبية والدول المضيفة، حيث تستغل الشركات الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في الدول المضيفة، بينما تستفيد الدول المضيفة من زيادة الإنتاج ونقل الخبرات والتكنولوجيا. ويرى أنصار الفكر الرأسمالي أنه يساهم في تقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال نقل رؤوس الأموال، الخبرات والتكنولوجيا.

ومنه نتطرق إلى بعض المنافع التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة:

²² بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص 28-29.

1. المساهمة في التكوين الرأسمالي:

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر برؤوس أموال من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي بذلك تساهم في زيادة الدخل المحلي خاصة في الدول التي تعاني من نقص الادخار أو عندما يعجز هذا الأخير على توفير التمويل اللازم للاستثمارات المحلية. كم يعتبر الاستثمار محركا للنشاط الاقتصادي ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ويتبعه تحسين في هياكل البنية التحتية. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية مقارنة بالقروض الخارجية والمنح، بما أن تكاليفها باهضة وهي مضرّة بالاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل. وتدفع الشركات الأجنبية الضرائب على الأرباح المحققة، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مما يشجعها على التوسع في مشروعاتها الاستثمارية ومنه زيادة فرص العمل وارتفاع الناتج المحلي.

2. تحسين ميزان المدفوعات:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التخلص من العجز في ميزان مدفوعات البلد المضيف أو على الأقل التخفيف من حدته، وذلك من خلال تدفقات العملات الأجنبية وتحويلها إلى العملة الوطنية عندما يكون من أجل التصدير، أو تقليص المدفوعات الخارجية عندما يكون الإنتاج بهدف إحلال الواردات. وكثيرا ما تساهم الشركات متعددة الجنسيات في رفع كفاءة الصادرات الدول المضيفة، خاصة وأنه غالبا ما تكون منتجاتها أكثر تنافسية وقبولا في الأسواق العالمية. وقد تقضي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الواردات من السلع الاستثمارية، فإذا كانت الصادرات الناجمة عنه تفوق الواردات فإن يحدث فائضا في الميزان التجاري أو بالعكس عجزا فيه. وتختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات حسبما كان يهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية أو العمالة منخفضة السعر فإنه يؤدي إلى زيادة الفائض، بينما ينمي العجز في حالة ما إذا كان يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

3. خلق فرص العمالة:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة عن طريق تشغيل اليد العاملة وإقامة مشاريع جديدة، كما يؤدي إلى زيادة ديناميكية الأنشطة التي تربطها علاقات أمامية وخلفية مع المشروع، وقد يؤدي إلى تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات جديدة لتقديم الخدمات. علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

من خلال توظيفهم أو من خلال أثر المحاكاة بين المشروع الأجنبي والمؤسسات المحلية في البلد المضيف، ويساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف إلى المؤسسات المحلية.

4. جلب التكنولوجيا:

تتمثل التكنولوجيا في مجمل المعارف والخبرات الضرورية لإنتاج سلعة أو خدمة معينة، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع تتمثل في المهارات والتقنيات والخبرات الإدارية والتنظيمية، وتعتمد على القدرة الاستيعابية لليد العاملة المحلية. وقد يجلب المستثمر الأجنبي تقنيات متقدمة للبلد المضيف والمعارف وأحدث المخرجات الإيجابية والاحتكاك بالأيدي العاملة الوطنية، ما من شأنه أن يؤثر على كفاءتها وتطوير المنتجات وزيادة تنافسيتها خاصة عندما ينتقل المشروع من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف التكنولوجي الذي يعمل على نشر التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة وهو ما تحتاج إليه الدول النامية بشكل كبير. ويتم نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف عبر قنوات عديدة، نذكر منها اكتساب المهارات وتدريب اليد العاملة المحلية، إنتاج آلات ومعدات متطورة وبيعها للشركات المحلية أو عن طريق إقامة علاقات في مجال البحث والتطوير بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية، مما يسمح لها باكتساب آخر التطورات والاختراعات.

5. تطوير الشركات المحلية وتحسين قدراتها الإنتاجية:

تخلق الشركات الأجنبية علاقات تكامل أمامية وخلفية مع المؤسسات المحلية وكذا إنشاء مشروعات جديدة تقدم خدمات وتموين للمواد الخام والسلع الوسيطة لهذه الشركات، ونكون في هذه الحالة بصدد ما يسمى الأثر التكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. كما انه يؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول الإنتاجية مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات المحلية وزيادة الانتاج المحلي الإجمالي. ودخول الشركات المحلية في سوق المنافسة، إذا ما كانت ظروفها تسمح بذلك، تعمل على تحسين منتجاتها حتى تحافظ على حصتها السوقية أمام منتجات الشركات الأجنبية. كما أن العلاقات العمودية بين تخلقها الشركات الأجنبية مع مورديها وموزعيها تؤدي غالبا إلى تحسين نوعية خدمات وخبرة الخدمة لديهم، وتطوير التقليد من قبل الشركات المحلية التي تتكيف مع التكنولوجيا التي تجلبها الشركات الأجنبية.

وهذا ما يفسر تنافس الدول على الحصول على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنحها العديد من الامتيازات والتحفيزات لجذب المشروعات في القطاعات التي تستهدفها. كما يعتبر وسيلة للاندماج في

الاقتصاد العالمي وزيادة تنافسية صادراتها والارتقاء في سلسلة الإنتاج، من خلال التخصص في المنتجات عالية القيمة المضافة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية.

رغم الأدبيات الكثيرة التي تحت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك آراء مخالفة تسلط الضوء على سلبياته. حيث يرى الكلاسيك ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع إلا أنها تعود في أغلبها على الشركات متعددة الجنسيات، التي تنظر للدول المضيفة كمصدر للمواد الأولية أو أسواقا لتصريف منتجاتها. وبالنسبة للدول المضيفة، فهي تركز التبعية التكنولوجية وتجلب عادات استهلاكية مختلفة عن الثقافات المحلية. ويرى أنصار الفكر الماركسي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست إلا وسيلة استعمارية تستهدف الصناعات الاستخراجية في الدول النامية.

ومن الآثار السلبية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يلي:

1. الأرباح المحولة للخارج:

يقوم المستثمر الاجنبي غالبا بتحويل الموارد المالية والعوائد الكبيرة التي يحصل عليها من المشروع إلى البلد الام، وتعتبر خسائر بالنسبة للدول المضيفة التي كانت ترغب في الاستفادة منها.

2. ضياع بعض الموارد المالية:

حيث المزايا الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة مثل تخفيض الضرائب على الاستثمار أو الإعفاء المؤقت يفوت عليها مصدر مالي ضمن الإيرادات العامة.

3. الآثار البيئية:

حيث أنه كثيرا ما تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في القطاعات الملوثة للبيئة خارج بلدانها الأصلية هروبا من التشريعات الصارمة التي تجبرها على تسديد مبالغ ضخمة مقابل التلوث البيئي الذي تسببه.

4. القضاء على المؤسسات المحلية:

إذا ما كانت الشركات المحلية تتمتع بتنافسية منخفضة، فإن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية قد يعرضها إلى الغلق بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام حدة المنافسة. خاصة وأن الشركات متعددة الجنسيات تتميز غالباً بوضع احتكاري للسوق في البلد المضيف.

5. خلق نوع من الطبقة:

بسبب الفجوة في الأجور بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، حيث أنه غالباً ما تمنح الشركات الأجنبية أجوراً مرتفعة، وقد تؤدي إلى جذب العمالة الكفؤة وهروبها من الشركات المحلية.

6. قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات:

تفوق المستثمر الأجنبي قد يجعله يهيمن على بعض الصناعات في البلد المضيف، وهذا قد يهدد سياسة الدولة خاصة إذا كان يعمل في قطاعات استراتيجية، وقد تتحول السيطرة الاقتصادية إلى سيطرة سياسية ولتبعية اقتصادية.

7. نقل التكنولوجيا ليس مضموناً:

حيث أن الشركات الأجنبية تسعى في الغالب على حماية ابتكاراتها فهي تعتمد على العمالة التي تجلبها من البلد الأم، كما أنها تلجأ إلى حماية التكنولوجيا التي تجلبها وتبقي أنشطة البحث والتطوير في الدولة الأم.

8. التأثير على ميزان المدفوعات:

في حالة ما إذا كانت الشركة الأجنبية تعتمد على الواردات فإنها تؤدي إلى زيادة المدفوعات من البلد المضيف، وهذا ما يؤثر سلباً على ميزان مدفوعات الدول المضيفة.

9. جلب عادات استهلاكية غريبة:

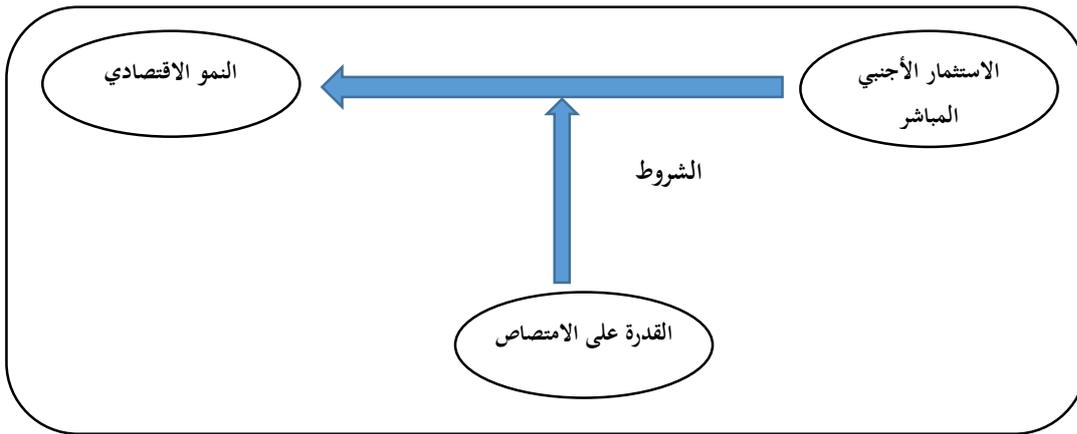
بإدخالها منتجات جديدة وطرق عمل مختلفة عن عادات وثقافة المجتمع في البلد المضيف.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

مما سبق، نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس الشر أو الخير وإنما يعتمد على السياسات المحلية للدولة المضيفة وطبيعة المنافسة. ومنه، نستنتج أنه يجب الموازنة بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على جذب ذلك القدر الملائم منه وتوجيهه نحو القطاعات التي ترغب الدول في تطويرها. كما أن الواقع المعاصر يبين لنا أن أغلب تلك الشركات متعددة الجنسيات تنشئ مراكز تجميع بالدول النامية وتحفظ بأنشطة البحث والتطوير والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الدول المتقدمة.

ويبين الشكل التالي أنه حتى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لا بد من توفر الدولة المضيفة على القدرة على امتصاص التكنولوجيا والمعارف. وتتمثل محددات القدرة على الامتصاص في: الانفتاح نحو الخارج، فعالية النظام المالي، مستوى الرأسمال البشري، المسافة التكنولوجية والإطار المؤسسي.

الشكل رقم 12: العلاقة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.



Source : Sonia Ben Slimane et Messaoud Zouikri. Investissements Directs Etrangers et capacité d'absorption nationale : les leviers de croissance des économies du Maghreb. Marché et organisations. N°26. 2016. P 22.

المبحث الثاني: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتمثل في قدرة البلد أو الإقليم على توفير الظروف التي تبحث عنها المؤسسات واليد العاملة، غير أننا لاحظنا أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر مرت بمراحل عديدة بسبب تطور الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، وتطورت معها العوامل التي تؤثر في جذبها، وبالتالي إلى تغير هيكل توزيعه بين دول العالم.

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة سياسيا واقتصاديا مما أثر في حجمه وطبيعته وتوزيعه الجغرافي، وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على حجم الاستثمار الدولي المباشر وكذا التوزيع الجغرافي والقطاعي.

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن 19 حيث كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة لتدويل رؤوس الأموال، تركز في قطاعات المعادن والزراعة، من أجل استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها الدول الصناعية آنذاك خاصة في المستعمرات من دول الجنوب. وكانت المملكة المتحدة من أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة نتيجة لتفوقها الاقتصادي في تلك المرحلة. كما أن الموجة التحريرية التي سادت في القرن 19 ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول خاصة في بريطانيا التي كانت تتفوق على الدول الأخرى من حيث تطور صناعاتها وشبكة المواصلات بها، ومثل الجنيه الإسترليني العملة الأقوى في الأسواق الدولية في تلك المرحلة.

تفردت بريطانيا بمهمة الاستثمار في الخارج حتى منتصف القرن 19، خاصة وأنها كانت تعرف قدرا من الرفاهية مدعومة بشبكة عالية من المواصلات أهمها أسطولها البحري والتلغراف، وكانت تعرف تطور المصارف حيث كانت تحتل المركز المالي الأول في العالم، كما أنها تخصصت في إنتاج منتجات معينة وتخلت عن إنتاج مواد أخرى مثل المواد الغذائية، وقامت باستثمار مبالغ طائلة عبر البحار لتدعيم صناعاتها.²³

وبعد النصف الثاني للقرن 19، قامت دول أخرى باستثمار أموالها في الخارج ومنها فرنسا وألمانيا وحتى بلجيكا وهولندا وسويسرا، حيث قامت فرنسا بتطوير موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850 إلى 14 مليار عام 1870 ثم تضاعفت ثلاث مرات في الفترة ما بين 1870 و1913. وفي 1870، قامت ألمانيا بتطبيق سياسة تجارية

²³ خيالي خيرة. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2000-2012. مذكرة ماجستير. جامعة ورقلة. 2016. ص32.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

توسعية، لا سيما في أمريكا اللاتينية (البرازيل) وتركيا. وقامت الو.م.أ بتوظيف أموالها من خلال إنشاء مصانع في كل من كندا والمكسيك وكوبا، بل وحتى أوروبا.²⁴

وفي الفترة ما بين 1870 و1914، عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا بسبب الظروف المناسبة مثل ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب وانتشار النزعة الاستعمارية. وعملت الدول الكبرى على استغلال ثروات الدول المستعمرة وأعاقت تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وأقامت مؤسسات في مستعمراتها بهدف نهب الموارد الطبيعية واستخدامها في تلبية احتياجاتها الصناعية، والتي كانت تقوم بتصنيعها وإعادة تصديرها لهذه الدول بأثمان باهضة. استمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية حين عرفت العديد من هذه الدول استقلالها.

كان الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول سنة 1914 يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر له، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبسبب الخسائر الفادحة التي أحدثتها، تغيرت مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر حيث خسرت ألمانيا وبريطانيا الكثير من ممتلكاتهما، وأدت الثورة البلشفية وسقوط الإمبراطورية العثمانية إلى تلاشي آمال الفرنسيين والإنجليز والبلجيكيين إلى استرداد أموالهم واستثماراتهم. فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأول للدول الأوروبية، وأجبرت ألمانيا على دفع تعويضات بقيمة 33 مليار دولار سنة 1921.²⁵

وعرفت فترة ما بين الحربين العالميتين تراجعاً في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتميزت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانحيار قاعدة الذهب، مما أدى إلى تراجع حجم الاستثمار الدولي. كما أنه كان مرتكزا على استغلال النفط والمرافق العمومية التي تسهل الاستثمار، وكرست الشركات النفطية العملاقة جهودها في الاستثمار في مجال التنقيب وتكرير الثروات الباطنية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء الطرق والموانئ والسكك الحديدية.²⁶ كما حلت الو.م.أ محل بريطانيا كرائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت الفترة توسعا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر بالموازاة مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف القرن 20. وبعد انعقاد مؤتمر بروتون وودز سنة 1944، الذي أفضى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا مشروع مارشال سنة 1947 الذي يهدف إلى تعمير بلدان أوروبا بعد الخسائر التي

²⁴ بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص8.

²⁵ نفس المرجع. ص9.

²⁶ لطيفة كلاخي. مرجع سابق. ص 186.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

سببتها الحرب. وبقيت الدول النامية حديثة الاستقلال متخوفة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن آثاره السلبية التي من شأنها أن تؤدي إلى فقدانها لسيادتها الاقتصادية والسياسية، وفضلت اللجوء إلى المديونية الخارجية.

ووفقا للإحصائيات، نجد أن 60% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية 1978 تركزت في الدول الغنية، واستحوذت هذه الدول على نصيب الأسد من التدفقات في الفترة 1978-1980، أما باقي النسبة فقد توزعت على دول العالم الأخرى حيث بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتخلفة (أنفا) والنامية 5% خلال نفس الفترة.²⁷

في نهاية سنوات 1980، زادت المديونية العالمية وارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول النامية التي اتجهت إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب هذه الاستثمارات. وتراجعت العقبات التي كانت تحد من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بل وأصبحت تتنافس لتقدم الحوافز المغرية لاجتذابه، حيث كان ينظر إليها كأداة لتحسين تنافسية الاقتصاد عن طريق المهارات والتكنولوجيا والرأس المال الذي تجلبه للدول المضيفة. ثم أن موجة التحرير والتطور السريع للأسواق المالية الدولية منذ 1985، أدت إلى انتشار إجراءات تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكارات في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

في تسعينيات القرن 20، عرفت أسعار السلع الأولية ارتفاعا مما أدى إلى تحقيق فوائض في موازين مدفوعات الدول المصدرة للبتروال والغاز والذي شكل مصدرا هاما لرؤوس الأموال القابلة للاستثمار، ثم اعيد تدوير هذه الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية.²⁸

وأصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا بين الدول وأصبحت الشركات تسعى إلى تحقيق التكامل الإنتاجي الدولي واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بتزايد برامج الخصخصة وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الاورغواي للمفاوضات التجارية. وزاد عدد المعاهدات ثنائية الأطراف، كما سعت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تأييد فكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية تهدف إلى تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.²⁹

27 عيد السلام أبو قحف. مرجع سابق. ص229.

28 المعهد العربي للتخطيط بالكويت. الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية. 2004. ص4.

29 المعهد العربي للتخطيط بالكويت. مرجع سابق. ص5.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاديات النامية تطورت في تسعينيات القرن 20 خاصة في الدول الناشئة التي ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل النمو الاقتصادي بها. الكثير من الدول لجأت إلى توفير التشريعات التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما البرامج التي تهدف إلى الاستقرار الماكرو اقتصادي والتصحيح الهيكلي لتحسين الجاذبية. غير أن دول جنوب البحر المتوسط، ورغم ارتفاع كمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها إلا أنها بقيت محتشمة.

وعموما فكل الدول تقريبا توجهت نحو التحرر، ففي سنة 1993 مثلا نجد أن 101 من بين 102 تعديل تشريعي في 57 دولة كانت في اتجاه وضع إطار للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تحررا.³⁰

شهدت العشرية الأولى من القرن 21 بروز الرأسمال الفكري كعامل انتاج مهم في خلق الثروة. ومن المؤكد ان المزايا التكنولوجية والاقتصادية في الدول المتقدمة تلعب دورا هاما في تدفق رؤوس الأموال إليها، بالإضافة إلى توفر المعلومات وتوفر الهياكل المؤسسية الكفؤة وانخفاض العوائق البيروقراطية، مما جعلها أكبر الاتجاهات المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فنجد أن المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر (65% من المجموع العالمي سنة 2002) يتركز في دول الثالوث: الاتحاد الأوربي 37%، الولايات المتحدة الأمريكية 19% ومعها كندا 3%، اليابان 0.83%. حيث أن الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية يوفرون أحسن الفرص، وتضم هذه الدول أكبر عدد من فروع الشركات متعددة الجنسيات وذلك بسبب ارتفاع المستوى المعيشي وتشابه العادات الاستهلاكية بينها. بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل جودة الهياكل المؤسسية، التطور التكنولوجي والعلمي، جودة اليد العاملة وكذا اتساع السوق الاستهلاكية. وبالنسبة لدول الاتحاد الأوربي، فإن تحرير تنقل السلع، رؤوس الأموال والأشخاص بينها سنة 1986، ثم توحيد العملة سنة 2002 أدت إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.³¹

في سنة 2000، استحوذت الدول المتقدمة على حصة الأسد منها أكثر من 45% تركزت في الو.م.أ. غير انه انخفض ليبلغ 817.6 مليار دولار سنة 2001 ثم إلى 559.6 مليار دولار سنة 2003. ويتمثل السبب في هذا الانخفاض إلى تراجع عمليات التملك والاندماج وزيادة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين بعد احداث 11 سبتمبر 2001، والأحداث التي تبعها والمتمثلة في الحرب على العراق التي تسببت في انهيار أسعار النفط. إلا أن الاستثمارات

³⁰ رضا عبد السلام. مرجع سابق. ص111.

³¹ François Bost. Les investissements directs étrangers, révélateurs de l'attractivité des territoires à l'échelle mondiale. Mappemonde. N°75. 2004/3. P4.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الأجنبية ارتفعت بعدها وعادت في الانخفاض سنة 2008 بسبب أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما نتج عنها من انخفاض للديناميكية الاقتصادية.³²

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية سنة 2007 أرقاما قياسية قدرت بـ 1833 مليار دولار وبمعدل نمو تجاوز 30%، غير انه ومع نهاية السنة تراجع معدل نمو هذه التدفقات حيث قدر بـ 23%. وقدرت بـ 1697 مليار دولار سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، وبـ 1114 مليار دولار سنة 2009.³³

بالنسبة للدول النامية، فقد عرفت ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2004 إذ بلغت 283 مليار دولار من إجمالي الاستثمار الأجنبي العالمي، وبلغت 500 مليار دولار سنة 2007، ويرجع ذلك إلى السياسات الانفتاحية التي تبنتها هذه الدول. ولم تنخفض فيها الاستثمارات الواردة سنة 2008 رغم الأزمة المالية العالمية.³⁴

وتعرف الدول الناشئة معدلات نمو جد مرتفعة ولديها قدرات صناعية وتكنولوجية عالية وانخفاض سعر اليد العاملة وسياسة اقتصادية انفتاحية، مما جعلها تندمج بسهولة في التقسيم الدولي للعمل وأصبحت مواقع مهمة للشركات في قطاعات مثل النسيج والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية والمنزلية.

ولكي تندمج الشركات الأجنبية أكثر في اقتصاديات الدول المضيفة، وجب عليها إقامة روابط خلفية مع الشركات المحلية الوطنية. ويعتبر نجاح استراتيجيات التصنيع الوطنية في العديد من الدول الآسيوية دليلا على وجوب تضافر الجهود الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع الجهود المتعلقة بتنمية القدرات المحلية.³⁵

فيما يخص الدول العربية، فقد شهدت تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا بها خلال الفترة (1995-2000)، حيث بلغت في المتوسط 4.15 مليار دولار، وبلغت سنة 1998 حوالي 8.74 مليار دولار. وذلك بسبب القفزة النوعية التي عرفتها السعودية، غير انها انخفضت سنتي 1999 و2000 لتصل إلى 2.49 و2.62 مليار دولار. وارتفعت هذه التدفقات لتصل في المتوسط إلى حوالي 45.8 مليار دولار خلال الفترة 2001-2009، وعرفت زيادة بنسبة 57% سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، وانخفاض بنسبة 22% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بسبب تأثيرات الأزمة المالية على الطلب العالمي. أما خلال الفترة 2010-2015، فقد شهد الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار

³² خيالي خيرة. مرجع سابق. ص35.

³³ بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص13.

³⁴ خيالي خيرة. مرجع سابق. ص37.

³⁵ حسان خضر. الاستثمار الأجنبي المباشر. جسر التنمية. سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط. الكويت. المجلد 3. العدد 33. سبتمبر 2004.

الأجنبي المباشر نحو الدول العربية تراجعاً حيث انخفضت بـ 37.4% سنة 2011 ثم في سنوات 2013، 2014 و2015، وذلك بسبب الأحداث الأمنية والتطورات السياسية التي عرفتها الساحة العربية.³⁶

المطلب الثاني: العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بها مجموع الظروف السائدة في الدولة والتي من شأنها أن تؤثر في قرار الشركة عند اختيارها لإقليم الدولة كموقع للقيام بأعمالها. يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية والتي تشكل مناخ الأعمال في الإقليم الذي ترغب في الاستثمار فيه، حيث تنبئ هذه الظروف على الاستقرار وتوفر الأمن والخصائص الجغرافية التي تساهم في رواج الاستثمار مثل توفر المواد الأولية. وتختلف أهمية كل عامل حسب نوع النشاط الذي ترغب الشركة القيام به وباختلاف استراتيجيتها.

ويعبر مناخ الأعمال على مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وتشير في مجموعها على دوافع ومثبطات الاستثمار في الدولة. كما يمكن تعريفه على أنه: "مجموع الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثيرها سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية. وهي تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية". فهو إذن يؤثر على بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين (المحليين والأجانب) الحاليين والمحتملين.³⁷

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.

تعتبر أهم العوامل في توجيه الاستثمارات الأجنبية التي تخص البلد المضيف بما ان أثرها يعود مباشرة على المشروع الاستثماري، ونذكر منها:

1- خصائص السوق المحلي:

يعتبر سوق البلد المستقبل عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، ويتمثل حجم السوق المحلي في حجم الثروة في المجتمع والقوة الشرائية للأفراد واحتمالات نموها. ويتم قياسها من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ويبين مدى قدرة الشركة على تصريف منتجاتها في البلد المضيف

³⁶ عبد الحق طير، محمد فويدي وبولرباح غريب. جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 6. جوان 2017. ص150.
³⁷ عبد الكريم بعداش. مرجع سابق. ص59.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

خاصة بالنسبة إلى الاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي. غير أن هذا العامل يصبح غير ذي أهمية إذا كانت الشركة الأجنبية تتبع استراتيجية عمودية أي أنها تقوم بإنتاج جزئي في البلد المضيف وتصديره فيما بعد. كما أن انضمام الدولة لاتحاد اقتصادي يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما أنه يؤدي إلى كبر حجم السوق بفضل وجود مبدأ حرية التبادل التجاري بين الدول المكونة للاتحاد.

2- توفر الموارد الطبيعية والبشرية:

وفرة الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمياه والمعادن أو حتى المناخ الملائم يشجع الشركات التي تعتمد عليها على الاستثمار في إقليم البلد المضيف فهذا يساعدها على تخفيض تكاليفها عن طريق الإنتاج في نفس الموقع، ويعتبر هذا العامل محفزا للاستثمار في الدول النامية الغنية بالموارد. أما بالنسبة للموارد البشرية، فتعني وفرة اليد العاملة منخفضة السعر أو اليد العاملة المؤهلة، وتكون الأولى هدف الشركات التي تبحث عن تقليص تكلفة انتاجها والثانية عن تلك التي تبحث عن الكفاءة.

3- معدل التضخم:

تهتم الشركات بدراسة تطور معدلات التضخم في البلد الذي تنوي الاستثمار فيه، لأنه يؤثر على تكاليف الإنتاج وعلى أرباح الشركة وهي تؤثر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وهو يؤدي إلى زيادة المخاطر على المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل.

4- سعر الصرف:

يعتبر استقرار أسعار الصرف عاملا مشجعا على الاستثمار، كما ان انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض التكاليف مقارنة بالدولة الأم مما يجعل المشروع أكثر ربحية للمستثمر. غير أن أثر تغيرات سعر الصرف يتوقف على إذا ما كان الاستثمار يهدف إلى خدمة السوق المحلي فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشبطه في حالة ما إذا كان يهدف إلى إعادة التصدير.

5- توفر البنية التحتية الملائمة:

توفر البنى الأساسية الضرورية لتسهيل الاعمال يؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال السائد في البلد المضيف، وتمثل في الهياكل الضرورية لقيام الأعمال كالاتصالات والمواصلات وشبكات النقل والمطارات والموانئ تطور وسائل

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

النقل وشبكات الاتصالات، وتساهم في تسهيل الاستثمار وتخفيض تكلفته خاصة عمليتي التوريد والتوزيع وتوفر سرعة الاتصال بين فروع الشركة. كما تتمثل البنية التحتية في البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل الإجراءات الخاصة بقيام الأعمال.

الفرع الثاني: العوامل السياسية.

وتشمل كل الظروف السياسية للبلد المضيف حيث انها تنبئ عن الخطر الذي يواجه المستثمر الذي يبحث عن درجة من الأمان للقيام بأعماله.

1- الاستقرار السياسي:

يعني انخفاض الخطر الذي يواجه المشاريع ويمنح قدرا من الأمان للرأسمال الوطني والأجنبي، وكذا يضمن الاستقرار السياسي استرداد أمواله وعدم تغير القوانين بشكل فجائي مما يعرضه للخطر ويقلل من حالة عدم اليقين، حيث ان عدم الاستقرار السياسي يتبعه انعدام الاستقرار الاقتصادي ما يؤدي إلى رداءة بيئة الاستثمار. كما أن وجود نزاعات سياسية من شأنها أن تؤدي إلى تراجع المستثمرين عن الاستثمار في إقليم الدولة مثل الحروب والانقلابات الشعبية.

2- طبيعة النظام السياسي:

وتتمثل في النظام السياسي ديمقراطيا كان أو دكتاتوريا، مغلقا أو منفتحا على الخارج. فالأنظمة الدكتاتورية التي قد تغير السياسات بقرارات فردية للحكام فهي تنم عن انعدام الأمان للرأسمال الأجنبي والوطني.

الفرع الثالث: العوامل القانونية.

إن توفر مناخ تشريعي ملائم يعتبر من الاهتمامات الكبرى للشركات الأجنبية عند رغبتها في الاستثمار في البلد المضيف، حيث أن القوانين الملائمة من شأنها حماية مصالح المستثمرين مما يضمن سهولة المشروعات وشفافية المعاملات الإدارية، وقد تكون عبارة عن امتيازات تستخدمها الدولة لإغراء الشركات للاستثمار فيها، وتكون غالبا موجهة إلى قطاعات دون غيرها.

1- كفاءة النظام القانوني:

حيث أن توفر مؤسسة قضائية مستقلة قادرة على حل النزاعات جديرة بتوفير الحماية القانونية والضمان الكافي لرؤوس الأموال في الدولة، وكذا وجود ضمانات لحماية المستثمر من مخاطر التأميم والمصادرة أو المعاملة التفضيلية بين المستثمرين الوطنيين والأجانب.

2- القيود القانونية:

وتتمثل في القيود التي تضعها حكومات البلد المضيف على ملكية المشاريع الاستثمارية كأن تضع نسبة قصوى للسماح للمستثمر الأجنبي بالمشاركة في المشروع بالدولة المضييفة، أو عدم إمكانية تحويل الأرباح كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى القيود على التجارة الدولية.

3- الشفافية:

تتمثل الشفافية في وضوح السياسات واحترام الحقوق ووفرة المعلومات وهي تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، بينما يؤدي انتشار الفساد والرشوة وغيرها من مظاهر انعدام الشفافية إلى زيادة الخطر على الاستثمارات الأجنبية خاصة.

4- التحفيز الضريبية:

وهي امتيازات تمنحها الحكومات للمستثمرين الأجانب حيث تهدف إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو إلى مناطق معينة، وتتمثل في إعفاءات جمركية على بعض الواردات أو إعفاء على الضرائب على الأرباح. غير أن الآراء فيما يخص نجاعة التحفيز الضريبية كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف، حيث بينما يرى البعض ان لها أثر إيجابي في جذب الشركات الأجنبية إلا أن بعض الدراسات خلصت إلى ان أثرها الإيجابي لا يمكن ان يظهر إلا إذا توافرت العوامل الأخرى.

5- حماية الملكية الفكرية:

يساهم وجود قانون لحماية الملكية الفكرية في تشجيع الابتكارات وأنشطة البحث والتطوير وكذا تشجيع نقل الابتكارات للدولة المضييفة، مما يوفر ظروفًا تنافسية في إقليم البلد المضيف، خاصة في القطاعات التي يسهل تقليد منتجاتها.

الفرع الرابع: العوامل الاجتماعية والثقافية والجغرافية.

تميل الشركات إلى الاستثمار في الدول القريبة جغرافيا وثقافيا، أو في الأقاليم التي تضم شركات تعمل في نفس القطاع الذي تعمل فيه.

1- القرب الجغرافي:

تتجه الشركات إلى الاستثمار في الدول القريبة جغرافيا لانخفاض تكاليف النقل وهو ما يفسر ارتفاع حجم الاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية، أو الاستثمارات اليابانية في دول جنوب آسيا، أو حتى الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما ان هناك أقاليمًا تخصص في مجال انتاجي معين مما يؤدي إلى توفر الموردين والموزعين في القطاع.

2- التجمعات الجغرافية أو التقليد:

كثيرا ما ترغب الشركات في التموقع في أماكن جغرافية مع شركات أخرى تعمل في نفس القطاع في أنشطة متشابهة او مكاملة، ما يطلق عليها 'الصناعات الداعمة لبعضها'. كما أن توطين الشركات في موقع جغرافي معين يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالمواقع الأخرى. وكثيرا ما تقوم الشركات أخرى بتقليد شركات أخرى، أي أنها تختار نفس الموقع الجغرافي، وهو ما يطلق عليه 'أثر البطريق'، وذلك بسبب أن البطريق تجتمع مع بعضها لتوفر الحرارة في القطب الشمالي. أو تسمى 'خيارات مشابهة القطيع'، أي أنها تتحرك مجموعة مثل القطيع.

3- الخصائص الثقافية:

العوامل الثقافية هي الأخرى تؤثر في نشاط المشروع، حيث تفضل الشركات التوطن في بلدان قريبة ثقافيا من البلد الام، وتمثل الخصائص الثقافية هذه في العادات الاستهلاكية للأفراد، مستوى التعلم، الدين واللغة التي قد تمثل عقبات أمام الشركات للقيام بأعمالها في بلد أجنبي، كما تهتم الشركات بدرجة تفتح المجتمع على الثقافات الأجنبية.

4- التعليم والتكنولوجيا:

وهو عامل آخر تهتم به الشركات التي تنتج في مجال السلع عالية التكنولوجيا. وبحث 'جان' سنة 1996 عن أثر عامل البحث والتطوير على جذب الاستثمار، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى البحوث

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

والتطوير بالدولة المضيغة وبين قدرتها على جذب الاستثمارات اليابانية. ووفقا لتقرير الاستثمار في العالم لسنة 1998، فإن أهم العوامل التي تؤثر على نشاط الشركات متعددة الجنسيات هي القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في الدولة الأجنبية. وأكد التقرير على أن هذان العاملان هما من صنع الانسان أي أنها 'أصول مخلقة'.³⁸

المطلب الثالث: تطور جاذبية الأقاليم.

تعتبر الجاذبية عاملا مهما في تطوير الأقاليم حيث تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق التنمية في أقاليمها. وتمثل جاذبية الأقاليم في قدرتها على جذب عوامل الإنتاج المتنقلة والأشخاص والاحتفاظ بهم.

كما تعرف الجاذبية على أنها: "قدرة الإقليم على توفير الظروف الملائمة للأعوان كي يوطنوا مشاريعهم في الإقليم بدل إقليم آخر".

أو هي: "قدرة الأقاليم على أن توفر للمشاريع المتنقلة، بفضل مواردها، شروط تموقع أكثر أهمية من الأقاليم المنافسة".

ويتسع مفهوم الجاذبية ليمس كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للإقليم، حيث تعني بجذب المشروعات الإنتاجية واليد العاملة خاصة العقول والأدمغة، أو حتى السياح. وهي تعبر عن أداء الإقليم في فترة زمنية معينة فيما يخص توفير الشروط الضرورية لتموقع الشركات والأشخاص، وتعبر عن تنافسية الإقليم مقارنة بأقاليم أخرى. ويرى كل من 'ماير و'موتشيلي' (Mayer & Mucchielli 1999)، أن المؤسسات تقوم بمقاربة سلمية في اختيار موقعها حيث تبدأ باختيار البلد أولا ثم اختيار المنطقة.³⁹ أي أن جاذبية البلد المضيف أو العوامل التي يعرضها تكون لها صدى أكبر عند المستثمرين أو العاملين، الذين يشعرون بعدها في اختيار إقليم البلد للتوطن فيه.

هناك عوامل عديدة تلعب دورا مهما في جاذبية الأقاليم، منها الاستقرار السياسي والاقتصادي: القرارات السياسية والاقتصادية مثل التشريعات الخاصة بالقروض، السياسة الجبائية، السياسة النقدية، مرونة النظام البنكي. وقد اهتمت الدول بتوفير محيط يتميز بجودة الحياة عالية من أجل تطوير المواهب، تطوير وعصرنة هياكل الاتصالات والطاقة، التهيئة والتعمير وتوفير إطار معيشي لائق. ولهذا، نجد أن بعض الشركات التي قامت باستثمارات في دول ناشئة فضلت

³⁸ رضا عبد السلام. مرجع سابق. ص 118-121.

³⁹ Slim Driss. L'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie. Région et développement. N°25. 2007. P142.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

إعادة نقل استثمارها نحو الدول المتقدمة، وذلك لأن الوفورات التي حققتها فيما يخص تكاليف اليد العاملة قابلتها تكاليف في ميادين أخرى مثل انخفاض جودة المنتجات نصف النهائية التي تقتنيها من الموردين أو نقص وسائل الاتصالات... لذا، نجد أن الدول المتقدمة تتميز بجاذبية أعلى من الدول النامية.

وبسبب العولمة وتسريع الابتكارات والتحويلات التكنولوجية واحلال الاقتصاد القائم على الإنتاج اللامادي محل الاقتصاد المادي، أصبح من الضروري توفر الهياكل الضرورية للنشاط الاقتصادي والابتكار (البنوك والجامعات..). ولكن بسبب العلاقات التي تنشأ بين المنشآت ومحيطها، وحسب الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجغرافي الجديد، فإن الصناعات تبحث عن التموقع في مناطق يكون فيها الطلب مرتفعا وتكاليف الإنتاج منخفضة ودرجة منافسة أقل. وبعض العوامل مثل مستوى تكاليف النقل، اقتصاديات الحجم ودرجة حركية عوامل الإنتاج تدفع إلى التركيز الجغرافي أو بالعكس إلى الانتشار.

ويرى (1999) Michalet، أن "المستثمرون يفضلون الدول التي تتبع سياسة اقتصادية انفتاحية، ملائمة مع اقتصاد السوق، لأنهم يخشون من القرارات الاستبدادية من الحكومات وإدارتها".⁴⁰

وتختلف العوامل المؤثرة في درجة جاذبية الأقاليم حسب استراتيجية الشركة، حيث نجد انه في حالة التكامل الأفقي، فإنه عند اختيار الموقع يهتم المستثمر بعوامل مثل حجم البلد المستقبل والبلد المستثمر (يقاس مثلا بالنتائج المحلي الإجمالي)، بينما تكون الفجوة في الرواتب من أهم المتغيرات في حالة التكامل العمودي. كما أن المسافة الجغرافية لها دور بديل للحوجز الجمركية وغير الجمركية وتكاليف النقل في حالة التكامل العمودي، مثلما تكون في حالة التكامل الأفقي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد مع زيادة المسافة بين البلدين. أي أن أشكال الشركات متعددة الجنسيات المندمجة عموديا تبحث عن استغلال الفروقات في وفرة عوامل الإنتاج، والشركات المندمجة أفقيا تفضل انتاج منتجات متشابهة بغرض تخفيض تكاليف النقل وتجنب حواجز التبادل.

في دول جنوب البحر المتوسط، الاستثمار الأجنبي المباشر تحدده بعض العوامل الثقافية مثل اتقان اللغات الأجنبية مثل الفرنسية والانجليزية، وكذا توفير الكفاءات العلمية في بعض القطاعات مثل الالكترونيك والتكنولوجيا الطبية، اتساع السوق المستهلك للمنتجات التكنولوجية، استدراك التأخر في مجال الهياكل التكنولوجية، والإطار المعيشي الجيد في بعض المناطق والمدن الكبرى. وتسعى هذه الدول إلى تغيير شكل التقسيم الدولي للعمل حيث تقوم بدور المقاول من

⁴⁰ Halima Bakala. Investissements Directs Etrangers et politique d'attractivité au Maroc : une vue globale. Revue économie, gestion et société. N°11. Juin 2017. P8.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الباطن، وتفضل التوجه نحو قطاعات متطورة أكثر (مثل الانتقال من صناعة النسيج إلى السيارات ثم المركبات الالكترونية أو برامج الإعلام الآلي)، وهكذا ترتفع في سلم القيم المضافة (وتشارك في كل العملية الإنتاجية البحث والتطوير، التسويق، التصميم، اختبار المنتجات، إمداد التوزيع، وليس فقط تركيب المنتجات المصممة في الخارج). وهذا من شأنه أن يجعل العلاقات الصناعية بين ضفتي البحر المتوسط تركز على الابتكار.⁴¹

ومن المؤشرات التي تقيس جاذبية الأقاليم، مؤشر 'أرنست ويونغ' الذي ينشر سنويا. ويعتمد المؤشر على معايير عديدة منها: عدد مناصب الشغل التي تخلقها الشركات التي تعمل في الإقليم، معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، حصة كل قطاع من الاستثمار منه، مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة. وقد أسفرت الدراسة التي نشرت في أبريل 2015، أن جاذبية منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتمد على عوامل هي: الرقمنة، المقاولاتية، التهيئة العمرانية، التنافسية، التنوع الاقتصادي، الطاقات المتجددة، التطور الاجتماعي والشفافية. وتمثل أهم العوامل التي تعيق جذب الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة حسب المستثمرين المستجوبين، حسب مؤشر 'أرنست ويونغ'، في النقاط التالية: عدم الاستقرار (53%)، نقص الشفافية (29%). كما يقرون أنهم يتخوفون من التأخير في بناء الهياكل في بعض الدول ومن ركود الاقتصاد في أوروبا التي تعتبر أهم مصدر لرؤوس الأموال في منطقة البحر الأبيض المتوسط.⁴²

وقد تتكون جاذبية الإقليم نتيجة سمعته التي تبني كلما توطنت فيه المنشآت الناجحة. وهذا ما توصل إليه Appold سنة 2005، حيث لاحظ أن نجاح الحظائر العلمية الأمريكية هي نتيجة لعملية توطن تعاقبية. وغالبا ما تكون هذه المواقع ذات إنتاجية عالية وقطاع البحث والتطوير بها متطور، كما يكون هناك تفاعلات بين المنشآت. وتنتشر سمعة الإقليم عبر وسائل الإعلام، المنظمات المهنية، أو عن طريق الروابط التي تنشأ بين المنشآت مع المحيط الخارجي.⁴³ ويختار المستثمر الأجنبي المناطق التي تضم أنشطة صناعية أو أنشطة مشابهة لنشاطه أو وجود شركات في نفس القطاع، مما يشكل آثار التجمع لنفس القطاع أو قطاعات مرتبطة، ويخفض بذلك من الخطر الذي ينجم عن اختيار موقع جديد. وتنجم سمعة الإقليم عن المعلومات التي تدرها الشركات المتوطنة مما يجعل المراكز الصناعية أكثر جاذبية من المناطق الأخرى.

⁴¹ ANIMA. La méditerranée intelligente, innovation, pôle technologique et attraction de l'investissement. Agence française pour les investissements internationaux/ Marseille innovation. Novembre 2005. P24.

⁴² Abdelmadjid Ait Habouche et Ouahiba Mihoub- Ait Habouche. Attractivité et compétitivité des territoires : quels indicateurs ?. revue de Lareiid. N°3. Septembre 2016. P8.

⁴³ Jérôme Vicente. Economie des clusters. La découverte. Paris. 2016. P40

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

والتوطين الجماعي هو اختيار مواقع جغرافية مشابحة لإقامة المشاريع، وتقوم الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة بتحديد المناطق التي ترغب في تنميتها. ولذا، فإن التوطين يشير إلى العنصر التخطيطي، بينما التوطين يعني تناول المسألة من زاوية المؤسسة. ونظرية التوطين هي مقارنة بالمنظمة أين تبحث فيها المؤسسة عن أمثل تموقع لأنشطتها من حيث تخفيض التكاليف (النقل، اليد العاملة..) وتحقيق الأرباح. بينما نظرية التوطين هي مقارنة مكانية تركز على أهمية العلاقات المتداخلة والارتباطات المتبادلة لتنمية الإقليم.⁴⁴

غير أن الاهتمام بتنافسية الأقاليم يستدعي الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة والخدمات الذي يميز القرن الواحد والعشرين، والقطب التكنولوجي يفرض نفسه كأداة لدعم السياسة الصناعية للدولة واستراتيجيتها الابتكارية خاصة وأنها تقوم على التعاون بين القطاعين العمومي والخاص. وتعتبر الأقطاب التكنولوجية أداة مهمة في جذب الشركات والأدمغة، حيث تعمل على خلق جسور ما بين الأعوان في مجال معين ما من شأنه تشجيع الشباب المبتكرين على تقديم خدماتهم والحصول على الزبائن بسهولة، وهو ما يعتبر محيظ جاذب للمستثمرين الأجانب. وتعتبر الأقطاب التكنولوجية مناطق تسودها كل شروط الحياة اللائقة، وبالتالي تكون جاذبية علمية للإقليم.

المطلب الرابع: سلسلة القيمة العالمية.

سلسلة القيمة العالمية هي: "مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات بهدف نقل المنتج أو الخدمة من مرحلة التصميم إلى الاستعمال من قبل المستهلك، وفي كل مرحلة تضاف قيمة جديدة في شكل أو في آخر. تحت تأثير إعادة التوطين والترابط المتزايد، وتخضع الأنشطة التي تكون سلاسل القيمة لتقسيم متزايد في العالم وبين المؤسسات". العمليات الإنتاجية والأنشطة التي تضيف القيمة تحدث في الأماكن التي تتوفر فيها الخبرات والموارد الضرورية بتكلفة تنافسية. ويطلق على عملية الإنتاج المترابطة التي تخص نفس المنتج أو الخدمة من التصميم والإنتاج على التسويق والبيع 'سلسلة القيمة العالمية' أو 'شبكة الإنتاج الدولية'.⁴⁵

⁴⁴ أمال خدامية ونفيسة بوقفة. سياسة التوطين الصناعي في الجزائر بين النظرية والتطبيق. الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والآفاق والتجارب الناجحة. يومي 19 و 20 أكتوبر 2015. جامعة 8 ماي 45. قالمة. ص152.

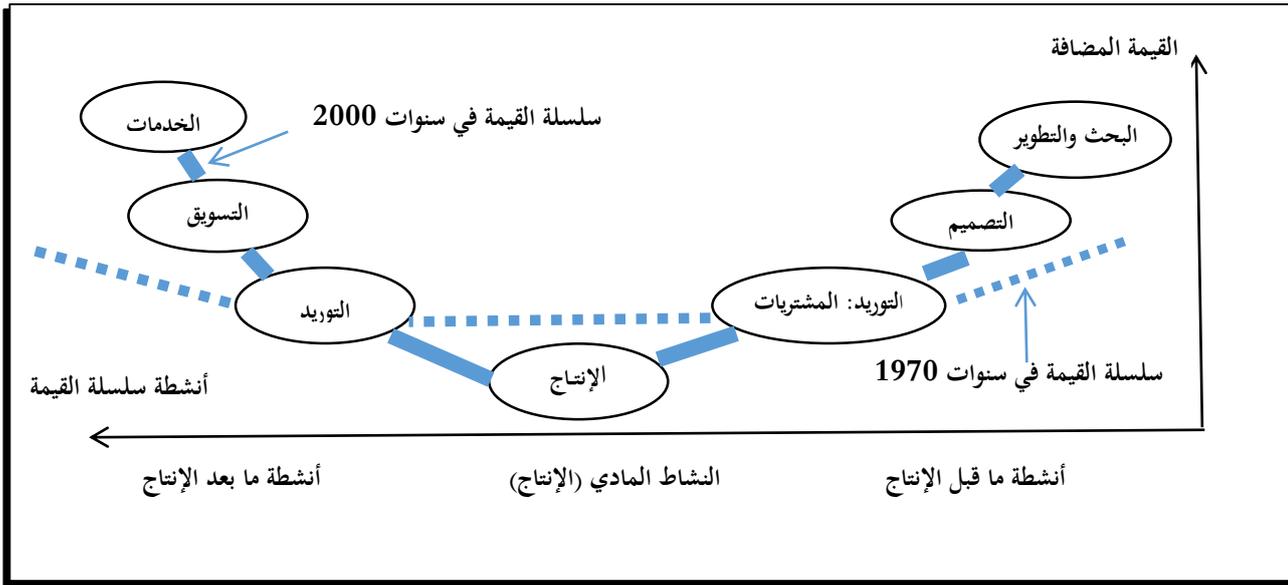
⁴⁵ Djellal Ameer Neza. Chaines de valeur et stratégies de concurrence sur l'industrie automobile. Algerian Business Performance Review. N°13/2018. P372.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

غير أن سلسلة القيمة العالمية تطورت كثيرا في العقود الأخيرة من القرن 20، حيث طرأ تغيير جذري للتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المكونة لمراحل العملية الإنتاجية عبر دول العالم، وأصبح كل بلد يتخصص في إنتاج وتبادل منتجات معينة أو أجزاء لمنتجات..

ويبين الشكل التالي المقارنة بين هيكل سلاسل القيمة المضافة في سنوات 1970 وهيكلها في سنوات 2000.

الشكل رقم 13: منحنى الإبتسامة: توزيع القيمة على سلاسل القيمة العالمية.



Source : Karim Mahoui et Mohamed Yassine Ferfera. Intégration des chaînes de valeur mondiales : Quelle perspective pour l'Algérie. Les cahiers du cread. Vol 33. N° 120. 2017. P35.

يمثل الشكل السابق نموذج 'منحنى الإبتسامة'، ويبين أن الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة تقع في أعلى المنحنى وتمثل في البحث والتطوير، التصميم، وكذا التسويق والخدمات. في حين الأنشطة منخفضة القيمة المضافة تقع في أسفل المنحنى وتمثل في التوريد الأمامي والخلفي والإنتاج. ويظهر لنا الشكل الاختلاف بين سلاسل القيمة في سنوات 1970 حيث كانت تقتصر على أنشطة متشابهة من حيث القيمة المضافة، وسلاسل القيمة في سنوات 2000 حيث ميل المنحنى ازداد اتساعا.

أغلب الأنشطة المكونة لسلسلة القيمة العالمية كانت تستحوذ عليها الدول المتقدمة في سنوات 1970. غير أن التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة قد تغير هيكله، ونلاحظ أن الدول المتقدمة أصبحت تخصص في أنشطة التصميم والبحث والتطوير وأنشطة البيع وخدمات ما بعد البيع، حيث أنه في سنوات 2000 ارتقت هذه الدول في سلسلة القيمة، وانتقلت الأنشطة منخفضة القيمة المضافة إلى الدول النامية التي أصبحت تخصص في أنشطة الإنتاج.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

وحسب 'فيليب مواتي' و'الموهوب محود'، فإنه، في إطار الانتشار الدولي للعملية الإنتاجية، بعض الدول الناشئة أصبحوا يمثلون منافسين جدد في إنتاج منتجات عالية الجودة، وأصبحت تخصص في أنشطة عالية التكنولوجيا عكس ما كان عليه في فترة 1960 و1970 أين كانت تخصص أكثر في القطاعات كثيفة اليد العاملة.⁴⁶

وتساعدنا نظرية دورة حياة المنتج لفرون على تفسير توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم، حيث أن المنتجات الجديدة تظهر في الأقاليم التي تتوفر فيها الموارد والكفاءات وهي متوفرة بصفة أكثر في المدن الكبرى. ثم ينتقل الإنتاج إلى الأقاليم منخفضة التكلفة أين يتم الانتاج الكتلة. وفي مرحلة التدهور فإنه يتم إدخال تحسينات على المنتج ويكون مصدرها الأقاليم الابتكارية في المدن الكبرى.

ويعود السبب إلى تخصص الدول المتقدمة في الأنشطة عالية القيمة المضافة تقوم على استخدام الابتكارات الجديدة وترتكز على علم الذرة والالكترونيات والهندسة الوراثية، وتصدر العمليات التصنيعية التقليدية إلى الدول النامية مثل صناعة المنسوجات والصناعات التعدينية، بجميع السيارات والسلع الكهربائية مع تصنيع لبعض أجزائها. ولكن هذا لم يجعل الدول المتقدمة تهمل القطاع الزراعي الذي مكنها من امتلاك فائض غذائي ضخيم.

ونبحث الدول الناشئة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال جذب الأنشطة الإنتاجية وتنمية صادراتها، في حين الدول النامية عليها ان تنتقل من تصدير المواد الأولية نحو التخصص في الصناعات عالية القيمة المضافة عن طريق الاستفادة من موجة إعادة التوطين.

حيث أنه للارتقاء إلى صف الدول الناشئة صناعيا، لا بد من خلق تكامل صناعي محلي وإنشاء سلسلة للقيمة متنوعة وتنافسية في الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة، وكذا من الضروري إنشاء منظومات متكاملة *des écosystèmes intégrés*، من خلال تجميع السياسات القطاعية المعنية، وخلق علاقات تشاورية بين الأعوان في القطاعين العمومي والخاص، الجامعات ومؤسسات البحث. ويتطلب متابعة مستمرة وتعديلات وضمان توزيع فعال للممتلكات العمومية في إطار دفع الصناعة الجديدة.

ومنه، نستنتج أن التقسيم الدولي للعمل قد تغير عبر الزمن حيث أنه منذ سبعينيات القرن 20 طرأت التغيرات

التالية:

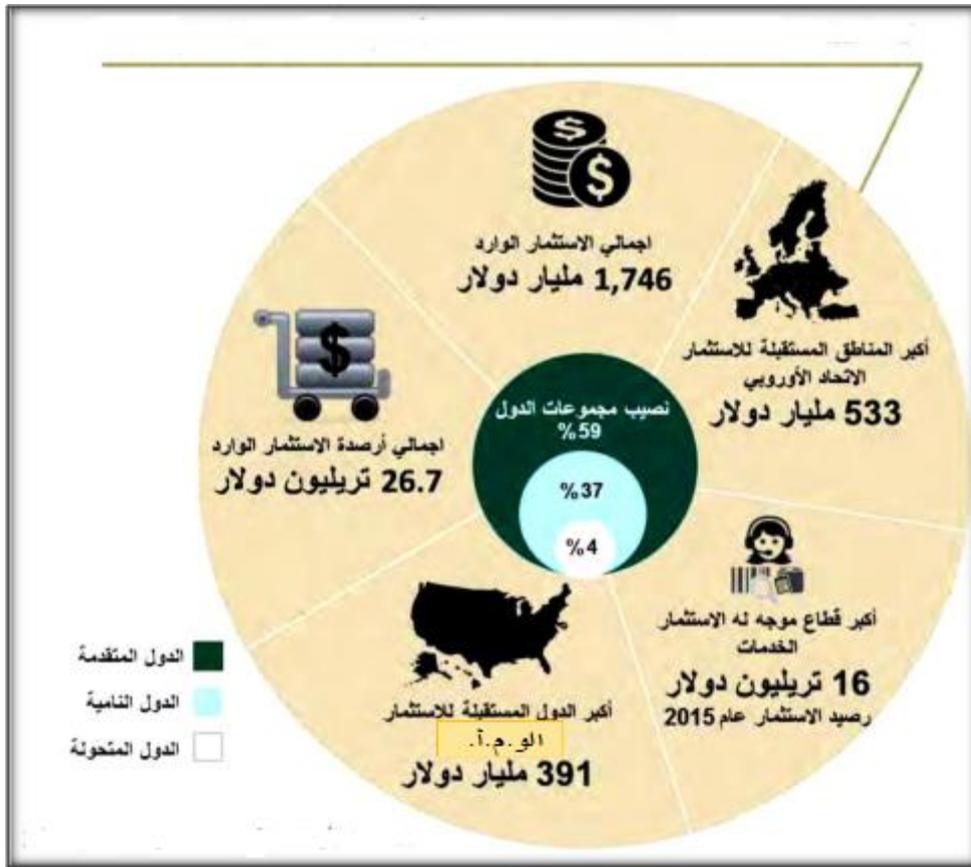
⁴⁶ Bahamed Anis et Leghima Amina. L'intégration de l'Algérie dans la dynamique de la chaine de valeur mondiale automobile : état des lieux et perspectives. Revue de droits et sciences sociales. Université Djelfa. N°30(02). P443.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

1- التقسيم الدولي للعمل القديم: تبادل سلع مصنعة منتجة في الدول المتقدمة مقابل مواد أولية ومنتجات زراعية من دول الجنوب.

2- التقسيم الدولي للعمل الجديد: دول الشمال أصبحت متخصصة في الخدمات والمنتجات الصناعية الابتكارية، بينما الدول النامية أصبحت تنتج منتجات صناعية. والدول الأقل نموا لا تزال متخصصة في الصناعات الاستخراجية. كما يلاحظ في التقسيم الدولي الجديد للعمل زيادة التجارة ما بين الفروع.

الشكل رقم 14: نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لسنة 2016.



المصدر: نبيل بن مرزوق وصالح سراي. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا. برلين. العدد 3. سبتمبر 2008. ص 88.

يعطي الشكل السابق نظرة شاملة على التوزيع الجغرافي للقطاعات الإنتاجية في العالم لسنة 2016. ونلاحظ أن أكبر المناطق المستقبلية للاستثمار هي دول الاتحاد الأوربي، حيث بلغ حجمها 533 مليار دولار سنة 2016. وأكبر قطاع مسته الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو قطاع الخدمات بمبلغ 16 تريليون دولار. كما نلاحظ أن الدول المتقدمة

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

تستحوذ على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 59% سنة 2016، واستحوذت الدول النامية على 37% منه، والدول المتحوّلة 4%.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب.

فيما يلي نتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث محل الدراسة وهي الجزائر، تونس والمغرب. حيث نتطرق إلى أهم السياسات المتعلقة به ثم واقعه. وفي جزء ثالث، نتطرق لصناعة السيارات في الدول الثلاث والتي تعكس درجة اندماجها في سلسلة القيمة العالمية، بما أن قطاع السيارات يعتبر من أهم القطاعات التي تسعى الدول إلى تطويرها بما أنها صناعة جد منتشرة عالميا وتعتمد على أنشطة بسيطة.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث محل الدراسة عرفت تذبذبات كبيرة منذ استقلالها. فما هي الدولة التي تحصلت على أكبر قدر منه؟، وما هي العوامل التي اثرت في تدفقاته؟.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 5: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب في الفترة (1980-2017). الوحدة: مليون دولار.

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
1980	348.7	246.0	89.4
1985	0.4	139.0	20
1990	0.3	89.0	165
1996	270.0	351.0	322
2000	438.0	1068.0	211.3
2001	1196	7242	2808
2002	1065	2278	481
2003	634	1283	2314
2004	882	1540	896
2005	1081	7281	1653
2006	1795	3308	2450
2007	1665	1616	2805
2008	2594	2759	2487
2009	2746	1688	1952
2010	2264	1513	1574
2011	2571	1143	2519
2012	1499	1603	2728
2013	1684	1117	3298
2014	1507	1064	3561
2015	584-	1003	3255
2016	1635	885	2157
2017	1203	880	2651

المصدر: الأونكتاد. تقارير الاستثمار في العالم. 2001. 2012. 2018.

يبين الشكل السابق تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب، ونلاحظ التذبذبات الكبيرة في الأرقام. كما نلاحظ ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفض بشكل كبير في الفترة 1980-1985 إلى غاية 1996، بينما استحوذت تونس على أكبر حجم منه في المنطقة. واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

2007، حيث أصبح المغرب أكبر جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. ومنذ 2009، انخفضت حصة تونس من هذا الاستثمار بينما تحسنت حصة الجزائر مقارنة بتونس وأصبحت تجذب أكبر حجم منه، ولا زالت حصة المغرب في ازدياد.

وبغرض تفسير الجدول، نقسم التحليل على فترات زمنية كالتالي:

1. الفترة 1970-1995:

- في الجزائر: عرفت الجزائر غداة استقلالها تدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أعطى قانون الاستثمار لسنة 1963 بعض الضمانات التي تسهل قيام الأعمال منها الضمان من نزع الملكية، غير أنه يشترط أن يكون المشروع الاستثماري الأجنبي في إطار أهداف الدولة القائمة على النظام الاشتراكي أي أنها تتم بمشاركة المؤسسات العمومية. ثم عرفت الجزائر تطورا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات بعد 1971 في تكرير البترول استخراجها، إنتاج ونقل المحروقات... خاصة بعد أزمة النفط لسنة 1973 ثم سنة 1979. غير أن الجزائر فقدت أهميتها كوجهة للمستثمرين خلال ثمانينات القرن 20.

ثم تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بشكل كبير خلال الفترة (1990-1995)، وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر إثر إعادة جدولة مديونيتها الخارجية وما تبعه من نتائج سلبية كارتفاع البطالة وركود النشاط الاقتصادي، وكذا بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء.

- في تونس، ومنذ بداية سبعينيات القرن 20، بدأت الشركات الأجنبية في التوطن فيها، والتي أصبحت تدريجيا وجهة مفضلة لأنشطة المناولة. في منتصف ثمانينات القرن 20، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عليها، حيث تم تعديل مجمل القوانين الخاصة بالاستثمار حيث اتجهت نحو منح تسهيلات عديدة منها منح امتيازات ضريبية كبيرة للشركات المصدرة، التخلي عن قاعدة 50% في كل القطاعات ما عدا الزراعة حرية تحويل الأموال وصرف العملة.

وسعت تونس إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل جدي منذ بداية تسعينيات القرن 20، فقد جاء قانون الاستثمار رقم 120 لسنة 1993 بامتيازات تضمنت تخفيض من الرسوم الجمركية للمشروعات الاقتصادية بنسبة

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

10% عن المعدات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنع محليا. ومما ساعدها كذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أنها عرفت استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث بلغ متوسط معدل النمو 4.1% خلال الفترة (1992-2005) ومعدل تضخم منخفض نسبيا.

- **في المغرب:** فيما يخص السياسات التي انتهجتها مختلف الحكومات في المغرب، فإن أول أهم مبادرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سنة 1973، عندما صدر مرسوم قيد امتلاك الرأسمال الأجنبي كي لا تتعدى 49% في بعض القطاعات الصناعية والتجارية. غير أن الهدف من وراء هذا القرار كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا، حيث كان يهدف إلى تقليص سيطرة الشركات الفرنسية على الاقتصاد المغربي، وقد مس قطاع النسيج، الألبسة، الأحذية الرياضية، المنتجات الجلدية، السياحة، الألعاب، تعليب وحفظ الأسماك، الأسمدة، زيت المائدة، الخضر والفواكه. مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل كبير ومن بينها حتى تلك غير المعنية بالقرار.⁴⁷

وفي سنة 1983، اتبع المغرب مخطط التصحيح الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يهدف إلى خلق اقتصاد أكثر انفتاحا ومرونة، واعتمد المغرب امتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي من بينها: إصدار قانون الاستثمار سنة 1983، حيث تم تخفيف العراقيل أمام تحويل الأرباح، واعتمد تحفيزات ضريبية وغير ضريبية، وتضمن القانون حماية المستثمر الأجنبي من خطر المصادرة والتأميم. التخلي عن قاعدة 50 من رأسمال المشروع يجب أن يمتلكه المستثمر المحلي، بالإضافة إلى التسهيلات في بعض القطاعات مثل السياحة.

وفي سنة 1995، صدر القانون الإطار رقم 95-18 الذي يحمل ميثاق الاستثمار، ويتضمن أهداف الحكومة لعشر سنوات التالية وترقية الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الاستثمار. وتجسدت هذه الأهداف في قانون المالية لسنة 1996. وتضمن العديد من التحفيزات الضريبية وغير الضريبية بهدف تحسين مناخ الأعمال. وشرعت في إطلاق موجة خصخصة شاملة في سنة 1989 وتم تسريعه سنة 1993، كانت تهدف إلى جعل المؤسسات أكثر ربحية بما ان المؤسسات العمومية غالبيتها تحقق عجزا وتسبب ثقلا في الخزينة العمومية، وألغي قانون 1973 المقيد للاستثمار نهائيا. تم تحرير صرف الدرهم المغربي في سنة 1993. وكل هذه الظروف يمكنها تفسير ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على المغرب في بداية تسعينيات القرن 20.

⁴⁷ Jamal Bouoiyour. The determinig factors of Foreign Direct Investment in Morocco. Savings and developments. Vol 31. N°1. 2007. P92.

2. الفترة 1996-2005:

- في الجزائر: ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر سنة 1996 غير أنها توجهت في أغلبها إلى قطاع المحروقات بفضل القوانين المواتية، منها قانون 1993 وموجة خصخصة المؤسسات سنة 1995. خلال الفترة 1998-2003 قامت أكثر من 50 شركة أجنبية بإمضاء عقود شراكة مع شركة 'سوناطراك'، واستثمرت الشركات الأمريكية ما يزيد عن 906 مليون دولار وتركزت في قطاع المحروقات مثل شركة Petrofac Ressources International Inc واستثمارات متدفقة من بلدان أخرى مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا (Cepsa, Agip)، وتم استثمار 8.6 مليار دولار، منها 89.5% خاصة بتنمية الحقول و10.5% للتنقيب. منها الشركة النرويجية Norwegian Statoil، والأسترالية Austrian Firm BHP.⁴⁸ واكتشفت العديد من الشركات البترولية حقول للنفط في الصحراء منها الفرنسي 'طوطال'، الأمريكيين 'أنداركو'، 'مويل'، 'فيليب'، والكندي 'بترو-كندا'، البريطاني 'بريتيش بيتروليوم' والاسباني 'رابسال'. كما توجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو بعض القطاعات الأخرى مثل الصيدلة Pfizer. في قطاع الزراعة الغذائية 'دانون'، والخزف، الصيدلة وبعض الصناعات الأخرى مثل شركة 'ميشلين' والحديد والصلب.⁴⁹

كما صدر قانون 01-01 كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر تضمن تحفيزات ضريبية عديدة أدت إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وتضمن بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار.

كما أن الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار يهدف إلى تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية مع الاهتمام بحماية البيئة. ينص على توسيع الاستثمار في مجالات كانت حكرا على الدولة مثل الاستثمار في قطاع المحروقات أو إنشاء شركات التأمين وتنظيم الإطار القانوني للخصخصة. وتمخض عن هذا الأمر إنشاء شبك وحيد يجمع كل الخدمات التي تقدمها الهيئات الخاصة بالاستثمار، وبمثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تقوم بدراسة الملفات وإبداء رأيها بالقبول أو الرفض في مدة زمنية محددة. كما تم تفعيل هيئة حكومية مكلفة بوضع الاستراتيجيات الوطنية التي تخص التشريعات والاهداف التنموية لتوجيه وتأطير الاستثمارات بما يخدم السياسة التنموية للجزائر.

⁴⁸ سعدي يحيى. مرجع سابق. ص 215.

⁴⁹ سعدي يحيى. مرجع سابق. ص 210.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

وفي سنة 2002، قامت الشركة الألمانية 'هنكل' بشراء 60% من رأسمال شركة 'ENAD' الجزائرية، حيث تم دمج الشركتين. في 01 جويلية 2003، أنشأ الأردني 'حكمة' مصنع ومركز للبحث والتطوير في مجال الصيدلة. في 31 ديسمبر 2003، تم منح ترخيص للهاتف النقال للشركة الكويتية 'الوطنية'. وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تزايدا ملحوظا سنة 2001، حيث عرفت بيع رخصة الهاتف النقال لشركو 'أوراسكوم' المصرية، في 29 فيفري 2004، منح ترخيص ثاني لاستغلال الشبكة العمومية للاتصالات للمصري 'أوراسكوم'. وخصوصة 'مركب الحجار' لفائدة شركة 'إسبات' الهندية.

- في تونس، في 21 نوفمبر 2003، أنشأ مركز تونسي للمركبات الالكترونية الدقيقة ST Microelectronics. وفي 16 سبتمبر 2004، Linedada Services الفرنسي قام بتقوية قطب التطوير في الخارج في تونس، وفي 21 فيفري 2005، أنشأت شركة 'Avionav' أول إنتاج للهليكوبتر المدني التونسي.⁵⁰

- في المغرب: ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بين سنتي 2001 و2003 نتيجة خصخصة جزء من شركة 'المغرب للاتصالات' لصالح شركة 'فيفاندي أنيفارسال'، والتنازل عن جزء كبير من شركة التبغ المغربية لصالح الشركة الفرنكو-اسبانية 'أستاديس'.

وفي سنة 2005، وصل عدد فروع الاستثمارات الفرنسية 500 توظف 65 ألف عامل، موجهة إلى قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الزراعية (Castel, Danone)، البنوك (BNP Paribas, Société Générale)، الأدوية (Servier, Sanofi- Aventis)، التأمينات (AXA)، البيئة والطاقة (Total, EDF)، البريد والاتصالات (Vivendi, Wanadoo)، الأشغال العمومية (Lafarges, Buygues).⁵¹

وصادق المغرب على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي من أجل خلق منطقة التبادل الحر في سنة 1996. وفي سنة 2002، أنشئ 'الشباك الوحيد' أو 'المركز الجهوي للاستثمار' لتقليص الإجراءات الخاصة بإنشاء مشروع في المغرب. وكنتيجة للسياسة الانفتاحية في المغرب، فقد تسارعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغيرت طبيعته حيث اتجهت نحو قطاعات مثل الاتصالات والبنوك. وقد انتهجت المغرب الخصخصة عن طريق، في البداية، فتح رأسمال بعض المؤسسات مثل شركة النقل المغربية وادراجها في البورصة. وفي المرحلة الثانية تمت الخصخصة على شكل منح تراخيص في قطاع

⁵⁰ ANIMA. Op cit. P101

⁵¹ بيوض محمد العبد. مرجع سابق. ص188.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الهاتف النقال، وبعدها تم فتح رأسمال أول متعامل مغربي في الاتصالات 'اتصالات المغرب' لمستثمرين أجنبيين 'تيليفونيك' الاسباني و'فيفاندي' الفرنسي.⁵²

3. الفترة 2006-2017:

- **في الجزائر:** ارتفعت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر سنة 2006 بفعل الإجراءات التسهيلية المتعلقة بترقية الاستثمارات. وفي 2009، انتهجت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يقوم على بناء البنى التحتية منها إبرام اتفاقيات مع شركات آسيوية واسبانية وتركية لتشييد الطريق السيار شرق-غرب، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتفوقه على تونس والمغرب. قامت الجزائر في سنة 2011 بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكانت ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما قامت بإنشاء عدة هيئات مكلفة بتخطيط الاستثمار، مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال نسبيا مع أن تنافسية الاقتصاد الجزائري بقيت في تدهور. وتم عقد العديد من الاتفاقيات مع شركات أجنبية بهدف بناء مشاريع هامة منها اتفاق مع شركة GE Water & Process Technologies في مشروع لإنشاء مركز لتحلية مياه البحر في الحامة.

خلال العشرية الأولى من القرن 21، وبفضل ارتفاع أسعار البترول، تمكنت الجزائر من تحصيل مليارات الدولارات وتمكنت من إطلاق برامج بناء هياكل عظمى كانت تفتقر إليها وكتلت إلى شركات فرنسية واسبانية وإيطالية وأمريكية وصينية ويابانية وتركية. ووكل تسيير المطار الدولي للجزائر للشركة الفرنسية ADP Management Aéroport de (Paris) لمدة 4 سنوات، ميترال الجزائر منح للأمريكي 'سيمانس'، وتسييره لمدة 8 سنوات للفرنسي RATP. وتضمن شركة Alstom بناء ترامواي الجزائر، وهران وقسنطينة بالإضافة إلى ترميم شبكة السكك الحديدية.⁵³

غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر تتجه أغلبها نحو قطاع المحروقات (حيث ان 50% من الإنتاج يتم في إطار الشراكة مع شركات أجنبية)، في حين أن القطاعات الأخرى يمثل قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 1% فقط. وتتمثل هذه القطاعات في قطاع البنوك ونقاط بيع (السيارات، الملابس، الإطعام...)⁵⁴.

⁵² Youssef El Wazani et Malika Souaf. La création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc : un apport limité à la réduction du chômage et des flux migratoires. Autrepard. N°37. 2006. P23.

⁵³ Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. Les investissements directs étrangers dans le monde. Benchmarking. Document n°15/DIEEP. Aout 2010. P15.

⁵⁴ Bellatreche Youcef. Algérie : la nouvelle politique d'attraction d'Investissements Directs Etrangers face à l'hésitation des investisseurs. <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2202.pdf>. Vu le : 15/11/2018.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

- **في تونس:** ورغم أن الشركات متعددة الجنسيات في تونس تستفيد من إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات وتخفيض بنسبة 50% للسنوات التالية. كما توجد منطقتين حرتين في بنزرت ووزريس، حيث تستفيد الشركات العاملة بها، إضافة إلى الامتيازات السابقة، من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة.⁵⁵ إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس انخفض منذ 2010 بسبب الربيع العربي ولم يتحسن بعدها.

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس بخلق مناصب العمل بشكل معتبر وجذب قدرا من التكنولوجيا، حيث انه في سنة 2017، كانت تونس تضم 3455 شركة أجنبية تقوم بتشغيل أكثر من 376 470 شخص، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 4 244.4 مليار دينار تونسي.⁵⁶ وتسعى الحكومة إلى تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات مثل مراكز الاتصالات، الإلكترونيات، الفضاء والطيران، قطع غيار السيارات، النسيج والملابس، الجلد والأحذية وكذا الأغذية الزراعية. في سنة 2017، القطاع الذي جذب أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الطاقة (38%)، الصناعات الكهربائية والإلكترونية (26%)، الخدمات (15%)، صناعة الآلات (6%)، مواد البناء (5%). ويتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العاصمة تونس وضواحيها (59%)، وفي المناطق الشرقية والساحلية (29%)، بينما المناطق الغربية والجنوبية تجذب فقط 12% من الاستثمارات الأجنبية رغم التحفيزات الضريبية العديدة التي تستهدف هذه المناطق.⁵⁷

- **في المغرب:** من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب نجد أن قطاعات السياحة، الصناعة والاتصالات تسيطر عليه. حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة عرف تطورا مذهلا حيث انتقل من 3310.6 مليار درهم مغربي سنة 2007 إلى 12421.7 سنة 2010، وقطاع الاتصالات من 3086.9 مليار درهم مغربي سنة 2007 إلى 10284.3 سنة 2010، بينما استقرت التدفقات في قطاع الصناعة حيث بلغت 7590.8 مليار درهم مغربي سنة 2007 وبلغت 7406.1 مليار درهم مغربي سنة 2010. ورغم ذلك، فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب في الفترة (2007-2010) انخفاضا شاملا حيث انتقلت من 37959

⁵⁵ Mehdi Mlayah. Relation entre l'investissement direct étranger, le commerce et la croissance économique en Tunisie. Mémoire de maîtrise en économie. Université Laval. Québec. Canada. 2012. P26.

⁵⁶ http://www.investintunisia.tn/Fr/destination-favorable-aux-ide_11_400. Vu le : 31/12/2018.

⁵⁷ <https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2018/nea/281685.htm>. Vu le 29/12/2018.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

مليار درهم سنة 2007 إلى 32326.8 سنة 2010. ويمكن تفسير ذلك باستمرار الاضطرابات الاجتماعية في المغرب وأزمة المديونية السيادية التي عرفتها دول أوروبا وأدت إلى حدوث اضطرابات في دول المنطقة.⁵⁸

عرف المغرب تطورا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حيث ارتفعت بـ 8.6% ما بين 2013-2014، حيث استحوذ قطاع الخدمات على 61% منها:

هذا التطور الاستثمار في البنية التحتية (خاصة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال)، تحسين مستوى التكوين والاستقرار السياسي.⁵⁹

في سنة 2017، جذب المغرب 25 697 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يوفر فرصا كبيرة للنمو والتنمية، بالإضافة إلى أنه يمثل وجهة تميز بتوفير الثقة بالنسبة للشركات الأجنبية حيث يستقبل شركات عالمية.⁶⁰

المطلب الثاني: المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب في مجال جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نقارن بين جاذبية الدول الثلاث محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) فيما يخص جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث نتطرق إلى النقاط التالية:

- الجاذبية من خلال بعض المؤشرات الكلية.
- مؤشر جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الفرع الأول: بعض المؤشرات الكلية.

تعتبر مؤشرات الاقتصاد الكلي من بين العوامل التي تؤثر بشكل كبير في توفير المناخ المناسب للاستثمار، ونحاول فيما يلي تحليل المعطيات الخاصة بهذه العوامل ومقارنتها في الدول الثلاث.

⁵⁸ Abdelaziz Hakimi et Helmi Hamdi. Trade liberalization, FDI inflows, environmental quality and economic growth : A comparative analysis between Tunisia and Morocco. Renewable and Sustainable Energy Reviews. N°58. 2016. P1447.

⁵⁹ Amina Badreddine et Rachid Benamirouche. Les obstacles de l'attractivité des Investissements Directs Etrangers en Algérie. International Journal on Innovation & Fianancial Strategies. Vol 1. P42.

⁶⁰ <http://www.mcinet.gov.ma/content/performances>. Vu le 31/12/2018.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 6: بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب.

المؤشر	الوحدة	السنة	الجزائر	تونس	المغرب
البطالة	%	2017	10.4	16.0	10.6
PIB الإسمي	\$مليار	2017	175.5	39.9	110.7
PIB للفرد	\$	2017	4 292	3 196	3 151
النمو الحقيقي	%	2017-2013	3.1	1.7	3.4
نمو PIB للفرد	%	2017-2013	1.0	0.4	2.3
التضخم	%	2017-2013	4.6	4.8	1.3
الميزان الجاري	PIB %	2017-2013	-10.0	-8.8	-4.8
الصادرات	PIB %	2017-2013	25.5	43.2	32.6
الابتكار	الرتبة	2017	110	66	76
الشفافية	الرتبة	2017	105	73	73

Source : -FMI. L'intégration économique du Maghreb –Une source de croissance inexploitée. N°19/01. 2018. P2.

Rapport Transparency International. 2018

Rapport mondial innovation. 2018

من خلال الجدول، نلاحظ انخفاض عام للمؤشرات الكلية في تونس سنة 2017، التي عرفت نموا حقيقيا لا يتجاوز 1.7% كما نلاحظ ارتفاع معدل البطالة، وهذا يفسر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة رغم ارتفاع قيمة الصادرات، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي.

فيما يخص الجزائر، نلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الحقيقي، وانخفاض الصادرات والتأخر في ترتيب الشفافية، وهذه من أسباب تدهور مناخ الأعمال في الجزائر.

في المغرب، نلاحظ ارتفاع نسبي في النمو الحقيقي وانخفاض في معدل التضخم. كما أن العجز في الميزان الجاري منخفض نسبيا. نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي كما أن العجز في الميزان التجاري منخفض مقارنة بالجزائر وتونس، وهذا يدل على أن نسبة الواردات لا تفوق كثيرا بالصادرات.

الجدول رقم 7: ترتيب الدول الثلاث حسب تقرير Doing Business .

المغرب	تونس	الجزائر	
69	88	166	الرتبة
35	100	145	تسجيل الملكية
105	105	177	سهولة الحصول على قرض

Source : Banque Mondiale. Rapport Doing Business. 2018.

فيما يخص مناخ الأعمال في الجزائر، فإن تقرير Doing Business لسنة 2018 الذي أصدره البنك العالمي، صنف الجزائر في المرتبة 166 من بين 190 دولة، ويذكر أنه يستلزم 12 إجراء من أجل إنشاء مؤسسة، وتستغرق 20 يوماً لإنهاء تسجيل المشروع الجديد. وتحسنت مرتبة الجزائر فيما يخص مؤشرات تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، في حين أنها تحتل ذيل الترتيب فيما يخص تسجيل الملكية حيث تحتل المرتبة 145، وتحتل المرتبة 177 فيما يخص سهولة الحصول على القرض.

وبخصوص مناخ الأعمال في تونس، فهي تحتل المرتبة 88 من حيث سهولة إنشاء مشروع، وهي مرتبة أحسن من مصر التي تحتل المرتبة 103 ومتأخرة عن موريطانيا التي تحتل المرتبة 43، وتحتل المغرب المرتبة 69. ويستلزم 11 يوم من أجل تسجيل مشروع جديد في تونس. ومنه نستنتج أن مناخ الأعمال في المغرب أحسن منه في الجزائر وتونس.

- مؤشر تنوع الصادرات:

إن اختلاف الهيكل الصناعي بين الدول الثلاث محل الدراسة، أدى بنا إلى الاهتمام بدرجة تنوع صادراتها. ومؤشر تنوع الصادرات وضعه المجلس للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يقيس المؤشر درجة الاعتماد على سلع قليلة للتصدير، وينحصر بين 0 و 1، حيث كلما انخفض المؤشر زاد تنوع الصادرات. يحسب مؤشر التنوع حسب العلاقة التالية:

$$DX_j = \frac{\sum |h_{ij} - h_i|}{2} \quad 61$$

حيث: DX_j يمثل مؤشر تنوع صادرات البلد j .

h_{ij} تمثل نصيب السلعة i من صادرات البلد j .

h_i تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات العالم.

⁶¹ هواري أحلام وسدي علي. المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانية التخصص وفرص تنوع الاقتصاد الجزائري -دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 7. جامعة زيان عاشور الجلفة. جوان 2017. ص124.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 8: تطور مؤشر تنوع الصادرات في الدول الثلاث.

2017	2015	2012	2010	2006	2003	2000	1998	1995	
0.790	0.782	0.726	0.784	0.801	0.818	0.835	0.870	0.825	الجزائر
0.525	0.519	0.487	0.547	0.554	0.630	0.668	0.677	0.675	تونس
0.684	0.681	0.654	0.698	0.661	0.697	0.721	0.726	0.726	المغرب

Source : CNUCED. Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par produits. Unctadstat.unctad.org.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر تنوع الصادرات بالنسبة للجزائر، وهذا يدل على انخفاض درجة التنوع. بينما نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر في تونس والمغرب مقارنة بالجزائر، وأن صادرات تونس أكثر تنوعا من صادرات البلدين الآخرين (الجزائر والمغرب). كما نلاحظ أن قيمة المؤشر في كل بلد في انخفاض مستمر في الفترة (1995-2017)، وهذا يدل على أن الصادرات في الدول الثلاث في تنوع مستمر، ولو بنسبة ضئيلة.

ولتحليل انخفاض درجة مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر، نحاول من خلال الجدول التالي التعرف على أهم السلع المصدرة من الجزائر سنة 2017.

الجدول رقم 9: أهم السلع التي تصدرها الجزائر عام 2017.

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	33 823	96.1
2	383	1.1
3	327	0.9
4	228	0.6
5	56	0.2
6	56	0.2
7	53	0.1
8	42	0.1
9	31	0.1
10	19	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018. ص62.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من 96% من السلع التي تصدرها الجزائر تتمثل في الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، وهي منتجات تابعة للمحروقات. كما تعتبر باقي السلع منتجات طبيعية باستثناء الحلويات، الآلات والمفاعلات وغلايات الماء، الأواني الزجاجية وسفن وقوارب وهياكل عائمة، والتي لا تتعدى نسبتها على مجمل الصادرات 0.3%.

الجدول رقم 10: أهم السلع التي تصدرها تونس عام 2017.

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 المعدات الالكترونية والكهربائية	3 974	28.4
2 مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير المحبوكة	2 168	15.5
3 مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	800	6.4
4 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	688	4.9
5 الأحذية ومنتجاتها	608	4.3
6 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	542	3.9
7 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والتزام	524	3.7
8 أجهزة طبية وبصرية	471	3.4
9 منتجات حيوانية والدهون النباتية والزيوت	413	2.9
10 البلاستيك ومصنوعاته	383	2.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.

نلاحظ من الجدول أن السلع التصديرية في تونس أكثر تنوعا من الجزائر، كما نلاحظ أن جل السلع هي سلع تصنيعية تمثل المعدات الالكترونية والكهربائية أكبر حصة منها ولا تتعدى 28.4% من مجمل الصادرات. ونفس الملاحظة بالنسبة للصادرات المغربية، والظاهرة في الجدول التالي.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 11: أهم السلع التي تصدرها المغرب عام 2017.

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	4 228	16.5
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والتزام	3 395	13.3
3 الأسمدة	2 584	10.1
4 مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير المحبوكة	2 399	9.4
5 الأسماك والقشريات والرخويات	1 309	5.1
6 المواد الكيميائية غير العضوية	1 137	4.4
7 الخضروات والجذور والدرنات	1 123	4.4
8 الملح، الكبريت، الحجر الجيري والإسمنت	1 081	4.2
9 الفاكهة والمكسرات	917	3.6
10 مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	779	3.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.

الفرع الثاني: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2013 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، يعتمد المؤشر على 114 متغيرا كميًا تم جمعها ضمن 10 متغيرات أساسية، تم تجميع البيانات من عدة مصادر دولية ووطنية معتمدة. وتتمثل العوامل في: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وفرة ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، البنى التحتية، اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

غير أن هذه العوامل تؤثر على قدرة جذب الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مختلف بحسب مرحلة النمو، لهذا صنفت المؤسسة الدول حسب درجة نموها. وتم تقسيم الدول العربية إلى خمس مجموعات كالتالي:

- الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية (المرحلة الأولى).
- الاقتصادات في المرحلة الانتقالية الأولى من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الكفاءة والفاعلية.
- الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية (المرحلة الثانية).
- اقتصادات المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة.

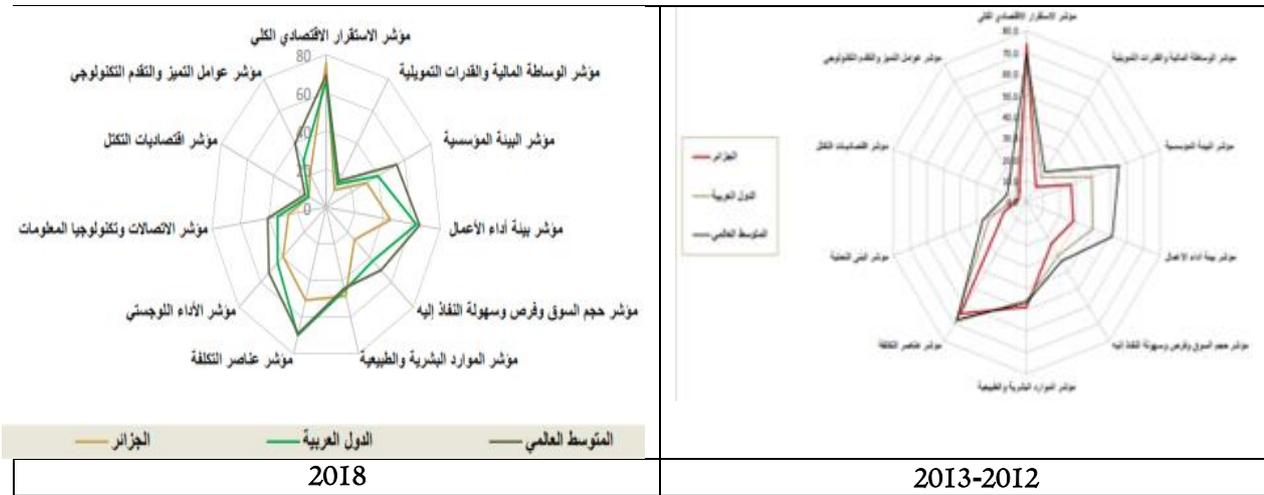
الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

- الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار (المرحلة الثالثة).

في المرحلة الأولى، أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الاستثمار هي: الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال. أما في المرحلة الانتقالية الأولى فإن بارتقاء الدول من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى مرحلة الاعتماد على الإنتاجية يتوجب عليها التركيز على العناصر التي تمكنها من بناء طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات المنتجة. أهم العوامل المؤثرة في هذه المرحلة هي: حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، نوعية الموارد البشرية، العناصر المحددة للتكلفة والبنى التحتية. في حين في الاقتصادات القائمة على التطوير والابتكار، فإن أهم العوامل هي: اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.⁶² وقد صنفت الجزائر ضمن الدول في المرحلة الانتقالية من الاعتماد على الموارد الطبيعية، بينما تصنف تونس والمغرب ضمن الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية.

ونوضح فيما يلي تطور أهم المؤشرات حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2012-2013 وتقرير 2018.

الشكل رقم 15: الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر.

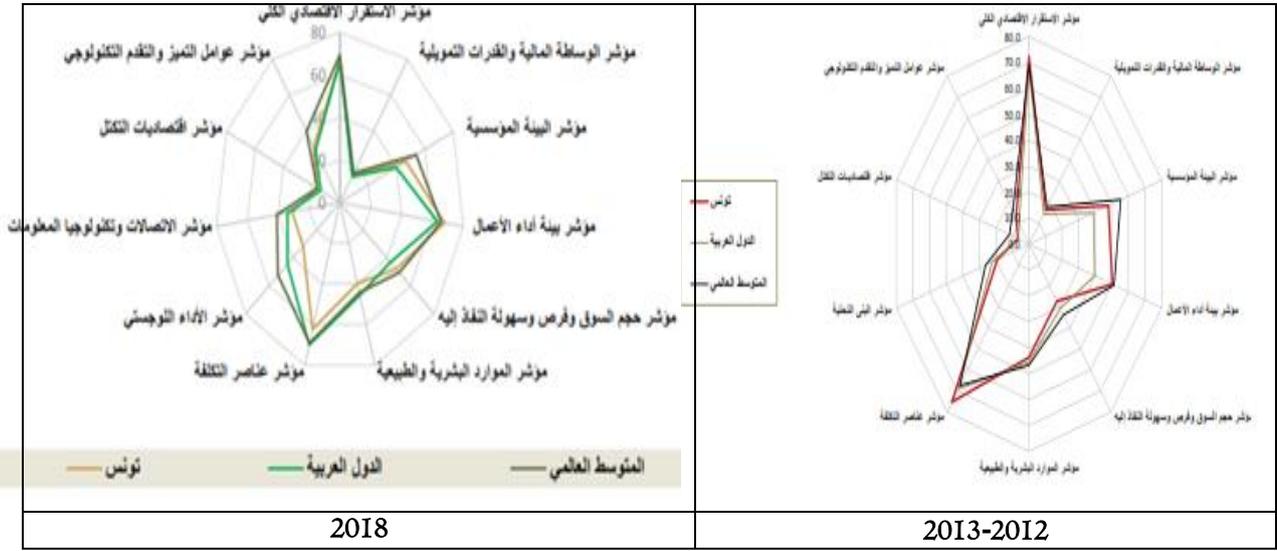


نلاحظ تحسن في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. مؤشر الموارد البشرية والطبيعية جيد مقارنة بالمتوسط العالمي. بينما انخفضت الفجوة فيما يخص مؤشر عنصر التكلفة. مؤشر الأداء اللوجستي تحسن رغم ان الفجوة لا تزال موجودة، ولا يزال مؤشر بيئة الأعمال منخفضاً.

⁶² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013. ص83.

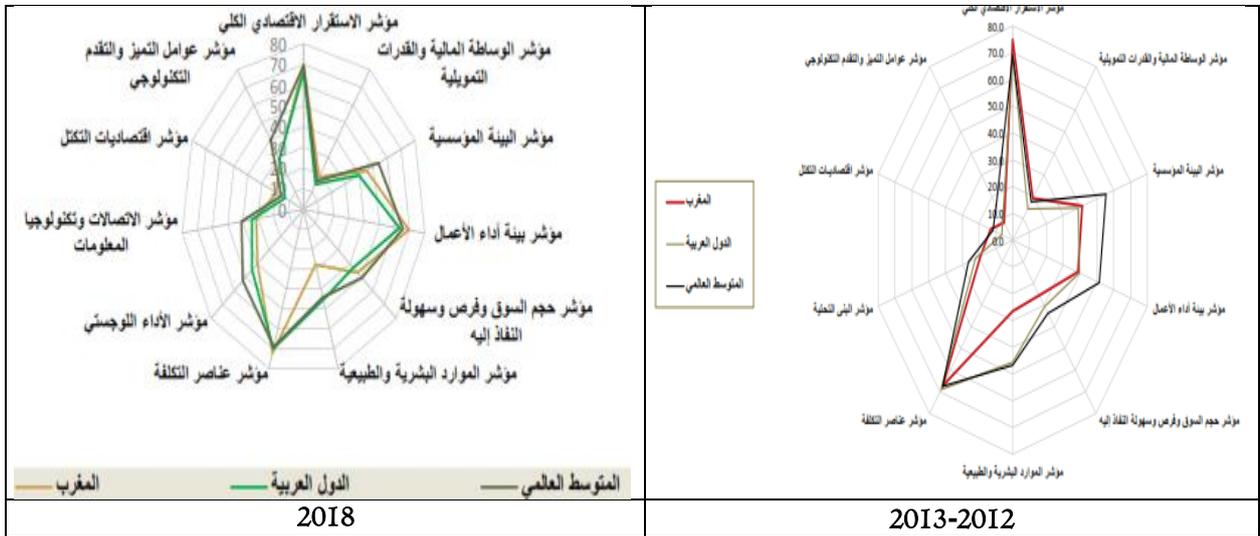
الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الشكل رقم 16: الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في تونس.



نلاحظ أن مؤشر عناصر التكلفة مرتفع في 2013 غير أنه انخفض مقارنة بالدول العربية الأخرى في سنة 2018. اتساع عمق الفجوة فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه مقارنة بالمتوسط الدول العربية. فيما يخص مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي فقد تحسن وتقلصت الفجوة.

الشكل رقم 17: الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في المغرب.



نلاحظ تحسن كبير في مؤشر بيئة الأعمال في المغرب ما بين 2013 و 2017. مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي منخفضا نوعا ما بالمقارنة مع المتوسط العربي. بينما مؤشري الأداء اللوجستي (ويتمثل في جودة البنية التحتية)، والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات منخفضان. مؤشر عناصر التكلفة مرتفع نوعا ما مقارنة بالمتوسط العالمي.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم 12: تطور أداء مؤشر جاذبية الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

المغرب		تونس		الجزائر		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
66	27.8	60	50.8	82	24.1	سنة 2013
69	42	71	41	86	34	سنة 2018

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018. وتقرير 2012-2013.

بالمقارنة بين مؤشر جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نلاحظ ان المؤشر ترتيب تونس والمغرب أحسن من ترتيب الجزائر، كما نلاحظ ان قيمة المؤشر ارتفعت بين سنتي 2013 و2018 في كل من الجزائر والمغرب وانخفضت قيمته في تونس. لكنها لا تزال تحتل مرتبة أحسن من الجزائر. ويمكن تفسير ذلك بتراجع مؤشر عناصر التكلفة في تونس، كما يفسر انخفاض مؤشر الجاذبية في الجزائر إلى طبيعة اقتصادها الذي لا يزال قائما على الموارد الطبيعية ولزيادة جاذبيتها لا بد من ارتقائها إلى مصف الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفعالية.

المطلب الثاني: صناعة السيارات في دول المغرب.

تعتبر صناعة السيارات من الصناعات الأكثر تدويلا. وتنقسم عملية صناعة السيارات إلى أنشطة أساسية منفصلة عن بعضها البعض، وذلك لأهمية كل نشاط وعدم ارتباطه بالأنشطة الأخرى. وتتمثل هذه الأنشطة في البحث والتطوير والتصميم، انتاج المركبات وقطع الغيار، التركيب ثم التسويق، وغالبا ما تتم هذه الأنشطة في دول وأقاليم عديدة. وتستلزم سلسلة القيمة لصناعة السيارات ان يتوفر البحث التكنولوجي والمهارات وبراءات الاختراع والعلامات، وهي أنشطة تحتكرها أكبر الشركات المنتجة للسيارات، وتنتشر أنشطة التركيب وإنتاج أجزاء السيارات في دول أخرى في جميع أنحاء العالم غير الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، وقد صدرت الدول الصناعية الكبرى هذه العمليات الإنتاجية إلى دول الجنوب التي تتميز بانخفاض تكاليف العوامل وزيادة في اليد العاملة الكفؤة.

وقد حاولت دول المغرب العربي وخاصة الجزائر، تونس والمغرب الاندماج في سلسلة القيمة العالمية الخاصة بقطاع السيارات، وقد نجحت تونس والمغرب في جذب العديد من الأنشطة في هذا المجال بينما لقت الجزائر صعوبات في تطوير صناعة جزئية للسيارات.

بالنظر إلى تاريخ انتاج السيارات في الجزائر، نجد أن شركة 'رونو' كانت تملك مصنعا بالجزائر منذ 1959 والذي من خلاله صنعت أول سيارة مصنوعة بالجزائر سنة 1961، وتمثلت في تركيب السيارات بقطع الغيار. وبعد الاستقلال، الحكومة الجزائرية الشابة تفاوضت مع الشركة بحيث أصبحت تسمى 'رونو- الجزائر' تحت وصاية شركة 'سوناكوم' العمومية، واستفادت الشركة من الإعفاء من الرسوم الجمركية. ووصل الإنتاج سنة 1969 إلى 7600 سيارة و360 جرار في السنة. وفي 2 أكتوبر 1970، وبسبب التوتر في العلاقات بين فرنسا والجزائر، أوقفت وزارة الصناعة الجزائرية واردات قطع الغيار وفرضت رسوما على الشركة ما أدى بها إلى الغلق في 9 أبريل 1971.¹ وبعد هذه القطيعة، فلم يتم افتتاح مصنع للسيارات إلا في 10 نوفمبر 2014، حيث افتتح موقع لإنتاج سيارات 'رونو' بالجزائر، تشارك الشركة ب49% وممول من قبلها بمبلغ 50 مليون أورو.² وتمتلك الشركة الوطنية للمركبات الصناعية 34%، والصندوق الوطني للاستثمار 17%. وقد رفضت العديد من الشركات الأخرى من الاستثمار في الجزائر بسبب قاعدة 51/49 واكتفت بإمضاء عقود تجارية.

¹ Jean-Louis Loubet. Renault en Algérie. Automobile, pétrole et politique dans les vingt glorieuses. Histoire, économie et société. N°3. 2016. P119-122.

² Jean-Louis Loubet. Op cit. P114.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

في تونس، حظيت صناعة السيارات باهتمام منذ الاستقلال، حيث تم إحداث شركة صنع السيارات بسوسة سنة 1961 لتكيب شاحنات 'رونو'، وتم إحداث وحدة لصناعة الحافلات بالزهراء سنة 1976. وخلال ثمانينات القرن 20، أنشأت وحدة لتكيب الشاحنات الخفيفة بالقيروان ووحدة لصناعة الجرارات بماطر.

قطاع السيارات في تونس تطور في البداية بفضل أنشطة التركيب منخفضة القيمة المضافة وكثيفة التشغيل، ومنذ سنوات 2000، عرف القطاع تطوراً مستمراً فيما يخص الإنتاج أو التصدير حيث بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج 11% من سنة 2005 إلى سنة 2014، والصادرات 7.5% من سنة 2008 إلى 2014. ووصلت نسبة المؤسسات المصدرة سنة 2014 إلى 64%. كما تطورت صناعة أجزاء السيارات في ميادين مختلفة مثل صناعة الأسلاك، والبلاستيك، الإلكترونيات، النسيج والإكسسوارات. وسمحت هذه الشبكة الصناعية لتونس بان تحتل المرتبة الثانية كمنتج إفريقي لأجزاء السيارات والمرتبة الأولى كأكبر منتج إفريقي للأسلاك. تستقبل تونس كذلك أكبر المنتجين العالميين لمعدات السيارات.¹ وقد أنتجت تونس 2 مليوني وحدة إلى غاية نهاية 2015، وأضيف إليها ما يقارب 61 ألف سنة 2016.

ركزت تونس على صناعة مكونات السيارات التي تطورت من الإنتاج البسيط بترخيص أجنبي إلى تنمية النسيج الصناعي بشراكة أجنبية ثم الإنتاج بجودة عالية. وتعتبر تونس من أهم المصدرين للأسلاك والصفائر الكهربائية نحو دول الاتحاد الأوربي والذي يعتبر أهم نشاط من حيث التصدير، إذ حقق خلال سنة 2016 مبلغاً يناهز 4.5 مليار دينار. وبلغ عدد الشركات التي تنشط في هذا القطاع 255 شركة سنة 2017 تشغل 67627 عاملاً. تتواجد أكثر من 20 جنسية أجنبية عبر الشراكة والاستثمار في قطاع أجزاء ومكونات السيارات، حيث تمثل فرنسا الشريك الأول بنسبة 41%.²

ويعود نجاح صناعة مركبات السيارات في تونس إلى توفر مجموعة من البنى التحتية الضرورية لقيام هذا النوع من الأعمال، حيث يوجد شبكة طرق طولها 20 000 كم، شبكة من السكك الحديدية طولها أكثر من 2000 كم، 9 مطارات دولية و7 موانئ تجارية. بالإضافة إلى قطب تنافسي في سوسة متخصص في صناعة مركبات

¹ Larabi Jaidi et Yassine Msadfa. La complexité de la remontée des chaines de valeur mondiales : Cas des industries automobiles et aéronautique au Maroc et en Tunisie. Policy Paper. Septembre 2017. P19.

² بريد الصناعة: الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018. ص 11-12.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

السيارات، حظيرتين للأنشطة الاقتصادية تقدم خدمات ذات جودة عالية في كل من 'بنزرت' و'زرزيس'، وأكثر من 150 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب التونسي.¹

كما طورت تونس مزايا تنافسية مهمة في صناعة أجزاء السيارات بفضل توفر الموارد البشرية المؤهلة وهيكل التكوين وتكاليف تنافسية لعوامل الإنتاج، مما سمح بنجاح الارتقاء في سلسلة القيمة المضافة وضمان الانتقال من التركيب إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتطوير شبكة كبيرة للموردين والشركاء.

الجدول رقم 13: عدد الشركات العاملة في قطاع أجزاء السيارات ومناصب الشغل حسب النشاط في تونس خلال سنة 2016.

النشاط	عدد الشركات	عدد مناصب الشغل
الأسلاك والصفائف الكهربائية	51	31024
صناعة العجلات والبلاستيك والمطاط	38	4252
الجلد والنسيج	12	1822
قطاع الغيار وتصميم وتطوير صناعي	33	9506
الميكانيك	95	12113
الإلكترونيك	16	5464
البلور	2	181

المصدر: بريد الصناعة: الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018. ص 12.

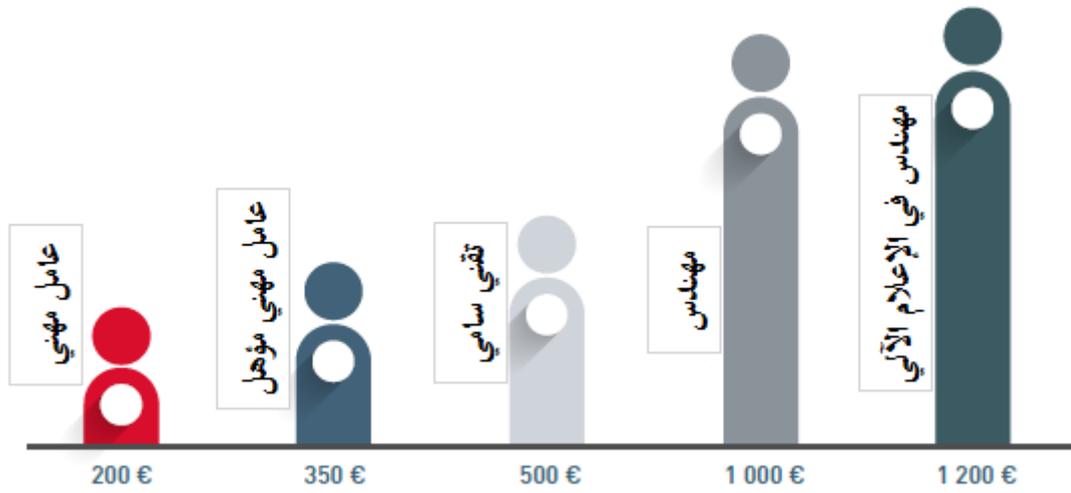
ويمثل الجدول السابق عدد الشركات العاملة في قطاع أجزاء السيارات وعدد مناصب الشغل التي تخلقها حسب النشاط خلال سنة 2016، حيث نلاحظ أن تونس تضم 51 مؤسسة لصناعة الأسلاك والصفائف الكهربائية التي تشغل عدد كبير من العمال يبلغ عددهم أكثر من 31 ألف عامل، وتليها صناعة الميكانيك التي توظف أزيد من 12 ألف عامل. ثم صناعة قطع الغيار وتصميم وتطوير صناعي وصناعة الإلكترونيات ثم صناعة العجلات والبلاستيك والمطاط. ونستنتج بأن تونس قد طورت معظم الصناعات المرتبطة بصناعة السيارات حيث أنها لم تقتصر على الأنشطة البسيطة ولكنها ارتقت في سلسلة القيمة لتتخصص في صناعات أكثر دقة.

¹ Agence de promotion de l'investissement extérieur. L'industrie des composants automobiles en Tunisie. http://www.investintunisia.tn/En/telecharger_publication.php?code_doc=184&langue_doc=fr. Vu le 18/01/2019.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

ويمثل سعر اليد العاملة في تونس وكذا كفاءتها عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السيارات، ونلاحظ من خلال الشكل الموالي مستوى الأجور في المهن التي تخص صناعة السيارات. ونلاحظ انخفاض الأجور مقارنة بالأجور في فرنسا مثلا، حيث يبلغ متوسط أجر المهندس ما بين 3000 و3200 أورو إذا كان مبتدئا لكي يرتفع بعدها إلى 7000 أورو. في حين يبلغ متوسط أجر التقني السام في فرنسا حوالي 2000 أورو وهو ما يمثل 4 أضعاف الاجر في تونس.

الشكل رقم 18: مستوى الأجور في قطاع الصناعات في تونس 2016.



Source : FIPA. Tunisie. Rapport économique. 2016.

فيما يخص المغرب، فإن قطاع صناعة السيارات يعتبر قطاعا استراتيجيا حيث ارتفعت صادرات قطاع السيارات في الفترة 2009-2012 بنسبة 125% وارتفعت العمالة بنسبة 60%. وارتفعت صادرات قطاع الطيران بنسبة 57% خلال نفس الفترة وشهد زيادة العمالة بنسبة 30%¹.

وشهد قطاع السيارات بالمغرب تحولات كبرى منذ 1959، حين تم إصدار مرسوم ملكي يتعلق بإنشاء الشركة العمومية 'سوماكو' التي تقوم بتجميع الأجزاء الميكانيكية وأجسام السيارات لصالح علامات أجنبية مثل 'فيات'، 'رونو' و'سيتروين'. وفي سنة 1995، انتقلت الصناعة إلى تطوير صناعة المكونات الصناعية للسيارات، وتم إبرام إتفاقية مع شركة 'فيات أوتو' حول مشروع السيارة الاقتصادية. وبسبب زيادة الطلب على أجزاء السيارات، تطورت مشاريع المقاول من الباطن وقامت المملكة المغربية بخصخصة شركة 'سوماكا'، وقامت 'رونو' بتوسيعها وتأهيلها.

¹ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P56.

الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

شهدت صناعة السيارات في المغرب نموا متسارعا منذ بداية الالفية، حيث قفز المغرب ليصبح ثاني أكبر منتج للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. وبلغت حصته السوقية 35% سنة 2014 مقابل 5% سنة 2003 ليلغ عدد السيارات المنتجة 227570 سيارة سنة 2014. وتم خلق 36500 منصب شغل في الفترة 2009-2014.¹ ويعتبر القطاع أول قطاع تصديري سنة 2017، وبلغ رقم أعماله 66.5 مليار درهم خلال نفس السنة مقابل 40 مليار درهم سنة 2014، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط لرقم الأعمال من الصادرات 18% وخلق 83845 منصب شغل بين 2014 و2017.²

ويضم المغرب العديد من المصانع العالمية لتصنيع السيارات، منها مصنع 'رونو' بطنجة مساحته 90000 م² وتبلغ قدرته الإنتاجية القصوى 30000 سيارة في العام. وقد أصبح فرع من فروع الشركة يمثل 80% من حصتها، وأصبحت تنتج منذ 2005 العلامة Logan. ويتم تصديرها إلى فرنسا واسبانيا وألمانيا وكذا مصر وتونس بفضل خاصة اتفاقيات التبادل الحر مع هذه الدول. كما أن قطاع السيارات في المغرب شهد توطن العديد من منتجي مركبات السيارات، مما جعل القطاع ينمو أكثر.³

كما تم إنشاء مشروع ضخمة لمركب صناعي لشركة 'رونو' مساحته 280 هكتار في 'ملوسة' قدرته الإنتاجية 400000 سيارة في العام. في سنة 2015، تمكن قطاع صناعة السيارات المغربي من إنتاج 230000 سيارة. وشرع مجمع رونو- طنجة الصناعي في العمل سنة 2012 وفتح أفقا جديدة لقطاع السيارات في المغرب جعله يحتل مكانة مهمة في سلسلة القيمة العالمية، مما أدى إلى جذب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية في القطاع. واحتفلت محطة 'رونو- طنجة' في ماي 2015 بخروج 100 ألف سيارة منذ إنشاء المجمع. وقد تم إنشاء أكثر من 150 مصنعا للمعدات في المغرب، خاصة في طنجة والدار البيضاء والقنيطرة، وتمتلك شركة 'رونو' مصنعين لتجميع السيارات في طنجة والدار البيضاء بطاقة إنتاجية وصلت إلى 288 ألف سيارة سنة 2015.⁴

وأدى تطور قطاع إنتاج السيارات في المغرب إلى تزايد الطلب على الكفاءات المتخصصة فيها، مما جعل الحكومة تهتم بإنشاء مراكز التكوين المهني التي تستجيب لاحتياجات هذه الشركات الكبرى مثل مركز التكوين الخاص بشركة

¹ الطيف عبد الكريم وكوارد فاطيمة. تربة تنمية قطاع صناعة السيارات في المغرب - الفرص والامكانيات والدروس المستفادة. الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر. جامعة لونيبي على البلدة 2. 6 و 7 نوفمبر 2018.

² <http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/automobile>. Vu le: 02/01/2019.

³ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P40.

⁴ الطيف عبد الكريم وكوارد فاطيمة. مرجع سابق.

'رونو' بطنحة الذي أنشئ سنة 2011، ومعاهد متخصصة في السيارات بالدار البيضاء، الرباط والقنيطرة، وكذا معهد الطيران بالدار البيضاء. ويرتكز نظام التسيير على التعاون بين القطاعين العام والخاص مما يسهل تكييف مسار التكوين مع احتياجات هذه المشاريع.¹

كما أن الشركات الصينية وجدت سهولة كبيرة في إنتاج السيارات في المغرب بما انما لديها علاقات مع الشركات الأوروبية لصنع السيارات التي تعمل معها وكلاهما يعرف ما يقدمه الآخر وما يحتاج إليه. وتخطط شركتي PSA Peugeot Citroen في الاستثمار سنة 2019 في القنيطرة، أما شركة 'فورد' فهي تكتفي بالمقابلة من الباطن مستفيدة من النظام الذي توفره شركة 'رونو' في المنطقة الحرة المغربية لتغذية مصنعها بفالنسيا (اسبانيا). ونجد أن أغلبية الشركات المصنعة للسيارات لديها علاقات مع الشركات الصينية لصنع بعض الأجزاء.²

¹ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P40.

² Thierry Pairault. La Chine dans la mondialisation : L'insertion de la filière automobile chinoise en Algérie et au Maroc. Revue internationale des économistes de langues française. Vol 2. N°2. 2017. P 140.

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته بالنسبة للدول في تحقيق التنمية الاقتصادية واستعرضنا أهم النظريات والعوامل التي تؤدي إلى جذبها. وتناولنا في المبحث الثاني تطور جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، ورأينا أنها مرت بمراحل عديدة حيث تغير التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية عبر العالم حيث تخلت الدول المتقدمة عن العديد من المراحل الإنتاجية لصالح دول الجنوب، وتخصصت في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى. كما رأينا تطور الدور الذي تلعبه الأقطاب التكنولوجية في زيادة جاذبية الأقاليم وذلك بسبب تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا اندماج الدول في اقتصاد المعرفة.

ومن خلال دراستنا لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب، توصلنا إلى أن الدول الثلاث تمكنت من جذب نسبة معتبرة من الاستثمار العالمي المباشر منذ تسعينيات القرن 20، عندما لجأت إلى سن التشريعات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال. وتطرقنا بصفة خاصة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السيارات الذي يعتبر قطاع رئيسي للاندماج في سلسلة القيمة العالمية من خلال تطوير الأنشطة عالية القيمة المضافة. وتوصلنا إلى أن كل من تونس والمغرب تمكنتا من تطوير صناعات مرتبطة بصناعة السيارات، رغم أن المغرب حققت نجاحا أكبر بفضل السياسات التي اتبعتها من خلال تطوير الصناعات الداعمة والاهتمام بتكوين اليد العاملة المتخصصة في هذا المجال. وفي المقابل، تبقى الجزائر تعاني من نقص كبير في تنافسية اقتصادها وعجزت عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع صناعة السيارات.

الفصل الرابع :
جاذبية الأقطاب
التكنولوجية للاستثمار
الأجنبي المباشر في
الجزائر، تونس والمغرب.

تمهيد:

على غرار الدول المتقدمة والدول الناشئة، انطلقت دول المغرب العربي في مشاريع كبرى لإنشاء أقطاب تنافسية أو أقطاب امتياز أو منصات صناعية مندمجة متخصصة في مجالات مختلفة حسب خصوصيات أقاليمها. ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء الأقطاب التكنولوجية في دول المغرب العربي في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز المزايا التنافسية لكل إقليم، والاندماج في سلسلة الإنتاج العالمية الخاصة بالتكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية، وكذا تحسين جاذبية أقاليمها للاستثمار الأجنبي المباشر.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة جاذبية الأقطاب التكنولوجية في الجزائر، تونس والمغرب للاستثمار الأجنبي المباشر. نعطي في المبحث الأول لمحة عن الأوضاع الاقتصادية في الدول الثلاث قبل أن نتطرق في المبحث الثاني إلى سياسات الأقطاب التنافسية فيها وبالتفصيل إلى البعض منها. وفي المبحث الثالث نحاول القيام بدراسة مقارنة بين المشاريع الرئيسية من الأقطاب التكنولوجية في الدول الثلاث، وقد اخترنا أقطاب في نفس التخصص والتي أنشئت في فترات متقاربة.

المبحث الأول: نظرة عامة عن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب.

من الضروري التعرف على الوضعية الاقتصادية للدول محل الدراسة والسياسات التي تنتهجها بغرض معرفة السياق الذي أنشئت فيه الأقطاب التكنولوجية، خاصة وأن الدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب متقاربة جدا من حيث التطور الاقتصادي والسياسي وحتى التاريخي حيث أنها تحصلت على استقلالها في فترات متقاربة.

المطلب الأول: نبذة عن الاقتصاد الجزائري.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة تميزت بالتطور تارة والتدهور تارة أخرى، لكنه من المؤكد أن الجزائر طالما كانت تزخر بثروات طبيعية وبشرية تتم عن الأداء الجيد لاقتصادها إذا ما تم التسيير العقلاني لهذه الثروات. إنه من خلال البحث في التاريخ الاقتصادي للجزائر يتبين لنا انه قبل الثورة الصناعية كان يوجد مايسمى proto-industrie وهي عبارة عن مصانع جد صغيرة غالبا متواجدة في المناطق الريفية في مناطق عديدة في الإمبراطورية العثمانية. وقبل الاستعمار الفرنسي، كانت الجزائر جزء من هذا النظام تربطها علاقات اقتصادية قوية بمختلف أجزاءه، كما كانت ترتبط بصحراء جنوب إفريقيا بطرق تجارية.¹ ثم بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر كان الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد الفرنسي، كما أن هجرة المعمرين أفقدت الاقتصاد الإطارات والملاك الذين كانوا يسيرونه، مما أدى إلى تراجع كبير في مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة للزراعة الجزائرية، فقد كانت في ظل السياسات الاستعمارية متخصصة في إنتاج الخمر، والتي كانت تمثل حوالي الربع من الانتاج الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية، وبعد الاستقلال فإن التحلي عن إنتاج الخمر أدى إلى فقدان الجزائر أهم سوق لها في القطاع. كما أن الهجرة الريفية خلال حرب التحرير وبعد الاستقلال التي حدثت بسبب مصادرة الأراضي ساهمت في تدني الزراعة الجزائرية.² وعشية الاستقلال، كانت الأراضي الخاصة التابعة للمستعمر تضم حوالي 3 مليون هكتار (30% من المساحات الزراعية البور)، ومن بين 22000 مستغلة كانت منها أكثر من 6000 مساحتها أكثر من 100 هكتار، وكانت تضم 87% من الأراضي.³

¹ Fatiha Talahite. Désindustrialisation et industrialisation en Algérie- le rocher de sisyphé. L'esprit du temps. 2016/2. N°47. P132.

² IBID. P142.

³ Omar Bessaoud. Les réformes agraires postcoloniales au Maghreb : un processus inachevé. Revue d'histoire moderne & contemporaine. 2016/4. N°63-4/4 bis. P117.

ومنذ الاستقلال سنة 1962، مرت الجزائر بتحويلات هيكلية عديدة اجتماعية وسياسية واقتصادية، حيث انتهجت النظام الاشتراكي واتبعت سياسات التخطيط التي كانت تهدف إلى وضع ركائز صناعة قوية، وقد كان قطاع المحروقات يمثل المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي. اتبعت الجزائر سياسة التصنيع بالتركيز على 'نظرية الصناعات المصنعة' التي اقترحها Gérard Destanne De Bernis والتي استلهمها من نظرية أقطاب النمو لفرونسوا بيرو، وترتكز هذه النظرية على فكرة ان تطوير بعض الصناعات الثقيلة يمكنها ان تلعب دورا مهما في تطوير اقتصاد دولة ما، عن طريق التأثير على القطاعات الأخرى التي تمونها. فقامت الحكومة الجزائرية ببناء مركبات ضخمة منها مركب أرزيو بسكيكدة لتميع الغاز الطبيعي، معامل تكرير البترول (الجزائر، أرزيو، حاسي مسعود)، مركب الحديد والصلب بالحجار (الذي كان يمثل شعار التطور الصناعي في الجزائر)، مصنع الرئيق (بو اسماعيل)، بالإضافة إلى خلق وحدة لصناعة الأسمدة والبلاستيك بهدف مد الصناعات البتروكيميائية بوسائل إنتاج عصرية. وفي المقابل، نجد أن كوريا الجنوبية انتهجت في سنوات 1970 استراتيجية إحلال الواردات والتركيز على الصناعات التصديرية، وأجلت سياسة الصناعات المصنعة إلى وقت آخر.¹

ولكن رغم أنه من المعترف به أن التنمية تركز على التصنيع، إلا ان بناء الاستقلالية الاقتصادية تقوم على التكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية. لذا، فقد كانت الجزائر تسعى إلى تطوير صناعة الحديد والأسمدة وكل الصناعات التي تنتج آلات صناعية، خاصة تلك التي تستخدم في الزراعة مثل الجرارات. غير أن سياسة بناء المركبات الصناعية في الجزائر لم تحقق الهدف المنشود، وذلك يرجع إلى عدم التكامل بين الصناعة والزراعة وعدم التكامل بين المركبات المختلفة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري كان يتميز بالتبعية فيما يخص التكنولوجيا المستوردة الضرورية لتشغيل الهياكل الصناعية الإنتاجية.²

ثم ان أزمة النفط التي حدثت سنة 1986 وأزمة المديونية التي عانت منها الجزائر في أواخر ثمانينات القرن العشرين، كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيتها لقطاع المحروقات الذي كان يمثل أكثر من 95% من الصادرات، كما أن 75% من الإيرادات العامة مصدرها الجباية البترولية، وقد استمر هذا الوضع رغم الجهود المبذولة بغرض القضاء على التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر.

¹ Luis Martinez. Algérie : les illusions de la richesse pétrolière. Les études du CERI. N°168. Septembre 2010. P7.

² Ferhat Abderrazek. L'effort de restructuration de l'économie algérienne. Al-Ijtihad. Centre universitaire Tamanrasset. N°8. Juin 2015. P3.

الجدول رقم 14: تطور حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (1970-1990).
الوحدة: مليار دينار جزائري.

حصة المحروقات	الإيرادات المحروقات	الإيرادات الإجمالية للصادرات	
69%	3.4	4.9	1970
84%	6.9	8.2	1973
92%	17.2	18.5	1975
96%	24.0	25.0	1978
97%	51.3	52.4	1980
98%	63.3	64.5	1985
97%	36.0	36.9	1986
97%	40.7	41.7	1987
94%	45.6	48.1	1988
97%	118.7	122.2	1990

Source: Ferhat Abderrazek. L'effort de restructuration de l'économie algérienne. Al-Ijtihad. Centre universitaire Tamanrasset. N°8, Juin 2015. P10.

من الجدول السابق، نلاحظ أنه رغم تطور الإيرادات الإجمالية للصادرات الجزائرية خلال السنوات (1970-1990) إلا أنها أصبحت أكثر تبعية لقطاع المحروقات، حيث أنه من الملاحظ أن انخفاض الإيرادات سنة 1986 يرجع إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من المحروقات، وذلك بسبب انخفاض سعر النفط. كما يمكن الاستنتاج أن الاقتصاد الجزائري كان أكثر تنوعا في بداية سنوات 1970، حيث أن قطاع المحروقات كان يمثل نسبة مقبولة نسبيا 69% من الإيرادات الإجمالية للصادرات سنة 1970، وارتفعت إلى 84% سنة 1973 لتصل سنة 1980 إلى 97%، وهذا يؤكد فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر خلال سنوات 1970.

وبسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر في نهاية ثمانينات القرن 20، أجبرت على تبني برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1994 تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تقوم المؤسسات بمنح الجزائر قروضا وتفرض عليها في المقابل شروطا تتمثل في اتباع سياسات إصلاحية معينة. وتباينت الآراء حول مدى كفاءة البرنامج في تحقيق أهدافه، فبينما ركز خبراء صندوق النقد الدولي على آثاره الإيجابية المتمثلة في تحقيقه للتوازنات الكلية النقدية والمالية مثل تراجع معدل التضخم وارتفاع الاحتياطات الرسمية، فإن خبراء المجلس الوطني

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

الاقتصادي والاجتماعي يرون أن البرنامج أدى إلى حدوث حالة من الانكماش في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تفاقم الفقر والبطالة.¹

ثم طبقت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) بهدف إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي من خلال جملة من الأهداف الثانوية مثل تفعيل الطلب ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، محاربة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي. واستفاد قطاع الأشغال الكبرى خلال تطبيق البرنامج بـ 210.5 مليار دج أي 40% من مجموع الاعتمادات المخصصة لمختلف القطاعات. وبعدها طبقت الجزائر برنامج دعم النمو الأول (2005-2009)، الذي اهتم بتنمية قطاع العدالة وقطاعي التربية والتعليم العالي، تنمية القاعدة الهيكلية، كما خصصت 50% من الاعتمادات لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية. ثم برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014)، والذي جاء في صورة برامج تكميلية للبرنامج الذي سبقه.²

وبفعل السياسات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، فقد عرفت القطاعات الاقتصادية تذبذبات كثيرة. ومن خلال الجدول الموالي نتطرق إلى التغير في نسبة العمالة التي يوظفها كل قطاع اقتصادي في الفترة 1973-2014.

الجدول رقم 15: التوزيع القطاعي لمناصب الشغل (1973-2014).

2014	2000	1987	1977	1973	
9.5%	14.1%	18.6%	31.0%	40.0%	الزراعة
12.6%	13.4%	16.7%	18.0%	11.2%	الصناعة
16.5%	10.0%	16.9%	15.5%	8.7%	البناء
61.4%	62.5%	47.8%	35.6%	40.1%	الخدمات

Source : Fatiha Talahite. Désindustrialisation et industrialisation en Algérie- le rocher de sisyphe. L'esprit du temps. 2016/2. N°47. P131.

عند تحليلنا للمعطيات المبينة في الجدول السابق، نكتشف التدهور الذي حدث في قطاع الزراعة منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، فبينما كانت الزراعة توظف 40% من العمال سنة 1973، فقد عرفت تدهورا كبيرا إلى أن وصلت إلى 9.5% سنة 2014. هذا السقوط الحر في النسبة راجع إلى إهمال الأراضي الزراعية بسبب الهجرة

¹ صالح صالح. محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري. 2017-2018. <http://www.univ-ecosetif.com/uploads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%204%20.pdf>

تم الاطلاع عليه في: 2019/02/19.

² نفس المرجع.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

الريفية والسياسات التي أهملت التنمية الريفية حيث أن السياسات الاقتصادية اهتمت أكثر بالقطاع الصناعي. فقد عرفت السياسات توزيعا غير عادل للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية، حيث استفاد القطاع الصناعي بموجب المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973) و(1974-1977) من 62.3% من الاستثمار الكلي الممنوح إلى الاقتصاد، بينما القطاع الزراعي استفاد من 6.3% فقط من الاستثمار الكلي خلال نفس الفترة.¹

وبعد انقضاء عقد من بداية الألفية الثالثة، تغيرت أهداف السياسات التنموية في الجزائر، ووضعت السلطات الجزائرية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025، والذي من خلاله ركزت على أهمية تنظيم الإقليم في وضع السياسات الاقتصادية. وتفتنت إلى أن الاهتمام بتطوير الأقاليم من شأنه أن يعزز قوى السوق وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد العصري. وقد أصدر القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، الذي يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث ينص على أنه "يجب أن تعتمد الاستراتيجية الوطنية على تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية، وعلى بروز أقطاب الجاذبية وإنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية، ومدن جديدة وانطلاقا منها يتم وضع الآليات الكفيلة بتوزيع النمو على مجمل التراب الوطني". حيث أنه ومن خلال الاهتمام بإنشاء أقطاب الجاذبية تسعى الدولة إلى تبني استراتيجية تقوم على استدراك التأخر في بعض القطاعات المهمة ووضع حلول للمشاكل المتوقعة مستقبلا مثل الجفاف، انجراف التربة ونفاذ المحروقات. وكذا تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية والإبداعية من خلال تنمية الميزة التنافسية الخاصة بكل إقليم أو منطقة جغرافية مشكلة لهذا البلد الغني بتنوع موارده الطبيعية والبشرية والثقافية.

كما نلاحظ اهتمام السلطات العمومية الجزائرية بهيكلة المدن والتهيئة العمرانية، حيث ينص نفس القانون السابق على أنه: "يرتسم الخروج من نمط الريع تدريجيا بتقوية النسيج الاقتصادي وخروجه من الطابع الموازي... ويضمن القطاع الخاص مجمل تنمية القواعد الإنتاجية في محيط أقطاب الجاذبية والمدن الكبرى، وتساهم الجماعات الإقليمية أساسا في عصرنة المرافق الحضرية والتنمية المحلية. ويتجسد الانفتاح على الخارج بالخصوص، في بعث علاقات جديدة عابرة للحدود. ثم ان تدعيم إعادة هيكلة المدن الكبرى، وتقوية وظائفها العليا وجاذبيتها سيعززان من انفتاحها على الفضاء المغاربي وأوروبا والعالم".

¹ Abdel-Madjid Djenane. L'agriculture algérienne. Cours polycopié à l'attention des étudiants de post-graduation. Février 2010. P36.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

كما ينص نفس القانون على أن أنه من الضروري تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها أن تساهم في القضاء على الاقتصاد الموازي وتساهم في التنوع الاقتصادي، حتى يتخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات. ومن خلال الجدول الموالي، نستعرض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة على مستوى التراب الجزائري سنة 2018، وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم 16: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط (2018).

النسبة المئوية	المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	القطاع
1.11	6 973	96	6 877	الزراعة
0.47	2 938	2	2 936	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرتبطة بها
29.04	182 501	24	182 477	البناء
15.56	97 803	75	97 728	الصناعات المصنعة
53.82	338 266	65	338 201	الخدمات
100	628 481	262	628 219	المجموع

Source : ministère de l'industrie et des mines. Bulletin d'information statistique de la PME. N°33. Novembre 2018.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجه أنشطتها نحو قطاع الخدمات بنسبة 53.82% وقطاع البناء بنسبة 29.04%. كما يحتل قطاع الصناعات المصنعة المرتبة الثالثة من بين القطاعات التي تجذب المقاولين الخواص عند إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.

وحسب المنشور الإعلامي لوزارة الصناعة والمناجم الصادر في نوفمبر 2018، فإن واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ 22784 مليون دولار، في حين بلغت الصادرات 19828 مليون دولار، وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أوقفت عملها بين سنة 2017 و 2018 حوالي 21140 مؤسسة¹ وهذا يدل على أن عدد الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة كبير مقارنة بالعدد الفعلي لهذه المؤسسات، غير أنهم كثيرا ما يفشلون في تحقيق النجاح ولذا فهم يحتاجون إلى مرافقة تقنية أو مالية.

وعموما، فإن التوجهات الحديثة للسياسات الاقتصادية في الجزائر تقوم على الرغبة في تطوير قطاعها بشكل يضمن لها الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي من خلال تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

¹ Ministère de l'industrie et des mines. Bulletin d'information statistique de la PME. N°33. Novembre 2018.

- تهدف السياسة الاقتصادية إلى ترقية الصناعات التي تسمح للجزائر باستغلال امكانياتها الطبيعية والبشرية والتركيز على السلع المحولة ذات التكنولوجيا المتطورة والقيمة المضافة العالية. وجاءت سياسة خلق أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية التي نص عليها القانون بهدف دعم اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، والذي يعتمد على القدرة على إنتاج ومعالجة المعلومات والقيام بأنشطة البحث المولدة للتكنولوجيا العالية.¹

- ترقية صناعات جديدة مثل الصناعات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات. ترسيخ الصناعات في الإقليم عن طريق خلق مناطق صناعية، مناطق خاصة أو أقطاب تكنولوجية. مما يسمح بخلق شبكات تربط بين المؤسسات الإنتاجية وبينها وبين المؤسسات العمومية. دعم المؤسسات العاملة في المجال ودعم إنشاء الحظائر التكنولوجية وحاضنات الأعمال وخلق جسور ما بينها وبين أنشطة البحث والتطوير، وهذا من شأنه أن يخلق مناخ أعمال ملائم للاستثمار.

- تشجيع المؤسسات الناشئة الابتكارية عن طريق توفير الرأسمال وخلق ميكانيزمات لدعمها، وكذا تقديم الدعم لبعض مؤسسات التعليم العالي مثل المعهد الوطني للاتصالات والمدرسة المركزية للبريد والمواصلات لتجديد مناهجها التعليمية فيما يخص تسيير المشاريع والمقاولات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- إشراك الشباب في عملية التنمية الوطنية، تتمين تكنولوجيات الاعلام الحديثة وجمع قدرات النخبة الجزائرية في الخارج في التنمية الاقتصادية.

- إنشاء التجهيزات ووفرة الخدمات وخلق مناصب الشغل وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها إعطاء دفعة للديناميكية الاقتصادية. بالإضافة إلى عصنة شبكات النقل وتوفير إطار حياة راق.

- كما ينص القانون على ضرورة خلق التوازن بين الأقاليم خاصة التوازن الساحل/ الداخل، وكذا التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للأقاليم.

- ضرورة هيكلة الفضاءات الصحراوية وإعطائها جاذبية أفضل وإنصاف إقليم من خلال تدعيم شبكة فعالة للمواصلات في الجنوب، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية (ZIDI) وأقطاب

¹ القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، الذي يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية رقم 61. 21 أكتوبر 2010. ص84.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

للجاذبية بضمين الموارد الصحراوية. بيد أن هذا الإقليم يتوفر على احتياطات معتبرة من المحروقات والمياه الجوفية وكذا الطاقة الشمسية.

- تأتي سياسات الأقطاب المدججة لخلق التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير وعالم الإنتاج بدعم من السلطات العمومية لرفع تنافسية الأقاليم والمؤسسات.

ومن الأهداف الأخرى التي تسعى الحكومة إلى تفعيلها هي الاتجاه نحو منطق الشراكة 'عمومي - خاص'، حيث تتولى الدولة تحديد وتوجيه ومرافقة التنمية الاقتصادية، باتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية الضرورية مع ضمان التضمن الإقليمي الوطني. ويضمن القطاع الخاص بصورة تدريجية تجنيد مجمل القوى الإنتاجية على أساس الترتيبات المتخذة من قبل الدولة.¹ وتمثل عموما الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اتفاق يرم بين القطاع العام ومؤسسة خاصة تقوم بتنفيذ مشاريع خاصة بالبنية التحتية، أو تمويلها، على ان تسلم للسلطات العمومية بعد استغلالها لمدة معينة. وتأخذ عموما شكل عقود الامتياز او عقود التاجير التشغيلي.

المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي.

منذ سنة 1969، تخلت تونس عن سياسة أقطاب النمو وانتهجت سياسة تركز على تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصر دورها على المراقبة وتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق توفير التمويل الضروري، وكذا تطوير الاستثمار الأجنبي في تونس. وفي بداية سنوات 1970، انتهجت تونس استراتيجية للتصنيع تركز على تشجيع التصدير بدل الاقتصر على خدمة السوق المحلي. فأصدر القانون رقم 97-38 في أفريل 1972 (المعدل في 1985 والملغى في سنة 1987)، الذي ينص على تشجيع الصناعات التصديرية (خاصة النسيج)، وأنشئت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة ما بين 1973 و 1986 وتميزت بكثافة اليد العاملة.

ثم أصدر القانون رقم 74-74 في سنة 1974 المعزز بالقانون رقم 81-56 في سنة 1981، وينص على تشجيع الصناعات التي تقوم على إحلال الواردات. غير أنه في الحقيقة، رغم تطلعات الحكومة التونسية في تراجع دورها في النشاط الاقتصادي، إلا أنه تم تدعيم القطاع العمومي حيث أنشئ القطب الكيميائي في الجنوب الخاص بتحويل الفوسفات الجير، وقامت السلطات بتأميم الصناعات ذات الرأسمال الأجنبي التي كانت تعاني من صعوبات

¹ القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، الذي يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية رقم 61. 21 أكتوبر 2010، ص 108.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

في التمويل، كما قامت بإنشاء وحدة صناعية في غنوش - قابس سنة 1972، وتقوم على استعمال المواد الفوسفاتية والغازية المستخرجة من الجنوب.¹

أما في المجال الزراعي، فنجد أن قانون أبريل 1972 وقانون أوت 1974 يترجمان التوجه الليبرالي والانفتاح على الرأسمال الخاص على شكل استثمارات مباشرة، ومنه تمت خصخصة الأراضي وتأميم المستثمرات الاستعمارية، كما أنشئت التعاونيات الفلاحية.²

وعموما، فقد عرفت الصناعة في تونس تطورا ملحوظا وكذا قطاع السياحة وظهرت حركة تلقائية نحو التمدن. حيث أنه في سنة 1985، تم وضع أول مخطط وطني لتهيئة الإقليم في تونس بعدما أصبحت السياحة تمثل قطاعا رئيسيا في التنمية الاقتصادية. وكنيجة للاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنوات 1970، والذي جعلت منه أداة للتنمية الاقتصادية، فقد أصبحت تونس وجهة مهمة للمستثمرين الأجانب في قطاعات عدة مثل النسيج، الصناعات الميكانيكية، الالكترونية والكهربائية وصناعة مواد البناء. ودخلت تونس إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي منذ جانفي 2008 رغم أنها صادقت عليه في سنة 1995.

ومنذ تسعينيات القرن 20، اتبعت تونس برنامج التعديل الهيكلي الذي اقترحه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والقائم على الأفكار النقدية بالتركيز على ميكانيزمات السوق بدل النموذج الكينزي الذي كانت تتبعه. وكان الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو التوصل إلى الاستقرار في معدلات التضخم وتخفيضه إلى 5%، تقليص العجز في الميزان التجاري وتخفيض المديونية. كما يفرض البرنامج خصخصة الشركات الكبرى ورفع القيود التشريعية وفصل الدولة على تسيير الأسواق.

وأطلقت سنة 1995 البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، يهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات التونسية وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية، حيث اشتركت أكثر من 4000 مؤسسة في البرنامج سنة 2008. وارتفعت نسبة المؤسسات الصناعية المصدرة سنة 2007 لتبلغ 45% من مجموع المؤسسات الإنتاجية التونسية. وبفضل القانون الذي ينص على إعفاء المؤسسات التي تنتج على الأقل 85% من السلع والخدمات الموجهة للتصدير من الضرائب على الأرباح، فقد تضاعفت الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية 4 مرات. ويمثل الاتحاد الأوربي

¹ Habib Dlala. La reconversion compétitive de l'industrie tunisienne : arrimage à l'Europe et mise à niveau. Méditerrané. Tome 87. 1997. P88.

² Najem Dhafer. L'aménagement du territoire tunisien : 50 ans de politiques à l'épreuve de la mondialisation. EchoGéo. N°13. Juin- aout 2010. P4.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

الشريك الصناعي الأول والزبون الأول لتونس (80% من الصادرات الصناعية).¹ وقد أظهر قطاع (النسيج- الملابس- الجلود) تفوقه على الأنشطة الصناعية في تونس سنة 1996، حيث كان يشغل 51% من مجموع اليد العاملة وأهم قطاع فيما يخص عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد (83.5%)، ويليه قطاع الصناعات الزراعية الغذائية.²

ثم اتبعت تونس مخططا للتنمية العاشر (2002-2006) والحادي عشر (2007-2011)، اللذان يهدفان إلى خلق اقتصاد مبني على المعرفة وتطوير قطاع التكنولوجيا العالية، ولذا توجهت اهتمامات الحكومة نحو قطاع التعليم وتشجيع البحث والتطوير عن طريق خلق أقطاب تكنولوجية، توسيع الوصول إلى الأنترنت، زيادة نفقات البحث والتطوير وخلق محيط ملائم لنقل المعارف وتشجيع إنشاء المؤسسات الابتكارية وتقوية نظام الملكية الفكرية. كما سعت تونس من خلال المخططين إلى تحسين تنافسية الاقتصاد التونسي من خلال تحسين الظروف الماكرو اقتصادية وخلق سوق تنافسي. وقد تطور قطاع الصناعة في تونس في هذه الفترة حيث أنه، حسب وكالة ترقية الصناعة، القيمة المضافة لهذا القطاع كانت تمثل 31% سنة 2006 وتزايدت بنسبة 7% في الفترة ما بين 1997 و2004.³

وضعت الوزارة المكلفة بالصناعة مشروعا سنة 2015 يدعى 'فكرة' يهتم بالابتكار، التنمية الاقتصادية الإقليمية والتشغيل. بدعم من التعاونية الألمانية GIZ، بهدف تطوير سلاسل القيمة التي تخص الثروات الطبيعية المتواجدة في المناطق الداخلية. ومن خلال الدراسة التي أجرتها وكالة ترقية الصناعة والابتكار، تم اختيار أربع سلاسل للقيمة للمنتجات الطبيعية الأكثر توفرا في البلاد بغرض تطويرها، وهي: زيت الزيتون في منطقة الشمال الغربي، التمور والنخيل في منطقة تازر وقبيلي، الرخام في منطقتي القصرين والكاف، الجبس في تاطاوين.⁴

ويهدف المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 إلى رفع نسبة النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وركز المخطط على الأنشطة ذات التنافسية العالية على غرار المنتجات الفلاحية والبيولوجية، أجهزة الاتصالات، مكونات الطائرات، الصناعات الصيدلانية، الطاقات المتجددة،

¹ بيوض محمد العبد. مرجع سابق. ص160.

² Habib Dlala. Op cit. P92

³ Olfa Kammoun Hammami et Sami Hammami. Mondialisation et nouvelle politique industrielle en Tunisie. <https://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Olfa%20Kammoun%20Hammami%20Sami%20Hammami.pdf>. Vu le 10/10/2018.

⁴ Chaines de valeur et clusters. Le courrier de l'industrie. Revue éditée par l'Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation. Tunis. N°137. Mars 2018. P33.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

التكنولوجيا الحيوية، التكنولوجيا الدقيقة. كما تسعى تونس إلى تحسين الإطار المعيشي ودفع سوق العمل والنمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسية وهي الزراعة، السياحة، النسيج والمكونات الالكترونية. وتخضع تونس لمنافسة الاقتصاديات الأقل أجرا، لذا كان عليها زيادة الإنتاجية والابتكار لخلق ميزة تنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القرب الجغرافي والثقافي من أوروبا يمنحها مزايا تفوق مزايا الدول الآسيوية منخفضة الاجر. ويبين الجدول التالي أهم القطاعات التصديرية المكونة للاقتصاد التونسي سنة 2017، حيث يتبين لنا أن نسبة المؤسسات المصدرة في قطاع النسيج والملابس مرتفعة نسبيا حيث تمثل 29.4% من مجمل المؤسسات العاملة في القطاع، ويليهما قطاع الصناعات الغذائية الزراعية بنسبة 20.4% ثم قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية بنسبة 12%.

الجدول رقم 17: عدد المؤسسات المكونة للنسيج الصناعي التونسي لسنة 2017.

القطاع	المؤسسات المصدرة كليا	المجموع	%
الصناعات الغذائية الزراعية	216	1102	20.4
صناعات المواد البناء الخزف والزجاج	18	418	7.7
الصناعات الميكانيكية والمعدنية	178	647	12.0
الصناعات الكهربائية، الالكترونية والأجهزة المنزلية	227	346	6.4
الصناعات الكيماوية	137	574	10.6
صناعات النسيج والملابس	1315	1590	29.4
صناعات الخشب، الفلين والأثاث	21	195	3.6
صناعات الجلود والأحذية	176	242	4.5
صناعات أخرى	75	292	5.4
المجموع	2363	5406	100

Source : <http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/tissu.asp>. Vu le IO/IO/2018.

وعموما، فقد انتهجت تونس سياسة تهدف إلى إدماج اقتصادها في سلسلة جهوية للقيمة وخلق ميزة تنافسية من خلال تطوير الابتكار والتعليم والتكوين بما يسمح بزيادة القيمة المضافة للإنتاج، حيث تم تبني 3 محاور أساسية وهي:¹

¹ بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص161.

1. النهوض بالقطاع الصناعي بالاعتماد على تشكيلة متنوعة من الصناعات التاريخية: مثل النسيج، الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية، المنتجات الزراعية، كيمياء الفوسفات وآلات البناء.
 2. تنوع النسيج الصناعي التونسي وخلق قطاعات جديدة: الصناعات الالكترونية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، تقنيات البلاستيك، الصناعات الصيدلانية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
 3. تصحيح موجة القطاعات والمؤسسات القادمة: من خلال تشجيع ظهور التشابك الابتكاري بين القطاعات الصناعية.
- وقد تم الاتفاق على أنه من أجل نجاح هذه الاستراتيجية لا بد من خلق أقطاب صناعية بالاعتماد على مؤهلات الاقتصاد التونسي المتاحة ومزاياه التنافسية.

المطلب الثالث: الاقتصاد المغربي.

في بداية سنوات 1980، كان المغرب يعاني من حالة اقتصادية متدهورة امتازت بمعدلات نمو ضعيفة مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة، ومديونية مرتفعة. وبسبب هذه المشاكل الاقتصادية، أجبر المغرب على المصادقة على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1983 ومتابعة برنامج التعديل الهيكلي. تضمن البرنامج إجراءات تهدف إلى تقليص الطلب الإجمالي وبالتالي تقليص العجز الميزاناتي والعجز في الميزان الجاري من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات المتبعة كانت تهدف إلى رفع العرض الإجمالي.

ومن بين الإصلاحات التي باشرتها المملكة المغربية، خصصت 113 مؤسسة عمومية في كل القطاعات (ما عدا المناجم والفوسفات) والانضمام إلى الغات في سنة 1987. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تحسين بعض مؤشرات أداء الاقتصاد المغربي حيث أن الناتج الوطني الخام تزايد بـ 4.1% في المتوسط في ثمانينات القرن 20، وارتفعت قيمة الصادرات بـ 143% من سنة 1984 إلى غاية 1990 خاصة المنتوجات النسيجية، كما شهد المغرب تراجعاً كبيراً في العجز التجاري. غير أن هذه الأرقام الموجبة لم تستمر طويلاً.¹

كان الاقتصاد المغربي قبل تسعينيات القرن 20 يركز على الصناعات القائمة على إحلال الواردات والاكتفاء الزراعي الذاتي، ثم أنه منذ نهاية برنامج التصحيح الهيكلي، ارتكز الاقتصاد المغربي على استغلال المنتجات الطبيعية والتقليدية منخفضة القيمة المضافة. ولكن، تحتم على المغرب مواجهة متطلبات الاقتصاد العصري والتوجه نحو تطوير

¹ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P18.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

اقتصاد مبني على المعرفة، ومنذ سنة 1995، تم تحديد القطاعات التي من شأنها أن تعطي دفعة قوية للتنافسية الدولة، وبالتالي وضعت الحكومة استراتيجية إنشاء منصات صناعية مندمجة وحظائر تكنولوجية.

قامت الحكومة بإطلاق سياسة اقتصادية تدعى 'مغرب تنافسي' وجهت نحو تطوير القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. وتم تحديد أربع عنقايد أساسية تمثل محاور التنمية القطاعية وهي: السياحة، النسيج، المنتجات البحرية، الإلكترونيك. وتم اتخاذ إجراءات عديدة لمرافقة هذه السياسة من بينها إنشاء جمعية 'المغرب التنافسي' تحت رعاية البنك الدولي وهي هيكل مشترك عمومي وخاص، ومهمتها العمل على التنسيق بين مشاريع العناقيد والقيام بدراسات قطاعية لتقييم وضمان متابعتها.

وبالتالي، تم إطلاق مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعطاء حركية للاقتصاد وتنويع نشاطاته بالتركيز على الخصائص المحلية لأقاليمه، كما تم إصلاح قانون الاستثمارات المغربي الذي أصبح يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وأنشئت العديد من المشاريع البنيوية منها بناء شبكة الطرق السيارة، السكك الحديدية، الموانئ والمطارات.

وفي سنة 2001، تم وضع استراتيجية (E-Marc 2001-2010) وتهدف إلى تحديد أهم التوجهات الاستراتيجية في مجال نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خمسة ميادين وهي: التربية، الاقتصاد والمؤسسة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الإدارة والتجارة الإلكترونية.

في سنة 2005، انطلق المغرب في تطبيق 'الميثاق الوطني للابتعاك الصناعي' يرتكز على مرافقة القطاع الخاص في تطوير الصادرات في بعض القطاعات التي تمثل ميزة تنافسية للمملكة المغربية أطلق عليها 'المهن العالمية للمغرب'، تهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية تقوم على تقوية النسيج الصناعي وترقية قطاعات جديدة، حيث تم اختيار سبعة قطاعات مهمة بغرض دعمها، وهي: نقل بعض الأنشطة الإنتاجية من الخارج أو ما يسمى 'الأوفشورينغ'، السيارات، الإلكترونيك، تحويل المنتجات البحرية، صناعة الطائرات، النسيج والجلود، الزراعة الغذائية. وأضيف إليها سنة 2013 مهن أخرى هي: صناعة الأدوية والصناعة الكيمائية وشبه الكيمائية ونقل الأنشطة من فرنسا وإسبانيا. وتم وضع مخطط وطني لتطوير قطاع المناولة الصناعية الوافدة من أوروبا خاصة في القطاعات التالية: السيارات، الطائرات والإلكترونيات. وتم تحديد المناطق التالية المخصصة لنشاط 'الأوفشورينغ' في الحور الدار البيضاء- الرباط والزراعة الغذائية في منطقة أغادير.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

ومن الأهداف الخاصة بهذه الاستراتيجية هي تشجيع الصادرات الصناعية، خلق 400 ألف منصب عمل، رفع نسبة مساهمة هذه المهن الأساسية إلى 70% بحلول سنة 2015، زكدا الاستفادة من الفرص الناتجة عن إعادة التوطين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹ وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في خلق أقطاب النمو الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ساهمت كثيرا في تطوير قطاع 'الأوفشورينغ' في المغرب، غير أنها لا تهدف إلى خلق صناعات جديدة ولكنها تقتصر على تطوير المناولة في المغرب.

ثم جاء ميثاق الانبثاق الصناعي (2009-2015) أو 'انبثاق 2'، خصصت له ميزانية 1100 مليون أورو، منها 34% مخصصة للتكوين و24% لتحفيز الاستثمار. وتركز الاستراتيجية الصناعية على المهن العالمية للمغرب لكونها الصناعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.² وفرقت بين القطاعات ضعيفة التنافسية وهي القطاعات التي أنشطتها ذات تكنولوجيا ابتكارية وتمثل في القطاعات التالية: الأوفشورينغ، صنع السيارات والطائرات. أما القطاعات الأخرى فهي عالية التنافسية وذات تكنولوجيا متوسطة وهذه القطاعات هي: الالكترونيات، الزراعة الغذائية والنسيج والجلود.

وتلقى قطاع السياحة نصيبه من السياسات الحكومية، حيث أن استراتيجية 'رؤية 2010' تضمنت أكثر من نافذة منها 'المخطط أزير' لتطوير سياحة المنتجعات المعدنية، 'مخطط مدائن' لإعادة بعث المواقع السياحية الكبرى، السياحة الريفية والسياحة الداخلية. وتهدف الاستراتيجية إلى استقطاب 15 مليون سائح في غضون سنة 2020.³ مخطط 'المغرب الأخضر' يهدف إلى دعم تطوير قطاع الزراعة الغذائية. من خلال وضع مخطط لتطوير إنتاج المواد الاستهلاكية وتطوير الفروع ذات القدرة التصديرية، وركز على المنتجات المحلية والتي تنتمي إلى التراث المغربي وذات البعد الاجتماعي والتي غالبا تكون في مناطق نائية وفقيرة.

وقد كان المخطط اقتراحا من مكتب الدراسات الدولي McKinsey بطلب من وزير الزراعة سنة 2007، ويهدف إلى وضع استراتيجية جديدة لتطوير قطاع الزراعة المغربي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث قام المكتب بتقديم الدراسة خلال المعرض الدولي للفلاحة بمكناس في مارس 2008. ويطمح المخطط إلى إعادة تأهيل الزراعة المغربية ومنحها الوسائل الضرورية لجعلها المحرك الرئيسي للنمو ومحاربة الفقر في المغرب بحلول عام 2020. ويهدف المخطط

¹ Rajae Amine. Les clusters au Maroc : vers l'émergence d'une nouvelle politique industrielle territoriale. Revue Marché et organisation. 2016/2. N°26. P105.

² بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص165.

³ نفس المرجع. ص188.

إلى تحقيق قفزة بـ 70 إلى 100 مليار درهم في الناتج المحلي الخام الزراعي، خلق 1.5 مليون منصب شغل في القطاع ورفع الدخل الزراعي من 2 إلى 3 مرات ليمس 3 مليون فرد يعيشون في الريف.¹

وتم وضع برنامج للتكوين في هذه القطاعات كما تضمن البرنامج إنشاء أقطاب زراعية. ويأتي المخطط لمعالجة النقائص التي يعاني منها القطاع الزراعي في المغرب، الناتجة عن سياسة الخصخصة غير المنظمة واستغلال غير فعال للأراضي الزراعية وكذا التبعية الغذائية للخارج. ورغم المشاكل التي كانت تواجه القطاع، فإن المملكة المغربية باشرت في سياسات الانفتاح وتخفيض الحواجز الجمركية وأجبر القطاع على مواجهة المنافسة الخارجية.

كما تم اقتراح إنشاء أربعة أقطاب للصناعات الزراعية وهي: القطب الشائبي مكناس- فاس، قطب الغرب، قطب الشرق وقطب تكنولوجيا الزراعات لجهة سوس- ماسة- ذراع. يركز المخطط على ثلاثة محاور هي: المحور الأول يتمثل في البستنة، البهارات، الأعشاب والفواكه. المحور الثاني يتعلق بتحويل المنتجات والأطباق المطبوخة، والمحور الأخير يتمثل في الفروع التقليدية كالزيتون وزيت الزيتون، زيت الأرغان وعصير البرتقال عالي الجودة.

يرتكز المخطط على محورين:

1. إعادة تنظيم الفلاحين داخل الهياكل المندمجة لتسهيل تسويق وتصدير منتجاتهم، عن طريق تجميع المزارع في مساحات كبيرة لتفادي مشاكل المزارع الصغيرة وتسييرها باستخدام طرق حديثة،
2. مرافقة الفلاحين الصغار ومنحهم إعانات خاصة في المناطق النائية. ويقترح تقديم المزايا الضريبية وتقديم الدعم المالي، وكذا يقترح نماذج لتسيير الموارد المائية.

لقد ساهم 'مخطط المغرب الأخضر' في تنمية قطاع الزراعة في المغرب من خلال مجموعة من الإصلاحات، فمثلا من ناحية التسويق تم تحسين المنتجات وتحسين التعليب وإعطاءها علامة خاصة بها، كما تم توطيد العلاقات بين المنتجين والموزعين وتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والأجنبية.

وأطلقت وزارة الصناعة، التجارة، الاستثمار والاقتصاد الرقمي سنة 2014 المخطط 'تسريع الصناعة'، ويهدف إلى إرساء صناعة عصرية قوية وتنافسية ورفع حصة الناتج المحلي الخام الصناعي إلى الناتج المحلي الخام الوطني بحلول سنة 2020. كما يهدف إلى خلق 500 ألف منصب شغل، حيث تم إنشاء صندوق الاستثمار

¹ Najib Akesbi. Une nouvelle stratégie pour l'agriculture marocaine : le Plan Maroc Vert. New Medit. N°2/21012. P13.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

الصناعي بميزانية 20 مليار درهم موزعة على سبع سنوات. وتمنح المساعدات والإعانات للمؤسسات التي تخلق القيمة المضافة والمؤسسات المصدرة. كما تم توفير عقارات للإيجار مساحتها 1000 هكتار للمستثمرين المحليين والأجانب.¹

ويتضمن المخطط إنشاء 16 منصة صناعية مدججة أطلق عليها اسم (P2I). وهي مناطق صناعية مهيئة لتوطين الصناعات تخص السيارات والطائرات والمركبات الالكترونية. كما أدمجت قطاعات أخرى مثل الزراعة الغذائية والمنتجات البحرية لتشملها هذه المناطق الصناعية. وقد صاحب هذا المخطط إنشاء العديد من المناطق الصناعية المتخصصة في الفروع الصناعية المستهدفة من قبل الاستراتيجية، وكذا برامج تكوينية فيها. بالإضافة إلى توفير إطار تحفيزي لجذب هذه الفروع الصناعية.

الجدول رقم 18: أهم القطاعات الصناعية في المغرب سنة 2018.

رقم الاعمال (مليار درهم)	مناصب الشغل	نسبة النمو السنوية %	التصدير (مليار درهم)	القيمة المضافة (مليار درهم)	
-	83845	18	66.5	-	السيارات
1.2	15335	18	-	-	الطائرات
-	165000	-	34.2	-	النسيج
4.7	21000	-	-	815	الجلود
21	15500	-	-	3.3	الكيمياء وشبه الكيمياء
13.7	9155	-	-	4.6	الصيدلانية
37	25700	-	-	14	مواد البناء
46.8	67600	-	-	10.5	الصناعة الميكانيكية والحديد
8.8	63000	-	-	7.4	الأوشورينغ

المصدر: بالاعتماد على الاحصائيات المنشورة في الموقع الالكتروني التالي:

Source: <http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/les-secteurs-industriels>. Vu le : 02/01/2019.

¹ Rajae Amine. Op cit. P107.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

يبين الجدول السابق مساهمة بعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد المغربي في سنة 2018 من خلال بعض المؤشرات. ونلاحظ أن قطاعي السيارات والطائرات يحوزان على نسبة تطور عالية حيث ارتفعت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بـ (18%) لكليهما، وهذا يؤكد على اهتمام السياسات الحكومية المغربية بالقطاعات. كما نلاحظ أن قطاع النسيج قطاع أساسي في المغرب حيث يقوم بتشغيل عدد كبير من العمال ويساهم في التجارة الخارجية، وتقدر قيمة الصادرات النسيجية بـ 34.2 مليار درهم، وهو مبلغ كبير إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى نجاح قطاع المناولة في المغرب والذي يجذب العديد من الشركات الأجنبية. بالنسبة لقطاعي الصناعة الميكانيكية والحديد والأوفشورينغ، نلاحظ من خلال الجدول أنهما يساهمان بنسبة كبيرة في التشغيل حيث يخلقان بالترتيب 67600 و63000 منصب شغل. قطاع الجلود هو الآخر يساهم في القيمة المضافة بـ 815 مليار درهم سنة 2018، وهذا ينم على تطور صناعة الجلود في المغرب والتي تعتبر من أجود الجلود في العالم.

لقد جاءت الإصلاحات الاقتصادية في المغرب بشمارها، حيث عرفت الصناعة تحسنا نسبيا في مؤشراتها، فقد شهد قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية تطورا ملحوظا حيث أن القيمة المضافة للقطاع ارتفعت من 19 مليار درهم إلى 43 مليار درهم أي بنسبة 126% بين سنتي 1998 و2011.¹ فيما يخص قطاع النسيج، يشهد الاقتصاد المغربي تركزا لأنشطة المقاولات من الباطن حيث يقتصر عمل الشركات المغربية على تقديم الخدمات للشركات الأجنبية، ويواجه القطاع منافسة قوية من قبل دول أخرى تكلفه إنتاج شركاتها أقل. وقد نجحت المملكة المغربية في جذب كبرى الشركات الأجنبية للاستثمار في أقاليمها. فمثلا، في سنة 2016، أمضت الشركة الأمريكية الكبرى للطيران 'بوينغ' اتفاقية لإنشاء نظام بيئي في منطقة طنجة، يزعم أن ينطوي على إدماج 120 مورد للشركة وزيادة صادرات المملكة وخلق 8700 منصب شغل متخصص. كما تضم منطقة التصدير الحرة 475 شركة أجنبية حيث 60 هكتار مخصصة لصناعة السيارات.²

¹ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P119.

² Nacereddine Benkheraf et Tewfik Abdelbari. Pourquoi les investisseurs étrangers préfèrent le Maroc à l'Algérie ?. le desk. N°114. 28/03/2017. <https://ledesk.ma/enclair/pourquoi-les-investisseurs-etrangers-preferent-le-maroc-lalgerie/.vu> le 19/10/2018.

المبحث الثاني: الأقطاب التنافسية في الجزائر، تونس والمغرب.

نحاول في هذا المبحث أن نبين الأطر العامة لإنشاء الأقطاب التنافسية والتكنولوجية في الدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب. ووجدنا أن الأقطاب الزراعية استحوذت على أغلب السياسات بسبب أهمية القطاع الزراعي في تنمية اقتصادات هذه الدول.

المطلب الأول: الأقطاب التنافسية في الجزائر.

إن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2010 وخاصة القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، الذي يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يؤكد على ضرورة التركيز على مؤهلات كل إقليم في الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة منسجمة.

الفرع الأول: الإطار العام لإنشاء الأقطاب التنافسية:

شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق مشروع إقليمي ضخم يهدف إلى خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم في الاقتصاد المعولم، يضمن التنظيم الفعال للفضاءات الإقليمية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العصري. وتم اختيار بعض القطاعات من خلال مقارنة للفروع الإنتاجية الأكثر تنافسية في الجزائر والموارد الخاصة بالبحث العلمي المنتشرة في التراب الوطني، وبالتالي العمل على ترقية الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وتشجيع البحث والابتكار في هذه القطاعات.

ويحدد المخطط الوطني لهيئة الإقليم 2025، المناطق المندمجة للتنمية الصناعية (متعددة الخدمات والمتخصصة)

كالتالي:

1. الحضائر التكنولوجية والمقاطعات:

- المدينة الجديدة سيدي عبد الله: تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيات المتقدمة.
- المدينة الجديدة بوينان: التكنولوجيا الحيوية - الغذائية والتكنولوجيا الحيوية - الصحية والطب الرياضي - السياحة والترفيه.
- المدينة الجديدة بوغزول: الطاقات الجديدة والمتجددة والفلاحة الصناعية البيولوجية.
- المدينة الجديدة حاسي مسعود: الطاقات الجديدة والمتجددة.

2. أقطاب الجاذبية في الوسط الريفي:

- قطب الجزائر- البليدة- تيبازة- بومرداس- تيزي وزو: حول الفلاحة البيولوجية.
- قطب البويرة- بجاية- سكيكدة: حول زيت الزيتون.
- قطب قسنطينة- سطيف- تيارت: حول الحبوب والبقول الجافة.
- قطب الخلفة- الأغواط- البيض- النعامة: حول المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز).
- قطب الواد- بسكرة- طولقة- ورقلة: حول النخيل.
- قطب الطارف- عنابة: حول تربية المائيات.

تم تطوير الأقطاب التنافسية في الجزائر تحت وصاية المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة، وتستفيد من مرافقة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وهي وكالة تنمية ألمانية تقدم خدمات في مجال التعاون الإنمائي الدولي، تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تتدخل فيها. وتهدف سياسة إنشاء الأقطاب التنافسية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات، دعم التنافسية، تقليص الواردات وضمان النفاذ إلى الأسواق في سياق اقتصاد عالمي تنافسي.

تساعد الأقطاب التنافسية أو ما أسماها القانون 'أقطاب الجاذبية' و'القطار التكنولوجية' و'أقطاب الامتياز'، على جذب المشاريع عن طريق توفير محيط ملائم للأعمال في قطاعات معينة، توفير حوض لليد العاملة المتخصصة والمؤهلة، هياكل مؤسساتية متطورة، خلق علاقات مع الموردين والعملاء في الصناعة، تقديم تحفيزات. وتعتبر هذه المجمعات مهد للمشاريع الابتكارية، ويمكن ادماجها في شبكات دولية تقوم على التعاون بين المؤسسات وجذب الخبرات.

ويتطلب إنشاء أقطاب الامتياز وضع استراتيجيات منها:

- تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في تنميتها حسب المزايا الخاصة بكل إقليم وكذا احتياجات السوق المحلية.
- وضع توقعات للمشاكل التي يمكن أن تواجه الاقتصاد في السنوات القادمة وإيجاد الاستراتيجيات التي تواجهها، مثل نضوب البترول أو التصحر أو طبقة الأوزون.

- تطوير ميادين البحث العلمي التي تسعى الدولة إلى تنميتها، تشجيع المقاولاتية وإنشاء المشاريع الصغيرة، وتقديم التحفيزات الضريبية وتسهيل الحصول على القروض.
- تقوية العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات وخلق شبكات البحث والابتكار.
- ضرورة توفير البنية الهيكلية الضرورية لتطوير الأعمال وإقحام البنوك في عملية التنمية، وكذا ضرورة وضع وكالة لتقييم السياسات العمومية الخاصة بالأقطاب التنافسية وتطويرها.

وتهدف الحظائر التكنولوجية في الجزائر إلى خلق بيئة ملائمة للبحث العلمي والتكوين، وضع أساس لتنمية اقتصادية متسارعة من خلال خلق تكنولوجيات دقيقة، توفير إطار معيشي جيد، جذب الشركات واليد العاملة ذات الجودة العالية، تطوير علاقات تعاون بين الجامعة والصناعة، وأخيرا خلق نواة صناعية ذات قيمة مضافة عالية. ولتحقيق هذه الأهداف تعمل الحظيرة على تطوير هياكلها المستدبة وتسمح بتحفيز التفاعلات والابتكارات داخلها، أو بين الحظيرة والمؤسسات والشركات العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تعمل خارجها.¹

كما حدد المشرع الجزائري جملة من الأجهزة التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذه الأقطاب، فنجد أن المرسوم رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وهي حسب القانون مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها. كما يمكن إنشاء مشاتل على شكل شركات ذات أسهم. وتكون في أحد الأشكال التالية:

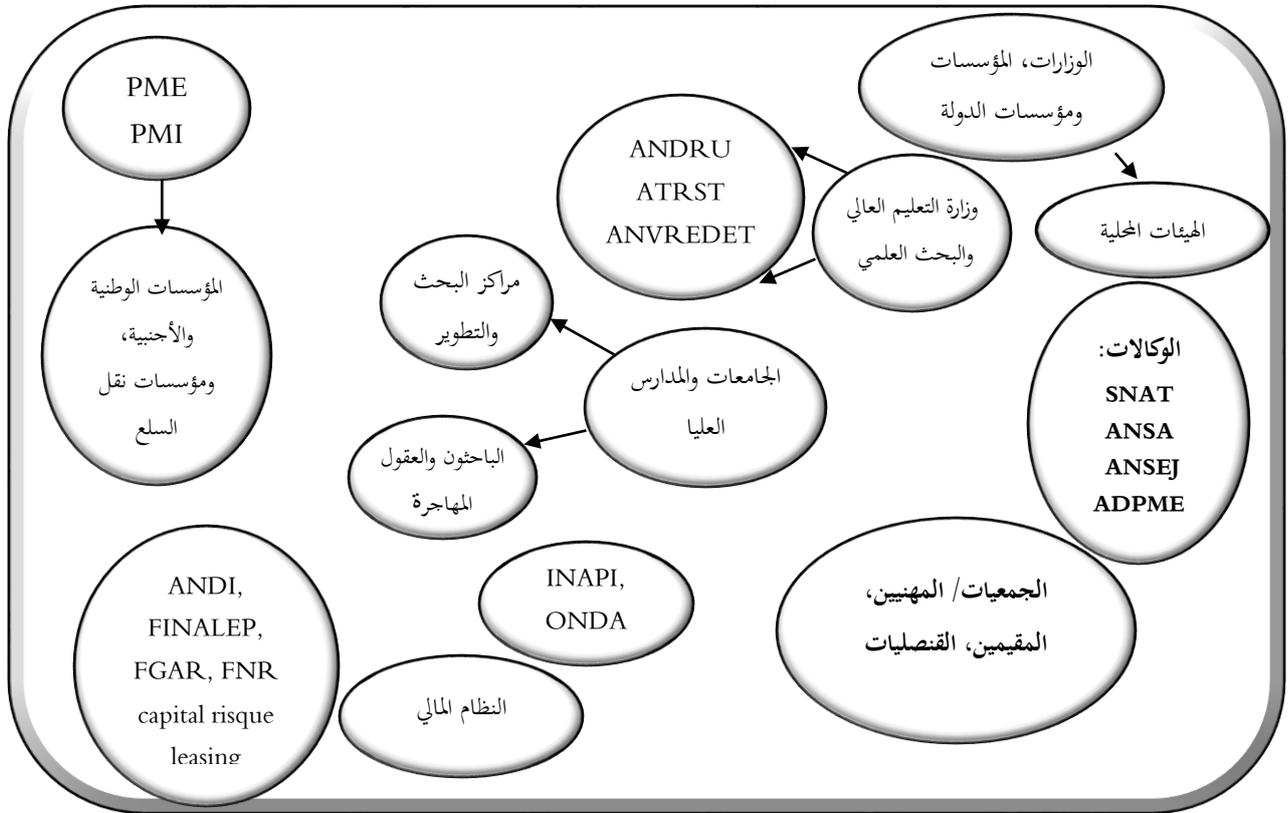
- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
 - ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
 - نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- ونلاحظ ان المشرع الجزائري يشير إلى مفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وتقتصر حسب المحضنة على شكل من أشكال المشاتل التي تعمل على دعم ومساعدة المشاريع الخدمية. ولم يفرق بين الحاضنة (أو ما يسميها المحضنة) والمشتلة، وصنف أشكال المشتلات حسب القطاع الذي تعمل فيه.

¹ Abdelkader DJEFLAT et al. Op cit. P120.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

وحسب نفس القانون فإن الأهداف الرئيسية للمشاريع تتمثل في إعطاء ديناميكية اقتصادية عن طريق خلق التآزر بين المؤسسات ودعم أصحاب المشاريع المبتكرة في إنشاء مؤسسات جديدة. ولتحقيق ذلك، فهي منوطة بالقيام بأدوار منها: استقبال ومرافقة أصحاب المشاريع لمدة معينة، إيجارهم لمخلات وتضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي. وتقدم لهم الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده.

الشكل رقم 19: علاقات التعاون التي تحدث بين الأطراف المكونة للقطب في الجزائر.*



Source : Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme. Les poles de compétitivité en Algérie- problématique et démarche. Colloque 'territoires métropolitains innovants ; technopoles et pôles de compétitivité'. Tunis, 19 & 20 Juin 2007.

* تم تحيين الشكل الأصلي حيث وجدنا أن بعض الوكالات التي ذكرت اختفت وظهرت وكالات أخرى أو أنه تم تغيير أسماءها.

يبين الشكل السابق أن إنشاء قطب تكنولوجي يستدعي خلق الترابط بين مختلف الأطراف الفاعلة في عملية الابتكار وخلق الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من بين المؤسسات الداعمة للأقطاب التكنولوجية نذكر الهيئات المحلية التي من شأنها أن تساهم في تسهيل عملية إنشاء المؤسسات، منها الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي (ANVREDET)، الوكالة الموضوعية للبحث في العلوم والتكنولوجيا

(ATRST) والوكالة الموضوعية للبحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (ATRSSH)، بالإضافة إلى جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. المؤسسات المالية التي تهدف إلى توفير الدعم المالي للمشاريع، وتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، الوكالة الوطنية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الصندوق الوطني للبحث وصناديق الاستثمار. كما تم إقحام المؤسسات الوطنية والأجنبية ومؤسسات نقل السلع، وكذا الجمعيات والمقيمين والقنصليات.

وفي إطار إنشاء الأقطاب التكنولوجية، أنشئت الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) سنة 2004، بموجب القرار التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، يقع مقرها بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله. الوكالة (ANPT)، مهمتها الأساسية إنشاء منظومة تعمل على تطوير النشاط الاقتصادي في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بهدف ضمان المساهمة الفعالة في الاقتصاد العالمي، وتعمل على تقوية جودة الموارد البشرية عن طريق خلق تفاعلات مع البحث الأكاديمي وعالم الأعمال في نفس الوقت، وترتكز في تحقيق أهدافها على توفير التكوين في مجال التقنيات الحديثة، تكييف العمالة المكونة مع الخبرات المطلوبة في السوق، رفع جودة الموارد البشرية العاملة في القطب عن طريق التكوين المتواصل، الرسكلة ومنح التربصات في مجال التكنولوجيات الحديثة. تقوم كذلك الوكالة بمرافقة الشباب في خلق مؤسسات ناشئة Startup، مؤسسات صغيرة ومتوسطة بوضع حاضنات أعمال وتوفير فضاءات على شكل مكاتب مسيرة بأسعار تنافسية.

ويمكن تلخيص المهام المنوطة بها الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، والتي تهدف إلى تصميم سياسة وطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية في النقاط التالية:

- اقتراح العناصر الضرورية لوضع استراتيجية وطنية في مجال ترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية.
- خلق الحظائر التكنولوجية المتعلقة بتقوية القدرات الوطنية، بهدف ضمان تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء ومتابعة إنشاء الهياكل الخاصة بالحظائر التكنولوجية.

- خلق التآزر بين المؤسسات الوطنية للتعليم العالي والبحث، التنمية الصناعية وكذا المؤسسات التي تستخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- ضمان إنشاء ومتابعة وتقييم الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية في إطار أنشطة الحظائر التكنولوجية.

وفي قطاع الزراعة، نجد أن سياسة 'تجديد الاقتصاد الزراعي والتجديد الريفي'، وبرنامج تطوير الصناعات الغذائية والزراعية الذي أطلق سنة 2007 تنص على إنشاء ستة أقطاب زراعية مدمجة (PAI)، ويعتزم إنشاء أكثر من 500 مؤسسة في القطاع. يسمى البرنامج 'المخطط الوطني لدعم الصناعات الغذائية والزراعية' ويرتكز على وضع صورة للأقاليم الزراعية ذات القدرات العالية، وكذا خلق علاقات وشبكات لكل الأنشطة التي ترتبط بالقطاع. المحاور الأساسية للمخطط هي ادماج الإنتاج الوطني وإحلال الواردات، ترقية الصادرات وتقوية الخبرات والكفاءات في مجال الصناعات الغذائية والزراعية، وكذا وضع إطار مؤسسي وتنسيق السياسات العامة.

وتهدف السياسة إلى إدماج قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومعاهد التكوين المهني في تطوير قطاع الزراعة في الجزائر، خاصة وأنه تبين أن إدخال أشكال العمل العلمية في تنسيق الأنشطة وتنظيم المبادلات طالما كان يمثل عاملا مهما في تحسين إنتاجية الفروع الغذائية الزراعية، حيث ساهم في التحولات التي حدثت في النظام الغذائي الزراعي في الدول الغربية، كما أن الابتكارات التي حدثت في كلتا المجالين التنظيمي والمادي وتبادل المنتجات والمعارف أدت إلى تقليص تكلفة المنتجات الغذائية وتحسين جودتها وتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق خلق توازن في سلسلة الإنتاج (الزراعة - التحويل - التوزيع).¹

¹ Sidi Mohamed Rigar et Abdelhamid Bencharif. Innovation industrielle et développement territorial durable au Maghreb: une illustration à travers une étude comparative des technopoles du secteur agroalimentaire. 13^{ème} assemblée générale- l'Afrique et les défis du 21^{ème} siècle. Rabat. Maroc. 5-9 Décembre 2011. P7.

الفرع الثاني: الأقطاب الزراعية والصناعات الزراعية.

تعتبر الزراعة ثاني قطاع من حيث الأهمية في الاقتصاد الجزائري، بعد قطاع المحروقات. إلا أن القطاع يعاني من عجز كبير حيث انه في سنة 2013 وصلت الواردات الغذائية 66.37 مليون دولارا، وهي تمثل نسبة 21.8% من المجموع الكلي للواردات الجزائرية.¹ كما انه، وحسب الوكالة الوطنية للإحصائيات، فإن الصناعة التحويلية للزراعة الغذائية غير مستغلة بالكامل مقارنة بامكانيات القطاع الذي يحتاج إلى تجهيزات وخبرات وإلى ضرورة رفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه، قامت الدولة بوضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز نسيج الصناعة الغذائية بالاعتماد على خصائص الأقاليم، وتمت إنشاء الجمعيات العمومية والخاصة. وتم دمج الأنشطة التي تقوم على التفاعل بين عناصر سلسلة القيمة من الإنتاج والتحويل ومسري المياه وحلقة البحث والتطوير. وتم الاهتمام ببعض الفروع الإنتاجية التي من شأنها تحقيق الأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها كالأمن الغذائي، زيادة العوائد الفلاحية وتخفيض التبعية للخارج.

ونتطرق فيما يلي إلى الجمعيات التي تم إنشاؤها في الجزائر في قطاع الزراعات الغذائية.

أولا: مجمع الحليب بسطيف.

يحتل الحليب ومشتقاته المرتبة الثانية من بين المنتجات الغذائية المستوردة في الجزائر، يمثل 18.4% من الفاتورة الغذائية الاجمالية بمبلغ 868 مليون دولار في السنة (إحصائيات 2013). وقد عرفت هذه الفاتورة تذبذبات عالية في السنوات التالية بسبب تطور الاقتصاد العالمي في مجال الحليب.² وتعد ولاية سطيف قطب فلاحى مهم حيث تضم 360986 هكتار من الأراضي الزراعية البور، كما تعرف الولاية تطورا في مجال تربية الأبقار بشكل واسع حيث توجد بها 160602 بقرة منها 77746 بقرة حلوب (إحصائيات سنة 2017)، وتحتل الولاية المرتبة الأولى وطنيا في انتاج الحليب 293 مليون لتر/سنة وجمع 110 مليون لتر/سنة.³

وبغرض تعزيز هذه الإمكانيات، فقد تم إنشاء مجمع الحليب بولاية سطيف بالتعاون بين البنك الدولي ووزارة

الفلاحة والتنمية الريفية والصيد سنة 2011.

¹ عميروش بوشلاغم وشرفي منصف. تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الربعية في الجزائر. ملتقى وطني حول: 'رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟'. كلية العلوم الاقتصادية. 22- 23 أكتوبر 2017. جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2. ص91.

² Malik Makhoulouf, Etienne Montaigne et Ahmed Tessa. La politique laitière algérienne : entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation. New médit. N°1. 2015. P12.

³ <http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/115360>. Article daté du : 21/10/2017. Consulté le : 08/01/2019.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

ويتمثل الهدف الرئيسي للمجمع في مرافقة الأعوان في تنفيذ مشاريعهم عن طريق خلق روابط بين مختلف الفاعلين في القطاع والمتمثلين في:

- السلطات العمومية.
 - مؤسسات التعليم العالي والتكوين (جامعة سطيف، المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص، مديرية الخدمات الفلاحية، غرفة الفلاحة لولاية سطيف والمعهد التقني للزراعات الواسعة).
 - المؤسسات (الفلاحون، المجمعون ومصانع الحليب).
 - جهات وطنية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد، المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، الوكالة الوطنية ما بين المهن للحليب).
 - جهات دولية تتمثل في البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.
- وتتمثل الأهداف العامة للمجمع في تأمين التوريد من الحليب، تقليص فاتورة الواردات للمنتجات الغذائية، رفع دخل الفلاحين، تحسين نقل الخبرات والمعارف بين الأعوان الفاعلين في فرع الحليب. تقدم الدعم للفلاحين من قبل الخبراء الجامعيين ومن قبل السلطات العمومية. وكانت النتائج الأولية للمجمع إلى غاية سنة 2018، كالتالي:

- إنشاء تعاونية لاستخدام الأدوات الفلاحية بالاشتراك بين مجموعة من الفلاحين.
- تنظيم أيام دراسية حول العلف ونقل التكنولوجيا.
- تقديم الدعم التقني الجوّاري لبعض الفلاحين.
- إنشاء مزرعة للتعليم COOPSSSEL.
- إنشاء جمعية الحليب بسطيف PAI.

المزرعة التعليمية أنشئت من قبل تعاونية تربية المواشي سنة 2013، طورت تكوين والبحث والتطوير بالتعاون مع جامعة سطيف. مهمتها الأساسية تحسين مستوى مربّي الأبقار للتحكم في تغذية الأبقار، التلقيح الاصطناعي، والانتقال نحو طرق لتربية الأبقار تكون مربحة اقتصاديا. المدرسة تحتوي على 6 بنايات للاستغلال: الأولى موجهة لاحتضان الأبقار، قاعة محاضرات، صيدلية بيطرية وخبلة للتلقيح الاصطناعي. كما تمّ إمضاء اتفاقية

مع قطاع التعليم والتكوين المهنيين في مجال تربية الأبقار والحليب، حيث قامت المدرسة بتكوين وتأطير أكثر من 400 شخص إلى غاية سنة 2017.¹

ثانيا: مجمع المشروبات.

مجمع المشروبات قطب تنافسي ناتج عن استراتيجية تطوير الصناعات الغذائية، وهي مبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع جمعية المشروبات، تهدف إلى خرق الحواجز بين المؤسسة الجزائرية ومحيطها. يرتكز المجمع على فكرة أن مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تشارك بغرض تحقيق قدرات شركة كبرى من خلال الموقع المشترك. وقد عرف هذا المجمع نشاطا خلال السنوات التي تلت إنشائه، حيث أصبح ومنذ سنة 2014 يحمل علامة 'مجمع المشروبات الجزائري'، كما تم استحداث وثيقة تدعى 'مشروع توحيد مشترك بين الأعوان المشكلين للمجمع'، يقومون بمشتريات جماعية لتحقيق اقتصاديات الحجم أو التصدير الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، فقد أفضى التعاون مع الجامعة إلى فتح تخصص في جامعة بجاية حول الخدمات اللوجيستية، وهو تخصص مهم يمكنه أن يمد القطاع بخبرات من شأنها أن تعمل على تطويره.²

مجمع المشروبات ببجاية يضم أعضاء الجمعية الجزائرية لإنتاج المشروبات والتي بدورها تضم المنتجين ومنتجي المواد الأولية ومؤسسات التغليف والخدمات. عدد كبير من المنتجين الأعضاء في المجمع يتوطنون في واد الصومام بولاية بجاية. ويستفيد هذا النشاط من برنامج DIVECO (برنامج دعم وتممين الاقتصاد الجزائري).³

الانضمام إلى المجمع يخص المؤسسات المنتجة المشروبات ومنتجي المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إنتاج المشروبات. ، مقدموا الخدمات المتعلقة بفرع المشروبات (سلسلة التوريد...). يضم المجمع كل الأعوان الذين يساهمون في سلسلة القيمة للمشروبات، ويعمل على خلق روابط بينها بداية من:

- منتجي المدخلات الوطنيين والتغليف، منتجوا العلب والقارورات، العطور المنكهة، ومركز الفواكه مثل إيليا للفواكه لمركب سفيتال، 'سكر المبلور والسائل'، Meriplast, Général Général Emballage, Plast, Groupe Mami.

¹ <http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/115360>. Article daté du : 21/10/2017. Vu le : 08/01/2019.

² BOUATTOU Mourad Ben Akli. Bilan industriel de la région de Béjaia, contraintes et mesures de facilitation logistiques nécessaires. Rendez-vous économiques du Forum des chefs d'entreprises. Université de Béjaia. 5 mai 2016.

³ Paulette Pommier. Clusters au Maghreb. Institut de Perspective Economique Du Monde Méditerranéen. Juillet 2014. P23.

- إلى منتجي المشروبات: المياه المعدنية، العصير والمشروبات الغازية، الياوورت والمشروبات الحليبية.
- مؤسسات النقل والتوريد: SNTR AGS, NUMILOG, Béjaia Logistique, BAC .LogisticsMistral, MARS Logistics.
- مؤسسة إعادة التدوير: .Plasticycle Algérie.
- مؤسسة لإدارة الأعمال والتدريب: .Perfomance Consultant International.
- التأمين على التصدير: CAGEX.

ثالثا: مجمع التمور.

عرف قطاع التمور في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة 1990-2010 حيث انتقل حجم الإنتاج من 2 إلى 6 مليون قنطار وانتقل عدد النخيل المنتجة من 6.2 مليون إلى 11.9 مليون خلال نفس الفترة. أما فيما يخص المردودية، فقد انتقلت من 33 كغ لكل نخلة سنة 1990 إلى 51 كغ للنخلة سنة 2010. أهم الولايات المنتجة للتمور في الجزائر هي: بسكرة، ورقلة والواد.¹

غير أنه طالما كان قطاع التمور في الجزائر يعاني من مشاكل تنظيمية، فنجد ان تصدير التمور يتم بأسعار منخفضة يستغلها المستورد الأجنبي ويبيعها بأسعار مرتفعة، كما أنه كثيرا ما يتم وضع علامات اجنبية على منتجات جزائرية. لمواجهة هذه المشاكل، سعت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بالتعاون مع الوكالة الألمانية GIZ لتكوين مجمع يدعى 'datteg'. ويهدف هذا المجمع إلى: تقييم وحدات الإنتاج والتخزين من قبل خبراء ألمانين والتوصل إلى حلول بغرض رفع الإنتاج وتحسينه وإنتاج منتجات مشتقة من بقايا التمور.

ظهر عنقود التمور كآلية لتنظيم قطاع التمور في الجزائر، حيث أن تمور الصحراء تمتاز بجودة عالية تؤهلها للتصدير نحو أسواق عالمية. يقوم على تبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين في القطاع من منتجين، موزعين، مكيفين ومصدرين، والتعاون والتكامل فيما بينهم من أجل مواجهة الصعوبات والعقبات وتحقيق التطلعات. ويتميز إقليم ولاية بسكرة بتوفر ما يقارب 4 مليون نخلة منتجة، تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (طولقة، فوغالة، أورال).

¹ Benziouche Salah Eddine et Cheriet Foued. Structure et contraintes de la filière datte en Algérie. New Méd. N°4. 2012. P50.

تشكل عقود التمور سنة 2011 وتم وضع برنامج لتنفيذه، ثم أنشئت خلية مكلفة بالمتابعة والتنظيم تتكون من الأطراف التالية: جمعية مصدري التمور ببسكرة، جمعية منتجي التمور، وزارة الصناعة، مديرية الصناعة لولاية بسكرة، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة، المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، غرفة الفلاحة، وجمعيات حماية المستهلك التي تنشط بولاية بسكرة.¹

قامت الخلية منذ 2012 ببرمجة دورات تكوينية وتدريبية عديدة لفائدة المنتجين. وفي نوفمبر 2015، تم إعطاء مجمع التمور علامة رسمية. في ديسمبر 2017، أنشئ أول مصنع لاستخلاص السكر من التمر وهو ثالث مصنع على المستوى العالمي والأول على المستوى الوطني، حيث يتم فيه تحويل بقايا التمر، أي التمور التي ليس لها سوق إلى منتجات قابلة للاستهلاك، مثل شراب التمر وسكر الفريكتوز وكذا مربى ورب وعسل التمر. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع 3600 طن/ السنة من السكر السائل.

رابعا: مجمع زيت الزيتون.

تحتل الجزائر المرتبة السابعة فيما يخص إنتاج زيت الزيتون عالميا، والمرتبة الثالثة فيما يخص إنتاج زيتون المائدة بعد الاتحاد الأوروبي ومصر (ترتيب 2017)، ويرجع هذا التطور إلى السياسات التي انتهجتها الجزائر في هذا المجال، لا سيما توسيع الأراضي.² حيث انتقلت المساحات الزراعية المخصصة لأشجار الزيتون من 150 ألف هكتار سنة 1999 إلى 500 ألف هكتار سنة 2018.³ ويضم قطاع زيت الزيتون على المستوى الوطني 130 ألف متدخل، منها 100 ألف مزرعة وما يقارب 2000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تركز أنشطتها في التحويل.⁴ غير ان القطاع لا يزال يعاني من مشاكل تخص طريقة قطف الزيتون، تخزينه ووضع العلامات.

الولايات المجاورة لولاية البويرة (بحاية، تيزي وزو، برج بوعريبرج)، والتي تقع في مناطق متقاربة في مجال 100 كلم، تركز 51% من المساحات المخصصة لإنتاج الزيتون في الجزائر و65% لإنتاج زيت الزيتون، حيث أن الإنتاج الوطني المتوسط يبلغ 30000 طن/السنة. المشاكل التي تواجه إنتاج الزيتون هي ركود زيت الزيتون في فترة الفائض

¹ أنفال حدة خبيزة. آفاق عقود صناعة التمور في تطوير قطاع التمور في الجزائر -ولاية بسكرة نموذجا. الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر. جامعة لونيبي على البلدة 2. 6 و7 نوفمبر 2018.

² <http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/120809>. Vu le : 09/01/2019.

³ <http://www.aps.dz/economie/70854-les-surfaces-agricoles-consacrees-a-l-oleiculture-estimees-a-500-000-hectares-a-ce-jour>. Vu le : 09/01/2019.

⁴ Ali Ferrah & Ait Oubelli M'Hamed. Clustering process in agriculture and agrifood sector in Algeria : Concepts, Policies, lessons learnt and actions in an FP 7 projects. The case of Bouira's Olive Oil Cluster. 7th framework programme. August 2014. P28.

بسبب عدم تنظيم السوق، عدم وجود تنظيم للعمل على تحسين جودة ومعايير ومتابعة وتخزين زيت الزيتون، عدم تسمين المنتجات الثانوية للزيتون مثل استخلاص عصير الزيتون وتفل الزيتون التي تستعمل كأسمدة وأغذية للحيوانات. ولتفادي هذه المشاكل، وفي سنة 2008، تم إنشاء جمعية قطاعية وطنية تدعى المجلس الوطني ما بين الوظائف الخاصة بالزيتون، حيث تضم في ولاية البويرة وحدها ما يقارب 8000 عضو من منتجي وموزعي الزيتون. وأنشئت 'تعاونية زيت الزيتون لمنطقة القبائل' سنة 2014.¹

إنشاء جمع زيت الزيتون يهدف إلى تحقيق احتياجات القطاع الذي يركز على الابتكار من خلال تطبيق جملة من الإجراءات، منها:

- إنشاء تشكيلة جديدة من زيت الزيتون موجهة للسوق المحلي عن طريق تحسين نوعيته.
 - تطوير مؤشرات جغرافية أو علامة مشتركة خاصة بمنطقة القبائل.
 - تكوين تنظيم اقتصادي فعال لقطاع زيت الزيتون في المنطقة.
 - وضع وتطوير أدوات وطرق لمعالجة وإعادة تدوير منتجات ثانوية من الزيتون، والتي تصدر من المطاحن والتي تساعد في تخفيض التلوث المائي.
 - ترويج زيت الزيتون في مراكز التسوق وفي المحطات السياحية.²
- المجمع يضم العديد من المؤسسات مثل مؤسسات البحث العلمي التي تهتم بقطاع زيت الزيتون منها المعهد الوطني للبحث الفلاحي، المعهد التقني لزراعة أشجار الفواكه والكروم، مخبر تسيير وتحسين الموارد الطبيعية، مديرية الخدمات الفلاحية وغرفة الفلاحة لولاية البويرة.
- وأدت النتائج الأولية لهذا المجمع إلى تحسين جودة الإنتاج واقتناء معدات عصرية لجمع الزيتون وتخزينه، كما عملت 'تعاونية زيت الزيتون لمنطقة القبائل' على تكوين أعضاء الجمعية في مجال التقنيات الزراعية والتكنولوجيات الحديثة لاستخراج وتعبئة الزيتون. كما تقوم التعاونية على البحث عن طرق جديدة لتسمين المنتجات الثانوية للزيتون في إطار برنامج وطني بالتعاون مع الجامعات ومعاهد البحث.³

¹ Paulette Pommier. Op cit. P23.

² Ali Ferrah & Ait Oubelli M'Hamed. Op cit. P8

³ Paulette Pommier. Op cit. P23.

المطلب الثاني: الأقطاب التنافسية في تونس.

نتناول فيما يلي السياسات الخاصة بإنشاء المجمعات الصناعية والزراعية في تونس، ونحاول دراسة قطب زراعي وآخر صناعي.

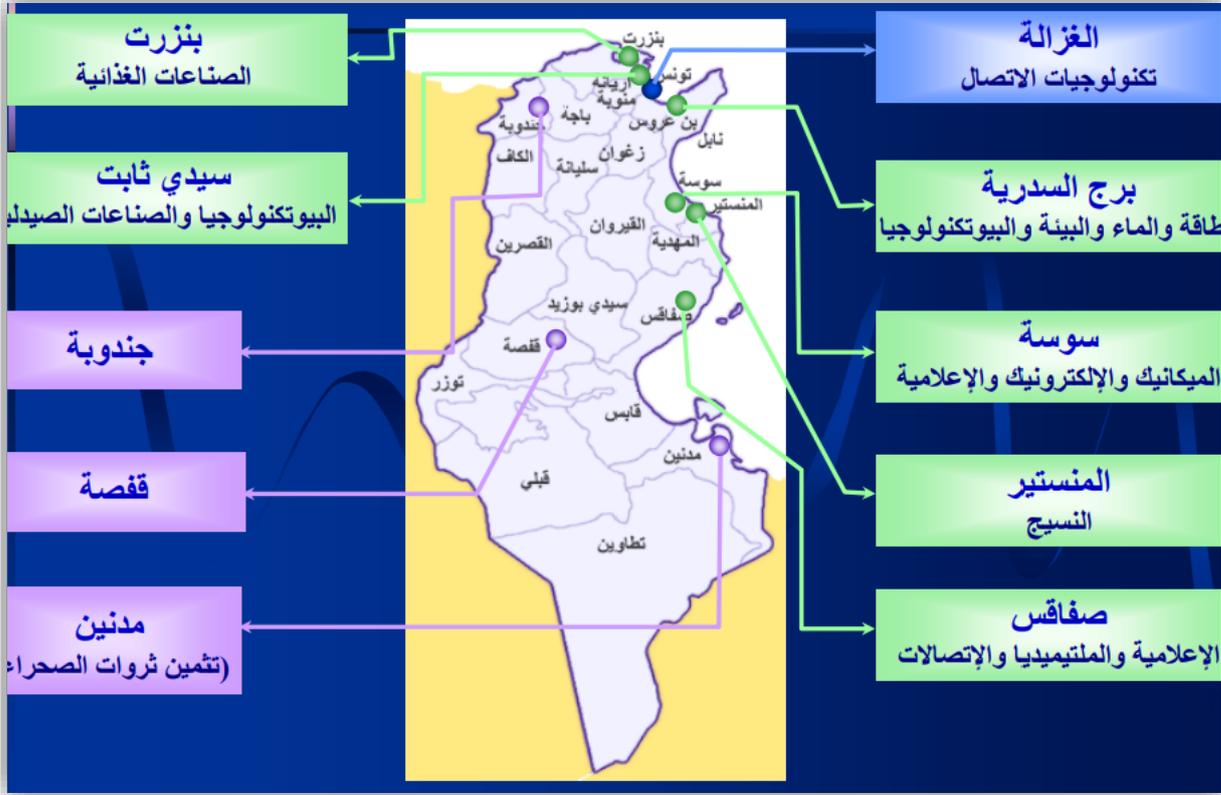
الفرع الأول: الإطار العام لإنشاء الأقطاب التنافسية في تونس.

في تونس، مشروع إنشاء الأقطاب التكنولوجية يندرج ضمن إطار البرنامج الحكومي لسنة 1999، الذي يهدف إلى تحسين القدرات التنافسية للصناعة الوطنية عن طريق خلق شبكة وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي، تستند على ترقية الصناعة والزراعة من خلال تقوية العلاقة بين التكوين، البحث والإنتاج. وكذا تعزيز خلق مناصب الشغل خاصة المؤهلة وتحويل الخبرات التونسية إلى معارف وابتكارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تم إنشاء 9 هياكل أقطاب تنافسية وأقطاب تكنولوجية موزعة عبر إقليم الدولة متخصصة في قطاعات متعددة حسب خصائص كل منطقة، مثلما يبينه الشكل التالي:

- قطب تنافسي المنستير - الفجة: متخصص في النسيج والملابس.
 - قطب صناعي وتكنولوجي قابص: تكنولوجيا البيئة، الطاقات المتجددة، ترميم الموارد، مواد البناء والمواد البيئية، الطاقة الجوفية، ترقية تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خدمات اللوجيستية، المنتجات الحرفية والسياحية.
 - قطب سيدي ثابت: التكنولوجيا الحيوية المستخدمة في الصحة والصيدلة.
 - القطب التكنولوجي برج سدريّة: الطاقة المتجددة، الماء والبيئة والتكنولوجيا الحيوية النباتية.
 - القطب التنافسي بينزرت: الصناعة الزراعية الغذائية.
 - قطب الغزالة: تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
 - القطب التكنولوجي بسوسة: الميكانيك، الالكترونك والإعلام الآلي.
 - القطب التكنولوجي بصفاقس: تكنولوجيات الإعلام والاتصال والوسائط المتعددة.
 - القطب التنافسي بقفصة: متعدد التخصصات.
- وتوزع هذه الأقطاب التكنولوجية في كامل التراب التونسي مثلما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 20: التوزيع الجغرافي للأقطاب التكنولوجية في تونس.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي. الأقطاب التكنولوجية في تونس وبعث المؤسسات الجديدة. 17 أكتوبر 2008.

ومن أجل إنجاح هذه السياسة، تم إنشاء 241 مخبر بحث، 174 وحدة بحث علمية و8 مراكز تقنية.¹ خصصت مبالغ مالية مهمة من النفقات العمومية تستهدف بالخصوص قطاع البحث والتطوير الذي يعتبر كأداة رئيسية في تعزيز الابتكار ورفع تنافسية المؤسسات الإنتاجية. تسير الأقطاب من قبل شركة عمومية في إطار تعاون عمومي - خاص وتضم الشباك الوحيد وتوفر الخدمات الضرورية للأعمال ذات الجودة العالية. تقوم هذه الشركات بتنشيط النظام البيئي المقاولاتي وتعمل على المساهمة في ربط المؤسسات فيما بينها وتقليل الفجوة بين المؤسسة والجامعة.

¹ Mohamed Bouhari, Rafika Khabouchi and Yamina Mathlouthi. What cluster model for the competitiveness of Tunisian companies. International Journal of Business & Economic Strategy. Vol 4. Mars 2016. P3.

الجدول رقم 19: توزيع الانفاق العمومي على مختلف القطاعات المتعلقة بتشجيع البحث والتطوير والابتكار.

أهم المشاريع	الاستثمار (مليون أورو)	
منظمات البحث	140.4	الاستثمار الموجه لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
برامج البحث		
الابتكار التكنولوجي		
تنمية الخبرات		
الهياكل		
أجهزة البحث		
الزراعة	150.5	برامج البحث الخاصة بالقطاعات
الصحة		
تكنولوجيات الإعلام والاتصال		
برج سدريّة، سوسة، صفاقس، الغزالة ...	70.1	الحظائر التكنولوجية
دراسات تطوير الحظائر التكنولوجية		

Source : Hatem Mhenni and al. Are Technoparks High Tech Fantasies ? Lessons from the Tunisian Experience. MPRA Paper. N° 46183. April 2013. P9.

يبين الجدول السابق توزيع النفقات العمومية الخاصة بالبحث والتطوير والابتكار، من خلال المخطط الحادي عشر (2007-2011)، ويهدف إلى تطوير البحث العلمي والابتكار. واستهدف المخطط قطاعات عديدة مثل الزراعة والصحة وتكنولوجيات الإعلام الآلي، ووجه مبلغ ضخم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتم تخصيص ما يقارب 17% من الاستثمارات الممنوحة للبحث لتمس برامج إنشاء وتطوير الحظائر التكنولوجية التي استحوذت على 70.1 مليون أورو خلال فترة تطبيق المخطط.

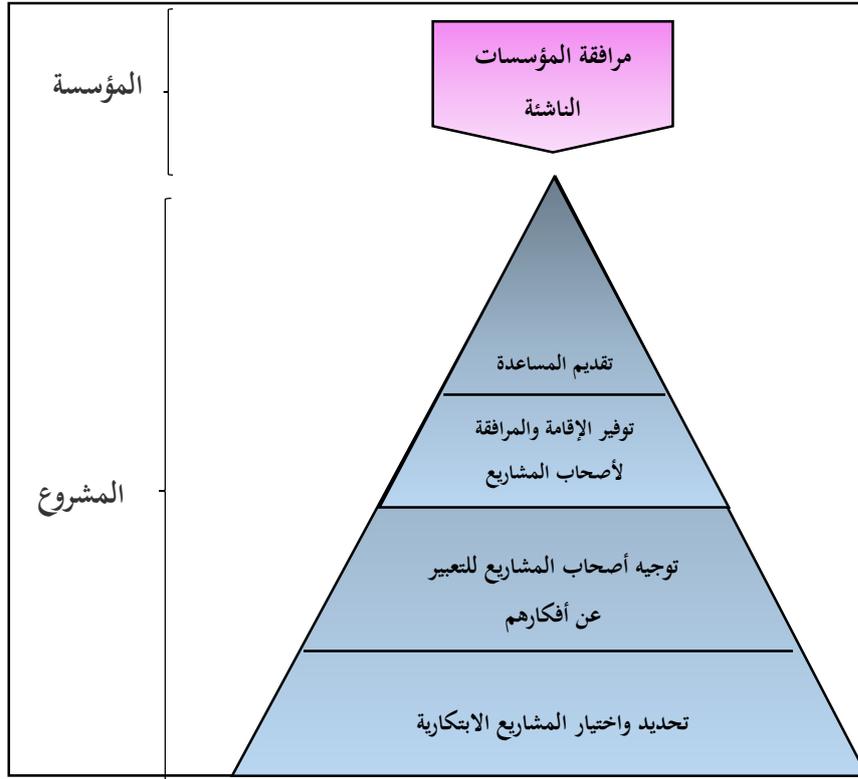
قامت تونس منذ 1999 بإطلاق برنامج وطني لإنشاء مشاتل في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والأقطاب التكنولوجية. وتعتبر المشاتل (حسب القانون التونسي)، هيكل استقبال ومرافقة المبدعين الذين يرغبون في إنشاء مؤسساتهم. ويتمثل الدعم الممنوح في: تقديم المشورة والخبرة لتكوين المشروع، وكذا توفير الوسائل المادية واللوجيستية اللازمة. وبالتالي فإن المؤسسة الناشئة يمكنها أن توفر مصاريف مهمة خاصة بالاستثمار مثل الحصول على المكتب والأثاث المكتبي ومختلف الخدمات المكتبية، وكل هذا مقابل أسعار جد منخفضة.

الجماعات المحلية تقوم بمتابعة سير الأقطاب التي استثمرت بها وكذا تقييم لتطور نشاطاتها من خلال بعض مؤشرات الأداء ونتائج المشاريع. كما تعمل على خلق محيط ملائم للإبداع والابتكار وتوفير الهياكل والتجهيز والبنيات، فهي تهتم بجودة العلاقات بين الأفراد من خلال تهيئة أماكن تسمح بتسهيل اللقاءات وتحسين نظام الأعمال. كما تم إنشاء وكالة ترقية الصناعة والابتكار، وهي مؤسسة عمومية مهمتها تنفيذ السياسة الحكومية الخاصة بترقية القطاع الصناعي والابتكار. وتضم خمسة مراكز تابعة لها وهي:

- مركز تسهيل تسيير المزايا: مكلف بتقديم المساعدة في تكوين شركات تسيير المزايا. ويقوم المركز بتسهيل الإجراءات المتعلقة بإيداع المشروع الاستثماري والإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسة.
- مركز الدراسات والتخطيط الصناعي: يعمل على ضمان المراقبة الاستراتيجية الدائمة من خلال القيام بدراسات حول القطاع المراد الاستثمار فيه والمحيط الصناعي.
- مركز الدعم وإنشاء المؤسسات: يوفر لأصحاب المشاريع جملة من الخدمات مثل المعلومات والتكوين والمرافقة المالية والتقنية، البحث عن التمويل بالقرب من المؤسسات المالية. ويتمثل دوره في إيواء المؤسسة لمدة 2 سنتين وتستمر في تقديم الدعم للمؤسسة بعدما تغادر المشتلة.
- مركز الابتكار والتطوير التكنولوجي: يتكون من شبكة من الهياكل تعمل على تحقيق التعاون والتطوير التكنولوجي، ترقية ونشر المعارف الجديدة والعمل على ان يستفيد منها المحيط الاقتصادي.

ويبين الشكل التالي المراحل التي يمر بها المشروع لكي يتسنى لأصحابه إنشاء مؤسساتهم، حيث تقوم هذه الوكالات بتشجيع الشباب على تجسيد أفكارهم الابتكارية وتوفير لهم الدعم والمرافقة في مرحلة تكوين المشروع ثم في مرحلة إنشاء المؤسسة. وتقوم مختلف الهياكل باختيار أحسن المشاريع أو الأفكار التي تقوم على الابتكار وتوجه أصحابها للتعبير عنها بغرض تكوين منتج قابل للتسويق. وفي وقت لاحق تعمل على توفير الإقامة والمرافقة التقنية والمالية حتى تساعدهم على تكوين مؤسساتهم الناشئة.

الشكل رقم 21: المرافقة في خلق المؤسسات الناشئة.



Source : Nejb Abida. Les technopoles TICs en Tunisie PPP Success Story. Conférence WIPO. Mars 2013.

الفرع الثاني: أمثلة عن بعض الأقطاب التكنولوجية في تونس.

بغرض التعرف على واقع الأقطاب التكنولوجية في تونس، ارتأينا إلى دراسة بعض الأقطاب الناجحة حيث قمنا باختيار قطب زراعي ذو صيت دولي وآخر حضري متخصص في النسيج والملابس، وهو قطاع رئيسي في الاقتصاد التونسي.

أولاً: مجمع الصناعات الزراعية الغذائية ببنزرت.

تم إنشاء القطب التنافسي ببنزرت سنة 2016 في إطار مشروع ممول من قبل 'الشركة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة' برأسمال يبلغ 100000 دينار تونسي، وطبق من قبل 'المنظمة الدولية للعمل'، ولزيادة فعالية هذا القطب الزراعي، تم إشراك شبكة من الشركاء الوطنيين والدوليين. تبلغ تكلفة المشروع 280 مليون دينار تونسي ويتوقع أن يخلق 9000 منصب عمل بحلول سنة 2020.¹ يتخصص هذا القطب التنموي في إنتاج وتحويل

¹ Sidi Mohamed Rigat et Abdelhamid Bencharif. Op cit. P13.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

وتوزيع المنتجات في القطاعات التالية: زيت الزيتون، معلبات السمك والمنتجات البحرية، الجبن، القمح ومشتقاته، البطاطا ومشتقاتها، الخمر، الأطباق الجاهزة والفواكه والخضرا، الطماطم، المنتجات الزراعية الغذائية المصبرة.

ويهدف القطب التنموي بنزرت إلى:

- خلق علاقات تعاون بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من منتجين وموزعين ومنتجي الصناعات الغذائية، وتم ضم المعهد الوطني للعلوم وتكنولوجيات البحر والمركز التقني للتعبئة والتغليف؛
- تمييز المنتج عن طريق خلق علامة تجارية ووضع بطاقة تبين القيمة الغذائية للمنتج.¹

يقوم بتسيير القطب التنموي بنزرت شركة خاصة أنشئت سنة 2006 في إطار التعاون بين القطاعين الخاص والعام، تقوم بمهام عديدة منها: الترويج للقطب على المستوى الوطني والدولي وجذب المستثمرين، خلق علاقات تعاون مع الأقطاب الأخرى ومراكز البحث والمؤسسات الجامعية على المستوى الوطني والدولي. ويضم القطب قطبين ثانويين وهما:²

- قطب الزراعات الغذائية: يقع نواحي بنزرت (المنزل سيدي عبد الرحمان) بمساحة تقدر بـ 45 هكتار، ويرتكز على عناصر هي البحث والتجديد والتطوير التكنولوجي والتكوين والإنتاج. ويضم مشتل مؤسسات، مركز الموارد التكنولوجية، مساحات للتكوين والبحث، أماكن عامة، وفضاءات للإنتاج (حظيرة للمؤسسات وورشات).

- فضاءات صناعية تحتل مساحة 150 هكتار.

ويضم نظام القطب التكنولوجي 4 خلايا:

- خلية الإعلام والمراقبة الاستراتيجية. تقوم بنشر قصاصات وتسيير الموقع الإلكتروني التظاهرات.
- خلية الهندسة والتكوين.
- خلية الابتكار ونقل التكنولوجيا. تقوم بمرافقة المؤسسات تمييز نتائج البحث ومسابقات المشاريع المبتكرة.

¹ Chaines de valeur et clusters. Op cit. P63.

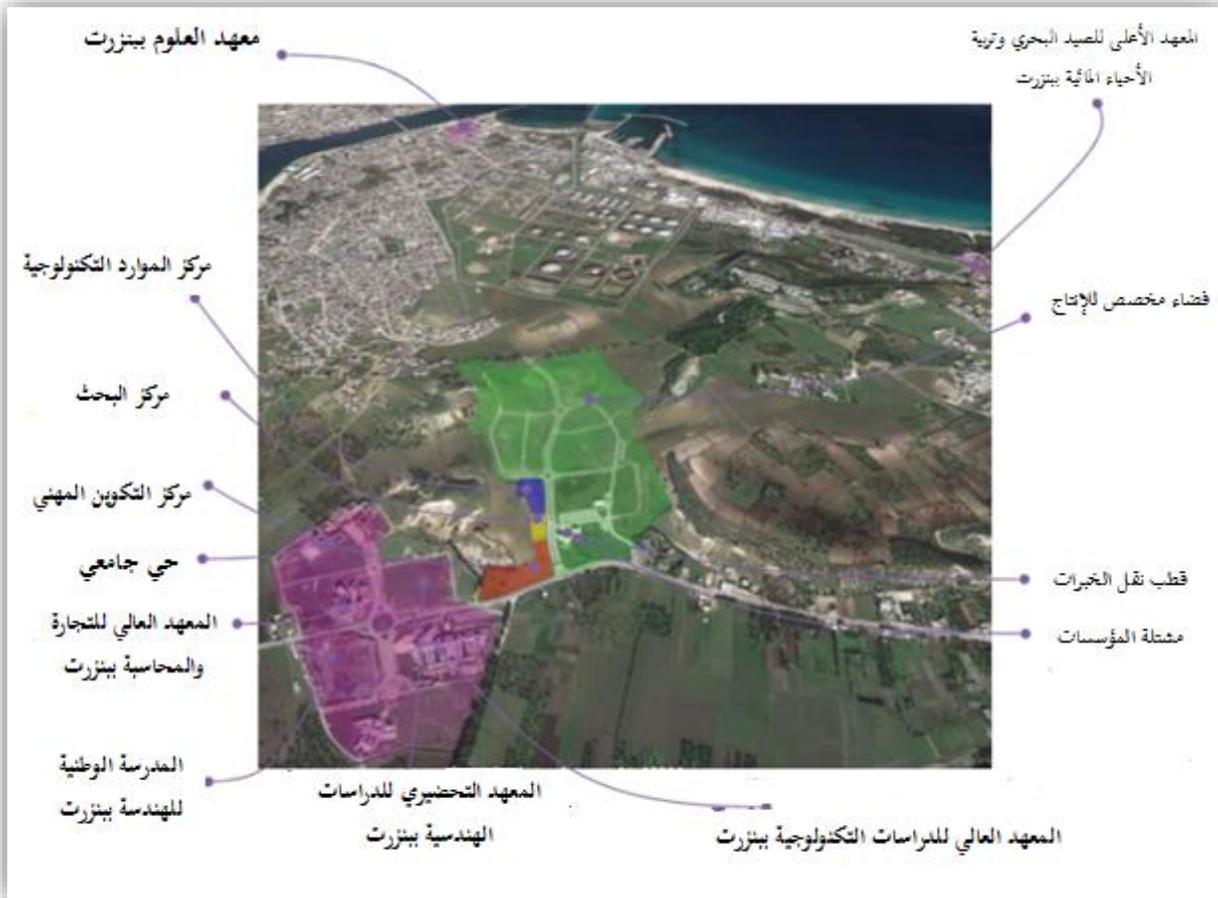
² http://www.pole-competitivite-bizerte.com.tn/page.php?code_menu=47. Vu le : 05/01/2019.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

- خلية المساعدة للمقاولين الشباب، تقوم بتأطير حاملي المشاريع المبتكرة والقيام بدراسات السوق ودراسات تقنية.

ويبين الشكل التالي صورة للقطب التنموي بينزرت تبين العناصر التي تكونه، ونلاحظ تموقع العديد من المعاهد العليا، جامعات، مراكز البحث ومركز التكوين المهني. بالإضافة إلى فضاء انتاجي ومشتلة المؤسسات.

الشكل رقم 22: أهم مكونات القطب التنموي بينزرت.



Source : Kamel Belkahia. Pôle de compétitivité de Bizerte. <https://docplayer.fr/23457848-Pole-de-competitivite-de-bizerte.html>. Vu le : 21/01/2019.

إن تحليل النتائج التي تولدت عن إنشاء هذا القطب الزراعي تنم عن آثاره الإيجابية رغم حدائته، فقد أدى القطب إلى تبادل المنافع حيث نجد أن المؤسسات أصبحت تتشارك في الحصول على الخدمات مثل الدعم البيطري، والتقني الاتصال التكوين وكذا في استخدام الآلات الحصاد وخزان الحليب. انخفاض التكاليف الناتجة عن تجميع المشتريات للمؤسسات العاملة بالقطب التنموي، رفع جودة المنتجات وتفعيل سياسة البيع بإعطائها علامات خاصة بها. بالإضافة إلى خلق العديد من علاقات التعاون مع شركاء وطنيين ودوليين.

ثانيا: القطب التكنولوجي للنسيج بالمنستير.

يتمد القطب التكنولوجي بالمنستير على مساحة 50 هكتار متخصص في النسيج والملابس، الجلود والأحذية. يضم مشاتل ومركز لموارد التكنولوجية، معهد المودا وفضاء مخصص للإنتاج. بالإضافة إلى قطب جامعي يضم المدرسة العليا للمهندسين، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية، المعهد العالي للمهن الخاصة بالمواد، مركز البحث في مجال النسيج والبحث بالإضافة إلى مراكز التكوين المهني في مجال النسيج والملابس.¹ ويضم منطقة أخرى متخصصة في الأنشطة المكتملة لصناعة النسيج مساحتها 47 هكتار.

يقوم تمويل القطب التكنولوجي بالمنستير - الفحة على التعاون العمومي - الخاص، وتتوزع المساهمات في الرأسمال كما يلي:²

- مجمع بنك تونس العربي الدولي 45%.
- الشركة التونسية للبنك 20%.
- بيات كابتال ريسك 15%.
- البنك التونسي 10%.
- البنك الوطني الفلاحي 10%.

يعمل على تسيير القطب التنافسي بالمنستير - الفحة شركة مجهولة تخضع للقانون الخاص أنشئت في أكتوبر 2006 وترتكز على مبدأ التعاون بين القطاعين العام والخاص. مهمته الأساسية هي تطوير نظام بيئي للنمو ووضع استراتيجية للتخصص الذكي في قطاع النسيج والملابس، كما يهتم بتسيير وتنشيط جيل جديد من الحظائر الصناعية متعددة القطاعات التي تلائم المعايير الدولية والبيئية وتضمن الخدمات التي تناسب احتياجات المستثمرين. يضع القطب تحت تصرف المؤسسات التونسية والأجنبية أراضي ويضم مهينة وبنائات صناعية وفضاءات مفتوحة ومشتلة مؤسسات.

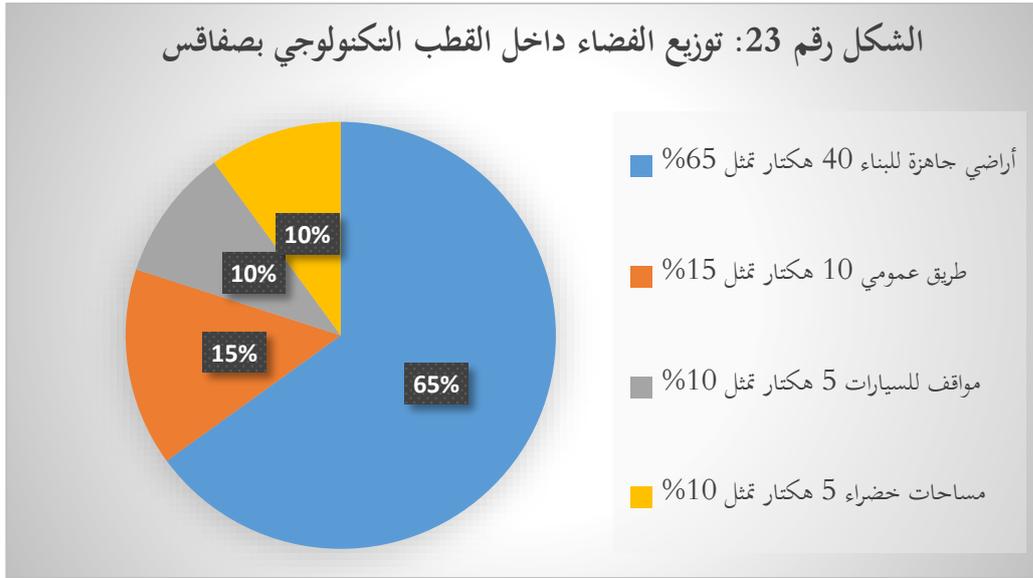
لنجاح الأقطاب التكنولوجية في تحقيق أهدافها لا سيما جذب الكفاءات وجذب المستثمرين الأجانب، لا بد من توفر عناصر تتعلق بالتهيئة العمرانية. ويبين الشكل الموالي مخطط تهيئة القطب التكنولوجي بصفاقس يهدف إلى

¹ Les pôles de compétitivité en Tunisie : note de problématique. Document de la Banque Mondiale. 2010. <http://documents.worldbank.org/curated/en/395581468312319936/pdf/698970ESW0FREN0HORAPPORPT0pC0decemb.pdf>. Vu le : 13/01/2019.

² بريد الصناعة. الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018. ص 46.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

خلق محيط رفاهية وملائم للإبداع، حيث أن 65% من المساحة الكلية للقطب تتمثل في أراضي جاهزة للبناء وهذا ما يجعل توفر العقار عنصرا لتسهيل توطن المؤسسات. كما تم بناء 10 هكتارات طريق عمومي لتسهيل الوصول إلى القطب و 5 هكتارات كمواقف للسيارات، وتمثل المساحات الخضراء 10% من مساحة القطب تهدف لتحسين المحيط العمراني.



Source : <http://www.sfax-icttechnopark.tn/index.php?id=II>. Vu le 05/10/2018.

المطلب الثالث: الأقطاب التنافسية في المغرب.

لقد اهتمت المملكة المغربية بإنشاء فضاءات لتجميع الأنشطة الاقتصادية وأطلقت عليها أسماء عديدة مثل المنصات الصناعية المندمجة، أقطاب تكنولوجية، وهي تعطي هوية خاصة للأقاليم التي تحويها.

الفرع الأول: الإطار العام للأقطاب التكنولوجية في المغرب.

أدجت المملكة المغربية الأقطاب التكنولوجية والأقطاب الزراعية في سياساتها منذ تسعينيات القرن 20 من خلال البرنامجين المغربيين 'مخطط المغرب الأخضر' وكذا 'برنامج التنمية الصناعية'. ولدعم هذه المشاريع، ركزت السياسات في المغرب على خلق التناسق بين البرامج الاقتصادية ودفع الابتكار، فاهتمت بخلق شبكات لنقل المعارف والتكنولوجيات، خلق حاضنات الأعمال ومراكز تقنية صناعية وإطلاق العديد من التظاهرات والحملات التحسيسية لحث المؤسسات على التقارب فيما بينها.

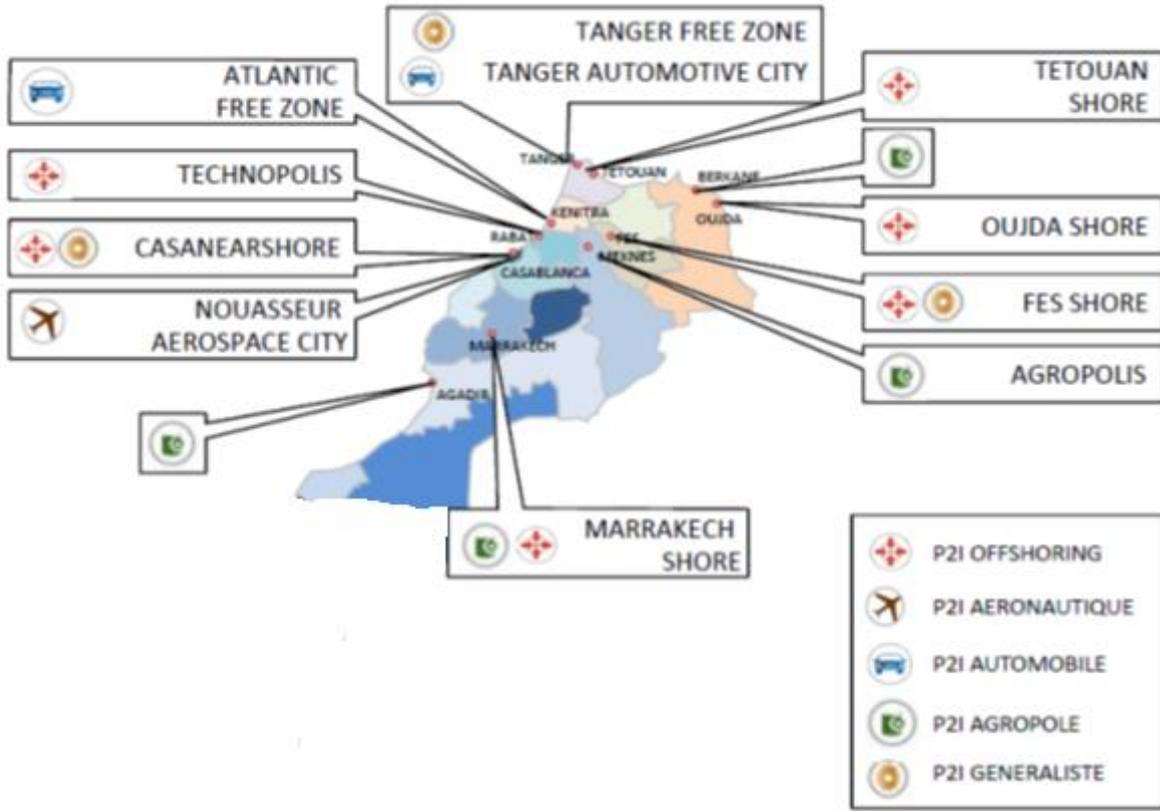
وتساهم الحكومة في تشجيعها عن طريق تقديم الدعم للمجمعات التي تحمل علامة، وتعطى هذه العلامة حسب شكلين:

- المجمع التلقائي: ينشئ عندما تنفق مجموعة من المؤسسات بالتنظيم حول قطاع معين بالتعاون مع أطراف ينتمون إلى الجامعة ويعدون اقتراحا يكون متناسقا مع استراتيجية الدولة ويقدم المشروع إلى الوزارة.
- قد تطلق الوزارة إعلان عن مشروع أو تنظم ورشات قطاعية تستهدف أهم القطاعات التي تتماشى مع السياسة الصناعية للدولة، وبالتالي تلجأ بعض المؤسسات للانضمام إلى المجمع الذي تقترحه السلطات.

في إطار اتفاقية- برنامج مع الأعوان المشكلين للمجمع، تقوم وزارة الصناعة بمنح إعانة مالية للمجمع الذي يحمل علامة تصل إلى 2 مليون درهم (حوالي 184 ألف أورو) في السنة لمدة 3 سنوات. ويحصل المجمع على الإعانة وكذا دعم فيما يخص التكوين والمرافقة بشرط أن يحرز تطورا يقاس حسب مجموعة من العوامل، منها: نمو المؤسسات، تنظيم تظاهرات داخل المجمع، مشاريع في مجال البحث والتطوير، عدد مناصب الشغل التي يخلقها، عدد الشركات الناشئة، عدد براءات الاختراع المودعة أو المسوقة. ومن خلال هذه الاستراتيجية تم إنشاء 11 مجمع.¹

¹ Rajae Amine. Op cit . P112.

الشكل رقم 24: أهم المنصات الصناعية بالمغرب.



Source: https://www.researchgate.net/publication/325153395_Maroc_-Principales_Plateformes_Industrielles_Integrees. Vu le : 18/11/2018.

يبين الشكل أهم المنصات الصناعية التي أنشئت بالمغرب حسب التخصصات، ونلاحظ بأن قطاع الأوفشورينغ يستحوذ على أغلب المناطق (مراكش، تطوان، وجدة، فاس، الدار البيضاء)، وذلك يرجع إلى السياسة الاقتصادية للمغرب التي تركز على تطوير القطاع. كما أن الأقطاب الزراعية موجودة بالمغرب بشكل كبير حيث نجدها في المناطق التالية: أغادير، بركان، مراكش ومكناس، بالإضافة إلى منطقتين بالصحراء الغربية (العيون والداخلة). أما بالنسبة للمناطق الحرة في المغرب، والتي تعتبر وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث تتمتع المشروعات القائمة بإعفاءات ضريبية وجمركية وإجرائية، مثل منطقة 'أطلنتيك' ومنطقة 'طنجة' التي يأوي مصنع 'رونو' وهي تعتبر قطب صناعي ضخم خاصة وأنه يقع بالقرب من ميناء 'طنجة المتوسط'. ونذكر في الجدولين التاليين أهم الأقطاب التكنولوجية في المغرب والتي يطلق عليها اسم المنصات الصناعية المندمجة حسب تخصصاتها.

الجدول رقم 20: عرض الأقطاب التكنولوجية في المغرب P2I

الأنشطة	القطاع	المنطقة	القطب التكنولوجي
الكيمياء، الصناعة الميكانيكية وصناعة الفولاذ، تخزين الطاقة (النفط والغاز)، الصناعات الثقيلة الأخرى.	الصناعة	الجديدة	جرف الأصفر
السيارات، الالكترونيات المدججة، الصناعة الميكانيكية والمعادن، وصناعة البلاستيك والزجاج.	الصناعة	القنيطرة	المنطقة الحرة الأطلنتيك
الطيران، الالكترونيات المدججة، الخاصة، الدفاع، الصحة.	الصناعة	الدار البيضاء	Midparc
الصناعة الزراعية، الصناعة المدعمة، الخدمات اللوجيستية، الأنشطة التجارية.	الصناعة	مكناس - تافيلال	Agropolis
تتمين المنتجات البحرية، أنشطة صناعية أخرى، خدمات، خدمات لوجيستية.	الصناعة	Sous- Massa- Daraa	Haliopolis
صناعة الحديد، الميكانيك والكهرباء، صناعة النسيج والجلد، الصناعة الكيمائية وشبه الكيمائية، الصناعة الزراعية، النشاط التجاري، التنمية المستدامة،	الصناعة/ التوريد	شرق وجدة	القطب التكنولوجي وجدة
النشاط الصناعي الثالث ذا القيمة المضافة العالية ومتعدد الوسائط.	الصناعة/ الأوفشورينغ	الرباط - سالي - زمور - زاير	Technopolis للصناعة
الأوفشورينغ	الأوفشورينغ	الرباط - سالي - زمور - زاير	Technopolis الأوفشورينغ
الصناعات غير الملوثة، صناعة الحديد والميكانيك، الصناعة الزراعية، الصناعة شبه الكيمائية، الأنشطة التجارية	الصناعة	شرق الناظور	حظيرة سلوان
الصناعة الزراعية، الصناعات الداعمة، الخدمات اللوجيستية، الأنشطة التجارية.	الصناعة	شرق بركان	Agropole بركان
النشاط الحرفي لمواد البناء، الميكانيك، البناء بالحديد، النسيج والجلود، الصناعة الزراعية.	الصناعة	تازة - حوسياما - تاوانات	منطقة النشاط آيت قمر

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

المنطقة البيوجور	الصناعة	العيون- البيوجور- الساقية الحمراء	الصناعة	تتميز المنتجات البحرية، الصناعات الداعمة، الصناعات المرتبطة بتطوير المدينة، الأنشطة التجارية والخدمات.
Casaneashore	الأوفشورينغ	الدار البيضاء	الأوفشورينغ	الأوفشورينغ والقطاع الثالث
Fesshore	الأوفشورينغ	فاس- بولمان	الأوفشورينغ	الأوفشورينغ والقطاع الثالث
Ouejdashore	الأوفشورينغ	شرق وجدة	الأوفشورينغ	الأوفشورينغ والقطاع الثالث
منطقة حرة للاستغلال بطنجة	الصناعة	طنجة	الصناعة	الصناعة
منطقة بالدار البيضاء	الأوفشورينغ	الدار البيضاء	الصناعة/ الأوفشورينغ	الصناعة/ الأوفشورينغ

Source : Rajae Amine. Les clusters au Maroc : vers l'émergence d'une nouvelle politique industrielle territoriale. Revue Marché et organisation. 2016/2. N°26. P110-III.

أما الأقطاب التكنولوجية ذات العلامة، وهي الأقطاب التي أحرزت تطورا كبيرا واستفادت من الدعم المالي.

الجدول رقم 21: العناقد ذات العلامة في المغرب.

المجمع	القطاع
مجمع المغرب للرقمنة	تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الميكانيك والميكانيك الالكتروني.
مجمع الالكترونك، الميكانيك الالكتروني والميكانيك بالمغرب	الالكترونك والميكانيك
مجمع المغرب للاكترونيك الجزئي	الالكترونك الجزئي
Océanopole TAN- TAN	الصيد ومعالجة المنتجات البحرية.
شبكة مراكز للبحوث المتقدمة في فن المعيشة	منتجات الرفاهية، الزراعات الغذائية ومواد التجميل.
فعالية الطاقات الناتجة عن مواد البناء	محيط ومواد البناء
المجمع الصناعي لخدمات البيئة	تطوير القطاع الصناعي للخدمات البيئية.
مجمع دنيم المغربي	النسيج
المجمع التقني للنسيج	النسيج

Source : Rajae Amine. Les clusters au Maroc : vers l'émergence d'une nouvelle politique industrielle territoriale. Revue Marché et organisation. 2016/2. N°26. P113.

الفرع الثاني: مثال عن الأقطاب التنافسية في المغرب.

نحاول فيما يلي دراسة قطب تنافسي لاق نجاحا كبيرا في المغرب.

- القطب الزراعي بمكناس:

تحتل منطقة مكناس - تافيلالت أكبر مساحة زراعية في المغرب والتي تقدر بـ 768884 هكتار من الأراضي البور، 20% منها مسقية. تعتبر المنطقة أول قطب في المغرب فيما يتعلق بإنتاج الخضار والفواكه: أول منتج للتفاح، ثاني منتج للتمور والكروم ومنتج كبير للزيتون، اللوز والحمضيات. تمتاز المنطقة بتركز عدد كبير من المعصرات العصرية وشبه العصرية.¹

ويعتبر القطب الزراعي للزيتون بمكناس فاعلا رئيسيا في تطوير القطاع في المغرب، تم إنشاؤه سنة 2010، يحتل مساحة 79210 كم²، و يضم 277 وحدة صناعية. يساهم القطب في إنتاج 60% من الإنتاج الوطني في مجال الحبوب الجافة، 61% من الزيوت و 39% من القمح.²

تعتبر شجرة الزيتون من الأشجار الأكثر انتشارا في المغرب، حيث تحتل مساحة 784 ألف هكتار، أي 11% من المساحة المزروعة، وبالتالي فإن زراعة الزيتون تعتبر من أهم الفروع الاستراتيجية التي تسعى السلطات إلى تطويرها. كما أن شجرة الزيتون تتميز عن الأنواع الأخرى من الأشجار المثمرة بطول العمر ويمكنها أن تنمو وتثمر تحت شروط مناخية شبه جافة أو حتى أراضي جد فقيرة.³

يحتل قطاع زراعة الزيتون أكثر من 400 ألف مستغلة فلاحية في المغرب، ويمثل مصدر دخل لحوالي 2 مليون شخص (إحصائيات 2010)، وتبلغ انتاجيتها المتوسطة 1.5 إلى 2.5 طن/الهكتار. ويضمن القطاع من 60 ألف إلى 100 ألف منصب عمل مستدام. يضمن توريد العديد من الوحدات الإنتاجية لسحن الزيتون (700 وحدة، 30 معصرة عصرية، 16000 معصرة تقليدية و 68 مصنع تعليب زيت المائدة). استفاد قطاع الزيتون من السياسات التي تضمنها مخطط المغرب الأخضر، حيث يهدف المخطط إلى توسيع الأراضي المخصصة لزراعته من 680 000 سنة 2009 إلى 1.22 مليون هكتار سنة 2020 أي رفع الإنتاج 700 000 طن إلى 2.5 مليون طن خلال هذه الفترة.⁴

¹ Abdelmadjid Saidi. Les systèmes agroalimentaires localisés face à l'insécurité alimentaire : le cas du système oléicole dans l'espace de Sais- Meknès au Maroc. Thèse de doctorat en sciences économiques. Université de Grenoble. Décembre 2011. P422.

² <https://www.medz.ma/images/Projets/Agropolis/Plaque Agropolis.pdf>. Vu le : 28/01/2019.

³ Abdelmadjid Saidi. Op cit. P361.

⁴ Agence pour le développement agricole. Guide de l'investisseur dans le secteur agricole au Maroc. 2016. P39.

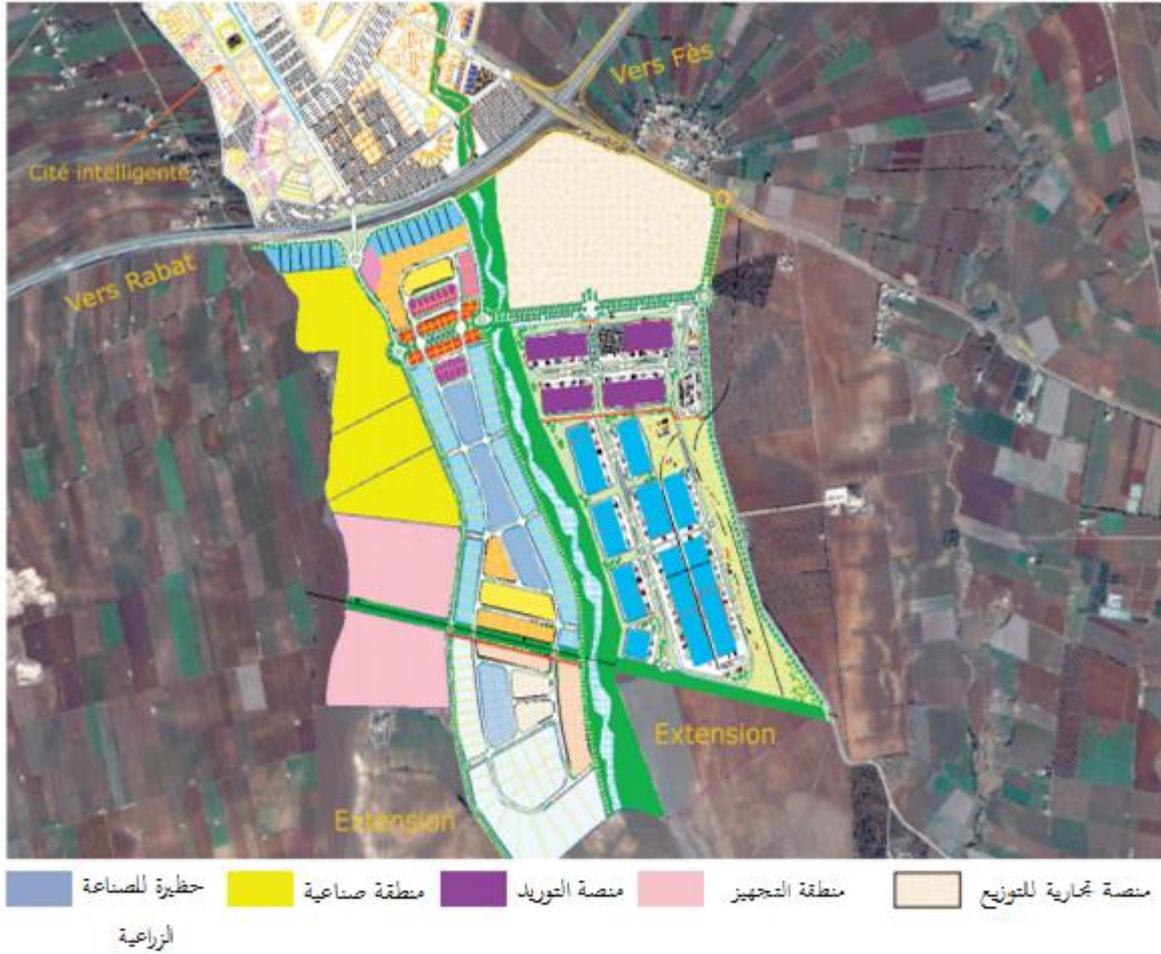
كما يهدف مخطط 'المغرب الأخضر' إلى تطوير كل من القطاعات التالية: التمور، زيت الأركان، والحبوب. حيث تساهم زراعة التمور في تكوين من 20 إلى 60% من الدخل الزراعي لأكثر من 1.4 مليون فرد، ويغطي مساحة 48 000 هكتار. زراعة شجرة الأركان تحتل مساحة أكثر من 800 000 هكتار من الغابات وتضم حوالي 21 مليون شجرة، ويبلغ إنتاج زيت الأركان 5000 طن/ السنة. كما تحتل زراعة القمح أهمية اقتصادية كبيرة حيث تمثل من 10 إلى 20% من الناتج المحلي الخام، غير أنها تخضع بشكل كبير إلى كمية الأمطار.¹

يتميز القطب الزراعي بمكناس بديناميكية كبيرة، حيث يتم تنظيم أيام دراسية وأبواب مفتوحة داخل الفضاء المخصص للقطب الزراعي لفائدة الفلاحين والتقنيين ومن بينها 'اليوم المتوسطي لشجرة الزيتون' بالتعاون مع الجامعة الدولية الأندلسية بإسبانيا، وهي فرصة لعرض آخر التقنيات الناتجة عن البحث العلمي فيما يخص استخراج زيت الزيتون ذو الجودة العالية واستراتيجيات تسويقه، وكذا تثمين المنتجات الثانوية. ويتم الاحتفال بشجرة الزيتون كل سنة من 28 فيفري إلى 1 مارس. غير أنه لوحظ غياب المزارعين عن مثل هذه التظاهرات ويعود السبب في ذلك إلى أن اللغة التي يتم التعامل بها وكذا يحمل الوثائق الصادرة عن هذه التظاهرات تكون بالفرنسية بينما المستوى الدراسي لأغلبية الفلاحين يتوقف في الابتدائي.²

¹ Agence pour le développement agricole. Op cit. P40.

² Abdelmadjid Saidi. L'agro-pole olivier de Meknès : quels acteurs et quels enjeux ?. Revue marocaine de gestion et d'économie. Vol 3. N°7. Juillet- Décembre 2016. P 191-192.

الشكل رقم 25: القطب الزراعي بمكناس - تافيلالت.



Source : https://www.medz.ma/images/Projets/Agropolis/Plaquette_Agropolis.pdf. Vu le : 29/01/2019.

يبين الشكل السابق مخطط القطب الزراعي بمكناس - تافيلالت ويتبين لنا أهمية تقسيم الفضاء المكون للقطب في تسهيل عملية الإنتاج والعمليات المتصلة به. ونلاحظ انه يقع بالقرب من المستثمرات الفلاحية يتوزع الفضاء ليشمل على منطقة للتوريد ومنطقة للتجهيز ومنطقة أخرى للتوزيع. ويحتوي القطب الزراعي كذلك على منطقة صناعية وحظيرة لتحويل المنتجات الزراعية تتمثل في معصرات عصرية وغير عصرية ومؤسسات إنتاجية للتعليب.

المبحث الثالث: مقارنة بين أهم الأقطاب التكنولوجية في الجزائر، تونس والمغرب.

تولي السلطات في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أهمية كبيرة لإنشاء الأقطاب التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فنجد أن الدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب قامت بإنشاء أقطاب تكنولوجية في المجال في فترات متقاربة تمتد من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. وعليه، ارتأينا في هذا المبحث دراسة هذه التجارب الثلاث والمقارنة بينها بغرض استنتاج أهم العوامل التي أدت إلى نجاحها أو تلك التي حدت من فعاليتها.

المطلب الأول: القطب التكنولوجي سيدي عبد الله.

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال إنشاء القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

1. الأهداف الخاصة:

- توفير هياكل الاستقبال التي تحتوي على كل الخدمات اللازمة لخلق أماكن مميزة مناسبة لتركز مؤسسات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تعزيز الابتكار والمقاولاتية بفضل حاضنات الأعمال.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نقل التكنولوجيا.

2. الأهداف القطاعية:

- توفير الدعم والخدمات عالية الجودة لمؤسسات تكنولوجيات الإعلام والاتصال بغرض تطوير قدراتها الابتكارية وتنافسيتها الإقليمية والدولية.
- رفع نسبة إنشاء المؤسسات وتفرعها الموجهة نحو تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتوفير المساعدات الضرورية والدعم للمقاولين.
- تنويع سلسلة القيمة الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وجعلها قادرة على الاندماج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. الأهداف الاقتصادية:

- توسيع مناصب الشغل في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- زيادة الاستثمار في القطاع الخاص.
- توقيف هجرة الأدمغة وتعزيز إنشاء المؤسسات في الجزائر.
- تنويع مصادر الدخل الوطني.
- المساهمة في تحسين تنافسية الجزائر وتحسين الإنتاجية بفضل التقدم التكنولوجي.¹

تم إنشاء هذا القطب التكنولوجي في مرحلة صعبة مر بها الاقتصاد الجزائري كانت تتسم بمشاشة الهيكل الصناعي، يتمثل المشروع في إعادة تنظيم أنشطة الإنتاج والابتكار على أساس التعاون ما بين ولاية الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية. بهدف تركيز الموارد لتحقيق المخرجات الإيجابية الناتجة عن القرب الجغرافي لمختلف المؤسسات، من خلال إنشاء مجمع للابتكار يعزز من التفاعل بينها يضم مراكز الأعمال ومراكز البحث ومجمع للاتصالات. والهدف الأساسي هو توفير الفرص للشباب المؤهل لخلق مؤسسات مصغرة في مجال تكنولوجيات الإعلام، وكذا إعادة جذب الكفاءات الجزائرية العاملة في المهجر من خلال توفير فرص للعمل عالية الكفاءة، جذب أنشطة البحث للشركات الكبرى الوطنية والأجنبية.

يستفيد القطب من دعم العديد من مؤسسات البحث والتعليم العالي منها: المعهد الوطني للإعلام الآلي، جامعة التكنولوجيا هواري بومدين، المعهد الوطني متعدد التقنيات، مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة CDTA، مركز تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال CERTIC، مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST.

تم إنشاء هيكل في سنة 2007 يدعى 'المؤسسة العمومية لتهيئة المجمع الجديد لسيدى عبد الله - EPA- ANSA يقوم بتهيئة الفضاء ومتابعة خلق البرامج العمومية والخاصة (المساكن، مناطق النشاط، مختلف الحظائر). حيث تطمح السلطات العمومية لتحقيق جودة عالية للمحيط، من خلال تصميم وتسيير المدينة الجديدة بالتركيز على مفهوم التنمية المستدامة.² ويندرج مشروع إنشاء المدينة الجديدة لسيدى عبد الله ضمن إطار سياسة عمرانية لتهيئة الإقليم تهدف إلى الحد من التركيز الكبير للسكان في العاصمة، الذي أدى إلى صعوبة تسييرها والضغط في حركة المرور حيث تقع المدينة الجديدة لسيدى عبد الله على بعد 25 كم جنوب غرب الجزائر العاصمة. تتمثل في

¹ <https://www.mpttn.gov.dz/fr/content/parcs-technologiques>. Vu le 18/11/2018.

² Benbouhadja Asma. Processus technopolitain et métropolitain conditions d'émergence – cas de Constantine. Mémoire de magistère. Université de Constantine. Département d'architecture et d'urbanisme. 2008. P189.

قطب حضري متكامل قادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تطوير سياسات الإقامة للعاصمة الجزائر. يقوم هذا المشروع على أساس التنمية المستدامة في مجال تصميم المدينة الجديدة وكذا فيما يخص التسيير والتهيئة العمرانية لتحقيق جودة بيئية عالية. من خلال حماية الموارد والاستخدام الأمثل لمياه الأمطار ومعالجة وإعادة استخدام الماء المستعمل، الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية والنفايات الصلبة. خلق مساحات خضراء في الأحياء ومناطق النشاط وكذا انتقاء الأنشطة غير الملوثة.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، أن حدودها تغطي مساحة 7000 هكتار تشمل على ما يأتي:

- 3000 هكتار في محيط التعمير والتهيئة للمدينة الجديدة.
- 4000 هكتار حول المساحات المهينة والتي تمثل محيط حماية المدينة الجديدة. ويتضمن الأراضي الخصبة وبالتالي تعمل على الحفاظ على الطبيعة الريفية وكذا الثروة الفلاحية.

يحتوي القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله على حظيرتين:

1. الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله:

تعتبر الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله الجزء من القطب التكنولوجي الخاص بالأعمال. تقع الحظيرة على مرتفعات المدينة الجديدة بسيدي عبد الله وتطل على مناظر خلابة ومساحات خضراء، كما تطل على شواطئ زرالدة من الشمال وجبال متيجة والسلسلة الجبلية بالشرية من الجنوب. تبعد الحظيرة عن مطار هواري بومدين بـ30 كلم. وأنشئت الحظيرة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتمت دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع في سنة 2002. تمتد على مساحة 100 هكتار تم بناؤها وفق معايير دولية بهدف تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية. وتحتوي على مركز للدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (يضم أساسا مخابر البحث والتطوير، مخابر تجريبية، بوابات لنقل التكنولوجيا)، ويمتد على مساحة 5400 م².

وتأوي الحظيرة حاضنة مساحتها 9800 م² أنشئت سنة 2010، تعمل على مرافقة أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة، استلمت في ديسمبر 2009. الحاضنة ترافق المتخرجين من الجامعات في خلق مؤسسات ناشئة وتوفر لهم فضاءات بأسعار تنافسية، وهي تعتبر هيكل لدعم الابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال

وإنشاء الشركات الناشئة. تهدف إلى تشجيع الروح المقاولانية للشركات الناشئة، تعزيز الابتكار، تجميع نتائج البحث الخاصة بحاملي المشاريع بالتعاون مع الجامعات والمدارس العليا.

كما تدعى الحاضنة 'الجسر التكنولوجي'، تعمل على مرافقة حاملي المشاريع في مراحل نضج الفكرة وتجسيدها في شكل مشروع مؤسسة. يتم اختيار المشاريع المحتضنة حسب مجموعة من المعايير منها: الطابع الابتكاري، درجة النضج والأداء التقني، الجدوى الاقتصادية والمالية، أهمية الملكية الفكرية. ويستفيد حاملوا المشاريع من مرافقة تقنية ومالية لمدة تصل إلى 5 سنوات، على النحو التالي:

- خلال 30 شهرا الأولى، يستفيد أصحاب المشاريع بحضانة مجانية منها 3 أشهر لإعداد خطة العمل، وما بين 3 و 9 أشهر يقوم حامل المشروع بوضع الصيغة النهائية للمنتج الذي ينوي تسويقه، وفترة 15 شهرا يتم إنشاء الشركة والبحث عن العملاء وتسجيل في المركز الوطني للسجل التجاري.

- وفي مرحلة ثانية تنتقل المؤسسة الناشئة إلى المشتلة حيث يوضع تحت تصرفها مكتب مساحته 9م² بأسعار منخفضة جدا مقارنة مع سعر الايجار خارج الحاضنة، أي حوالي ايجاره 5950 دج للشهر. تضم الحاضنة 13 شركة ناشئة و 19 حامل مشروع (إحصائيات فيفري 2019). ويبلغ سعر ايجار المكاتب بـ 1273.8 دج/م²/الشهر +19% ضريبة القيمة المضافة. +15% مصاريف مشتركة. كما يوجد نزل للمؤسسات يضم 40 مؤسسة، منها 25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 15 شركة كبرى. ومن بين المؤسسات التي استفادت من خدمات الحاضنة والتي انتقلت إلى نزل المؤسسات، نذكر:

X-média, TRAD, Eureka 3D, Compusave ...

2. قطب بوينان:

يمثل جزءا من القطب التكنولوجي وامتدادا له، مخصص للرياضة والترفيه والتكنولوجيا الحيوية وكذا الصناعة الغذائية. يتضمن حظيرة للصيدلة والبيوتكنولوجيا، وأخرى للصحة ومراكز البحث والابتكار. يستفيد من دعم مؤسسات البحث والتعليم العالي مثل: المعهد الوطني للفلاحة، المعهد الوطني للبحث الفلاحي INRA، جامعة التكنولوجيا هواري بومدين، جامعة البلدة، معهد باستور، مركز بيبير وماري كوري، كليات الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية لجامعات الجزائر والبلدة، وحدة البحث 'صيدال'.

وينقسم قطب بوينان إلى:

- قطب الصحة مساحته 34 هكتار يضم مركز لأمراض القلب وجراحة القلب للأطفال بسعة 120 سرير (في طور الإنجاز). مركز لأمراض السرطان مجهزة بأجهزة عالية التكنولوجيا، ويعمل منذ 2016 بالإضافة إلى 4 مشاريع أخرى في طور الإنجاز.

- قطب الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية: يقع القطب شرق المدينة الجديدة حيث يجاور قرية 'الرحمانية'، تضم شركات منها الشركة التركية- جزائرية 'عبدي إبراهيم'، الأردنية 'Medipharma international'، 'الكندي'، 'دار العربية'، 'سيفا لافال'، وفا فايل'. كما تم افتتاح مجموعة 'سانوفي' الفرنسية لصناعة الأدوية في مركب الصناعات الصيدلانية بسيدي عبد الله في أكتوبر 2018، يقوم بانتاج نحو 100 نوع من الأدوية المستهلكة بكثرة في الجزائر، والتي تثقل فاتورة الاستيراد. قدرته الإنتاجية 100 مليون وحدة سنويا. يقدر هذا الاستثمار بأكثر من 85 مليون أورو (10.6 مليار دينار جزائري)، ويحتل موقع مساحته 6 هكتار، منها 3.5 هكتار مخصصة للإنتاج، التوزيع والتخزين.¹

3. قطب الدعم (هيكل الدعم والخدمات):

يهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للمنطقتين السابقتين، ويضم:

- فندق ذو معايير دولية يحتوي على 192 غرفة وقاعة محاضرات تحتوي على 600 كرسي.
- فندق 3*.
- برج للأعمال.
- بنايات لاستقبال المؤسسات.
- هياكل للترفيه ومطاعم وهياكل تجارية.
- منطقة حضرية مساحتها 440 هكتار تمثل مساحة للترفيه تضم حديقة بستانية، حديقة متخصصة في علم الطيور، فضاء للصيد، مركز للفروسية.

غير أنه، في منتصف سنة 2019، لا يزال اغلبية الهياكل في طور الإنجاز.

¹ http://reporters.dz/thema/item/102348-industrie-pharmaceutique-sanofi-algerie-inauguration-du-plus-grand-complexe-de-la-region-mena?fbclid=IwAR1riIwipU26foxe6yiV_VnSuBVddhw16txPWDDFdwXn42KTqZSc64mlgkxk. Vu le : 13/10/2018.

4. قطب حضري:

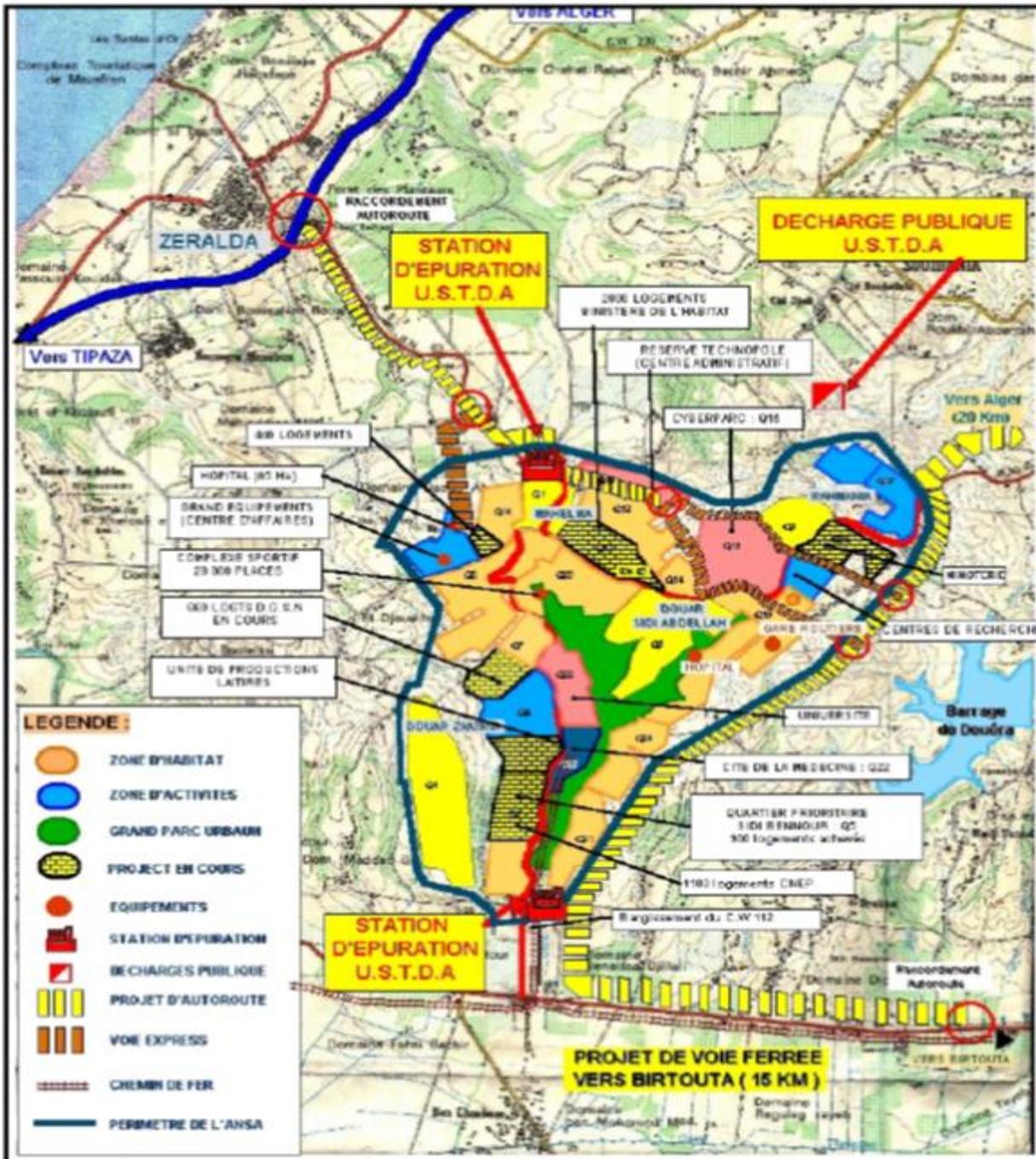
يحتوي على 30000 وحدة سكنية من شأنها إسكان 200000 نسمة، يضمن لها تشكيلة متنوعة من الخدمات وأماكن الرفاهية وأخرى للباحثين ومنشئي المؤسسات، وحديقة حضرية مساحتها 150 هكتار. كما تم إطلاق مشاريع ترفيهية في صورة حظيرة رياضية، حظيرة تكنولوجية، حظيرة عمرانية تتكون من مساحات خضراء ومناطق راحة وترفيه ومركب متعدد الرياضات، معاهد جامعية، مراكز البحث والتنمية، مناطق نشاطات، تجهيزات استشفائية وصحية.

5. قطب جامعي: لا يزال في طور الإنجاز

مساحته 102 هكتار مخصص لإنجاز مشروع يفترض أن يوفر 20000 مقعد بيداغوجي و11 ألف سرير، ويتشكل من خمس كليات هي: كلية العلوم الطبيعية والحياة، كلية الإعلام الآلي والاتصال. علوم الأرض والكون، بالإضافة إلى كليتي الهندسة والعلوم الأساسية المطبقة.

ويبين الشكل الموالي المخطط الاولي لتهيئة القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله. ونلاحظ أن المخطط الاولي يحتوي على جميع الشروط لبناء قطب تكنولوجي من أجل تسهيل الأعمال من جهة ولتوفير شروط الرفاهية من جهة أخرى.

الشكل رقم 26: المخطط الأولي للمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

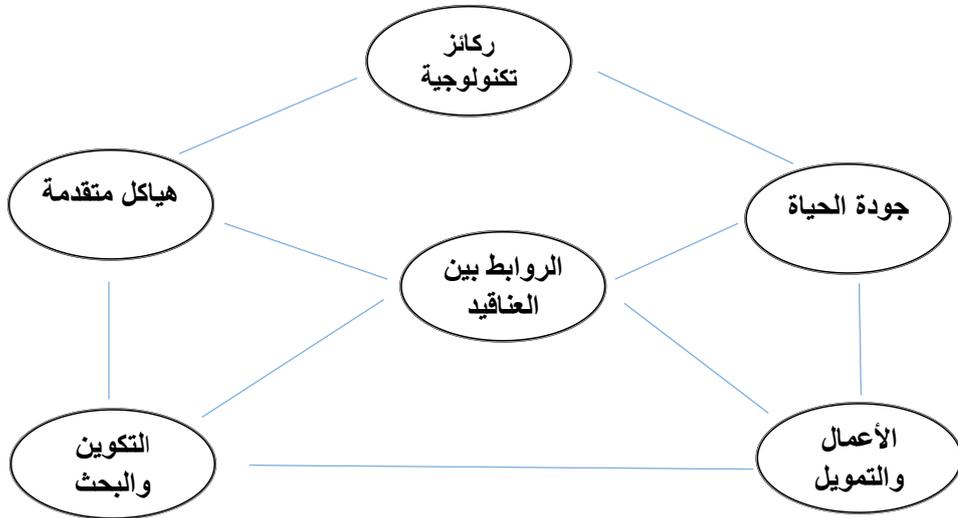


Source : <http://www.winne.com/dz/company-profiles/ansa>. Vu le 06/11/2018.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

ترتكز الرؤية الاستراتيجية للقطب التكنولوجي بتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي والتكوين مما يعزز خلق أسس تطوير التكنولوجيات الدقيقة. وتوفير إطار معيشي راق لجذب المؤسسات واليد العاملة المؤهلة، من خلال خلق التعاون بين الجامعة والصناعة تؤدي إلى خلق نواة صناعية ذات القيمة المضافة العالية. ويبين الشكل التالي أهم الأهداف التي تسعى الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية إلى تحقيقها، والمتمثلة في توفير مناخ الأعمال المناسب لقيام الأعمال والمتمثل في توفير شروط الرفاهية، الهياكل المتقدمة، البحث والتطوير والتمويل، وكذا توفير المحيط الملائم للتبادل بين مختلف العناقيد والمؤسسات المكونة للحظائر التكنولوجية.

الشكل رقم 27: أهداف الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية.



Source : <http://anpt.dz/developpement/>. Consulté le 13/12/2018.

ويتلقى القطب التكنولوجي الدعم من هياكل مختلفة حيث انه في سنة 2009، أنشئت مبادرة إنشاء الشركات الناشئة من قبل النخبة الجزائرية التي تعمل في الو.م.أ، تهدف إلى خلق التعاون ما بين مؤسسات جزائرية وشركات رائدة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الو.م.أ. وتنظم هذه الجمعية مسابقات سنوية لاختيار أحسن المشاريع الاستثمارية، ويستفيد الناجحين من احتضان مشاريعهم في حاضنة سيدي عبد الله، الإرشادات والتكوين. كما يتم منح مبالغ مالية للناجحين من قبل الجمعية التي تضم مجموعة من الجزائريين الذين يعملون في وادي السيليكون.¹

¹ Wided Guechtouli et Manelle Guechtouli. L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités. Working paper. Ipag Business School. 2014-150. P8.

غير أن من يزور الإقليم يلاحظ التأخير الكبير في إنجاز المشاريع وفي تهيئة الفضاءات المحيطة بالبنائيات، كما أن المنطقة العمرانية ينقصها العديد من المرافق الضرورية مثل مواقف السيارات أو حتى إشارات تسيير المرور. التهيئة العمرانية بالمنطقة تسودها الفوضى وبناء المساكن يتم بطريقة استعجالية تلبية لطلبات المجتمع وتخضع للضغط الاجتماعي مما جعلها تفتقد إلى الشروط الأساسية للسكن اللائق.

المطلب الثاني: قطب الغزالة في تونس.

أنشئ القطب التكنولوجي 'الغزالة' في سنة 1999 بولاية 'أريانا' بالعاصمة 'تونس'، على مساحة تقدر بـ65 هكتار. وتم الانشاء القانوني بموجب القانون رقم 2001-50 المؤرخ في 3 ماي 2001 المتعلق بالمؤسسات والأقطاب التكنولوجية، المعدل والمتمم بالقانون رقم 2006-37 المؤرخ في 12 جوان 2006. وتهدف السلطات من خلال إنشاء قطب الغزالة إلى تعزيز إنشاء المؤسسات في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الربط بين البحث العلمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأجنبية، خلق محيط ثقة بين مختلف الاعوان وتوفير بيئة ملائمة للابتكار، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إنشاء القطب التكنولوجي بتونس أريانا المتخصص في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال يأتي ضمن المخطط الخماسي التاسع للتنمية (1997-2001)، بينما المخطط العاشر (2002-2006) ينص على تفرع أقطاب تكنولوجية أخرى موزعة على مستوى الإقليم. وتعمل المؤسسات العمومية على تقوية العلاقات المتبادلة بين التكوين، البحث والإنتاج.¹ حيث يتم اختيار المناطق الجغرافية لتوطين الأقطاب التكنولوجية من خلال مخطط تهيئة العمران، واختيار المدينة المستهدفة من حيث توفر العقار وكذا القرب من مؤسسات التعليم العالي المتخصصة في التكنولوجيا. وتعرف مدينة 'أريانا' ازدهارا عمرانيا منذ 2005 مما يجعلها مهيأة لاستقبال الخبرات والكفاءات. وحسب الموقع الإلكتروني للقطب، فهو يضم، في ديسمبر 2018، 254 مؤسسة، 2600 منصب شغل، 10 مخابر للبحث و18 فضاء تكنولوجي.

تقع داخل القطب المدرسة العليا للمواصلات بتونس، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية والاتصالات. مركز البحوث في مجال الاتصالات. المكونات: مخبر خاص في مجال الالكترونيات الدقيقة وأربع (4) مخابر عمومية

¹ Mihoub Mezouaghi. L'émergence de technopoles dans les pays du Maghreb : facteur d'insertion des technologies de l'information et de la communication ou mimétisme institutionnel ?. Revue 'monde en développement'. 2002/2. N°118. P73.

في مجال الشبكات ومعالجة الصور، 15 مؤسسة ناشئة في الانترنت والتكنولوجيات المشتركة ومركزين (2) للبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تضم الحظيرة مؤسسات دعم مثل التكوين والبحث وأنشطة الإنتاج أكثر من 250 مؤسسة منها 10 فروع لشركات أجنبية عالمية منها

(Microsoft, ST Microelectronics, Ericsson, Alcatel Lucent ...)

وشركات تونسية ناجحة مثل¹ (Telnet, Omnicom, Picosoft, Cynapsys ; EBSYS ...)

ويحتوي القطب على حاضنة تقوم بمرافقة المشاريع إلى غاية نضوجها، حيث يتم اختبار المشاريع التي تحوي على أفكار ابتكارية وتقييمها، ويقدم لهم التكوين في مجال إدارة الأعمال والملكية الفكرية والتعريف بالإطار القانوني. التوجيه نحو الأفكار التسويقية المرافقة في وضع خطة العمل من قبل خبراء، وضع علاقة مع هيكل التمويل، وكذا تنظيم المعارض للتعريف بمنتجات المشاريع المحتضنة وتنظيم اللقاءات B2B.

توفر حظيرة 'الغزالة' للمؤسسات المتوطنة مجموعة من الخدمات منها:

- مصادر للطاقة المأمنة.
- مكاتب البريد، وكالة بنكية.
- شبكة الألياف البصرية عالية التدفق.
- مركز للأعمال والمعارض.
- الشباك الوحيد.
- وكالة للاعتماد الالكتروني.
- ملعبين لكرة القدم.
- مركز للابتكار وهو فضاء لصنع النماذج للمنتجات المبتكرة وتجربة الأفكار الجديدة بغرض إنشاء الشركة الناشئة.

إن نجاح التجربة التونسية في مجال إنشاء الأقطاب التكنولوجية جعلتها تقوم بدراسات جدوى لدول أخرى، فقد قامت بمهمة مرافقة لإنشاء قطب تكنولوجي وحاضنة باليمن وأخرى بمدغشقر، كما قامت بمرافقة الحظيرة

¹ <http://elgazala.tn/about>. Vu le : 31/12/2018.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

التكنولوجية واحة مسقط بعمان. وقامت الخبرات التونسية سنة 2014 بإعداد دراسة جدوى لمركز الابتكار التكنولوجي بالكامرون، كما قدموا استشاراتهم بخصوص إنشاء حاضنة تجريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكونغو.

ومن خلال دراسة قامت بها 'وفاء مالك' حول العلاقات ما بين المؤسسات المكونة للقطب، بين نوفمبر 2013 ومارس 2014، تضم 58 مؤسسة تعمل في محيط القطب التكنولوجي 'الغزالة'، فإن 67.24% من المؤسسات المستجوبة ربطتها علاقات مع مؤسسات التكوين الموجودة في الموقع واستفادت من المعارف الضرورية للابتكار، 65.51% منها قامت بتبادل المعارف مع المؤسسات الأخرى التي تعمل داخل القطب التكنولوجي، 53.22% تبادلت علاقات مع العملاء في القطب، 26.45% من العلاقات غير الرسمية تمت بين المنافسين، 20.34% من العلاقات غير الرسمية تمت مع الموردين، 13.76% من المؤسسات المستجوبة قامت بتبادل العلاقات غير الرسمية مع مراكز ووحدات البحث في موقع 'الغزالة'. وأكثر من 70% من الشركات الشبكية أداة فعالة لتنشيط التعلم المتبادل وتبادل المعارف الضمنية وتشجيع الابتكار.¹ يتبين من هذه النتائج أن العلاقات والديناميكية بين مختلف الأعوان المكونين للحظيرة يجعل منه عنصرا مهما في نجاح القطب التكنولوجي في جذب الشركات التونسية وحتى الأجنبية. غير ان الترويج المفرط للقطب أدى ببعض المنشآت إلى إعادة التوطين خارجه.

المطلب الثالث: قطب الدار البيضاء.

يمتاز حي 'سيدي معروف' بالعاصمة المغربية الدار البيضاء بحركية اقتصادية كبيرة، حيث تركز فيه العديد من الشركات المحلية والأجنبية. ولكن ما يجعل من الحي قطبا تكنولوجيا هو اهتمام السلطات العمومية بالتهيئة العمرانية ورغبتها في جعله فضاء جاذبا للأيدي العاملة وأصحاب الأعمال. يضم الحي بناية كبيرة ذات هندسة معمارية عصرية تأوي مجموعة من المؤسسات تدعى 'الحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء'، وفضاء جغرافي آخر يأوي العديد من البنايات العصرية هي الأخرى تدعى حظيرة 'Casa Nearshore'.

¹ Wafa Mallek. La politique industrielle territoriale et l'action publique locale- cas du technopôle de TIC de Tunis. Les cahiers du mecas.université Abubakr Belkaid- Tlemcen. Vol 10. N° 1. Décembre 2014. P95.

ويتكون القطب التكنولوجي بالدار البيضاء، هو الآخر، من حظيرتين وهما:

1. الحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء:

ويعتبر إنشاء الحظيرة التكنولوجية أحد المجالات الرئيسية لاستراتيجية E-Maroc التي تركز على التعاون بين الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية. ومن خلال 'مبادرة المغرب الابتكاري'، حيث يسعى المغرب إلى تشجيع الجمعيات الصناعية، ويرتكز على البحث والتطوير في خلق محيط مشجع على الابتكار ورفع الرؤية الدولية للأعوان المشاركين. القطاعات المستهدفة هي تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الإلكترونيات، الإلكترونيات الدقيقة والميكانيك الإلكترونية.

يسند تسيير الحظيرة التكنولوجية إلى شركة محدودة ذات الرأسمال المختلط، وهي الشركة المغربية للإعلام الخاصة بالحظيرة التكنولوجية (MITC). تقوم على التعاون بين القطاعين العمومي والخاص، رأسمالها مشترك بين خمس بنوك تحوز على 65% وتحوز الدولة على 35%. وتمثل هذه البنوك في: BMCE Bank, BCP, Wafabank, BCM et CDG. وقد ساهم اندماج البنوك في وضع أساليب ناجعة لتمويل المؤسسات.¹

تتمثل المهمة الأساسية للحظيرة في خلق وتطوير المؤسسات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التكنولوجيات الخضراء والصناعة الثقافية في المغرب. وقامت بمرافقة ما يقارب 800 مؤسسة ابتكارية في الدار البيضاء، أكثر من 80 مؤسسة في الحظيرة التكنولوجية بالرباط التي أنشئت سنة 2012، و20 مؤسسة في الحظيرة التكنولوجية بطنجة والتي أنشئت سنة 2015 (إحصائيات ديسمبر 2018). تعتبر الحظيرة المشروع الرئيسي لهذه السياسة، متخصصة في احتضان المؤسسات الناشئة وإيواء المؤسسات. تضم الحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء 280 مؤسسة ناشئة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة، ما يقارب 2000 عامل متوسط أعمارهم أقل من 30 سنة، تدر أكثر من 10% من رقم الأعمال الوطني الخاص بتكنولوجيات الإعلام والاتصال (خارج قطاع الاتصالات) وأكثر من 60 مؤسسة ناشئة جديدة تنضم للحظيرة كل سنة لتحل محل مؤسسات ناشئة تغادره.² رقم أعمال الحظيرة بلغ 60 مليون أورو وتمثل ما يقارب 10% من قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام في المغرب. وتهدف أكثر إلى احتضان المؤسسات الناشئة من توفير منظومة بيئية أين تربط علاقات بين المؤسسات والجامعات.

¹ Mihoub Mezouaghi. Op cit. P73

² <https://www.technopark.ma/s/login/?language=fr&startURL=%2Fs%2F&ec=302>. Vu le 30/12/2018.

لقد استقبلت الحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء منذ إنشائها العديد من الشركات، ففي بداية سنوات 2000 وبعد ستة أشهر من انطلاق الأشغال، استقطبت 35 مؤسسة. وفي 2012، استقبلت 150 مؤسسة منها (Safran, EADS, Boeing, Motorola, Marine Royale, Rocheedix). كما تم وضع برامج لتكوين الإطارات في مجال المهن الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل شركات عالمية مثل (Tutorland, AOB Consulting, Synergie, Ericsson, Cisco)، بالإضافة إلى المدرسة العليا للتجارة بالدار البيضاء. كما أنشئ سنة 2002 معهد التكوين للخبرة والمشورة والذي يعرض تكوين متواصل موجه للإطارات في القطاعين العام والخاص.¹

حسب إحصائيات الشركة المسيرة للحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء، في ديسمبر 2018، تبلغ نسبة نجاح المؤسسات الناشئة المحتضنة بالحظيرة 82%، 93% منها راضين تماما عن الموقع، ويبلغ رقم الأعمال السنوي المتراكم للحظائر الثلاث الدار البيضاء الرباط وطنجة 800 مليون.²

تقع الحظيرة تحت وصاية وزارة التجارة، الصناعة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتستفيد من دعم العديد من المؤسسات مثل جامعة حسن الثاني، غرفة التجارة للدار البيضاء، اتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاتحاد المغربي للامتيازات، ومجموعة من الجمعيات النشيطة مثل الجمعية المغربية للبحث والتطوير، جمعية النساء المقاولات في المغرب، جمعية المقاولين الشباب. تقوم بخلق شبكات مع جامعات أخرى منها: جامعة الأخوين، مدرسة المهندسين بالمحمدية، المدرسة الوطنية العليا لأنظمة الإعلام الآلي. وتم ابتكار بعض المنتجات التي تساهم في تحسين المستوى التكنولوجي للخدمات العمومية في المدينة، فمثلا ساعدت المؤسسات المتوطنة في الحظيرة في إنشاء نظام المعلومات الجغرافية SIG، وهي أنظمة تساعد على جمع المعلومات الخاصة بالفضاءات الجغرافية وتخزينها وتحليلها مثل الأنماط الزراعية الملائمة، معلومات طوبوغرافية تساعد على معرفة عمق الأرض وشروطها عند القيام مثلا بحفر أنابيب الري، أماكن تواجد المياه، درجة ملوحة التربة ...

نجاح الحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء جعل السلطات تنشئ حظائر أخرى على تقوم الأولى بتأطيرها، منها حظيرة الرباط أطلقت سنة 2007، مساحتها 294 هكتار. أنشطتها تتمحور حول التكنولوجيات الدقيقة أهم التخصصات فيها هي الأوفشورينغ، البحث والتطوير، الإلكترونيات الدقيقة والاتصالات. تمنح للشركات

¹ Linda Gardelle, Josselin Droff et Aziz Nafa. Op cit. P 45-53.

² <https://www.technopark.ma/s/login/?language=fr&startURL=%2Fs%2F&ec=302>. Vu le 31/12/2018.

المتوتنة تخفيض 20% من الضرائب، إعفاء لمدة 5 سنوات، تخفيض 35% على تكاليف الاتصالات من الأسعار المعمول بها في السوق. ومنح مبالغ لتكوين العمال المغاربة الموظفين حديثا تصل إلى 5800 أورو لكل شخص. سعر الایجار 95 درهم/م² وهو سعر جد تنافسي مقارنة بسعر الایجار في السوق. وتحت الشركات على تصدير نحو 70% من منتجاتها نحو الأسواق الأجنبية خاصة منها الفرنكوفونية، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى التي تلي استقبالها داخل الحظيرة.¹

وتحتوي الحظيرة على مشتلة مساحتها 30.000 م²، تستقبل عدد كبير من المؤسسات كل سنة من 30 إلى 40 مؤسسة تغادرها باحثة عن محلات واسعة وتترك المجال للمؤسسات أخرى لتستفيد من محلات بأسعار منخفضة (50 درهم/م² للفترة 18 شهرا الأولى لترتفع بعدها إلى 100 درهم/م²). أغلب المؤسسات تعمل في مجال تكنولوجيات الإعلام. مؤسسات المرافقة تعمل على ضمان محيط ملائم للأعمال (البنوك، وكالات الأسفار، مكاتب للمشورة في تسيير المؤسسات ..). وتقدم خدمات عديدة للمؤسسات المحتضنة مثل التنظيف والطاقة وحضانة الأطفال...² موقف للسيارات يتسع لأكثر من 4000 مكان، حضانة التنشيط يحتوي على تظاهرات ثقافية ترفيهية وورشات إبداعية. وكالة سياحية، شباك بنكي، مطعمين ومقهى، خدمات بريدية. قاعة محاضرات قدرتها 180 مقعد. وتتميز الحظيرة بالقرب من محطة الترامواي ومحطة السكك الحديدية.

¹ Abdelkader Djeflat. Les efforts du Maroc dans l'économie fondée sur la connaissance. Rapport cmi. Septembre 2012. P74.

² <https://www.leconomiste.com/article/909351-technopark-de-casablanca-un-mod-le-has-been>. Du : 26/07/2013. Consulté le : 15/09/2018.

2. الحظيرة CasaNearshore:

تندمج الحظيرة CasaNearshore في محيط حي سيدي معروف، الذي يقع في منتصف الطريق بين مطار محمد الخامس ومركز مدينة الدار البيضاء. يستقبل الشركات الأجنبية منذ 1993 ويضم مباني عصرية، ولكنه لا يزال في طور النمو حيث يشهد العديد من ورشات البناء مثل الجسر المعلق الذي يهدف إلى تسهيل حركة المرور في المنطقة.

حظيرة الأعمال CasaNearshore توفر مكاتب عصرية وتضم شركات كبرى مغربية وعالمية. تقع في حي 'سيدي معروف' بنايات ذات هندسة معمارية متميزة مع واجهات زجاجية وخدمات ذات جودة عالمية ويقع بالقرب من ميناء الدار البيضاء. تم تدشين الحظيرة من قبل الملك محمد السادس في 16 أكتوبر 2008، وتمثل مشروع أساسي في برنامج 'انطلاق'. وهي حظيرة محدودة تحتل مساحة 53 هكتار محروسة بشكل مستمر منها 250.000 م² مكاتب مجهزة بالكامل بالإنترنت عالي التدفق. وحسب إحصائيات ديسمبر 2018، تضم الحظيرة حوالي 70 مؤسسة تقوم بتشغيل 18.000 شخص. ومتخصصة في الأوفشورينغ.¹

وتعني 'الأوفشورينغ' إعادة توطين بعض الأنشطة أو العمليات من خارج الدولة بسبب توفر الموارد البشرية المؤهلة والتكاليف التنافسية. ويعتبر قطاعا مهما في المغرب حيث يوفر 63000 منصب شغل، ويحقق 7.4 مليار درهم كقيمة مضافة، ويبلغ رقم الأعمال الذي يحققه 8.8 مليار درهم.²

تمنح السلطات المغربية تحفييزات ضريبية للشركات التي تنوي التوطين فيه، حيث يبلغ معدل الضريبة على الدخل 20%، معدل الضريبة على الشركات 0% لمدة 5 سنوات الأولى ويستفيد أصحاب العمل من تخفيض 30% إلى 17.5% في الفترات اللاحقة، سعر الاتصالات أقل بـ 30% مقارنة بسعر السوق، وتمنح منحة تصل إلى 5800 أورو لكل مستخدم مغربي جديد.³ ساهمت الحظيرة في زيادة 5 مليار في الناتج المحلي الخام سنة 2015، وتستقطب 100 شركة أجنبية. يستقبل الشركات التي لها علاقات بالأوفشورينغ والتي تعمل في المجالات التالية: إخراج العمليات المهنية (الأنشطة الإدارية، تسيير العلاقات بين العملاء)، أو إخراج المهام المتعلقة

¹ <http://www.e-madina.org/casablanca/zones-economiques/>. Vu le : 27/01/2019.

² <http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/offshoring>. Vu le : 02/01/2019.

³ <http://www.casanearshore.com/le-parc/atouts-parc-casanearshore-outsourcing-offshoring-casablanca-maroc>. Vu le : 31/12/2018.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

بتكنولوجيات الإعلام (أنشطة تسيير المياكل، أنشطة تطوير البرامج الإعلام الآلي وصيانة الأجهزة).¹ كما تحتوي الحظيرة على الشباك الوحيد، ويعني مكتب يضم جميع الخدمات العمومية التي تحتاج إليها الشركات وذلك بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية. ونذكر بعض الأرقام المهمة في الجدول التالي:

الجدول رقم 22: معلومات عامة حول Casanearshore

السنة	2008
الاستثمار	2.7 مليار دولار
سعر الأيجار	100 درهم/م ²
عدد المؤسسات	54
المساحة	53 هكتار
عدد مناصب الشغل	10000
عدد المطاعم	8

Source : <https://leconomiste.com/article/plateformes-offshoresbrcasanearshore-technopolis-l-informatique-domine>. Vu le 06/01/2019.

المطلب الرابع: مقارنة بين الحضائر التكنولوجية في الدول الجزائر، تونس والمغرب.

بغرض إجراء دراسة مقارنة بين الأقطاب التكنولوجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، قمنا باختيار المشاريع الرئيسية حيث تقع كلها في العاصمة، كما أن سنوات الإنشاء متقاربة ومتخصصة كلها في نفس القطاع. ونجد أن مفهوم القطب التكنولوجي في تونس يقابله الحظيرة التكنولوجية في كل من الجزائر والمغرب.

أولاً: مقارنة بين خصائص المشاريع الثلاث.

لقد أنشئت الحضائر التكنولوجية محل الدراسة، (حظيرة سيدي عبد الله، قطب الغزالة والحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء)، في فترات متقاربة حيث كانت التجريبتين التونسية والمغربية سابقتين وتلتهما التجربة الجزائرية. وتأتي ضمن اهتمام الدول الثلاث بتطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشجيع إنشاء الشركات الناشئة في المجال وتوفير الدعم والمرافقة لها.

ونلخص في الجدول التالي أهم الخصائص التي تميز المشاريع موضوع الدراسة بغرض المقارنة بينها.

¹ <http://www.casanearshore.com/le-parc/atouts-parc-casanearshore-outsourcing-offshoring-casablanca-maroc>. Vu le : 31/12/2018.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

الجدول رقم 22: المقارنة بين أهم الحظائر التكنولوجية في الجزائر، تونس والمغرب.

الحظيرة التكنولوجية الدار البيضاء	الحظيرة التكنولوجية الغزالية	الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله	
2001	1999	2009	سنة الإنشاء
29400م ² منها 16000 م ² مبنية	100 هكتار	8100 م ²	المساحة
تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التكنولوجيات الخضراء والصناعات الثقافية.	تكنولوجيات الإعلام والاتصال.	تكنولوجيات الإعلام والاتصال.	التخصص
280	200	40	عدد المؤسسات
04	-	01	عدد الشركات الأجنبية
2.15 دولار/م ² / الشهر للفترة 18 شهرا الأولى لترتفع بعدها إلى 10.67 دولار/م ² / الشهر (سعر الصرف في جانفي 2018)	-	10.92 دولار/م ² / الشهر (سعر الصرف المتوسط لسنة 2018) +19% ضريبة القيمة المضافة. +15% مصاريف مشتركة	سعر الإيجار
20 كم	10 د/د	30 كم	المطار
عمومي / خاص	عمومي	عمومي	الاستثمار
للأعمال (البنوك، وكالات الأسفار، مكاتب للمشورة في تسيير المؤسسات ..). وتقدم خدمات عديدة للمؤسسات المحتضنة مثل التنظيف والطاقة وحضانة الأطفال ... موقف للسيارات أكثر من 4000 مكان حضانة التنشيط يحتوي على تظاهرات ثقافية ترفيهية وورشات إبداعية. وكالة سياحية، سبائك للبنوك، مطعمين ومقهى، خدمات بريدية أو حتى خدمة غسيل السيارات البيئي. قاعة محاضرات قدرتها 180 مقعد. العديد من قاعات التكوين القرب من محطات الترامواي ومحطة السكك الحديدية.	مصادر للطاقة المأمنة. مكاتب البريد، وكالة بنكية. شبكة الألياف البصرية عالية التدفق. مركز للأعمال والمعارض. الشباك الوحيد. وكالة للاعتماد الالكتروني. ملعبين لكرة القدم. مركز للابتكار وهو فضاء لصنع النماذج للمنتجات المبتكرة وتجربة الأفكار الجديدة بغرض إنشاء الشركة الناشئة. مطعمين.	الإنارة، البستنة، التنظيف، موقف للسيارات، وكالة اتصالات الجزائر، مطعم، مكتب البريد.	الخدمات

ولقد تبين لنا نجاح التجارب الثلاث في جذب عدد كبير من الشركات في فترات قصيرة، وذلك لأن أصحاب المشاريع أو حتى أصحاب الشركات الكبرى يرون في الحظائر التكنولوجية التي تنشئها الحكومات فرصة للتموقع في فضاء يحمل علامة رسمية ويحتوي على شركات كبرى في مجال نشاطهم. بالإضافة إلى الجهود العديدة التي تقوم بها المؤسسات المسؤولة عن تسيير الحظيرة التكنولوجية لتنشيطه وتنظيم دورات تكوينية وأيام دراسية تهدف إلى التعريف بآخر مستجدات البحث العلمي في المجال. كما نجد أن تنشيط الحظيرة يحتل أهمية كبرى في الحالات المدروسة حيث أنها تقوم بتنظيم تظاهرات ثقافية ترفيهية وورشات إبداعية.

ونلاحظ أن أسعار الإيجار، في الحالات الثلاث التي قمنا بدراستها، منخفضة جدا بالنسبة للشركات الناشئة حيث تبلغ في المغرب 50 درهم/م² شهريا للفترة 18 شهرا الأولى لترتفع بعدها إلى 100 درهم/م²/الشهر، وفي الجزائر يبلغ سعر المكتب مساحته 9م² 5950 دج شهريا، بينما هي مجانية بالنسبة لأصحاب المشاريع في الجزائر. ويمكن أن نلاحظ أن الهدف الرئيسي من وراء الحظائر التكنولوجية هو مساعدة المؤسسات الناشئة وإدماجهم من خلال خلق منظومة بيئية ابتكارية. وكعنصر مهم في تكوين هذه الحظائر التكنولوجية، من الضروري توفير الخدمات التي تعمل على توفير محيط عمل ملائم، خاصة وأنها تجلب نسبة كبيرة من الشباب، ومنها ضرورة توفير وسائل النقل والمطاعم وتوفير الخدمات الضرورية للمؤسسات ووكالة البريد ووكالات بنكية. وفيما يخص المحيط العمراني، فهو جيد في المغرب بينما في الجزائر يصعب الوصول إلى الحظيرتين سيدي عبد الله وبوينان. وفي تونس، رغم أن الفضاء مرتبط بشبكات النقل غير أنه يعتبر بعيد نسبيا عن المنطقة الحضرية.

كما نلاحظ اختلاف طفيف في المصطلحات في الدول الثلاث حيث أن الحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء تستقبل المؤسسات الناشئة والشركات الكبرى وتقدم الدعم دون الاهتمام بمرحلة تكوين المشروع. في الجزائر الحظيرة التكنولوجية تتكون من بنائتين منفصلتين، الحاضنة مهمتها البحث عن أصحاب الأفكار الابتكارية ومساعدتهم في إنشاء مؤسساتهم، وهي مستقلة عن منزل المؤسسات والذي يهتم باستقبال المؤسسات الناشئة التي أتمت فترة احتضانها. كما أنه في تونس مفهوم القطب التكنولوجي لا يختلف عن مفهوم الحظيرة التكنولوجية، وهو عبارة عن فضاء جغرافي يجمع الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات الناشئة، وتكون المشتلة كيان منفصل يعتبر جزءا من هذه المنظومة.

ثانيا: الدراسة المقارنة:

بغرض التعرف على العوامل التي أدت إلى نجاح القطب التكنولوجي في الدار البيضاء في جذب الشركات المحلية والأجنبية خاصة، مقابل فشل قطب سيدي عبد الله في إغراء الشركات الأجنبية، ارتأينا إلى القيام بدراسة أهم العوامل التي جعلت الشركات تفضل التموقع في القطب التكنولوجي بالدار البيضاء. قمنا باستبيان في ديسمبر 2018 مس 47 مؤسسة تعمل في القطب التكنولوجي بالدار البيضاء، منها 28 تعمل في الحظيرة التكنولوجية 'تكنوبارك' و19 مؤسسة تعمل بالقرب أو في حظيرة CasaNearshore. تضمن الاستبيان 17 عاملا، حيث يطلب من المستجوبين وضع علامة من 0 إلى 4 لتحديد أهمية العامل في اختيارهم للموقع، وهذا بهدف معرفة أهم العوامل التي دفعت هذه المؤسسات إلى اختيار القطب التكنولوجي بالدار البيضاء. وقد وجدنا أن ترتيب العوامل حسب الأهمية يختلف بين المؤسسات المتوطنة في الحظيرة التكنولوجية (التكنوبارك)، والتي أغلبها مؤسسات ناشئة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة (باستثناء مؤسستين تم استجوابهم)، وعن الشركات المتوطنة خارجه، والتي أغلبها تتمثل في شركات أجنبية كبرى. ولهذا السبب، قمنا بفصل النتائج الخاصة بالتكنوبارك عن النتائج الخاصة بالحظيرة CasaNearshore أو بالقرب منها وتقع جميعها في حي 'سيدي معروف' بالدار البيضاء. المؤسسات في الحظيرة CasaNearshore متخصصة في سلاسل الإنتاج من الخارج 'الأوفشورينغ' وقد تم ملاحظة ان أغلبها متخصص في التكنولوجيا.

العوامل التي تضمنها الاستبيان هي: القرب من المطار والميناء، جودة هياكل النقل، القرب من الموردين، وفرة اليد العاملة منخفضة السعر، اليد العاملة المؤهلة، وفرة العقار، سعر الإيجار، جودة الخدمات، الحوافز الضريبية، التشريعات الملائمة، مناخ الاعمال، الإطار المعيشي، تخطيط المدينة، سهولة الحصول على التكنولوجيا، حجم السوق، القرب من مؤسسات التعليم العالي، توفير التمويل. والأرقام من 0 إلى 4 لوصف أهمية كل عامل، حيث يمثل الرقم 4 أهمية كبيرة والرقم 0 انعدام الأهمية.

قمنا بتقسيم العوامل إلى جزئين:

- المجموعة الأولى: تتضمن العوامل التالية: القرب من المطار والميناء، جودة هياكل النقل، القرب من الموردين، وفرة اليد العاملة منخفضة السعر، اليد العاملة المؤهلة.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

- المجموعة الثانية: تتضمن العوامل التالية: وفرة العقار، سعر الإيجار، جودة الخدمات، الحوافز الضريبية، التشريعات الملائمة، مناخ الاعمال، الإطار المعيشي، تخطيط المدينة، سهولة الحصول على التكنولوجيا، حجم السوق، القرب من مؤسسات التعليم العالي، توفير التمويل.

ومن خلال تحليلنا للاستبيانات، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. المجموعة الأولى:

- التكنوبارك:

العوامل	5	4	3	2	1
القرب من المطار والميناء	17.86	3.57	25	21.43	32.14
جودة هياكل النقل	42.86	28.57	14.28	3.57	10.71
جودة الخدمات المقدمة	75	17.86	7.14	-	-
القرب من الموردين	50	10.71	14.28	14.28	10.71
وفرة اليد العاملة منخفضة السعر	21.43	-	14.28	28.57	35.71
وفرة اليد العاملة المؤهلة	32.14	7.14	10.71	25	25

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

- الشركات الأخرى:

العوامل	5	4	3	2	1
القرب من المطار والميناء	63.16	-	21.05	5.26	10.53
جودة هياكل النقل	63.16	15.79	15.79	-	5.26
جودة الخدمات المقدمة	89.47	10.53	-	-	-
القرب من الموردين	57.9	10.53	5.26	10.53	15.79
وفرة اليد العاملة منخفضة السعر	26.32	10.53	31.58	26.32	5.26
وفرة اليد العاملة المؤهلة	36.84	10.53	31.58	15.79	5.26

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب

بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في التكنوبارك فإن أهم العوامل التي تعمل على اختيار الموقع هي جودة هياكل النقل حيث 71.43% من المؤسسات المستجوبة ترى بأنه عامل مهم جدا أو مهم. 75% ترى أن جودة الخدمات المقدمة عامل جد مهم في اختيار الحظيرة و 17.86% ترى انه عامل مهم. 60.71% من المؤسسات المستجوبة ترى أن القرب من الموردين عامل مهم جدا أو مهم ويعني أن الانضمام إلى محيط الحظيرة التكنولوجية يجعل العملاء يتوجهون إلى هذه المؤسسات. بينما ترى 100% من المؤسسات التي تعمل في محيط الحظيرة ان أهم عامل هو جودة الخدمات المقدمة، ثم جودة هياكل النقل والقرب من المطار. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الشركات تعمل في مجال الأوفشورينغ وأغلبها شركات اجنبية وشركات مصدرة أو مستوردة لأجزاء الإنتاج. ونرى بأن أهمية وفرة اليد العاملة منخفضة السعر أو اليد العاملة المؤهلة غير ذي أهمية بالنسبة للمؤسسات في التكنوبارك بما ان أغلبها مؤسسات ناشئة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال.

2. المجموعة الثانية:

• التكنوبارك:

العوامل	5	4	3	2	1
سعر الايجار	57.14	21.43	10.71	3.57	7.14
الحوافز الضريبية	17.86	17.86	21.43	17.86	25
مناخ الاعمال	50	14.29	10.71	7.14	17.86
الإطار المعيشي	50	7.14	14.29	7.14	21.43
تخطيط المدينة	42.86	3.57	7.14	7.14	39.29
التكنولوجيا	64.29	10.71	7.14	-	7.14
القرب من مؤسسات التعليم العالي	32.14	3.57	7.14	21.43	35.71
التمويل	21.43	-	17.86	17.86	42.86

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

• الشركات الأخرى:

العوامل	5	4	3	2	1
سعر الايجار	36.84	5.26	31.58	15.79	15.79
الحوافز الضريبية	11	10.53	15.79	15.79	-
مناخ الاعمال	16	15.79	5.26	-	-
الإطار المعيشي	42.11	5.26	42.11	10.53	-
تخطيط المدينة	36.84	5.26	47.37	10.53	-
التكنولوجيا	73.68	5.26	15.79	5.26	-
القرب من مؤسسات التعليم العالي	52.63	-	10.53	10.53	26.32
التمويل	26.32	-	10.53	26.32	36.84

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في التكنوبارك، 78.43% منها ترى أن سعر الإيجار عامل مهم جدا او مهم في اختيار الحظيرة، بينما الشركات الأخرى لا سيما تلك المتوقعة في حظيرة كازانيرشور تهتم أقل بهذا العامل، ويعود السبب إلى أن الأولى هي شركات ناشئة أو شركات صغيرة ومتوسطة لا تمتلك قدرات مالية كبيرة بينما الثانية شركات كبرى تهتم أكثر بعوامل تزيد من كفاءتها الانتاجية. ويحتل العاملان مناخ الاعمال والإطار المعيشي كلاهما مرتبة مهمة، حيث أن 50% من الشركات في التكنوبارك ترى أنهما عاملان مهمان جدا، بينما 64.29% ترى أن التكنولوجيا عامل مهم جدا. بينما الآراء موزعة فيما يخص أهمية القرب من مؤسسات التعليم العالي، وعامل التمويل غير مهم حيث أن المؤسسات صرحت بأنها لم تحصل على تمويل. بالنسبة للشركات الأخرى التي تعمل خارج التكنوبارك، فإن أهمية سعر الإيجار منخفضة بينما التكنولوجيا ورغم أنه عامل مهم إلا أنه يمكن الحصول عليها خارج القطب التكنولوجي، وتهتم أكثر بالقرب من مؤسسات التعليم العالي وبالإطار المعيشي.

خاتمة الفصل:

إن التطورات في السياسات الاقتصادية للدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب أجبرتها على الرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، فتوجهت إلى إنشاء أقطاب تنافسية وأقطاب تكنولوجية في فترات متقاربة. فانطلقت في بناء مشاريع كبرى لبناء فضاءات عمرانية تهدف إلى تطوير قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، تركز على خلق منظومة بيئية تقوم على التعاون ما بين المؤسسات والتعليم العالي البحث العلمي، تعزيز احتضان وخلق المؤسسات الابتكارية عن طريق تسمين نتائج البحث وتسريع الابتكارات. كما أن إنشاء الأقطاب التكنولوجية استدعى الاهتمام بالتهيئة العمرانية لهذه الفضاءات الجغرافية.

ووجدنا أن القطاع الزراعي لاق اهتماما كبيرا ضمن هذه السياسات نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن إشراك الجامعات في تنمية القطاع من شأنه أن يعزز من نموه. كما أن تحقيق الأمن الغذائي أصبح يتوقف على القدرة على ضمان عصانة الزراعة وتلقين الابتكارات والمعارف الجديدة للفلاحين وعمال الصناعات الغذائية. وعند المقارنة بين الأقطاب التكنولوجية في الجزائر، تونس والمغرب والمتمثلة في: قطب سيدي عبد الله، قطب الغزالة وقطب بالدار البيضاء. وجدنا أنها نجحت في خلق بيئة ابتكارية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبينت رغبة الشباب وطموحهم في تجسيد أفكارهم الابتكارية إلى مؤسسات فاعلة. غير أنها لم تنجح بنفس القدر في التجارب الثلاث، فنجد أن القطب التكنولوجي بالدار البيضاء نجح في جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر، وحقق قطب الغزالة نجاحا نسبيا في جذبها، بينما تعذر على القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله جذب الشركات الأجنبية، باستثناء بعض الشركات العاملة في مجال الصيدلة. ويمكن تفسير ذلك بتأخر المشاريع فيه مما جعله يفتقر إلى أدنى شروط الجاذبية.

الخاتمة

الخاتمة.

حاولت هذه الدراسة التعرف على خصائص الأقطاب التكنولوجية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، لجأت إلى تحليل مكوناتها وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تم في الجزء الأول التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية من خلال نظريات وأساسيات الجغرافيا الاقتصادية، والتي تفسر بشكل دقيق ميل الشركات إلى التجمع الجغرافي. وتطرق الجزء الثاني من الأطروحة إلى أهمية تكوين العناقيد الصناعية أو المجمعات الصناعية، والتي تطورت زمنيا وأصبحت تعتمد على مخرجات البحث العلمي وخريجي الجامعات، مما أدى إلى الاهتمام بإنشاء الأقطاب التكنولوجية التي تهدف إلى تطوير الابتكار. تم بعدها تم تناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بتحديد مفهومه وأهميته، آثاره وعوامل جذبته وواقعه في الدول محل الدراسة، كما تم التركيز على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اندماج الدول في سلسلة القيمة المضافة العالمية، وجاذبية الأقاليم للشركات المحلية والأجنبية كعنصر مهم في تنميتها. وفي الجزء الرابع من الأطروحة، اعطيت نظرة حول الأوضاع الاقتصادية للدول الثلاث محل الدراسة وأهم السياسات التي انتهجتها منذ استقلالها خاصة تلك المتعلقة بإنشاء العناقيد الصناعية والأقطاب التكنولوجية، كما درسنا بالتفصيل المشاريع الرئيسية في كل من الجزائر، تونس والمغرب والتي تخص الأقطاب التكنولوجية. ولنستخلص العوامل التي أدت إلى نجاح القطب التكنولوجي بالدار البيضاء في المغرب، قمنا بدراسة استقصائية مست مجموعة من الشركات العاملة به وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات التي قد تؤدي إلى إنجاح القطب التكنولوجي سيدي عبد الله بالجزائر.

نتائج الدراسة

وعليه، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- تختار المنشآت الإقليمية الذي تتموقع فيه بالتركيز على عوامل داخلية (استراتيجية الشركة) وعوامل خارجية (خصائص الإقليم المكانية)، فغالبا ما نجدها تبحث عن وفرة العوامل كأن تتوطن بالقرب من المناجم أو المجاري المائية أو اليد العاملة منخفضة السعر ما يسمح لها بتقليص تكاليف الإنتاج. غير أن تعبئة موارد الإقليم والصناعة لا تتعامل مع الحيز المكاني الذي تتواجد فيه على أساس عناصر الإنتاج فحسب بل وتتفاعل مع الصناعات الأخرى المتواجدة فيه.

- تدرس الجغرافيا الاقتصادية توطين الإنتاج في الفضاء الجغرافي وتهتم بعلاقة الأحداث الاقتصادية بالظواهر الجغرافية، تطورت الجغرافيا الاقتصادية وأصبحت تهتم بالخصائص الثقافية والاجتماعية والسياسية للبلد مثل الجنس، السن، السلالة، الدين والثقافة. وتنتج عنها النموذج المركز - المحيط الذي يصف تجمع الشركات في موقع جغرافي

الخاتمة.

واحد خاصة تلك التي تربطها علاقات أمامية وخلفية، مما يؤدي إلى تحسين تنافسيتها وكفاءتها الإنتاجية، كما أن التكامل مع الشركات الأخرى يؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم ويوفر العمالة المؤهلة للموردين والعملاء. وقد انتشرت الظاهرة بكثرة في الدول المتقدمة والنامية سواء كان التجمع تلقائياً أو ناتجاً عن خطط حكومية تنموية.

- وضعت الجغرافيا الاقتصادية النموذج المركز - المحيط لتفسير ظاهرة تركيز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة. وحسبه، فإن ارتفاع الأجور في منطقة المركز بسبب زيادة الطلب على العمالة المؤهلة قد يؤدي إلى انتقال المنشآت إلى المحيط لتخفيض تكاليفه، وبالتالي تنتقل الأنشطة إليه مما يؤدي إلى تطويره وبدوره يقوم بجذب العمالة المؤهلة.

- السياسة الاقتصادية قد تلعب دوراً مهماً في تقليل ظاهرة تركيز الأنشطة والتفاوت في التنمية بين المناطق، وذلك من خلال خلق توازن في الهياكل المؤسسية وشبكة النقل وزيادة الدخل في الأقاليم المهمشة بغية زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي جذب الاستثمارات إليه. كما أن هجرة السكان داخل البلد بغية تحسين ظروفهم المعيشية، يؤدي بالحكومات إلى تدارك الاختلاف في مستويات النمو الاقتصادي بين المناطق المختلفة، عن طريق إعادة تخصيص للاستثمارات بما يتناسب مع مواردها وإمكاناتها. ومنه، فإن التخطيط الحكومي يجب أن يمس كل الأقاليم في الدولة حسب الهبات من العوامل ودعم الصناعات الأساسية بكل إقليم.

- تعتبر المناطق الحضرية أقاليم جاذبة للأنشطة الاقتصادية (لاسيما الخدمية والمرتبطة بالتكنولوجيا) وكذا الكفاءات، كما أنها غالباً ما تتميز بالاكتظاظ السكاني الناتج عن الهجرة الريفيه والدولية. فقد أصبح تخطيط المدينة من أوليات الجماعات المحلية، ومن أهم خصائص المدينة هي أن تكون عادلة ومتضامنة قادرة على جذب الأشخاص من كل الطبقات الاجتماعية وكل الفئات العمرية، تفرض سكنات بأسعار معقولة مدينة مستدامة بفضل تصميم أحياء فاعلة فيما يخص تسيير الطاقات، الماء، الفضاء، طرق التنقل، وطرق البناء... توفر جمالية الإطار المعيشي (نظافة الأماكن العامة وتأمين الإرث العقاري وصيانة الواجهات العمرانية وتوفير المساحات الخضراء)، وكذا توفير الخدمات العامة والخاصة كالهياكل الثقافية (المسرح والسينما والمكتبات...).

- التطورات التكنولوجية الباهرة التي حصلت في منتصف القرن 20 أدت إلى تغيير الجغرافيا الاقتصادية العالمية وخاصة العمليات الإنتاجية وتوزيعها عبر الدول والأقاليم، وأصبحت للمعرفة أهمية كبيرة في تنافسية المؤسسات. فالصناعات عالية التكنولوجيا تتوزع عبر الأقاليم حسب وفرة اليد العاملة المؤهلة والبحث العلمي، مما جعل الأنشطة تنتقل إلى المراكز الحضرية الكبرى التي تتمتع بالرفاهية وتزخر بالجامعات ومراكز البحث والأمن ومستوى المعيشة المرتفع الذي يحدد الطلب. ويعتبر المورد البشري عنصراً مهماً في تمييز الإقليم وخلق روابط وشبكات تبادل اقتصادية وفكرية وثقافية تخلق جاذبية وتنافسية الأقاليم.

الخاتمة.

- يعتبر الابتكار عاملا مهما في تحقيق تنافسية المؤسسات ومفتاحا لخلق الثروة ومن العناصر الأساسية للاقتصاد المبني على المعرفة، ومحرك للتنمية الاقتصادية ومصدر مهم للارتقاء في سلسلة القيمة، مما جعل الحكومات تهتم كثيرا بالإنفاق على البحث والتطوير واهتمت بإنشاء النظام الوطني للابتكار الذي يمثل نظاما تفاعليا بين المؤسسات العمومية والخاصة والجامعات التي تقوم بإنتاج المعرفة والتكنولوجيا.

- المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في دول الثلاث: الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية ومعها كندا، اليابان. وذلك بسبب أنها توفر أحسن الفرص لقيام الأعمال، وتضم هذه الدول أكبر عدد من فروع الشركات متعددة الجنسيات، وذلك بسبب ارتفاع المستوى المعيشي وتشابه العادات الاستهلاكية بينها. بالإضافة إلى جودة الهياكل المؤسسية، التطور التكنولوجي والعلمي، جودة اليد العاملة وكذا اتساع السوق الاستهلاكية. وبالنسبة للاتحاد الأوربي، فإن تحرير تنقل السلع، رؤوس الأموال والأشخاص بين هذه الدول وتوحيد العملة أدت إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تحاول الدول الناشئة والدول النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الاندماج في سلسلة القيمة العالمية، حيث طالما كانت دول الشمال المتقدمة تحتكر الأنشطة الإنتاجية في العالم، بينما دول الجنوب تخصصت في العمليات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المنخفضة. وتعرف الدول الناشئة معدلات نمو جد مرتفعة ولديها قدرات صناعية وتكنولوجية عالية وانخفاض سعر اليد العاملة وسياسة اقتصادية انفتاحية، مما جعلها تندمج بسهولة في التقسيم الدولي للعمل وأصبحت مواقع مهمة للشركات في قطاعات مثل النسيج والإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية.

- تسعى دول جنوب البحر المتوسط إلى تغيير شكل التقسيم الدولي للعمل حيث تقوم بدور المقاول من الباطن، وتفضل التوجه نحو قطاعات متطورة أكثر (مثل الانتقال من صناعة النسيج إلى السيارات ثم المركبات الإلكترونية أو برامج الإعلام الآلي)، وهكذا يمكنها أن ترتفع في سلم القيم المضافة (وتشارك في كل العملية الإنتاجية كالبحث والتطوير، التسويق، التصميم، وليس فقط تركيب المنتجات المصممة في الخارج). ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، حيث أنه لكي تندمج الشركات الأجنبية أكثر في اقتصاديات الدول المضيفة وجب عليها إقامة روابط خلفية مع الشركات المحلية الوطنية، كما يمكنها خلق قاعدة صناعية بتنمية القدرات المحلية وتطوير مهن جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدر آثارا إيجابية على الاقتصاد الوطني يستلزم توفير منظومة متكاملة للصناعة المعنية، حيث أنه حسب 'أثر كرة الثلج' فإن الاستثمار يجذب نحو الأقاليم التي تتميز بديناميكية اقتصادية. كما أنه حسب 'ماسية بورتر'، فإن الصناعات تجذب نحو الصناعات الداعمة والمتكاملة. وبما أن

الخاتمة.

الاقتصاد الجزائري يعاني من عدم التنوع، فإن ذلك يمكن أن يفسر الجاذبية المنخفضة للجزائر مقارنة بالدولتين تونس والمغرب اللتان تعرفان اقتصادان أكثر تنوعا.

- القطب التكنولوجي هو تجمع في مكان جغرافي للأنشطة التي تقوم على الابتكار التكنولوجي يتكون من عناصر التعليم العالي، البحث ومؤسسات عالية التكنولوجيا بغرض تعزيز النمو والابتكار. كما يعبر المفهوم عن مدينة يمكنها أن تشمل حظائر عديدة، تنتج عن عملية التخطيط ناتجة عن مبادرات السلطات العمومية أو مزدوجة (عمومية وخاصة)، تهدف إلى خلق محيط جاذب للأنشطة الابتكارية ونقل المعارف بينها. ويمكن القول أن الأقطاب التكنولوجية هي أدوات التنمية الاقتصادية التي تركز على الطاقات الجامعية والبحث، وتؤدي إلى خلق صناعات جديدة فهي تتميز بالانتقال من العلوم النظرية إلى العلوم التطبيقية. كما تهدف إلى تخفيض القطاع الصناعي لاسيما في مجال التكنولوجيا المتطورة، جذب الاستثمارات الأجنبية، خلق مناصب الشغل الماهرة وتعزيز الصادرات عالية القيمة المضافة.

- نجاح القطب التكنولوجي يتطلب توفر إقليم حضري يضم الهياكل الضرورية للتنمية كشبكات النقل المتطورة والقرب من الطريق السيار والمطارات وشبكات الاتصال المتطورة وشتى وسائل الترفيه، ويوفر إطار معيشي جيد يعمل على جذب العمالة المؤهلة. بالإضافة إلى مراكز الأعمال لعقد الاجتماعات والمؤتمرات والهياكل التي تساعد على التواصل كقاعات المحاضرات والمطاعم والنوادي. ومن أجل خلق المناخ المناسب لنجاح الأعمال، فإن الأقطاب التكنولوجية تركز على مبدأ العلاقات المتبادلة بين عناصر أخرى مثل الجهاز المصرفي لتوفير الأدوات المالية التي تعتبر محرك لبيئة الأعمال، وتوفير الخدمات الأخرى الضرورية لقيام الأعمال كالهياكل المؤسسية الفعالة.

- على غرار الدول المتقدمة والدول الناشئة، انطلقت دول المغرب العربي في مشاريع كبرى لإنشاء أقطاب تنافسية أو أقطاب امتياز أو منصات صناعية مندمجة متخصصة في مجالات مختلفة حسب خصوصيات أقاليمها عن طريق تعزيز المزايا التنافسية لكل إقليم. ولاقت الأقطاب الزراعية صدى واسعا في هذه الدول، وتم دمج الأنشطة التي تقوم على التفاعل بين عناصر سلسلة القيمة من الإنتاج والتحويل ومسري المياه وحلقة البحث والتطوير، وتم الاهتمام ببعض الفروع الإنتاجية التي من شأنها تحقيق الأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها كالأمن الغذائي، زيادة العوائد الفلاحية، وتخفيض التبعية للخارج.

- لقد أنشئت الحظائر التكنولوجية محل الدراسة، (حظيرة سيدي عبد الله، قطب الغزالة والحظيرة التكنولوجية بالدار البيضاء)، في فترات متقاربة حيث كانت التجريبتين التونسية والمغربية سابقتين وتلتهما التجربة الجزائرية. وتأتي

الخاتمة.

ضمن اهتمام الدول الثلاث بتطوير قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وتشجيع إنشاء الشركات الناشئة في المجال وتوفير الدعم والمرافقة لها.

- ولقد تبين لنا نجاح التجارب الثلاث في جذب عدد كبير من الشركات في فترات قصيرة، وذلك لأن أصحاب المشاريع أو حتى أصحاب الشركات الكبرى يرون في الحظائر التكنولوجية التي تنشئها الحكومات فرصة للتموقع في فضاء يحمل علامة رسمية ويحتوي على شركات كبرى في مجال نشاطهم. بالإضافة إلى الجهود العديدة التي تقوم بها المؤسسات المسؤولة عن تسيير الحظيرة التكنولوجية لتنشيطه وتنظيم دورات تكوينية وأيام دراسية.
- من خلال الدراسة الاستقصائية التي قمنا بها من خلال توزيع الاستبيان في ديسمبر 2018 على مجموعة من المؤسسات العاملة في القطب التكنولوجي بالدار البيضاء، توصلنا إلى أن أهم العوامل التي أدت إلى نجاحه في جذب الشركات الأجنبية هي: جودة الخدمات المقدمة، ثم جودة هياكل النقل والقرب من المطار. تهتم أقل سعر الإيجار ويحتل العاملان مناخ الأعمال والإطار المعيشي كلاهما مرتبة مهمة، فإن أهمية سعر الإيجار منخفضة بينما التكنولوجيا ورغم أنه عامل مهم إلا أنه يمكن الحصول عليها خارج القطب التكنولوجي، وتهتم أكثر بالقرب من مؤسسات التعليم العالي وبالإطار المعيشي.

مناقشة الفرضيات عل ضوء النتائج:

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكننا الاستنتاج ان الفرضية الرئيسية التي تم وضعها في مقدمة هذه الدراسة وهي: 'تساهم الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب'، ليست صحيحة بالكامل، حيث أن الأقطاب التكنولوجية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب وتونس غير ان القطب التكنولوجي الرئيسي في الجزائر لم يتمكن من جذب الشركات الأجنبية، وذلك لأنه يفتقر إلى مكوناته الرئيسية.
- وتعتبر الفرضية الفرعية الأولى 'يعتبر النموذج 'المركز- المحيط' أهم نموذج لتفسير اختيار المؤسسات لموقعها ضمن الجغرافيا الاقتصادية' صحيحة بما اننا نلاحظ ان هذا النموذج يفسر العيديد من الظواهر المتعلقة بتموقع الشركات في عصرنا الحاضر.
- الفرضية الفرعية الثانية ' تلجأ المؤسسات الى الاقطاب التكنولوجية التي تسمح لها بالتقارب الجغرافي إلى تقليص تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسيتها' صحيحة، حيث ان نجاح وانتشار الأقطاب التكنولوجية في العالم دليل على مساهمتها في رفع تنافسية الشركات.
- الفرضية الفرعية الثالثة: الأقطاب التكنولوجية أداة فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقاليم ملائمة لقيام الأعمال' صحيحة جزئيا، حيث ان الأقطاب التكنولوجية تمثل أقاليم ملائمة لقيام الأعمال، غير انها

الخاتمة.

لا تجذب بالضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتوقف ذلك على نجاح القطب التكنولوجي في خلق التكامل ما بين المؤسسات التي تكونه وكذا إلى جاذبية الدولة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الفرضية الفرعية الرابعة: ' الأقطاب التكنولوجية في كل من الجزائر تونس والمغرب تتصف بضعف نشاطها وعدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر' ليست صحيحة، حيث اننا رأينا من خلال دراستنا أن القطب التكنولوجي بالدار البيضاء في المغرب يتميز بديناميكية عالية واستطاع أن يجذب العديد من الشركات الأجنبية إلى إقليمه، وكذلك بالنسبة للقطب الغزالية في تونس رغم أنه نجح بنسبة أقل من سابقه.

الاقتراحات:

- الرهان الذي يواجهه الدول النامية لتطوير اقتصادياتها هو تفعيل مجموعة من النقاط منها: تشجيع إنشاء المؤسسات، هيكله فروع القطاعات الزراعية، الصناعية والخدماتية لتزيد تنافسيتها. تطوير وعصرنة هياكل الاتصالات والطاقة، وتوفير إطار معيشي راقى للمقيمين بالإقليم خاصة، خلق مدن جاذبة وديناميكية كقاعدة لتحقيق التنمية المستدامة، الاهتمام بالتهيئة العمرانية عن طريق دعم خصائص المدينة التاريخية ومدتها بتجهيزات عصرية تتماشى مع الإرث العمراني.
- زيادة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات عالية القيمة المضافة عن طريق تنويع اقتصادها، الاهتمام بجودة التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي.
- لا بد من وضع استراتيجية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات المنتجة والتي تمكننا من الاستفادة من نقل التقنية والخبرات والمساهمة في ترقية المؤسسات الوطنية التي تربطها علاقات أمامية وخلفية مع الشركات الأجنبية، وذلك يتطلب خلق قاعدة إنتاجية متينة ومتنوعة. قطاعات إنتاجية عديدة يمكن تطويرها مثل الصناعة الميكانيكية، السياحة، المنتجات المشتقة من البترول، الطاقات المتجددة ...
- لا بد من تقليص الفجوة ما بين الجامعات والمؤسسات وزيادة الثقة بينهم، فرغم اختلاف الأسلوب اللغوي غير أنه لديهم نفس الأهداف. وكذا تفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
- لا بد من ملاءمة التكوين مع سوق العمل وتحسين الحوكمة المؤسساتية وقدرات البحث والابتكار، وكذا تناسق الاستراتيجيات القطاعية والسياسات الوطنية.
- يعاني قطب سيدي عبد الله من نقص التهيئة العمرانية للمحيط، نقص الخدمات المساعدة في المنطقة، بطء في إنجاز الهياكل المبرمجة. ولذا، وجب على الهيئات المسؤولة عن تطويره العمل بجدية أكثر في هذا المجال.

الخاتمة.

- تعتبر التهيئة العمرانية أساس التطور الاجتماعي والاقتصادي في عصرنا الحالي، وعليه يتطلب ان تعيرها الحكومات أهمية أكبر، سواء في المناطق الحضرية او الريفية.

آفاق الدراسة:

يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي قد تكون امتدادا لهذا البحث، ومنها:

- أهمية الأقطاب الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الوطني في الجزائر.
- إمكانية تطوير جاذبية المدن الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.
- سبل تفعيل العلاقة ما بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

(1) الكتب:

- 1- أحمد هليل الشمري. معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية -العراق، مصر، السعودية، الأردن، الجزائر، اليمن. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان. ط1. 2016.
- 2- بشير محمد التجاني. مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1987.
- 3- حسان خضر. الاستثمار الأجنبي المباشر. جسر التنمية. سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط. الكويت. المجلد 3. العدد 33. سبتمبر 2004.
- 4- رضا عبد السلام. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. دار الإسلام للطباعة والنشر. 2002.
- 5- عبد السلام أبو قحف. اقتصاديات الاستثمار الدولي. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية. 1992.
- 6- عدنان حسين يونس ورائد خضير عيسى. دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة. دار الأيام. عمان. ط1. 2016.
- 7- عدنان داود محمد العذاري. الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية. دار غيداء للنشر والتوزيع. ط1. 2016.
- 8- كامل كاظم بشير الكناني. الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة 1. 2008.
- 9- كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط. الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها. دار الأيام. عمان. ط1. 2016.
- 10- لطيفة كلاخي. أثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة بعض دول MENA. مكتبة الوفاء القانونية. ط1. 2017.
- 11- محمد ازهر سعيد السماك. اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. 1998.
- 12- محمد خميس الزوكة. الجغرافيا الاقتصادية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 2000.

13- محمد رياض وكوثر عبد الرسول. الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة. 2013.

14- هوشيار معروف. تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري. دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان. 2006.

2) المذكرات والأطروحات:

15- الطيبي عبد الله. تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. جامعة وهران 2. 2015-2016.

16- بوبصلة محمد. دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية - حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الطاهر مولاي سعيدة. 2014.

17- بيوض محمد العيد. تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية - دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر والمغرب. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف 1. 2011.

18- حصيد صباح. علامة المدينة كمحرك لرفع جاذبية المدن - دراسة مقارنة لبعض المدن. أطروحة دكتوراه. جامعة فرحات عباس - سطيف. 2015-2016.

19- خيالي خيرة. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2012. مذكرة ماجستير. جامعة ورقلة. 2016.

20- دويس محمد الطيب. محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2008. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. جانفي 2012.

21- سحنون فاروق. قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس سطيف. 2009-2010.

22- عبد الكريم بعداش. الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر. 2008.

23- فاطمة الزهراء بن زيدان. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. 2011/2012.

24- مغتات صبرينة. محددات انبعاث الهجرة الدولية - دراسة قياسية حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف. 2011-2012.

25- ممدوح محمد مصطفى. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. رسالة للحصول على درجة الدكتوراه. http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/004.pdf 2004. تم الإطلاع عليه في 2018/02/12.

3) المقالات والمنشورات:

26- الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. 2004.

27- آيت عيسى عيسى. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بوعلوي -الشلف. الجزائر. العدد السادس. 2009.

28- بريد الصناعة: الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018.

29- حيدر عليوي شامي الساعدي. الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 10. العدد 33. 2015.

30- زردودي أمينة وبوعشة مبارك. الأنظمة الوطنية للابتكار -مقاربة بين دول المغرب العربي والدول الناشئة-. مجلة العموم الإنسانية. المجلد أ. عدد 43. جوان 2015.

31- عبد الحق طير، محمد قويدري وبولرياح غريب. جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 6. جوان 2017.

32- عبد العالي دبله وحنان مراد. مدن المستقبل بين التخطيط والواقع. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة عمار ثليجي. الأغواط. الجزء 5. رقم 21.

33- لعلى بوكميش ويوسفات علي. دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي. مجلة الحقيقة. جامعة أدرار. الجزائر. العدد 23. 2012. ص35.

34- نبيل بن مرزوق وصالح سراي. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا. برلين. العدد 3. سبتمبر 2008.

35- نحو مجتمع المعرفة. سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات. جامعة الملك عبد العزيز. الإصدار الثالث: حاضنات الأعمال. جدة. 1426هـ.

36- هواري أحلام وسدي علي. المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانية التخصص وفرص تنويع الاقتصاد الجزائري -دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 7. جامعة زيان عاشور الجلفة. جوان 2017.

4) المداخلات:

37- أمال حدادمية ونفيسة بوقفة. سياسة التوطين الصناعي في الجزائر بين النظرية والتطبيق. الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والآفاق والتجارب الناجحة. جامعة قلمة. يومي 19 و 20 أكتوبر 2015. جامعة 8 ماي 45.

38- الطيف عبد الكريم وكوارد فاطيمة. تجربة تنمية قطاع صناعة السيارات في المغرب -الفرص والامكانيات والدروس المستفادة. الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر. جامعة لونييسي على البليلة 2. يومي 6 و 7 نوفمبر 2018.

39- أنفال حدة حبيزة. آفاق عنقود صناعة التمور في تطوير قطاع التمور في الجزائر -ولاية بسكرة نموذجا. الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر. جامعة لونييسي على البليلة 2. 6 و 7 نوفمبر 2018.

40- إيمان بن قصير وزكية مقري. السياسات الداعمة لاستراتيجية العناقيد الصناعية: من واقع تجارب دولية ناجحة. ملتقى الوطني 'دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا. جامعة 8 ماي 45 قلمة. يومي 29 و 30 ماي 2013.

41- إيمان خلفلاوي وساسية عنابي. المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق -دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايتي قلمة وعنابة-. ملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والآفاق والتجارب الناجحة. يومي 19 و 20 أكتوبر 2015. جامعة 8 ماي 45. قلمة.

42- بلميهور أسماء ومرابط ساعد. الآثار المتوقعة لانفاية التبادل الحر الأورومتوسطية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات المغاربية وفق نماذج الإقتصاد الجغرافي الجديد. الملتقى الدولي آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري. 13- 14 نوفمبر 2006. جامعة فرحات عباس. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

43- ربحان الشريف وهوام لمياء. دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. يومي 8 و 19 أفريل 2012.

- 44- صايفي عمار وشاطر شفيق. تجربة المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية. الملتقى الوطني 'دور التجمعات والعناقد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا. جامعة 8 ماي 45 قالة. يومي 29 و 30 ماي 2013.
- 45- لزه قواسمية. العناقد الصناعية في الجزائر. الملتقى الوطني 'دور التجمعات والعناقد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا. جامعة 8 ماي 45 قالة. يومي 29 و 30 ماي 2013.
- 46- ليندة فريجة وخديجة عزوزي. المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية - دراسة حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والآفاق والتجارب الناجحة. جامعة 8 ماي 45. قالة. يومي 19 و 20 أكتوبر 2015.
- 47- عميروش بوشلاغم وشرفي منصف. تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الربعية في الجزائر. ملتقى وطني حول: 'رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟'. كلية العلوم الاقتصادية. 22- 23 أكتوبر 2017. جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2.

5) الدروس:

- 48- الجغرافية الاقتصادية. جامعة السلطان مولاي سليمان. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دروس. <http://faculteebm.01.ma/I6I66.html>. تم الإطلاع عليها في: 2017/08/12.
- 49- صالح صالح. محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري. 2017-2018. <http://www.univ-ecosetif.com/uploads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%BI%D8%A9%204%20.pdf>. تم الإطلاع عليه في: 2019/02/19.

6) التقارير:

- 50- الأونكتاد. تقارير الاستثمار في العالم 2011. 2012. 2017. 2018.
- 51- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013.
- 52- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.
- 53- البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية. 2009.

54- التقرير العلمي للابتكار للسنوات: 2016، 2017 و 2018.

(7) القوانين:

55- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، الذي يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
الجريدة الرسمية رقم 61. 21 أكتوبر 2010.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

(1) الكتب:

56- Abdelkader Djeflat, Aziz Nafa et Mohand Chiti. **Stratégies d'acteurs dans le développement économique des territoires**. CREAD. Alger. 2017.

57- Deog- Seong Oh & Fred Phillips. **Technopolis Best Practices for Science and Technology Cities**. Edition Springer. London. 2014.

58- Habib Dlala. **La reconversion compétitive de l'industrie tunisienne : arrimage à l'Europe et mise à niveau**. Méditerrané. Tome 87. 1997.

59- Isabelle Généau de Lamarlière et Jean-François Staszak. **Principes de géographie économique**. Edition Bréal. Rosny.

60- Jérôme Vicente. **Economie des clusters**. La découverte. Paris. 2016.

61- Marc Abélès. **Les nouveaux riches : un ethnologue dans la Silicon Valley**. Editions Odile Jacob. PARIS. 2002.

62- Masahisa Fujita et Jacques- François Thisse. **Economie des villes et de la localisation**. De boeck. Bruxelles. 2003.

63- Matthieu Crozet et MirenLafourcade. **La nouvelle économie géographique**. La découverte. Paris. 2009.

64- M. Sokol. **Economic geography**. University of London. London. 2009. Reprinted with minor revisions 2011.

65- OCDE. **Réformes économiques : objectif croissance**. 2008.

66- OCDE. **La stratégie de l'OCDE pour l'emploi, stimuler l'esprit d'entreprise**. 1998.

(2) المذكرات والأطروحات:

67- Abdelmadjid Saidi. **Les systèmes agroalimentaires localisés face à l'insécurité alimentaire : le cas du système oléicole dans l'espace de Sais- Meknès au Maroc**. Thèse de doctorat en sciences économiques. Université de Grenoble. Décembre 2011.

68- Angela OLOSUTEAN MARTIN. **Innovation et coopération des petites et moyennes entreprises : analyse des populations des entreprises innovantes.** Thèse de doctorat. Université d'Orléans. 2011.

69- Asma Benbouhadja. **Processus technopolitain et métropolitain conditions d'émergence – cas de Constantine.** Mémoire de magistère. Université de Constantine. Département d'architecture et d'urbanisme. 2008.

70- Marius Trésor MENGUE OYONO. **Attractivité territorial et stratégie de localisation des entreprises industrielles dans les collectivités territoriales de la région du centre au Cameroun.** Université de Yaoundé 2. Master en économie du territoire et de decentralization. 2015.

71- Mehdi Mlayah. **Relation entre l'investissement direct étranger, le commerce et la croissance économique en Tunisie.** Mémoire de maîtrise en économie. Université Laval. Québec. Canada. 2012.

3 المداخلات:

72- Mourad Ben Akli BOUATTOU. **Bilan industriel de la région de Béjaia, contraintes et mesures de facilitation logistiques nécessaires.** Rendez-vous économiques du Forum des chefs d'entreprises. Université de Béjaia. 5 mai 2016

73- Nejib Abida. **Les technopoles TICs en Tunisie PPP Sucess Story.** Conférence WIPO. Mars 2013.

74- Omar OUHEJJOU et Fatima Zohra SOSSI ALAOUI. **Les pôles de compétitivité à l'ère de l'économie de la connaissance : une nouvelle perspective de développement économique au Maroc.** The sixth international conference on ECONOMICS AND MANAGEMENT OF NETWORKS Agadir- Maroc. Nov 21-23. 2013.

75- Sidi Mohamed Rigar et Abdelhamid Bencharif. **Innovation industrielle et développement territorial durable au Maghreb: une illustration à travers une étude comparative des technopoles du secteur agroalimentaire.** 13^{ème} assemblée générale- l'Afrique et les défis du 21^{ème} siècle. Rabat. Maroc. 5-9 Décembre 2011.

76- Sihem Touari. **Technopoles agroalimentaires en Algérie –perspectives et défis.** 9^{ème} colloque international sur 'durabilité de la sécurité alimentaire dans les pays arabes à la lumière des changements et des perspectives économiques internationales'. institut des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion. UniversitéChlef. 23 et 24 novembre 2014.

4 التقارير والنشریات:

77- Abdelkader Djeflat. **Les efforts du Maroc dans l'économie fondée sur la connaissance.** Rapport cmi. Septembre 2012.

- 78- Agence de promotion de l'investissement extérieur. **L'industrie des composants automobiles en Tunisie.** http://www.investintunisia.tn/En/telecharger_publication.php?code_doc=184&langue_doc=fr. Vu le 18/01/2019.
- 79- Agence pour le développement agricole. **Guide de l'investisseur dans le secteur agricole au Maroc.** 2016.
- 80- ANIMA. **La méditerranée intelligente, innovation, pôle technologique et attraction de l'investissement.** Agence française pour les investissements internationaux/ Marseille innovation. Novembre 2005.
- 81- Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. **Industrialisation et compétitivité globale du Maroc.** Institut Royal es Etudes Stratégiques (IRES). Rapport . Septembre 2014.
- 82- Economic Development and Employment Division. **Cluster Management.** <https://www.clusterportal-bw.de/downloads/publikation/download/dokument/cluster-management-a-practical-guide-part-b-tolls/>. Vu le 07/04/2018.
- 83- FIPA. Tunisie. Rapport économique. 2016.
- 84- FMI. **L'intégration économique du Maghreb –Une source de croissance inexploitée.** N°19/01. 2018.
- 85- Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région de l'Ile de France. **Clusters mondiaux ; regards croisés sur la théorie et la réalité des clusters.** Etude réalisée pour le compte du conseil régional d'Ile de France. 2008.
- 86- Jean- Michel Huet. **Des technopoles au Smart Cities. Vers un écosystème digital en Afrique.** Bearing Point. 2015.
- 87- **La Malaisie en raccourci.** Rapport réalisé par l'Autorité Malaisienne du développement des investissements. Janvier 2009.
- 88- Larabi Jaidi et Yassine Msadfa. **La complexité de la remontée des chaînes de valeur mondiales : Cas des industries automobiles et aéronautique au Maroc et en Tunisie.** Policy Paper. Septembre 2017.
- 89- Le courrier de l'industrie. **Chaines de valeur et clusters.** Revue éditée par l'Agence de Promotion de l'Industrie et de l'Innovation. Tunis. N°137. Mars 2018
- 90- **Les pôles de compétitivité en Tunisie : note de problématique.** Document de la Banque Mondiale. 2010. <http://documents.worldbank.org/curated/en/395581468312319936/pdf/698970ESW0FREN0H0RAPPORT0PdC0decemb.pdf>. Vu le : 13/01/2019.
- 91- **Malaisie guide business 2014.** Revue LE MOCI. Du 18 Sept au 1^{er}Oct 2014. N° 1971.
- 92- Maximilian Benner. **Cluster policy as a development strategy: Case studies from the Middle East and North Africa.** University of Lûnburg. Working paper series in

Economics. N°255.
https://www.leuphana.de/fileadmin/user_upload/Forschungseinrichtungen/ifvwl/WorkingPapers/wp_255_Upload.pdf. Vu le 17/09/2017.

93- Ministère de l'industrie et des mines. **Bulletin d'information statistique de la PME**. N°33. Novembre 2018.

94- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. **Les investissements directs étrangers dans le monde**. Benchmarking. Algérie. Document n°15/DIEEP. Aout 2010.

95- Noémie CONDOMINES et al. **Entreprises et territoires : sur les traces de la troisième Italie. Rapport de la mission d'étude en Italie 2014-2015**. Master stratégie territoriale et urbanisme. Institut des hautes études de développement et d'aménagement des territoires européens (IHEDATE). 30 mars -3 avril 2015.

96- Rapport Transparency International. 2018.

97- Rapport mondial innovation. 2018

98- Rapport Doing Business. 2018.

99- Wided Guechtouli et Manelle Guechtouli. **L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités**. Working paper. Ipag Business School. 2014-150.

(5) المقالات :

100- Abdelaziz Hakimi et Helmi Hamdi. **Trade liberalization, FDI inflows, environmental quality and economic growth : A comparative analysis between Tunisia and Morocco**. Renewable and Sustainable Energy Reviews. N°58. 2016.

101- Abdelmadjid Ait Habouche et Ouahiba Mihoub- Ait Habouche. **Attractivité et compétitivité des territoires : quels indicateurs ?**. Revue de Lareid. N°3. Septembre 2016.

102- Abdelmadjid Saidi. **L'agro-pole olivier de Meknès : quels acteurs et quels enjeux ?**. Revue marocaine de gestion et d'économie. Vol 3. N°7. Juillet- Décembre 2016.

103- Amina Badreddine et Rachid Benamirouche. **Les obstacles de l'attractivité des Investissements Directs Etrangers en Algérie**. International Journal on Innovation & Fianancial Strategies. Vol 1. Juin 2018.

104- Amor BELHADI. **Les modèles de localisation des activités économiques**. 2010. amorbelhedi.unblog.fr/files/2017/02/mlae.pdf. Vu le : 15/11/2016.

105- André TORRE. **Relations de proximité et comportements d'innovation des entreprises des clusters**. Revue française de gestion. Juin-juillet 2014.

106- Ayad- Malek Naima & Abdelmadjid Djenane. **Création d'entreprises et choix des facteurs de localisation : étude empirique auprès d'un échantillon de pme de la wilaya de Béjaia**. <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2502.pdf>. Consulté le : 10/11/2017.

- 107- Bahamed Anis et Leghima Amina. **L'intégration de l'Algérie dans la dynamique de la chaîne de valeur mondiale automobile : état des lieux et perspectives.** Revue de droits et sciences sociales. UniversitéDjelfa. N°30(02).
- 108- Benziouche Salah Eddine et Cheriet Foued. **Structure et contraintes de la filière datte en Algérie.** New Méd. N°4. 2012.
- 109- Blanka Valmont. **Technopôles : des exigences techno-industrielles.** Culture technique. N°18. 1988.
- 110- Carine Cheval. **Mahatir et le défi malaysien.** Revue 'outre-terre'. Vol n°6 (1). 2004.
- 111- Claud Grasland et Gilles Van Hamme. **La relocalisation des activités industrielles : une approche centre- périphérie des dynamiques mondiales et européennes.** L'espace géographique. 2010/1. Volume 39. P17.
- 112- Diane-Gabrielle Tremblay. **Réseaux, clusters et développement local.** *Schedae*, 2012, prépublication n° 1 (fascicule n° 1, p1- 14). <https://www.unicaen.fr/puc/images/preprint0012012.pdf>. Vu le 07/06/2018.
- 113- Djamel TELAIDJIA et al. **Attractivité des territoires et critère de localisation des entreprises- un essai d'évaluation à Annaba.** Les cahiers du CREAD. N° 118. Décembre 2016.
- 114- Djellal AmeurNezha. **Chaines de valeur et stratégies de concurrence sur l'industrie automobile.** Algerian Business Performance Review. N°13/2018.
- 115- Fatiha Talahite. **Désindustrialisation et industrialisation en Algérie- le rocher de sisyphé.** L'esprit du temps. 2016/2. N°47.
- 116- Ferhat Abderrazek. **L'effort de restructuration de l'économie algérienne.** Al-Ijtihad. Centre universitaireTamanrasset. N°8. Juin 2015.
- 117- François Bost. **Les investissements directs étrangers, révélateurs de l'attractivité des territoires à l'échelle mondiale.** Mappemonde. N°75. 2004/3.
- 118- Georges benko. **La géographie économique: in siècle d'histoire.** Annales de la géographie. 2008/6 n° 664. <http://www.cairn.info/revue-Annales-de-geographie-2008-6-page-23.htm>. Vu le: 12/09/2016.
- 119- Gérard-François DUMONT. **Territoire : le modèle « centre- périphérie » désuet.** L'esprit du temps/ « outre-terre ». 2017/2. N° 51.
- 120- Halima Bakala. **Investissements Directs Etrangers et politique d'attractivité au Maroc : une vue globale.** Revue économie, gestion et société. N°11. Juin 2017.
- 121- Hatem Mhenni and al. **Are Technoparks High Tech Fantasies ? Lessons from the Tunisian Experience.** MPRA Paper. N° 46183. April 2013.
- 122- Hayet KENDELL. **Agglomération des PME et développemnt technologique.** http://isd.m.univ-tln.fr/PDF/isd17/isd17_kendel.pdf. Vu le 17/02/2018.

- 123- Jamal Bouoiyour. **The determinig factors of Foreign Direct Investment in Morocco.** Savings and developments. Vol 31. N°1. 2007.
- 124- Jacques Gaillard et Hamid Bouabid. **Le système national de recherche et d'innovation (SNRI) marocain et son internationalisation.**
http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers17-04/010069761.pdf.
 Vu le : 22/11/2018.
- 125- Jacques PERRIN. **Les technopôles : mirage ou nouvelle phase de la division du travail.**
http://documents.irevues.inist.fr/bitstream/handle/2042/31873/C&T_1988_18_134.pdf?sequence.
 Consulté le : 11/11/2017.
- 126- Jean- alain HERAUD et René KAHN. **L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance à l'analyse des stratégies urbaines.**
http://jaheraud.eu/docrech/ecoreg/JAH_RK_POPSU_Note_d_etape_nov_2012.pdf. Vu le :
 30/11/2017.
- 127- Jean-Jacques Iritié. **Issues of innovation Clusters-based Industrial Policy: Case of Pole of Competitiveness.** Mars 2014. <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/54429/>. Vu le
 30/11/2017.
- 128- Jean-Louis Loubet. **Renault en Algérie. Automobile, pétrole et politique dans les vingt glorieuses.** Histoire, économie et société. N°3. 2016.
- 129- Jean- Michel Huet et al. **Les technopoles, moteurs de développement.** L'expansion Management Review. Décembre 2012/4. N°147. P 117.
- 130- José MUCHNIL et al. **Systèmes Agroalimentaires Localisés.** Economie et Société. N°29. 2007.
- 131- Karim Mahoui et Mohamed Yassine Ferfera. **Intégration des chaines de valeur mondiales : Quelle perspective pour l'Algérie.** Les cahiers du cread. Vol 33. N° 120. 2017.
- 132- Linda Gardelle, Josselin Droff et Aziz Nafa. **L'expérience technopolitaine en Algérie. Enjeux et perspectives de la diaspora pour l'attractivité territoriale. Méditerranée.** Vol 124. N° 1. 2015.
- 133- Luis Martinez. **Algérie : les illusions de la richesse pétrolière.** Les études du CERI. N°168. Septembre 2010.
- 134- Malik Makhoulf, Etienne Montaigne et Ahmed Tessa. **La politique laitière algérienne : entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation.** New médit. N°1. 2015.
- 135- Michel SAVY. **TIC et territoire : les paradoxe de localisation.** Les cahiers scientifiques du transport. N°33/1998.

136- Mihoub Mezouaghi. **L'émergence de technopoles dans les pays du Maghreb : facteur d'insertion des technologies de l'information et de la communication ou mimétisme institutionnel ?**. Revue 'monde en développement'. 2002/2. N°118.

137- Mohamed Bouhari, Rafika Khabouchi and Yamina Mathlouthi. **What cluster model for the competitiveness of Tunisian companies**. International Journal of Business & Economic Strategy. Vol 4. Mars 2016.

138- Mounir Amdaoud. **La construction d'un système national d'innovation EN Algérie : institutions et politique d'innovation**. Revue Marché et organisations. L'Harmattan. 2016/2. N° 26.

139- Mustapha CHARIF et N BENCHAIB. **Zone industrielle et développement durable : Quelle articulation ?**. Revue Mawakif. Vol 6. N° 1. Décembre 2011.

140- Nacereddine Benkheraf et Tewfik Abdelbari. **Pourquoi les investisseurs étrangers préfèrent le Maroc à l'Algérie ?**. le desk. N°114. 28/03/2017. <https://ledesk.ma/enclair/pourquoi-les-investisseurs-etrangers-preferent-le-maroc-lalgerie/.vu> le 19/10/2018.

141- Nadine Cattan. **Centre- Périphérie. Dictionnaire des mondialisations**. Armand Colin. 2006. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/162580/filename/Centre-Peripherie-dicodef.pdf>. Vu le: 02/02/2017.

142- Najem Dhaher. **L'aménagement du territoire tunisien : 50 ans de politiques à l'épreuve de la mondialisation**. EchoGéo. N°13. Juin- aout 2010.

143- Najib Akesbi. **Une nouvelle stratégie pour l'agriculture marocaine : le Plan Maroc Vert**. New Medit. N°2/2012.

144- Olfa Kammoun Hammami et Sami Hammami. **Mondialisation et nouvelle politique industrielle en Tunisie**. <https://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Olfa%20Kammoun%20Hammami%20Sami%20Hammami.pdf>. Vu le 10/10/2018.

145- Omar Bessaoud. **Les réformes agraires post coloniales au Maghreb : un processus inachevé**. Revue d'histoire moderne & contemporaine. 2016/4. N°63-4/4 bis.

146- Paulette Pommier. **Clusters au Maghreb**. Institut de Perspective Economique Du Monde Méditerranéen. Juillet 2014.

147- Rajae Amine. **Les clusters au Maroc : vers l'émergence d'une nouvelle politique industrielle territoriale**. Revue Marché et organisation. 2016/2. N°26.

148- Regina Salvador et Joana Chorincas. **Les clusters régionaux au Portugal**. Géographie, économie et société. N°8. 2006. P465.

149- Richard SHEARMUR. **Innovation et développement territorial ? L'innovation comme processus (presque) aterritorial**. BSG. 55. 2010. P18. <https://popups.uliege.be/0770-7576/index.php?id=835&file=1>. Vu le 06/06/2018.

- 150- Sana Harbi, Mariam Amamou et Alistair R. Anderson. **Establishing high- tech Industry : The tunisian ICT experience.** Technovation. N°9. 2009.
- 151- Selma Mhamed Hichri et al. **Rôle des pépinières, caractéristiques du projet entrepreneurial et croissance des start-ups TIC : le cas d'un pays en développement.** Revue de l'entrepreneuriat. 2017/2. Vol 16.
- 152- Sonia Benslimane et Maarouf Ramadan. **Le système national d'innovation dans les pays du Maghreb : entre failles structurelles et besoin de coordination et de gouvernance appropriée.** Innovation. 2017/2. N°52. P121.
- 153- Steven COISSARD. Perspectives. **La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN.** Revue d'économie régionale & urbaine. Mai 2007/1.
- 154- Sidi Mohamed RIGAR et Abdelhamid Bencharif. **Innovations industrielles et développement territorial durable au Maghreb: une illustration à travers une étude comparative du technopôle du secteur agroalimentaire.** Livre collectif 'reconnexion de l'Afrique à l'économie mondiale. Codesria. 2016.
- 156- Slim Driss. **L'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie.** Région et développement. N°25. 2007.
- 157- Sonia Ben Slimane et Marrouf Ramadan. **Le système national d'innovation dans les pays du Maghreb : entre failles structurelles et besoin de coordination et de gouvernance appropriées.** Innovation 2017/2. N°53.
- 158- Sonia Ben Slimane et Messaoud Zouikri. **Investissements Directs Etrangers et capacité d'absorption nationale : les leviers de croissance des économies du Maghreb.** Marché et organisations. N°26. 2016.
- 159- Suire Raphaël & Vicente Jérôme. **Récents enseignements de la théorie des réseaux en faveur de la politique et du management des clusters.** *Revue d'économie industrielle*, 2015/4 (n° 152), p. 91-119. URL : <https://www.cairn.info/revue-d-economie-industrielle-2015-4-page-91.htm>. consulté le 07/04/2018.
- 160- Thierry Pairault. **La Chine dans la mondialisation : L'insertion de la filière automobile chinoise en Algérie et au Maroc.** Revue internationale des économistes de languesfrançaise. Vol 2. N°2. 2017.
- 161- Vanessa Casadella et Mohamed Benlahcen- Tlemceni. **De l'applicabilité du Système National d'Innovation dans les Pays Moins Avancés.** Innovations. 2006/2. N°24.
- 162- Wafa Mallek. **La politique industrielle territoriale et l'action publique locale- cas du technopôle de TIC de Tunis.** Les cahiers du mecas. Université Abubakr Belkaid-Tlemcen. Vol 10. N° 1. Décembre 2014.
- 163- Youcef Bellatreche. **Algérie : la nouvelle politique d'attraction d'Investissements Directs Etrangers face à l'hésitation des investisseurs.** <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2202.pdf>. Vu le : 15/11/2018.

164- Younes Ettahri et Abderrahim Laachach. **Financement de l'innovation au Maroc : enjeu pour les entreprises et défi pour les politiques publiques.** International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process. Vol 8. Issue 2. Juillet 2018.

165- Youssef El Wazani et Malika Souaf. **La création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc : un apport limité à la réduction du chômage et des flux migratoires.** Autrepap. N°37. 2006.

166- Ali Ferrah & Ait Oubelli M'Hamed. **Clustering process in agriculture and agrifood sector in Algeria : Concepts, Policies, lessons learnt and actions in an FP 7 projects. The case of Bouira's Olive Oil Cluster.** 7 th framework programme. August 2014.

167- Wafa Mallek. **La politique industrielle territoriale et l'action publique locale- cas du technopôle de TIC de Tunis.** Les cahiers du mecas.universitéAbubakrBelkaid-Tlemcen. Vol 10. N° 1. Décembre 2014.

(6) الدروس:

168- Abdel-Madjid Djenane. **L'agriculture algérienne.** Cours polycopié à l'attention des étudiants de post-graduation. Février 2010.

(7) مواقع الأنترنت:

169- CNUCED. Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par produits. Unctadstat.unctad.org.

170- <http://www.andi.dz>

171- <http://anpt.dz/developpement/>

172- <http://www.aps.dz> . Vu le : 09/01/2019.

173- <http://www.casanearshore.com>. Vu le : 31/12/2018.

174- <http://dgo4.spw.wallonie.be> .Vu le 17/02/2018.

175- <http://dx.doi.org>. Consulté en Septembre 2017.

176- <http://www.e-madina.org>. Vu le : 27/01/2019.

177- <http://elgazala.tn/about>. Vu le : 31/12/2018.

178- <http://www.elmoudjahid.com>. Vu le : 09/01/2019.

179- <http://www.investintunisia.tn>. Vu le : 31/12/2018.

180- <https://www.leconomiste.com>. Consulté le : 15/09/2018.

181- <http://www.mcinet.gov.ma>. Vu le : 02/01/2019.

182- <https://www.medz.ma>. Vu le : 28/01/2019

183- <https://www.mpttn.gov.dz>. Vu le 18/11/2018.

184- <http://www.pole-competitivite-bizerte.com.tn>. Vu le : 05/01/2019.

185- <http://reporters.dz> . Vu le : 13/10/2018.

186- <http://www.sfax-icttechnopark.tn/index.php?id=11>. Vu le 05/10/2018.

المراجع

- 187- <https://www.state.gov> . Vu le 29/12/2018.
- 188- [https://www.researchgate.net/publication/325153395_Maroc -
_Principales_Plateformes_Industrielles_Integrees](https://www.researchgate.net/publication/325153395_Maroc_-_Principales_Plateformes_Industrielles_Integrees). Vu le : 18/11/2018.
- 189- <https://www.technopark.ma> . Vu le 31/12/2018.
- 190- <http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/tissu.asp>. Vu le 10/10/2018.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الجغرافيا الاقتصادية وتكوين المجمعات.
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجغرافيا الاقتصادية.
3	المطلب الأول: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وأهدافها.
3	الفرع الأول: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية.
6	الفرع الثاني: أهدافها.
8	المطلب الثاني: التوطن الصناعي.
8	الفرع الأول: تعريف التوطن الصناعي.
10	الفرع الثاني: عوامل التوطن الصناعي.
15	المطلب الثالث: عوامل توزيع الأنشطة الاقتصادية.
15	الفرع الأول: تقسيم العمل.
17	الفرع الثاني: تكاليف النقل.
21	الفرع الثالث: تطور الجغرافيا الاقتصادية.
23	المبحث الثاني: نظريات الجغرافيا الاقتصادية.
23	المطلب الأول: نظريات التوازن.
28	المطلب الثاني: نظريات اللاتوازن.
34	المطلب الثالث: النظريات الحديثة.
36	المبحث الثالث: الميل إلى التكتل الاقتصادي.
36	المطلب الأول: التكتل والانتشار.
36	الفرع الأول: تعريف التكتل (التجمع).
37	الفرع الثاني: مخرجات التكتل (التجمع).
40	الفرع الثالث: عوامل الانتشار.

42	المطلب الثاني: عوامل التجمع.
42	الفرع الأول: اقتصاديات الحجم.
46	الفرع الثاني: العائد المتزايد.
47	الفرع الثالث: السببية التراكمية.
48	المطلب الثالث: النموذج المركز- المحيط.
48	الفرع الأول: النموذج المركز- المحيط.
52	الفرع الثاني: النموذج المركز- المحيط عند كروغمان.
56	الفرع الثالث: صحة الفرضية المركز- المحيط.
58	المبحث الرابع: الاقتصاد الجغرافي الجديد.
58	المطلب الأول: أساسيات الاقتصاد الجغرافي الجديد.
60	المطلب الثاني: الاقتصاد الجغرافي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة.
62	المطلب الثالث: المدينة كمحرك لجاذبية الأقاليم.
62	الفرع الأول: تعريف المدينة.
63	الفرع الثاني: خصائص المدينة.
64	الفرع الثالث: جاذبية المدن.
66	خاتمة الفصل.
67	الفصل الثاني: من العناقيد الصناعية إلى الأقطاب التكنولوجية.
68	تمهيد.
69	المبحث الأول: المجمعات الصناعية وأثرها على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
69	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
72	المطلب الثاني: العناقيد الصناعية.
72	الفرع الأول: مفهومها ومراحل تكوينها.
74	الفرع الثاني: مميزات العناقيد الصناعية.

الفهرس

77	الفرع الثالث: مبادئ نجاح العناقيد الصناعية.
79	الفرع الرابع: مزايا العناقيد الصناعية.
80	المطلب الثالث: أشكال العناقيد الصناعية.
80	الفرع الأول: المناطق الصناعية.
84	الفرع الثاني: الأقطاب العلمية.
88	المبحث الثاني: عوامل تكوين الأقطاب التكنولوجية.
88	المطلب الأول: انتقال المعرفة والابتكار بفضل القرب بين المنشآت.
88	الفرع الأول: أهمية المعرفة.
90	الفرع الثاني: الابتكار.
92	الفرع الثالث: المسافة بين المؤسسات.
93	المطلب الثاني: حاضنات الأعمال.
99	المطلب الثالث: النظام الوطني للابتكار.
99	الفرع الأول: تعريف النظام الوطني للابتكار.
102	الفرع الثاني: النظام الوطني للابتكار في الجزائر، تونس والمغرب.
109	المبحث الثالث: الأقطاب التكنولوجية.
109	المطلب الأول: ظهورها ومفهومها.
109	الفرع الأول: ظهورها.
111	الفرع الثاني: تعريف الأقطاب التكنولوجية.
115	المطلب الثاني: مراحل إنشائها وإيجابياتها.
115	الفرع الأول: مراحل إنشاء القطب التكنولوجي.
115	الفرع الثاني: مزايا الأقطاب التكنولوجية.
117	المطلب الثالث: شروط نجاحها.
124	المطلب الرابع: بعض التجارب العالمية.
124	الفرع الأول: تجربة وادي السيليكون.

126	الفرع الثاني: التجربة الإيطالية.
128	الفرع الثالث: التجربة الماليزية.
132	خاتمة الفصل.
133	الفصل الثالث: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.
134	تمهيد.
135	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.
135	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
135	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.
137	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
140	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
141	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
142	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
143	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
143	الفرع الأول: النظريات التي تفترض كمال السوق.
145	الفرع الثاني: النظريات التي تفترض عدم كمال السوق.
151	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.
151	الفرع الأول: الآثار الإيجابية.
154	الفرع الثاني: الآثار السلبية.
157	المبحث الثاني: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
157	المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.
162	المطلب الثاني: العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
162	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.
164	الفرع الثاني: العوامل السياسية.
164	الفرع الثالث: العوامل القانونية.

الفهرس

166	الفرع الرابع: العوامل الاجتماعية والثقافية والجغرافية.
167	المطلب الثاني: تطور جاذبية الأقاليم.
170	المطلب الثالث: سلسلة القيمة العالمية.
174	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب.
174	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب.
182	المطلب الثاني: المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب في مجال جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
182	الفرع الأول: بعض المؤشرات الكلية.
187	الفرع الثاني: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات
192	المطلب الثاني: صناعة السيارات في دول المغرب.
198	خاتمة الفصل:
199	الفصل الرابع: جاذبية الأقطاب التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب.
200	تمهيد.
201	المبحث الأول: نظرة عامة عن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب.
201	المطلب الأول: نبذة عن الاقتصاد الجزائري.
208	المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي.
212	المطلب الثالث: الاقتصاد المغربي.
218	المبحث الثاني: الأقطاب التنافسية في الجزائر، تونس والمغرب.
218	المطلب الأول: الأقطاب التنافسية في الجزائر.
218	الفرع الأول: الإطار العام لإنشاء الأقطاب التنافسية.
224	الفرع الثاني: الأقطاب الزراعية والصناعات الزراعية.
230	المطلب الثاني: الأقطاب التنافسية في تونس.
230	الفرع الأول: الإطار العام لإنشاء الأقطاب التنافسية في تونس.
234	الفرع الثاني: أمثلة عن بعض الأقطاب التكنولوجية في تونس.

الفهرس

238	المطلب الثالث: الأقطاب التنافسية في المغرب.
238	الفرع الأول: الإطار العام للأقطاب التكنولوجية في المغرب
243	الفرع الثاني: مثال عن الأقطاب التنافسية في المغرب.
246	المبحث الثالث: مقارنة بين أهم الأقطاب التكنولوجية في الجزائر، تونس والمغرب.
246	المطلب الأول: القطب التكنولوجي سيدي عبد الله.
254	المطلب الثاني: قطب الغزالة في تونس.
256	المطلب الثالث: قطب الدار البيضاء.
261	المطلب الرابع: مقارنة بين الحضائر التكنولوجية في الدول الجزائر، تونس والمغرب.
268	خاتمة الفصل.
269	الخاتمة.
277	المراجع.
293	الفهرس.
300	فهرس الجداول.
302	فهرس الاشكال.

فهرس
الجد اول

فهرس الجداول

45	الجدول رقم 1: اقتصاديات الحجم المتنوعة.
55	الجدول رقم 2: توضيح بسيط للنموذج المركز- المحيط.
87	الجدول رقم 3: نموذج العناقيد ومكوناتها.
108	الجدول رقم 4: ترتيب الدول (الجزائر، المغرب وتونس) حسب المؤشر العالمي للابتكار (المقارنة بين مؤشري 2015 و 2018).
175	الجدول رقم 5: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، تونس والمغرب في الفترة (1980-2017).
183	الجدول رقم 6: بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب المباشر الوافد إلى تونس سنة 2017.
184	الجدول رقم 7: ترتيب الدول الثلاث حسب تقرير Doing Business
185	الجدول رقم 8: تطور مؤشر تنوع الصادرات في الدول الثلاث محل الدراسة.
185	الجدول رقم 9: أهم السلع التي تصدرها الجزائر عام 2017.
186	الجدول رقم 10: أهم السلع التي تصدرها تونس عام 2017.
187	الجدول رقم 11: أهم السلع التي تصدرها المغرب عام 2017.
190	الجدول رقم 12: تطور أداء مؤشر جاذبية الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب.
194	الجدول رقم 13: عدد الشركات العاملة في قطاع أجزاء السيارات ومناصب الشغل حسب القطاع في تونس خلال سنة 2016.
203	الجدول رقم 14: تطور حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (1970-1990). الوحدة: مليار دينار جزائري.
204	الجدول رقم 15: التوزيع القطاعي لمناصب الشغل (1973-2014).
206	الجدول رقم 16: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط (2018).
211	الجدول رقم 17: عدد المؤسسات المكونة للنسيج الصناعي التونسي لسنة 2017.
216	الجدول رقم 18: أهم القطاعات الصناعية في المغرب سنة 2018.
232	الجدول رقم 19: توزيع الانفاق العمومي على مختلف القطاعات المتعلقة بتشجيع البحث والتطوير والابتكار.
241	الجدول رقم 20: عرض الأقطاب التكنولوجية في المغرب P2I.
242	الجدول رقم 21: العناقيد ذات العلامة في المغرب.
259	الجدول رقم 22: معلومات عامة حول Casanearshore.
260	الجدول رقم 23: المقارنة بين أهم الحظائر التكنولوجية في الجزائر، تونس والمغرب.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال.

42	الشكل رقم 1: العلاقة بين التكلفة المتوسطة للإنتاج والكميات المنتجة.
53	الشكل رقم 2: حواجز التبادل T والفروقات في الأجور ما بين الأقاليم.
76	الشكل رقم 3: الأسس التي تقوم عليها العناقيد الصناعية.
78	الشكل رقم 4: نموذج العناقيد.
97	الشكل رقم 5: أهمية حاضنات الأعمال.
98	الشكل رقم 6: نموذج البرنامج التعاوني لمعهد المشروع الصغير SBI.
102	الشكل رقم 7: نموذج نمطي للنظام الوطني للابتكار مكيف للاقتصاديات دول المغرب.
104	الشكل رقم 8: النظام الوطني للابتكار الجزائري.
106	الشكل رقم 9: النظام الوطني للبحث والابتكار بالمغرب.
114	الشكل رقم 10: الأقطاب التكنولوجية ومفاهيم أخرى مشابهة.
123	الشكل رقم 11: عوامل نجاح المجمعات الإقليمية التكنولوجية.
156	الشكل رقم 12: العلاقة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
171	الشكل رقم 13: منحني الإبتسامة: توزيع القيمة على سلاسل القيمة العالمية.
173	الشكل رقم 14: نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لسنة 2016.
188	الشكل رقم 15: الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر.
189	الشكل رقم 16: الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في تونس.
189	الشكل رقم 17: الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في المغرب.
195	الشكل رقم 18: مستوى الأجور في قطاع الصناعات في تونس 2016.
221	الشكل رقم 19: علاقات التعاون التي تحدث بين الأطراف المكونة للقطب*.
231	الشكل رقم 20: التوزيع الجغرافي للأقطاب التكنولوجية في تونس.
134	الشكل رقم 21: المرافقة في خلق المؤسسات الناشئة.
236	الشكل رقم 22: أهم مكونات القطب التنموي بينزرت.
238	الشكل رقم 23: توزيع الفضاء داخل القطب التكنولوجي بصفافس.
240	الشكل رقم 24: أهم المنصات الصناعية بالمغرب.
245	الشكل رقم 25: القطب الزراعي بمكناس - تافيلالت.
252	الشكل رقم 26: المخطط الأولي للمدينة الجديدة سيدي عبد الله.
253	الشكل رقم 27: أهداف الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Ferhat Abbas Sétif 1.

QUESTIONNAIRE :

Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat à l'université Ferhat Abbas. Sétif1 en Algérie, nous vous prions de bien vouloir accepter de répondre à ce questionnaire. L'objectif de cette recherche est de déterminer les facteurs qui favorisent le succès des technopoles dans les pays du Maghreb et surtout leur attractivité aux investissements directs étrangers. Nous nous intéresserons plus particulièrement à la Technopole de Casablanca et nous essayerons d'aboutir par la suite aux faiblesses qui caractérisent la technopole de Sidi Abdallah à Alger.

Nous vous remercions d'avance pour votre coopération.

- Nom de l'entreprise :
- Nationalité :
- Secteur d'activité :
- Nombre d'effectifs :
- Type d'investissement : Production Sous-traitance Commercialisation

Est-ce ces critères ont poussé à choisir le technopark de Casablanca ou Casanearshore comme site d'implantation ?

Les chiffres (5,4,3,2,1) indiquent le degré d'importance du critère.

5 : très important. 1 : pas important du tout.

	5	4	3	2	1
1) Proximité de l'aéroport/ port					
2) Qualité des infrastructures routières					
3) Proximité des fournisseurs (disponibilité des intrants)					
4) Présence de la main d'œuvre bon marché					
5) Présence de la main d'œuvre qualifiée					
6) Disponibilité des assiettes foncières					
7) Prix de location :					
8) Qualité des infrastructures de services					

9) Incitations fiscales :					
10)Législation :					
11)Climat des affaires					
12)Climat politique					
13)Cadre de vie loisirs, culture,					
14)Urbanisme, espaces verts, traitements des déchets et ordures					
15)Accès à la technologie					
16)Taille du marché					
17)Proximité avec les établissements d'enseignement supérieur					
18)Offre de financement					
19)Autres :					
20)Etes-vous intéressé par l'investissement en Algérie Pourquoi :					

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب. واهتمت بدراسات الجغرافيا الاقتصادية التي تعني بكيفية توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم، وركزنا من خلالها على النموذج المركز- المحيط الذي يفسر تجمع الأنشطة الاقتصادية في المكان الجغرافي. وتعتبر الأقطاب التكنولوجية شكل من أشكال المجمعات الصناعية أو العناقيد الصناعية التي تقوم على الابتكار وعلى التفاعل ما بين المؤسسات الإنتاجية، المؤسسات العمومية والجامعات، وتتميز بالانتقال من العلوم النظرية إلى العلوم التطبيقية. وبالتالي، فهي تعتبر أقاليم جاذبة للشركات المحلية والأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لنجاح الأقطاب التكنولوجية، من الضروري توفير مجموعة من الشروط مثل الهياكل الضرورية للأعمال، وكذا الإطار المعيشي الجيد الذي من شأنه أن يجذب العمالة المؤهلة. أما فيما يخص التجارب محل الدراسة، فإننا توصلنا إلى أن نجاح القطبين التكنولوجيين في كل من تونس والمغرب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى أن كلا البلدين جاذبا لهذا الاستثمار، وإلى تحسين التهيئة العمرانية في الإقليمين. بينما يفسر فشل القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض جاذبية الجزائر له بسبب خاصة نقص التنوع الاقتصادي، حيث أن الشركات الأجنبية تتخوف من نقص الموردين أو عدم كفاءتهم. بالإضافة إلى أن فضاء القطب التكنولوجي يفتقر إلى شروط التهيئة العمرانية الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا الاقتصادية، النموذج المركز- المحيط، المجمعات الصناعية، العناقيد الصناعية، الأقطاب

التكنولوجية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé :

Cette étude vise à montrer comment les technopoles contribuent à attirer les IDE en Algérie, en Tunisie et au Maroc. Elle s'est intéressée à l'étude de la géographie économique portée sur la répartition des activités économiques entre les territoires, et nous nous sommes concentrés sur le modèle centre- périphérie, qui explique la concentration des activités économiques dans l'espace géographique. Les technopoles sont une forme d'agglomération ou clusters industriels ou de pôles industriels basés sur l'innovation et l'interaction entre les entreprises productives, les institutions publiques et les universités, ils se caractérisent par un passage de la science théorique à la science appliquée. Ce sont donc des territoires attractifs pour les entreprises nationales et étrangères. L'étude a conclu que pour que la politique des technopoles réussisse, il est nécessaire de fournir un climat favorable aux affaires comme les infrastructures de qualité, ainsi qu'un bon cadre de vie capable d'attirer les employés qualifiés. En ce qui concerne les expériences étudiées, nous avons constaté que le succès relatif des technopoles en Tunisie et au Maroc dans l'attractivité des IDE est dû au fait que les deux pays sont plus ou moins attractifs de ce type d'investissement, aussi ces territoires sont conçus de façon à offrir des espaces agréables en matière d'aménagement du territoire. Quant à la technopole de Sidi Abdallah, sa difficulté à attirer des firmes étrangères s'explique par la non attractivité du pays dû, en particulier, à la non diversification de son économie, car ces entreprises craignent le manque de fournisseurs, en plus la technopole marque un retard dans la réalisation des infrastructures.

Mots clés : géographie économique, modèle centre- périphérie, clusters, agglomération, technopoles, innovation, investissement direct étranger.